١٤٩

اليمن

في الصحافة العربية في القرن العشرين

١٩٩٥

٣


بسم الله الرحمن الرحيم

(١٤٩)

اليمن

فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٥

المجلد الثالث

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٦٣٣

فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1995

العنوان

المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
اليمن : " الموتمر" و " الاصلاح " يعدان لخطوات اقتصادية تحظى بموافقة البرلمان				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	95-03-19	1
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995				
صنعاء تنفى تعرض مطار عدن للقصف				
	اليمن	القبس	95-03-19	3
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995				
صنعاء ائتلاف المعارضة يعقد مجلسةالوطنى الاسبوع المقبل				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	95-03-20	4
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995				
مؤتمر و" تجمع " اليمن هل يفترقان				
خليل المعلم	اليمن	الحياة	95-03-20	5
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995				
الملك فهد وعلى صالح يناقشان امن المنطقة				
	اليمن	السياسة	95-03-21	7
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995				
اليمن : مقبل قد يتولى رئاسة كتلة الاشتراكى النيابية				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	95-03-21	8
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995				
شاحال : خطة الفصل تنهى احلام اليمنيين بضم الضفة				
تاج الدين عبد الحق	اليمن	السياسة	95-03-21	9
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995				
البرلمان اليمنى يطالب الاجهزة المسئولة بمواجهة التسيب الامنى لتحقيق الاستقرار				
احمد الجبلى	اليمن	الاتحاد	95-03-22	10
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995				
الرياض : بدات المحادثات العسكرية مع اليمن				
	اليمن	القبس	95-03-22	11
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995				
اول اجتماع للجنة المشتركة السعودية اليمنية				
تاج الدين عبد الحق	اليمن	السياسة	95-03-22	12
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995				
موظفون بالسفارة البريطانية بصنعاء				
	اليمن	الاتحاد	95-03-22	13
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995				

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان	الكاتب	الموضوع	المصدر	التاريخ	الصفحة
صنعاء : خفض الجيش لاسباب اقتصادية	اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	95-04-09	129
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
الاصلاح فى اليمن بين الرفض والقبول		اليمن	العالم اليوم	95-04-10	131
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
ارجوكم: اخرجونى من اليمن التعيس		اليمن	الانباء	95-04-11	134
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
السفارة اليمنية:الانفصاليون خربوا الاقتصاد		اليمن	العربى	95-04-11	136
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
اليمن :الازمة الاقتصادية	حسنين كروم	اليمن	الاحرار	95-04-11	137
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
اليمن: التحقيق مع رجل اعمال معتقل يكشف" علاقات تجارية" مع"الاشتراكى"	اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	95-04-11	138
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
بدء تنفيذ مشروع الطريق البرى بين سلطنة عمان واليمن	عصام حشيش	اليمن	الاتحاد	95-04-11	139
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
الاحمر ينفى		اليمن	القبس	95-04-12	140
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
اليمن ينفى تدريب متطرفين مصريين	ا.ف.ب	اليمن	السياسة	95-04-12	141
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
اليمن-الفساد القضاء والشرطة	حسنين كروم	اليمن	الاحرار	95-04-12	142
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
رسالة لمبارك من صالح نقلها رئيس مجلس النواب اليمنى		اليمن	الاهرام المسائى	95-04-12	143
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
صالح فى السعودية الاسبوع المقبل	وكالات الانباء	اليمن	القبس	95-04-12	145
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
عدن :فاعليات تستنكر استمرار اعتقال الصرافين	اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	95-04-12	146
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					

العنوان	الكاتب	الموضوع	المصدر	التاريخ	الرقم
الاحمر ينفى وجود قوات على الحدود اليمنية السعودية	وكالات الانباء	اليمن	الاتحاد	95-04-18	186
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
خواطر : اليمن - الأحزاب	حسنين كروم	اليمن	الاحرار	95-04-18	187
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
رئيس البرلمان اليمنى مباحثات القاهرة الايجابية تتضح لنتائجها قريبا	وكالات الانباء	اليمن	الاهرام	95-04-18	188
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
خواطر: الاحزاب والدين والعنف	حسنين كروم	اليمن	الاحرار	95-04-19	189
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
اليمن: انقلاب الاحمر على ابو لحوم ينهى الحزب الجمهورى	فيصل مكرم	اليمن	الحياة	95-04-20	190
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
تطهير الجهاز الادارى من المفسدين		اليمن	الاتحاد	95-04-20	191
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
خواطر: اليمن العلاقات الخارجية التمويل	حسنين كروم	اليمن	الاحرار	95-04-20	193
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
اليمن : حملة اعتقالات تجار العملة مستمرة	كونا	اليمن	السياسة	95-04-21	194
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
صحيفة يمنية تشيد بدعوة محمد بن راشد لجمع الشمل العربى وحل الخلافات القائمة	احمد الجبلى	اليمن	الاتحاد	95-04-21	196
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					
علاقاتنا مع السعودية طبيعية ومذكرة التفاهم فى طريقها للتنفيذ	مصطفى يوسف	اليمن	الايام	95-04-21	197
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1995					

اليمن: «المؤتمر» و«الاصلاح» يعدان لخطوات اقتصادية تحظى بموافقة البرلمان

□ صنعاء – من إقبال علي عبدالله:

■ ذكرت معلومات صحافية امس في صنعاء ان مشاورات مكثفة تجرى حالياً بين قيادتي الائتلاف الحكومي (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح) بهدف بلورة رؤية مشتركة لتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري المعدّ من قبل الحزبين.

وافادت المعلومات انه بعد عقد الدورات الاستثنائية للحزبين يجري الآن إعداد خطوات اجرائية تحظى بموافقة البرلمان لوضع «آليات مناسبة وفاعلة تسهم في تخفيف المعاناة عن المواطنين».

وقالت ان الاتفاق بين قيادتي المؤتمر والاصلاح بهذا الشان سيتم خلال هذا الاسبوع للبدء فوراً في عملية التنفيذ على «اساس العمل التضامني والارادة السياسية الواحدة».

واشارت الى ان هناك اتفاقاً عاماً بين الحزبين الحاكمين اللذين يراسهما الرئيس علي عبدالله صالح (مؤتمر) ورئيس البرلمان الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر (اصلاح) على «ترشيد الانفاق وزيادة الايرادات وخفض العجز في الموازنة العامة للدولة والحد من تدهور سعر صرف العملة الوطنية (الريال) ومحاربة الفساد ورسم سياسة نقدية فعالة».

وشهد سعر صرف الدولار امس في الاسواق الموازية ارتفاعاً ملحوظاً اذ بلغ ١٢٥ ريالاً للدولار. وتتوقع مصادر اقتصادية ارتفاعاً آخر في اسعار السلع الاستهلاكية والغذائية نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار.

الى ذلك قالت صحيفة «٢٦ سبتمبر» العسكرية التي يراسها العقيد ركن علي حسن

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ / ٨ / ١٩٩٥

اليمن: «المؤتمر» و«الاصلاح»

تتمة الصفحة الاولى

الشاطر، امس، ان «الاقتصاد اليمني الذي استحوذ على حيز كبير من عمل الهيئات العليا لحزبي الائتلاف الحكومي المؤتمر والاصلاح، ظل لفترة طويلة وتحديداً بعد قيام الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠، لا يحتل الا هامشاً طفيفاً بعد السياسة، وادى تذيله الى مزيد من التفاقم للمشكلات وبالتالي الى تدهور مستمر للاوضاع التي تستدعي اليوم وضع العربة والحصان كلاً في مكانه الصحيح وتحديداً من يجر الآخر، وكذلك توديع السلبية والاتكال اللذين اتسمت بهما الفترة السابقة التي اعقبت قيام الوحدة».

واكدت الصحيفة ان «الوضع الذي تعيشه البلاد حالياً يعتبر نتاجاً للتراكم الكمي للمعضلات التي كرسها بعضها في وقت متقدم ولعب ترحيل الحلول الى اجل غير مسمى دوراً اساسياً في العبء الذي ينوء تحت وطاته الاقتصاد الوطني الآن ويتحمل المواطن اعباءه المتمثلة في الارتفاع المستمر للاسعار وصعوبة الحياة المعيشية».

مطار عدن

على صعيد آخر نفى العقيد محسن اليوسفي رئيس الهيئة العامة للارصاد والطيران ما أشيع عن تعرض مطار عدن الاربعاء الماضي لاطلاق نار وسقوط قذائف بالقرب من مدرجاته، كما زعم شهود عيان كانوا في المطار.

وقال العقيد اليوسفي لـ «الحياة» امس ان تلك الأنباء «مختلقة ولا اساس لها من الصحة وهدفها البلبلة وزعزعة الامن والنيل من سمعة مطار عدن الدولي الذي تجري الآن عمليات اصلاحه بعدما قامت العناصر الانفصالية في الحزب الاشتراكي بتدميره ونهبه قبل هروبها من البلاد عند دخول القوات الحكومية عدن في السابع من تموز (يوليو) الماضي».

ومن جانبه اوضح مصدر عسكري مسؤول لـ «الحياة» «ان اطلاق النار الذي حدث ظهر الاربعاء الماضي بالقرب من المطار كان نتيجة قيام مناورة عسكرية محدودة لاختبار عمل الاسلحة وصلاحيتها».

واضاف ان المناورة «تمت اثناء وجود لجنة عسكرية كانت تقوم بمهمات روتينية للتفتيش عن الجاهزية لوحدات القوات المسلحة». واكد ان ما ذكر من قيام جنود باطلاق النيران من الاسلحة الرشاشة الثقيلة ومضادات الطيران في اتجاه المطار باوامر من احد الضباط لرفضه اوامر عسكرية عليا، هي «رواية من نسيج اعداء الوحدة والامن والاستقرار». وقال: «لقد سبق للقوات المسلحة ان حذرت من بث الاشاعات والنيل من وحدتها الوطنية، الامر الذي يخولها الضرب بيد من حديد ازاء كل من تسول له نفسه القيام بذلك مستقبلاً».



المصدر : القبس الكويتية

التاريخ : ١٩ / ٣ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنعاء تنفي تعرض مطار عدن للقصف

صنعاء - ا.ف. ب - نفت السلطات اليمنية امس الانباء التي تحدثت عن قيام احد الضباط اليمنيين باطلاق قذائف من مدفعية الهاون على مطار عدن (جنوب) احتجاجا على قرار رؤسائه بنقله من موقعه.واكد رئيس الهيئة العامة للطيران والارصاد الجوية في اليمن محسن اليوسفي لوكالة فرانس برس ان «لا اساس من الصحة لهذه الانباء المختلفة تماما». واوضح اليوسفي ان «اصوات اطلاق النار التي سمعها بعض سكان المدينة الجنوبية نجم عن مناورة محدودة بالذخيرة الحية في موقع قريب من المطار».



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنعاء: ائتلاف المعارضة يعقد مجلسه الوطني الأسبوع المقبل

□ صنعاء –
من إقبال علي عبدالله:

■ انهت امس اللجنة التحضيرية لـ «الائتلاف الديموقراطي للمعارضة» (ادم) اعمالها في شأن اعداد برنامج الائتلاف والتحضير لعقد اول اجتماع للمجلس الوطني المشكل من قادة الاحزاب المؤتلفة في المعارضة.

وعلمت «الحياة» من مصادر في الائتلاف الذي انشئ في شباط (فبراير) الماضي من ١٤ حزباً وتنظيماً سياسياً في اليمن ان «اجتماع المجلس الوطني للائتلاف حدد الأسبوع المقبل في العاصمة صنعاء بعد استكمال تشكيل الدوائر الـ ١٣ وتحديد اعضاء المجلس الوطني (لجنة مركزية) واللجنة التنفيذية (مكتب سياسي).

واكدت المصادر ان «الحوار قائم ومفتوح مع بقية الاحزاب والشخصيات والمنظمات الجماهيرية والنقابات لبلورة برنامج موحد للمعارضة في البلاد يسهم في تصحيح الاختلالات السياسية والاقتصادية والامنية التي تعيشها البلاد والتي تفاقمت بعد الحرب الانفصالية التي اعلنتها قيادة الحزب الاشتراكي اليمني في الخامس من ايار (مايو) الماضي وانتهت بهزيمة الحزب وهروب قيادته الى الخارج عند دخول القوات الحكومية عدن في السابع من تموز (يوليو) الماضي».

وكانت احزاب المعارضة الأخرى المعروفة بالتكتل الوطني اتهمت حزبي السلطة (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح) بانشاء هذا الائتلاف «في محاولة لتفريغ المعارضة الحقيقية من مضمونها واضعاف دورها المتنامي في مواجهة سياسات السلطة التي أوصلت البلاد الى الهاوية الاقتصادية منذ اصرار «المؤتمر» الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح و«الاصلاح» بزعامة رئيس البرلمان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر على الانفراد بالسلطة بعد اخراج الحزب الاشتراكي منها واتهام قيادته الحالية بالتواطؤ مع القيادة الانفصالية السابقة.

وفي عدن، ذكر مصدر في شركة مصافي عدن لتكرير النفط ان «الانتاج اليومي من النفط المكرر في المصفاة بلغ خلال شباط الماضي ٩٢ الف برميل يومياً، بزيادة ٢٢ الف برميل يومياً عن انتاج الاشهر الماضية».



المصدر : الكفاح العربي
اللبنانية

التاريخ : ٢٠ مارس 1995

بعد توقيع اتفاقية مكّة المكرّمة

«مؤتمر» و «تجمع» اليمن هل يفترقان؟

■ هل كُتب على «اليمن السعيد» ان يبقى تعيسا. فما جمع بالأمس بين الحليفين اللدودين: حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبد الله صالح وحزب التجمع اليمني للاصلاح بزعامة رئيس مجلس النواب الشيخ عبد الله الأحمر يكاد ينفرط عقده اليوم بعد خروج اليمن من منعطفين سياسيين كبيرين مصيريين.

ويتمثل المنعطف الأول في حرب الشطرين التي انتهت بهزيمة الحزب الاشتراكي اليمني وإفشال مسعاه الرامي إلى فصل الجنوب عن شماله والعودة إلى صيغة اليمن الجنوبي واليمن الشمالي التي كانت قائمة قبل الوحدة، وترتب على هزيمة الحزب الاشتراكي إخراجه عمليا من الحياة السياسية لتنحصر السلطة بين المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اللذين وحّدهما العداء للحزب الاشتراكي لكن لم توحدهما الرؤية إلى العديد من مسائل الداخل والخارج.

المنعطف الثاني تمثل بالنزاع الحدودي الذي برز فجاة بين اليمن والمملكة العربية السعودية والذي استغرقت معالجته زهاء شهر تُوّجت باتفاقية مكة المكرّمة التي وضعت اسسا لمعالجة هذه المشكلة بعيدا عن صليل السلاح الذي ارتفع في الجزيرة العربية منذرا باندلاع «داحس وغبراء» عربية جديدة.

وفدان في وفد

والملفت في ملف النزاع الحدودي اليمني – السعودي الطريقة التي تم فيها تشكيل الوفد اليمني المفاوض الذي راسه في حينه الشيخ عبد الله الأحمر وضم في عضويته اعضاء قياديين من الحزبين الحليفين الرئيسين الحاكمين في اليمن: حزب الرئيس صالح وحزب الشيخ الأحمر. وكانت المعلومات عن سير المحادثات اليمنية – السعودية على قدر كبير من التناقض من الجانب اليمني نفسه. ففي حين كان الشيخ عبد الله الأحمر يميل إلى إضفاء اجواء متفائلة حول سير المحادثات مع الجانب السعودي، كان اعضاء بارزون آخرون في الوفد اليمني (هم في الوقت نفسه اعضاء بارزون في حزب التجمع الاسلامي) يشيرون إلى عقبات مستعصية تواجه المحادثات، بما جعل الوفد اليمني وفدين لا وفدا واحدا. ولم يكن ذلك سوى تاكيد على ان الساحة اليمنية الداخلية ليست بخير مرة اخرى، وأن إخراج الحزب الاشتراكي اليمني من الحياة السياسية لم يحمل إلى اليمنيين «القات» والسلوى بل ربما شكّل مساسا بالموازين الدقيقة التي تحكم المعادلة السياسية في الداخل اليمني.

وعندما انجز الوفد اليمني مهمته في المملكة العربية السعودية بتوقيع اتفاقية مكّة المكرّمة كانت «اللمسات الاخيرة» لخروج الخلاف اليمني – اليمني إلى العلن قد وضعت تماما. فقد ذهبت نشوة حسم صراع الشمال والجنوب والنزاع اليمني -السعودي، لتبرز ازمة قوامها: من يحكم اليمن؟ حزب المؤتمر الشعبي العام أم حزب التجمع؟ وراح كل من الطرفين يحمّل الطرف الآخر وزر بعض القرارات التي لا تلقى عادة تاييد الراي العام اليمني. فتجديد شباب اتفاقية الطائف بشان معالجة النزاع الحدودي مع السعودية التي تثير حساسية المزاج الشعبي اليمني راح حزب المؤتمر يشير إلى مسؤولية الشيخ الأحمر عنها نظرا لترؤسه الوفد الرسمي ولعلاقاته الوثيقة بالمملكة السعودية معا، فيما كان حزب التجمع يلمّح إلى الدور النشط الذي لعبه العضو البارز في الوفد اليمني المفاوض في السعودية بإجمال نائب رئيس مجلس الوزراء اليمني في توقيع الاتفاق في الوقت الذي حرص رئيس مجلس النواب اليمني الشيخ الأحمر على التاكيد انه كان على اتصال مباشر بالرئيس علي عبد الله صالح طوال الشهر الذي استغرقته المحادثات في السعودية. وفيما يعمل الحزبان (المؤتمر والتجمع) على إقناع القاعدة الشعبية بفوائد مذكرة التفاهم التي وقعت في مكّة المكرّمة مع السعودية، فإن كلا منهما يجنح إلى التنصّل منها عندما يلمس معارضة الشارع اليمني لها من حيث المبدأ.

خروج الخلاف إلى العلن

ويصف عالمون بالمجريات اليمنية ما وصلت إليه العلاقات بين الحليفين اللدودين الحاكمين بانه بمثابة خروج للخلاف بينهما إلى العلن، فها هي اجهزة الاعلام الرسمية اليمنية (التلفزيون والاذاعة وصحيفة «الثورة» ووكالة سبأ للأنباء) تتجاهل خبر اجتماع مجلس الشورى التابع لحزب التجمّع الاسلامي في سابقة تعكس تردي العلاقات بين الجانبين ووصولها إلى منعطف دقيق، والأخطر ما تتناقله بعض الجهات المتابعة للصراع الكامن بين طرفي الائتلاف الحاكم في اليمن من ان سبب منع إذاعة خبر اجتماع مجلس الشورى هو جدول اعمال المجلس الذي لم يلتئم إلا لمعالجة القضايا الخلافية العميقة القائمة مع حزب المؤتمر الشعبي العام بشان تقاسم مراكز القرار في السلطة التي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٥

يحاول حزب الرئيس صالح الاستئثار بمعظمها فيما يسعى حزب التجمّع إلى انتزاع مواقع اساسية استنادا إلى قوة حضوره السياسي والشعبي كما إلى دوره في إخراج الحزب الاشتراكي اليمني من الحياة السياسية في البلاد، فضلا عن محاولة تثمير علاقاته المميزة مع السعودية لتعزيز دوره الداخلي.

ويبدو ان حزب المؤتمر الشعبي العام يسير ايضا في اتجاه تقييم تجربة الائتلاف التي تجمعه إلى حليفه حزب التجمّع، وفي هذا السياق تقرّر عقد مؤتمر عام في ٢٢ أيار (مايو) المقبل لحزب المؤتمر وعلى جدول أعماله ايضا القضايا الخلافية إياها منظورا إليها بالطبع من وجهة نظر خاصة بالحزب مرتبطة بمروحة مصالحه وطموحاته في التفرّد بالسلطة أو تهميش دور حليفه الاخير إلى اقصى درجة ممكنة.

ربّ نافعة.. ضارّة!

ولعل أخطر ما في الخلاف القائم بين حزبي المؤتمر والتجمع هو استناد كل منهما إلى قواعد قبلية مسلّحة قد تكون على أهبة الاستعداد عند صدور إشارات جادة إليها للعبث مرة أخرى بالمصير اليمني. وثمة من يذهب في هذا السياق إلى حد القول ان اليمن كان بحاجة إلى توطيد وضعه الداخلي قبل معالجة الملف الحدودي مع المملكة السعودية. فالراهن ان النزاع الحدودي اليمني - السعودي شكّل إلى فترة طويلة عنصر توحيد لليمنيين من مختلف الانتماءات ومعالجته عبر توقيع ميثاق مكّة المكرّمة في شهر شباط (فبراير) الماضي شدّت أنظار اليمنيين من جديد إلى الداخل الذي يعتمل بالخلافات والصراعات التي وإن كان لها ان تكمن في مواجهة تحديات «خارجية» أكبر، فإنها ستعبّر عن نفسها بالوسائل المتاحة عندما تخلو لها الساحة تماما كما يحدث اليوم. وبين اليمنيين اليوم من يقول في توصيفه للمرحلة الدقيقة التي تمرّ بها بلادهم ان اتفاقية مكّة المكرّمة تبدو من النوع الذي يصحّ فيه القول:«ربّ نافعة.. ضارّة»، في إشارة إلى انكفاء الهمّ اليمني إلى الداخل اليمني، بل إلى قلب اليمن منذرا بما هو أدهى من صراع الشمال والجنوب ومن صراع ترسيم الحدود مع المملكة السعودية ليهدّد النسيج الوطني اليمني كما لم يتهدّد من قبل.

لكن الأوان لم يفت بعد كما يبدو أمام الحليفين اليمنيين اللذين يجب ان يكونا قد تعلما من دروس الماضي القريب في بلادهم (كما في منطقتهم: حرب الخليج الثانية التي أفرزت أمثولة عاصفة الصحراء) ان اللجوء إلى العنف لن يكون من شأنه حلّ أي مشكلة كبرت أم صغرت بل انه سيضيف مشاكل أكثر استعصاءً.. فهل ينزع اليمنيون في معالجة مشاكلهم الداخلية إلى تحكيم العقل والمصالح بدل الغرائز فينجو اليمن؟■■

خليل المعلّم



المصدر : الاسياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٣/١٩٩٥

الملك فهد وعلي صالح يناقشان أمن المنطقة

■ صنعاء - رويتر. اجرى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز اتصالا هاتفيا امس ناقشا خلاله سبل تعزيز الامن في المنطقة.

ونقلت وكالة الانباء اليمنية نبأ خبر المحادثات بين الرئيس اليمني والعاهل السعودي ولكنها لم تشر الى ما اذا كانت المحادثات تضمنت الخلاف الحدودي الذي ادى الى توتر العلاقات بين الدولتين الجارتين.

وتوصل مفاوضون من الدولتين اخيرا الى حل خلاف حدودي يعود الى ما قبل ٦٠ سنة.

ووقعت السعودية واليمن مذكرة تفاهم في ٢٥ فبراير الماضي لتسوية الخلاف. ونصت مذكرة التفاهم على تشكيل لجان لترسيم الحدود البحرية والبرية ..

والتاكد من عدم حشد او تحريك قوات في المنطقة التي يعتقد انها غنية بالنفط. ومن المقرر ان تجتمع اللجنة العسكرية المشتركة التي شكلت بموجب مذكرة التفاهم في وقت لاحق من هذا الاسبوع في الرياض.



اليمن: "مقبل" قد يتولى رئاسة كتلة الاشتراكي النيابية

□ صنعاء - من إقبال علي عبدالله:

■ افادت مصادر سياسية في صنعاء امس ان قيادة الحزب الاشتراكي اليمني التي يتزعمها السيد علي صالح عباد (مقبل) تدرس حالياً امكان تولي زعيم الحزب (مقبل) رئاسة الكتلة البرلمانية للاشتراكي وللمستقلين في مجلس النواب بعد تقديم طلب بتخليه عن عضوية رئاسة المجلس.

واوضحت المصادر لـ «الحياة» ان اسباب قرار الاشتراكي تعود، كما يقول بعض قادته، إلى ان المرحلة المقبلة ستنقل غليان الشارع نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية إلى قاعة البرلمان، مما يستوجب من اكبر احزاب المعارضة (الاشتراكي) تقديم حلول بديلة او موازية لاقتراحات حزبي الائتلاف الحاكم المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح.

من جانبها قالت مصادر الاشتراكي إن تولي «مقبل» الكتلة البرلمانية لا يزال قيد الدرس في قيادة الحزب الموجودة في الداخل وأن هناك اجراءات دستورية قد تحول دون تحقيقه، ولم تشر إلى طبيعة هذه الاجراءات ومن سيخلف «مقبل» في عضوية رئاسة البرلمان، إذا تقرر ان يتخلى عنها.

وفي محافظة ابين شرق عدن، اصدرت احزاب المعارضة اول من امس بياناً طالبت فيه السلطات بالعدول عن اضافة ضرائب محلية جديدة تصل إلى خمسة عشر ريالاً يمنياً لكيس القمح والدقيق وتصل إلى المستهلك بزيادة مقدارها سبعون ريالاً.

واضاف البيان ان «المواطن في هذه الظروف التي تشهدها البلاد يعيش مأساة الفقر وزيادة الأسعار التي لا حد لها».

واكدت احزاب المعارضة بان «الغليان الشعبي نتيجة هذه الظروف اصبح وارداً في اي لحظة ما لم تتخذ حكومة الائتلاف خطوات عملية سريعة تسهم في تخفيف معاناة المواطنين من خلال وقف التصاعد المستمر لأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية والعمل على زيادة المرتبات بما يتناسب والحياة المعيشية الصعبة».

من جهة أخرى، شهد الرئيس الفريق علي عبدالله صالح امس في إحدى ضواحي صنعاء الاحتفال بيوم الشجرة الذي يقام سنوياً.



شاحال: خطة الفصل تنهي أحلام اليمينيين بضم الضفة

■ القدس - رويتر، قال وزير الشرطة الاسرائيلي امس ان خطته لفصل الفلسطينيين عن الاسرائيليين تنهي احلام اليمينيين بضم الاراضي العربية المحتلة. وقال موشى شاحال للصحافيين عقب تقديم خطته لانشاء «منطقة امنية» تفصل بين اسرائيل والضفة الغربية الى لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان «الخطة لها معنى سياسي». وراجع رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين الخطة يوم الجمعة الماضي. وستعرض على مجلس الوزراء لمناقشتها خلال اسبوعين وتبنت الحكومة لاول مرة فكرة الفصل في يناير الماضي بعد ان ادى هجوم انتحاري لمتطرفين اسلاميين الى مقتل ٢١ اسرائيليا. وقال شاحال «انها تحدد ان هناك كيانين. لهذا السبب فان هؤلاء الذين يتبنون سياسات تستهدف الضم ويحلمون باسرائيل اكبر يعترضون على هذه الفكرة. انهم يعارضونها لانها ستعني ان هذا حلم ولا يمكن ان يتحقق.ولكن شاحال خلافا لتصريحات الوزير اليساري يوسى ساريد يوم السبت نفى ان خطته تمثل خطوة اولى تجاه انشاء دولة فلسطينية.

ويعيش اكثر من مئة الف يهودي في مستوطنات بين نحو مليوني فلسطيني في الضفة الغربية وغزة. ووفقا لاتفاق السلام الموقع بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ يمكن للمستوطنين ان يبقوا حتى تحدد المفاوضات النهائية مصيرهم. وهم يعارضون خطة الفصل.



على صالح يؤكد دعم التنمية الزراعية

البرلمان اليمني يطالب الاجهزة المسئولة بمواجهة التسيب الامني لتحقيق الاستقرار

صنعاء - احمد الجبلي:

اكد الرئيس اليمنى على عبد الله صـ استعداد الدولة لتقديم كل الدعم من اجل التنمية الزراعية وتحقيق نتائج افضل في المجال الزراعي... واشار بمناسبة افتتاح موسم التشجير في اليمن امس الاول الى ان الزراعة هى الاساس الذي بتم الاعتماد عليه في التنمية وهى الثروة المستمرة التي لا تنضب.

ومن ناحية اخرى طلب مجلس النواب اليمنى من وزارة الداخلية واجهزتها الامنية في المحافظات امس اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع انتشار ما سماه بالظواهر المخلة بالامن والاستقرار والتى اتسعت بعد انتهاء الحرب الاهلية الاخيرة.

وذكرت وكالة الانباء اليمنية «سبا» ان المجلس خصص جلسة استمرت اربع ساعات متواصلة لمناقشة الاوضاع الامنية المتردية التي تشهدها اليمن.

وقالت الوكالة ان اعضاء البرلمان اعربوا عن قلقهم من اتساع ظاهرة سرقة السيارات وقطع الطرق وحمل السلاح بشكل عشوائي من قبل الجميع مدنيين وعسكريين.

وطالب النواب وزارة الداخلية التي مثلها في جلسة امس الاول امام البرلمان نائب الوزير بتحمل مسئولياتها لوقف انتشار الجريمة في البلاد.

وتقول احصائيات غير رسمية اطلعت عليها وكالة الانباء الكويتية ان معدل سرقة السيارات في اليمن يوميا يزيد على ٣٠٠ سيارة وحوادث الاغتيالات ٢٠ حالة الى جانب مئات الحالات من سرقة المنازل وقطع الطرقات والاعتداء على العاملين الاجانب في شركات النفط.

وقال الرئيس علي صالح امس بمنطقة «بلاد الروس» في محافظة صنعاء موسم التشجير بغرس اول شجرة وقال في كلمة له بهذه المناسبة ان موسم التشجير قد تجمد لمدة ثلاث سنوات كما تجمد الكثير من الاشياء من قبل القيادات الانفعالية التي سببت الكوارث في الوطن.

واكد استعداد الدولة لتقديم كل الدعم من اجل التنمية الزراعية وتحقيق نتائج افضل في المجال الزراعي.. مشيرا الى ان الزراعة هي الاساس الذي سيتم الاعتماد عليه في التنمية وهي الثروة المستمرة التي لا تنضب.

وقال ان الدولة والحكومة مهتمان بالزراعة وتشجيع المزارعين بتقديم القروض الميسرة لهم وبما يسهم في استصلاح الاراضي الزراعية ودعم جهود تحقيق التنمية الزراعية الشاملة.

واوضح ان استيراد اليمن من الفواكه قبل عام ٨٤ كان يصل الى ١٠٥ ملايين دولار سنويا وباعلان وقف استيراد الفواكه في عام ٨٤ تحققت مردودات ايجابية على صعيد زراعة الفواكه في بلاده واصبحت المنتوجات الزراعية منها تملأ الاسواق اليمنية وتفيض في بعض الاحيان عن حاجتها ودعا الى الاستمرار بالالتزام بذلك القرار لما له من مردود اقتصادي وايجابى في الاعتماد على النفس في الجانب الزراعي وتنشيط جوانب التنمية الزراعية والاعتماد على الارض باعتبارها الاساس قبل النفط وغيره.

واكد الرئيس صالح على الاهتمام ببناء السدود والحواجز المائية موضحا ان الاستخدام العشوائي للمياه قد ادى الى نضوب المياه الجوفية المخزونة منذ آلاف السنين.

وقال ان المواطنين يعانون اليوم من ارتفاع الاسعار وهي نتيجة لسياسة التجويع ومخلفات الحرب التي واجهها الشعب اليمني وخاض فيها معركة تثبيت الوحدة والتي كان لها مردودات سلبية على الاقتصاد الوطني وتسببت في تدمير وعكست نفسها على احوال المواطنين المعيشية ... مشيرا الى ان الشعب يواجه اليوم المعركة الاقتصادية الشرسة والتي تفرض على الجميع ان يتاقلموا معها وان يخلقوا مجتمعا تعاونيا قادرا على الصمود.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٣/١٩٩٠

رئيس الأركان اليمني في السعودية

الرياض: بدأت المحادثات العسكرية مع اليمن

الرياض - كونا، رويتر- بدأت لجنة مشتركة من مسؤولين عسكريين سعوديين ويمنيين محادثات امس تهدف الى حل النزاع الحدودي بين البلدين وعقدت اللجنة المشتركة اول اجتماع لها امس.

وكان رئيس هيئة الاركان اليمني العميد ركن عبد الله علبوه وصل الى الرياض امس على رأس الوفد اليمني في اللجنة العسكرية السعودية اليمنية المشتركة.

وذكرت وكالة الانباء السعودية ان رئيس الاركان العامة بالمملكة العربية السعودية الفريق اول ركن محمد صالح الحماد والسفير اليمني لدى الرياض الدكتور محمد الكباب وعدد من القادة العسكريين السعوديين كانوا في استقبال الوفد اليمني بمطار قاعدة الرياض الجوية.

ويذكر ان اللجنة العسكرية المشتركة شكلت بناء على ماجاء في مذكرة التفاهم السعودية اليمنية والموقعة في ٢٦ فبراير الماضي التي تهدف الى ضمان منع اية تحركات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة.

وتنص مذكرة التفاهم على استمرار عمل اللجنة لتحديد اجراءات ترسيم ما تبقى من الحدود بدءا من جبل الثار وحتى نهاية الحدود عند سلطنة عمان شرقا.

ومن المنتظر ان تستانف المحادثات بين الجانبين قريبا لوضع بنود المذكرة موضع التنفيذ وتسوية كافة الموضوعات المعلقة والخاصة بالحدود والعلاقات الثنائية.

وكان مجلس الوزراء السعودي قد صادق امس الاول على مذكرة التفاهم واعتبرها «تعزيزا للعلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ٢٢/٣/١٩٩٥

أول اجتماع للجنة المشتركة السعودية اليمنية

■ الرياض ـ كونا ـ بدات في الرياض امس اولى جلسات اللجنة السعودية اليمنية المشتركة وذلك في اطار مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في فبراير الماضي في شان تسوية الخلاف الحدودي بينهما.وذكرت وكالة الانباء السعودية ان اللجنة ستتناول خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات الواردة في مذكرة التفاهم.ويراس اللجنة من الجانب السعودي رئيس هيئة الاركان العامة الفريق اول ركن محمد صالح الحماد فيما يراسها عن الجانب اليمني رئيس هيئة الاركان العامة العميد الركن عبدالله عليوة.

وكان الوفد اليمني المشارك في اللجنة قد وصل الى الرياض بعد ظهر امس للمشاركة في هذه الاجتماعات.يذكر ان مذكرة التفاهم التي تم التوصل اليها بعد مفاوضات استمرت قرابة الشهر جرت في الرياض وجدة تحدد اسس تسوية الخلافات الحدودية لترسيم.باقي الحدود التي لم يتم ترسيمها حتى الان مع تجديد علامات الحدود المقامة من قبل وفقا لملاحق معاهدة الطائف.



المصدر : الاتحاد الإماراتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : [illegible]

موظفون بالسفارة البريطانية بصنعاء
تورطوا بتعاملات مالية غير قانونية

لندن ـ رويتر: قال دبلوماسي بريطاني رفيع ان موظفين في السفارة البريطانية في اليمن ربما يكونون قد حققوا ارباحا طائلة من خلال تحويل العملة في السوق السوداء.

وكان السير جون كولز الوكيل الدائم لوزارة الخارجية يتحدث امس الاول عن قضية جيرالد ريان وهو سكرتير ثان سابق في السفارة انتحر في ديسمبر الماضي بينما كان مشتبها بتورطه في اعمال سرقة وتقديم حسابات مزيفة.

وابلغ كولز لجنة المحاسبة العامة البرلمانية انه يعتقد ان ريان ومحاسبا محليا استعان به مسئول عن المخالفات.

وقال انهما استغلا حقيقة وجود سعري صرف في اليمن في تحويل مبالغ بالجنيه الاسترليني الى العملة المحلية بسعر الصرف الموازي السخي لسداد فواتير السفارة بدلا من تحويل الاموال بالسعر الرسمي.

وقدر كولز امكانية تحقيق ارباح غير مشروعة خلال فترة عمل ريان بالسفارة من عام ١٩٨٨ الى ١٩٩٣ بما يتراوح بين ٦٠٧ آلاف و ٦٧٧ الف جنيه استرليني «بين مليون و ١٫٠٧ مليون دولار» ولكنه قال ان الارباح الفعلية اقل من ذلك على الأرجح.

واضاف كولز انه يعتقد ان بريطانيا خسرت ايضا ٤١ الف جنيه «٦٤٩٩٠ دولارا من الاموال العامة بسبب التعاملات المالية غير القانوني التي قام بها ريان اثناء عمله في السفارة.

وقال ان وزارة الخارجية طلبت من السفير البريطاني في اليمن آنذاك قبول تقاعد مبكر. واضاف «لا يساورني اي شك في ان اسلوب ادارة السفير كان قاصرا»



الريال اليمنى

لماذا يتراجع ؟

صنعاء ـ احمد الجبلي:

على غير ما توقع الكثيرون من ان سعر الدولار والعملات الصعبة
الاخرى سينخفض في اعقاب التوقيع على مذكرة التفاهم بين اليمن
والمملكة العربية السعودية كمؤشر لانهاء التوتر في العلاقات بين
البلدين، فقد ظل سعره كما كان بل انه ارتفع احيانا الى اكثر من ١٢٠
ريالا للدولار الواحد وهو ما يؤكد ان هناك عوامل اخرى متداخلة لها
تاثيراتها المباشرة على أسعار العملات في الاسواق اليمنية.

ويرى يحيى الديلمي رئيس نقابة البنوك في اليمن ان هناك عدة
عوامل لتدهور العملة اليمنية منها ان حجم الواردات يفوق حجم
الصادرات وان حجم الانفاق العام والخاص مرتفع الى حد كبير.

ويقول انه مع بدء تدهور الريال ظهر الاقبال على شراء العملات
الصعبة لاستيراد كميات مضاعفة من المواد الخام للمصانع او السلع
التجارية بغرض تخزينها لسد حاجات أصحابها لفترة طويلة خوفا
من تقلبات اسعار النقد، كما ان شعور الناس بتدهور العملة المحلية
ادى الى حفظ الثروات النقدية في شكل عملات صعبة.

ويرى ان من العوامل الاخرى التي ادت الى تدهور قيمة العملة
المحلية السفر الى الخارج للعلاج والذي يستنزف عشرات الملايين من
العملات الصعبة وتهريب رءوس الاموال لايداعها في البنوك الاجنبية،
الى جانب التلاعب بالعملة المحلية عن طريق التهريب وارتفاع
الأسعار، ثم .. وهو الأهم كما يقول غياب البنك المركزي عن القيام
بدوره في توفير العملات وتحديد الاسعار.

اما محمد حسن الزبيرى نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية فيرى
ان هناك اسبابا عديدة لانهيار الريال منها اسباب سياسية واسباب
اقتصادية.

ويقول ان من الاسباب السياسية تقاسم السلطة بين المؤتمر
الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني بعد الوحدة وهي الفترة التي
بدات تشهد تدهور الريال تدريجيا، ويعتقد بان هذا التقاسم احدث
اختلالا في مسار سياسة البلاد مما ادى الى حصول صراعات سياسية
وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي مما ادى الى عدم الثقة بالاقتصاد
اليمني.

والسبب الثاني كما يرى نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية



«مطلوب دعم الصادرات وتشجيع الاستثمار المحلي ووضع سياسة نقدية تعزز قيمة الريال»

اقتصادي واداري.. ويقول: ان بروز هذه المشكلة كان في عام ١٩٨٣ عندما بدات مدخلات الدول النفطية تتضاءل ، فتاثرت مدخلات المغتربين من ذلك فهبطت التحويلات وحصلت للاسف بعض الاجراءات الحكومية فزادت القضية تعقيدا وادت الى تنفير المغتربين وقلة التحويلات وتمثلت تلك الاجراءات في ضريبة الدفاع والقيود التي كانت تعوقهم عند عودتهم لقضاء اجازاتهم في اليمن ووضع عوائق على دخول سياراتهم وممتلكاتهم. وقد ادت هذه الاجراءات الى مضايقتهم ففضلوا اماكن اخرى لقضاء اجازاتهم مما ادى الى انخفاض تحويلاتهم، ثم جاءت فترة ترشيد الاستيراد ايضا فكان لها تاثير كبير اذ انها قللت من الاستيراد المنظم وفتحت المجال للتهريب والمهربين فاعتمدوا على شراء هذه السلع من تحويلات المغتربين لانهم كانوا يذهبون الى مناطق الاغتراب وياخذون تحويلات المغتربين ويشترون بها بضائع ويهربونها، وهذا يعني ان العملات الصعبة تحولت الى سلع مهربة مما زعزع قيمة العملة المحلية.

ويقول ان الحكومة لم تتنبه لهذه الامور ولم تعالجها لكنها لم تكن من الخطورة بمكان مثلما حدث خلال الازمة اليمنية والتي لم تتمكن الحكومة في ظلها من التركيز على معالجة الاوضاع فضاع القرار ولم يكن بمقدور احد الاهتمام بالاوضاع الاقتصادية.

ومن هنا تضاعف العجز في الميزان التجاري الخارجي، كما ان البنك المركزي اليمني لم يعد يدري ماهو دوره بمعنى ان الاوضاع كانت سائبة.

ويذكر الزبيري عاملا اخر وهو التسيب المالي والاداري الذي زاد من وجود السيولة في ايدي اناس لايستحقونها. ويرى ان كل هذه العوامل مجتمعة ادت الى تدهور سعر العملة اليمنية.

وعن الدور الذي يمكن ان يلعبه البنك المركزي يقول ان البنك المركزي كما هو معروف نظريا بنك البنوك، وهو في اي دولة في العالم يصدر العملة المحلية وهو الذي يحميها، ليس بحبس الصيارفة ولكن بتحقيق اليات اقتصادية فهو الذي يتحكم بالسيولة النقدية والذي يتحكم في اسعار الفائدة وتحريك اليات الاستثمار، ولكن للاسف فالبنك المركزي لم يقم بهذا الدور وانحصر دوره في كونه خزينة للدولة لا اقل ولا اكثر.

ويقترح نائب رئيس الغرفة التجارية اليمنية لمعالجة اوضاع الاقتصاد واسترداد العملة المحلية لعافيتها عدة مقترحات منها: دعم الصادرات وتحسين الميزان التجاري، تشجيع الاستثمار وخاصة الاستثمار المحلي، وخلق مناخ استثماري قادر على الانعاش التنموي وامتصاص البطالة، ووضع سياسة نقدية تستطيع ان تعزز من قيمة الريال وتخلق نوعا من الثقة فيه وتعيد التعامل في النقد الاجنبي الى قنواته الصحيحة، ووضع سياسة تمتص السيولة النقدية من النقد المحلي بدلا من حفظها في ايدي الناس يتناوبون فيها.

اما رئيس نقابة البنوك يحيى الدبلمي فيقترح لاعادة العافية للريال اليمني اتخاذ الاجراءات المتوازنة لازالة عوائق تطبيق مبدا السوق الحر، واعداد السياسة المدروسة الكاملة للتنمية واهم مقوماتها الغاء الاسعار المتعددة لسعر الصرف وترك عوامل العرض والطلب تاخذ مجراها وتفعيل دور القطاع المصرفي بدلا من تقوية مجموعة الصرافين، وعلى البنك المركزي ان يقوم بدوره بحيث لايفرض سعرا الا اذا تعامل معه بيعا وشراء.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٥

تكتل أحزاب المعارضة يحمّل «المؤتمر» و«الاصلاح» مسؤولية الأزمة الاقتصادية

مجلس الوزراء اليمني يعقد اجتماعاً استثنائياً

☐ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ حملت احزاب التكتل الوطني للمعارضة اليمنية «حزبي السلطة المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح» مسؤولية ما وصلت إليه البلاد من اوضاع اقتصادية ومعيشية متردية وانعكاساتها على المواطنين المتمثلة في ظروف الفاقة وانتشار «المجاعة» لدى الغالبية. وحملت على «الاثراء غير المشروع للاقلية الفاسدة وثبات الاجور مع التصاعد المحموم في الاسعار، وانهيار قيمة العملة الوطنية (الريال) وما تقوم به السلطة من سياسات واجراءات اقتصادية ومالية تضاعف لهيب الازمة».

جاء ذلك في بيان للتكتل صدر امس بعد اجتماعات متواصلة لقادته كرست لمناقشة المستجدات في اليمن والعلاقة بين احزاب التكتل الثمانية.

وعقد مجلس الوزراء اليمني امس اجتماعاً طارئاً رأسه السيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، احد حزبي الائتلاف الحاكم الذي يتزعمه رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح.

وقالت مصادر حكومية لـ «الحياة» ان «الاجتماع ناقش بعض القضايا المدرجة في جدول اعماله، واحتلت الجانب الكبير من النقاش ورقتا الاصلاح الاقتصادي والاداري المعدتان من قبل لجان من الحزبين المؤتلفين».

وافادت المصادر ان «الاختلاف في وجهات نظر وزراء الائتلاف في شأن اجراءات تنفيذ برنامجي الاصلاح ما زالت قائمة، خصوصاً في الجانب المالي، إذ يرى وزراء «الاصلاح» انه حجر الزاوية في الازمة الراهنة، فيما يرى وزراء «المؤتمر» ان الجانب الاداري هو جوهر الازمة». وزادت ان «الاجتماع لم يتوصل إلى حل لهذه الخلافات التي قد تحال على قيادة الحزبين بزعامة علي عبدالله صالح والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر (اصلاح) للفصل فيها قبل أن تتحول إلى ازمة سياسية بين شريكي الحكم اشبه بالازمة بين المؤتمر والاصلاح من جهة والحزب الاشتراكي من جهة اخرى اثناء الائتلاف الثلاثي بعد الانتخابات الاشتراعية التي أجريت في نيسان (ابريل) ١٩٩٣ وادت إلى حرب مدمرة». إلى ذلك، اعتبر بيان التكتل الوطني للمعارضة ان «ازمة البلاد ليست ناجمة عن مشكلة موارد بل هي محصلة طبيعية لسوء إدارة وازمة ضمير»، مستنكراً «لامبالاة السلطة وحزبيها حيال فداحة الحال المعيشية».

أكد على أسلوب الحوار لمعالجة المشاكل العالقة

ائتلاف الأحزاب اليمنية يشيد بمذكرة التفاهم ويدعو لإصلاح الإدارة ومحاكمة المسؤولين عن الفساد

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من عبد القوي الشامي

اشاد ائتلاف الأحزاب اليمنية المعارضة في صنعاء بمذكرة التفاهم السعودية ـ اليمنية. ودعا في تصريح لرئيسه الدكتور عبد الوهاب محمود امس الى عدم رفع الأسعار قبل اصلاح الادارة ومحاكمة الذين تثبت مسؤوليتهم عن الفساد.

واختتم وفد منظمات الأمم المتحدة العاملة في اليمن، وممثل المجموعة الأوروبية برئاسة كارل بينزتمان، زيارته الى جزيرة سقطرة أمس والتي تمت بمشاركة سفيري الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا لدى اليمن، وذلك بهدف الاطلاع على الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعاني منها مواطنو الجزيرة المقطوعة وسط المحيط الهندي. ويعاني اهالي الجزيرة من نقص حاد في المجالات الخدمية الضرورية الصحية منها والتعليمية وغيرها، الى جانب الضعف في تموينات الوقود والكهرباء.

ففي صنعاء اعلن الدكتور عبد الوهاب محمود رئيس الائتلاف الديمقراطي للمعارضة اليمنية «آدم» وعضو هيئة رئاسة مجلس النواب ان ائتلاف المعارضة الذي يتزعمه ويضم 13 حزباً يعتبر مذكرة التفاهم الموقعة بين اليمن والسعودية في 26 فبراير (شباط) الماضي، خطوة أولى لحل المشاكل العالقة بين البلدين اللذين اعتمدا الحوار السلمي.

واكد في تصريح صحافي له امس ان قيادة الائتلاف المعارض، والذي اعلن عن تاسيسه اخيراً، عقدت اجتماعاً ضم قادة الاحزاب المنضوية فيه تمت خلاله مناقشة الأزمة الاقتصادية التي يمر بها اليمن، والتي قال انها ناتجة عن استشراء الفساد المالي والاداري وغياب المعالجات الجادة.

واضاف «ان المعركة الحالية لليمن في مواجهة التحديات الاقتصادية لا تقل اهمية عن معركة الوحدة، وان الاصلاح السياسي والاقتصادي والاداري والقضائي الشامل لا يتاتى إلا من خلال اصطفاف وطني، بعيداً عن المماحكات والمزايدات السياسية، وأساليب التقاسم التي لا تعني سوى استمرار الفساد».

وحدد رئيس الائتلاف الديمقراطي للمعارضة «آدم» والأمين العام لحزب البعث «القيادة الجماعية» موقف الائتلاف المعارض من الأزمة الاقتصادية والحلول الممكنة بما يلي:

ضرورة وجود برنامج للاصلاح الاقتصادي والاداري الشامل، وتتفق هذه الرؤية مع رؤية حزبي التحالف الحاكم «المؤتمر الشعبي العام» والتجمع اليمني للاصلاح، وشدد على ضرورة الربط في عملية الاصلاح بين ما هو اقتصادي، وما هو إداري، وما هو أمني، كما ان الاصلاح المالي والاداري بدون وضع الرجل المناسب في المكان المناسب بعيداً عن معايير التقاسم الحزبية الضيقة يحتاج الى إرادة سياسية موحدة وقوية تعيد للدولة هيبتها المفقودة، وبدون ذلك يبقى الحديث عن التقشف الاقتصادي



مجرد محاولة قابلة للفشل.

وطالب بضرورة الضرب بيد من حديد على أيدي المفسدين، اينما وجدوا، وتقديم من تثبت إدانتهم الى المحاكمة.

وكان رئيس وفد منظمات الأمم المتحدة وعد خلال زيارته لليمن والتي استمرت عدة ايام، بتجهيز مستشفى «حديبو» بالآلات والمعدات الطبية الضرورية التي تمكن المستشفى الوحيد في جزيرة سقطرة من تقديم الخدمات الطبية المطلوبة لابناء الجزيرة الذين يعانون من أمراض الحميات ومنها الملاريا المنتشرة بكثافة بين اوساطهم، كما أعلن تينزلمان التبرع بمبلغ عشرين الف دولار اميركي للمساعدة في معالجة الأوضاع الصحية المتدهورة في الجزيرة. وفور وصول الوفد الى عدن بعد زيارته للجزيرة التي شارك فيها وكلاء فروع وزارات التخطيط والنقل والصحة ووكيل محافظة عدن، عقد لقاء مع محافظ عدن تم خلاله تدارس جوانب الدعم والمساعدة التي ستعمل برامج الأمم المتحدة على تقديمها لمواطني جزيرة سقطرة وتلبية احتياجاتهم، وايضا امكانية تقديم المساعدات الدولية للحفاظ على الطابع البيئي الفريد الذي يميز الجزيرة التي تتبع محافظة عدن اداريا. كما تم البحث في جوانب التمويلات اللازمة لمشروع اقامة ميناء جزيرة سقطرة التي تعاني من انقطاع السبل البحرية اليها خلال مواسم الرياح سنوياً من يونيو (حزيران) حتى سبتمبر (ايلول) والضرورات التي تتطلبها عملية مد مطار العاصمة «حديبو» الترابي الاسفلت.

من جانب اخر افاد بعض الاوساط في عدن بانه سيتم خلال الايام القليلة المقبلة توجه سفينة شحن تحمل على متنها 400 طن من المواد الغذائية الضرورية لابناء الجزيرة بعد السفينة التي تبحر حالياً تجاه الجزيرة، وعلى متنها 1500 طن من المعونات الدولية المخصصة لجزيرة سقطرة، كما افادت المصادر ذاتها بانه سيتم ايضاً تزويد الجزيرة قريبا بمولدين للكهرباء للمساعدة في تموين المواطنين بالطاقة الكهربائية الشحيحة في الجزيرة.

المصدر : الوطن العربي
التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٥

اغتيالات في عدن وأبين وانفجارات في الحديدة

اسرار تحالف «الافغان» والإخوان للانقلاب على الرئيس

عصابات تنظيم الجهاد سرقت الديناميت من مخزن الحديدة ثم فجرته

بعد أيام قليلة من انفجار مخزن الديناميت في منطقة الكيلو ١٦ على مفترق الطرق المؤدية من الحديدة إلى كل من صنعاء وتعز، وأسفر عن تدمير المخزن وثلاثة مصانع أخرى، ومصرع وإصابة ٢٢٤ شخصا، وصل فريق من المخابرات الحربية يضم عقيدين وثلاثة ضباط برتبة رائد لمراجعة ملفات العاملين في المخزن، بعد أن أشارت أصابع الاتهام إلى تنظيم (الجهاد) الأصولي المتطرف، والذي تمكن من زرع بعض عناصره في المخزن، وكان ثلاثة منهم هم الذين فجروه لإخفاء سر الكميات الهائلة من الديناميت التي تسربت من المخزن في الشهور الستة الماضية. وكان الانفجار وقع في السابع من مارس الجاري في الساعة الثانية بعد الظهر، أي بعد انتهاء دوام العمل في المخزن والمصانع المحيطة به، وثبت من التحقيقات الأولية التي أجرتها شرطة الحديدة أن عملية التفجير تمت (بفعل فاعل)، ومن داخل المخزن وليس من خارجه، لذا جاءت حملة الاعتقالات السريعة التي شنتها الشرطة بمفاجآت مثيرة، أهمها أن تنظيم (الجهاد) المتطرف، والذي خرج من الحرب منتصرا، باعتباره كان محاربا ضمن صفوف ميليشيات (الإخوان المسلمون) بزعامة ياسين عبدالعزيز القباطي، تمكن من اختراق عدد من المؤسسات الحيوية، والمصانع الحربية، بل صارت له عيون داخل المخابرات الحربية.

٨٠٠ أفغاني يمني تسللوا الى القوات المسلحة والرئيس والمخابرات يبحثون عنهم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٥

معارك بالسلاح الأبيض تحت جنح الظلام في عدن وكريتر وحي الشيخ عثمان

تواجه القيادة السياسية حاليا خطر تفاقم نفوذ الجماعات الأصولية المعارضة لها، سواء في المحافظات الشمالية أو الجنوبية، والتي تمثل حاليا الرقم الصعب في المعادلة، بعد أن تمكنت السلطة من تدجين الحزب الاشتراكي الذي خسر الحرب. وتمكنت من شق أحزاب المعارضة الأخرى الفاعلة (البعث- الناصري- الحق- رابطة أبناء اليمن). ولم يبق في الساحة سوى الجماعات الجهادية المتطرفة، التي تسعى إلى توظيف وجود حزب له ميول أصولية في الحكم، وهو حزب (الإصلاح) لمصلحتها، والاستفادة من تحالفها القديم مع جماعة (الإخوان المسلمون) لزرع عناصرها في المؤسسات الحيوية ذات الطابع العسكري.

وتشير مصادر عسكرية عالية المستوى في صنعاء إلى أن القلق بدأ يسيطر على الرئيس علي عبدالله صالح في ضوء التقارير التي أعدتها المخابرات الحربية، وتفيد أن حوالي ٨٠٠ متطرف تسللوا إلى الجيش والمؤسسة الاقتصادية العسكرية، وإدارة الشؤون المعنوية، من بينهم ٢٠٠ من الأفغان اليمنيين الذين يجيدون فن المناورة، والتخطيط لعمليات حرب العصابات، والتفخيخ وتفجير السيارات عن بعد، وتؤكد المصادر أن اعترافات عدد من الذين ألقي القبض عليهم بعد حادث تفجير مخزن الديناميت في الحديدة، كشفت عن خطط لتفجير منازل عشرات المسؤولين في الحكومة، والمؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس) وقادة أحزاب المعارضة لإحداث هزة في اليمن، تبرهن على عدم قدرة الحكومة الحالية على ضبط الأمن.

ولفتت المصادر الأنظار إلى العلاقة الخفية التي تربط (الإخوان المسلمون) والجهاد، وأشارت إلى هجوم انتقادي عنيف شنه الشيخ عبدالمجيد الزنداني أحد أقطاب حركة الإخوان ضد الحكومة في خطبة الجمعة (٣/١٠) باعتبار أن هذه الانتقادات توفر المناخ السياسي للجماعات الإرهابية لكي تشن عمليات ضد الأجهزة المسؤولة. أو لفرض هيمنتها على الشارع، كما فعلت من قبل عندما اقتحمت ميليشيات (الجهاد) شوارع عدن وأبين، واعتدت على السيدات في الشوارع، وحطمت بعض المساجد والأضرحة فيما وصف وقتها بأنها «معركة الجهاد لإثبات الذات».

من هم؟

وعقب حادث تفجير مخزن الديناميت في الحديدة كشفت المخابرات الحربية التي تتمتع وحدها، ودون غيرها من أجهزة الأمن والمعلومات بثقة الرئيس تحرياتها عن تنظيم (الجهاد). الذي تبين -حسبما تقول المصادر- أنه ينطلق من جبال المراقشة في محافظة أبين بقيادة طارق الفضلي (٢٨ عاماً) وهو ابن آخر سلاطين أبين والذي كان محبوسا في صنعاء بتهمة اقتحام مسجد الرحمن في أب (أغسطس) ٩٢. وقتل في الحادث اثنان من



المواطنين، غير أنه انضم إلى الجيش الشمالي في حرب الستين يوما،، وعاد إلى مقر إقامته في ابين، حيث تولى الزعامة السياسية لتنظيم الجهاد المتطرف، فيما تولى مقبل الوادعي المقيم في قريته دماج من قبيلة وادعة في محافظة صعدة القيادة الفكرية للتنظيم، أما القائد العسكري للتنظيم فمجهول الاسم، وإن كان يعرف بـ (الرشيد)، وحسب روايات المصادر في صنعاء، فإن الرشيد كان من أوائل الشباب اليمني الذي سافر إلى أفغانستان عام ١٩٨٤، وشارك في القتال ضد القوات الروسية، وهو على علاقة وثيقة بالطبيب أيمن الظواهري الذي يقود من مقره في سويسرا العصابات الإرهابية المصرية في الصعيد.

السيطرة على الجنوب

وتقدر المصادر عدد المنتمين لتنظيم (الجهاد) اليمني بـ ١٥ ألف شخص نظرا لتداخل العوامل السياسية والقبلية، فقبيلتا وداعة ومراقشة انضمتا بالكامل إلى التنظيم لمجرد وجود عناصر قبلية مرموقة فيه، وقد دلل الجهاديون على قوتهم في معركة دامية جرت في آب (اغسطس) ١٩٩٤ في عدن، حيث شارك ١٥٠٠ مسلح في معارك بالأسلحة النارية والبيضاء ضد قوة من الجيش في منطقة

كريتر، وحي الشيخ عثمان. عندما حاولوا اقتحام المساجد وهدم الأضرحة بناء على فتوى من زعيمهم علي مقبل الوادعي.

وإذا كانت شهور ستة على تلك المعركة مرت بدون عمليات عنف، إلا أن تفجير مخزن الديناميت في الحديدة أعطى مؤشرات جديدة عن عمليات (أفغان اليمن) ربما كان أهمها:

- انتقال عمليات العنف من الجنوب إلى الشمال، وكانت العناصر المتطرفة ركزت عملياتها في وقت سابق على المحافظات الجنوبية، حيث تتمتع بدفء قبلي يعكس نفسه في دعم «لوجستي» كلما تطلب الأمر ذلك، كما تتمتع بنفوذ في أوساط الأهالي المتظلمين من استبداد وقمع الحزب الاشتراكي قبل الوحدة، وممارسات الحزب الاستفزازية وقت كانت قيادته تعتقد في الماركسية اللينينية.

- بروز عامل التنسيق بين الخطاب السياسي لجماعة (الإخوان المسلمون) في لهجته الانتقادية للحكومة، وبين الأداء الحركي للجماعات الجهادية المتطرفة، ففي أسبوع واحد كان الزنداني يهاجم الحكومة، وكان المتطرفون يفجرون مخزن الذخيرة والديناميت.

وهذا التنسيق ليس وليد اللحظة، فالإفراج عن السلطان طارق الفضلي، وانضمامه إلى الجيش الشمالي المحارب جاء ضمن صفقة، كان الزنداني الوسيط النشط فيها، بل إن هروب الفضلي و٦ آخرين من سجن المنصورة قبل الحرب بأسابيع تم بمساعدة عناصر في جماعة (الإخوان المسلمون)، علما أن هذا الهروب كان أحد الأسباب الرئيسية في أزمة الثقة بين الرئيس ونائبه السابق علي سالم البيض، باعتبار أن الرئيس غض الطرف عن العملية لصالح حليفه (التجمع اليمني للإصلاح) الذي هو وعاء تحالف أخربين قبيلة (حاشد) وجماعة (الإخوان المسلمون).



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٥

خفايا التنسيق بين عبدالمجيد الزنداني وأفغان اليمن لهز الاستقرار، وإضعاف الحكومة

خطة الزنداني

وليس صدفة أن تبدأ الجماعات المتطرفة عمليات العنف في المحافظات الشمالية في وقت يتعرض التحالف الحاكم حاليا إلى مختبر صعب، في ظل الضغوط التي يمارسها الإخوان المسلمون داخل التجمع اليمني للإصلاح لتفجير التحالف. ويتنازع حزب الإصلاح حاليا اتجاهان متصارعان، الأول بزعامة الشيخ عبدالله الأحمر رئيس مجلس النواب والذي يسعى لأسباب قبلية الحفاظ على تحالفه مع حزب الرئيس علي عبدالله صالح، والإبقاء على الصيغة الحالية (تحالف القبيلة، والعسكر والأصوليين) على الرغم من وجود تناقضات يراها عبدالله الأحمر (ثانوية) في مقابل نظرة عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس الشورى لهذه التناقضات باعتبارها (جوهرية)، وربما يعتقد البعض أن صراع الأجنحة ممكن ومتاح، وربما صحي داخل الأحزاب السياسية، غير أن الذين يعرفون اليمن جيدا، يدركون أن الطبيعة القبلية تحسم أي خلاف سياسي بالبندقية ولصالح القبيلة التي هي فوق العقل السياسي.

من هنا يلعب الزنداني بورقة الجماعات المتطرفة في وجه حليفه داخل التجمع اليمني للإصلاح، وفي وجه الرئيس علي عبدالله صالح الحليف في الحكم، وبدأ استخدام الجماعات المتطرفة في الجنوب، في صيف العام الماضي، ونجح أول اختبار عندما فرض المتطرفون كلمتهم على أبين وعدن لمدة ٧٢ ساعة قبل أن تصل قوات عسكرية إضافية من المحافظات الوسطى لإحكام السيطرة على المدينتين، ولمواجهة مأزق التدخل العسكري بالدبابات كما حدث في كريتر، وضع (الرشيد) قائد الجناح العسكري لتنظيم (الجهاد) الأصولي المتطرف خطة اغتيالات لكبار الضباط في الجنوب، وتحظى هذه الخطة برضاء الشيخين عبدالمجيد الزنداني، وياسين عبدالعزيز القباطي (الإخوان المسلمون).

سري جدا

وتشير مصادر مطلعة إلى ثلاثة ملفات أمنية بدرجة (سري جدا) تلقاها الرئيس علي عبدالله صالح منذ كانون الثاني (يناير) الماضي. وحتى منتصف آذار (مارس) الجاري، وتتضمن تقارير عن عمليات القنص التي يشنها الأصوليون المتطرفون. فضلا عن عمليات التخريب في جنوب اليمن، والأخطر من ذلك كله قيام مجموعة من المتطرفين باقتحام إدارة الهجرة والجوازات في عدن، والاستيلاء على ٤١٣ جواز سفر مختوما، ويمكن استخدامها في تهريب الأفغان العرب وبينهم مصريون وجزائريون وفلسطينيون إلى بلادهم، وأبدى الرئيس انزعاجه من سرقة الجوازات لما لها من أبعاد على صعيد علاقات بلاده المتوترة مع عدد من العواصم التي تأخذ على اليمن إيواءه لمعسكرات تدريب المتطرفين العرب، وعددها ١٣ معسكرا، تحظى برعاية العميد علي محسن الأحمر الأخ غير الشقيق للرئيس، وصاحب الكلمة العليا في القوات المسلحة اليمنية.

لكن الملفات فيها وقائع أخرى تشمل ٤٩ عملية عنف شنها المتطرفون في ٧٥ يوما فقط، ومع ذلك لم يلق القبض على المنفذين، الذين يظهرون في الليل فقط، مما دفع المواطنين إلى إطلاق وصف (أشباح الليل) عليهم.

وكانت أجهزة الأمن في عدن رصدت فرق الاغتيال الأصولية في الجنوب، والتي تتخذ أماكن محددة لاصطياد الضباط وضباط الصف



المصدر : الوطن العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٥

الذين يخرجون ليلا لشراء احتياجاتهم أو للتنزه. ويكمنون لهم خلف البنايات، وتحت جنح الظلام يتم الهجوم، ويذكر في هذا الصدد أن عبدالرحمن سعيد العنسي وهو ضابط برتبة رائد في قوات الأمن المركزي التي ترابط حول مطار ومصافي بترول عدن لقي مصرعه في ٩٥/١/٧، حينما انقض عليه ملثمون وطعنوه بالأسلحة البيضاء، بينما كان يعبر بسيارته على طريق البحر، وقد عثرت أجهزة الأمن على جثته ممزقة بطريقة توحي بالانتقام، والمثير هنا أن الضابط المقتول هو احد اقارب عبدالسلام العنسي الرجل القوي في المؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس)، ويعتبر من اقرب الرجال إلى قلب وعقل الرئيس علي عبدالله صالح.

ذبح الضباط

غير ان الظاهرة اللافتة للنظر هي ان اسلوب القتل واحد في اكثر من ٢٠ عملية اغتيال، وهو الطعن في الرقبة والصدر بالسلاح الأبيض، كما بدا واضحا من عملية اغتيال العقيد سعد الذبياني في الرابع من رمضان الماضي، وهو قائد وحدة عسكرية كبيرة تتبع اللواء الثاني مشاة في منطقة كريتر (ضواحي عدن) فقد هاجمه ثلاثة رجال يجيدون فن الكراتيه، وقد استوقفوا سيارته في عرض الطريق، وأمروا السائق والحراس بعد تجريدهما من السلاح بالرحيل، بينما تم اختطاف الضابط الذي عثر عليه بعد ذلك مذبوحا، والغريب أنه في أعقاب كل حادثة قتل لضباط الجيش يقوم ضباط الأمن في عدن، واغلبهم من المنتمين للتجمع اليمني للإصلاح باعتقال عدد من شباب الحزب الاشتراكي، وعدد آخر من أنصار حزب رابطة أبناء اليمن (رأي) باعتبارهم من المشبوهين أو المتهمين على ذمة عمليات القتل، والهدف من ذلك كما تقول المصادر هو الإيحاء للرئيس بأن الحزب الاشتراكي مازال له دور في المحافظات الجنوبية، وأنه من الأفضل والأكثر امنا ان يرث التجمع اليمني للإصلاح جميع مقرات الحزب الاشتراكي في الجنوب، فضلا عن تولي عناصر (إصلاحية) للسلطات الحيوية هناك لتحجيم نشاطات الأحزاب المعارضة.

لكن التقارير السرية التي تلقاها الرئيس اليمني مؤخرا اشارت إلى حزب الإصلاح، وبالتحديد (الإخوان المسلمون) في عمليات هز الاستقرار في الجنوب، وتفجير مخزن الذخيرة وثلاثة مصانع أخرى في الشمال في إطار لعبة السلطة، فهل يسكت الرئيس علي عبدالله صالح أم هو يخطط لضرب حليفه في توقيت واماكن يختارها بعناية؟

هذا السؤال إجابته برهن المستقبل القريب.

صنعاء : نصر أبو الحسن

٢٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٥

اليمن يرفض أي بديل للجامعة

□ صنعاء –
من إقبال علي عبدالله:

■ قال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني ان: «الجمهورية اليمنية تؤكد ان اي دعوة الى احلال منظمة شرق اوسطية محل الجامعة العربية غير مقبولة» واضاف في تصريح لمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لتاسيس الجامعة العربية «ان التعاون على المستوى الدولي لا اعتراض عليه، وليس خطا على ان لا يكون بديلاً من البنيان العربي الذي تمثله الجامعة العربية على ضعفه اليوم».

واكد ان «تجاوز البنيان العربي امر غير مسموح به ليس فقط في الجمهورية اليمنية ولكن لدى جميع الدول العربية».



المصدر: السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٥/٣/٢٥

ارتياح كبير لنتائج اجتماع اللجنة السعودية - اليمنية

الرياض - كونا: انهت اللجنة العسكرية السعودية اليمنية المشتركة التي تم تشكيلها بين البلدين في اطار مذكرة التفاهم الموقعة بينهما في مكة ٢٧ رمضان الشهر الماضي لتسوية الخلافات الحدودية جولتها الاولى من المحادثات في الرياض الليلة قبل الماضية.

وقال بيان مشترك صدر في وقت متاخر اول من امس ان الجانبين اتفقا على تواصل اعمال اللجنة بعقد الدورة الثانية في صنعاء في وقت يحدد فيما بعد، وذكر البيان ان المباحثات التي بدات يوم الثلاثاء الماضي، سادتها روح التفاهم والتقت وجهات النظر وتطابقت تجاه الاسس والمهام المناطة باللجنة للحؤول دون حدوث كل ما من شانه ان يعكر صفو العلاقات الاخوية او ما يؤثر على مهام اللجان التي ستبحث كل ما فيه خير البلدين الشقيقين.

يذكر.

ان مذكرة التفاهم التي تم التوصل اليها بعد مفاوضات شهر كامل جرت في الرياض وجدة تحدد اسس تسوية الخلافات الحدودية بحيث يتم ترسيم باقي الحدود التي لم يتم ترسيمها حتى الآن مع تجديد علامات الحدود القائمة من قبل وفقا لملاحق معاهدة الطائف.

كما تتضمن المذكرة تشكيل لجان اخرى عدة تتولى متابعة بعض الجوانب المتعلقة بالعلاقات الثنائية منها لجنة وزارية مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية واخرى عليا للعمل على تحقيق الاهداف المتفق عليها ببنود المذكرة وتسهيل ما يعترض اعمال اللجان.

وترأس اللجنة من الجانب السعودي رئيس هيئة الاركان العامة الفريق اول ركن محمد صالح الحماد فيما ترأسها عن الجانب اليمني رئيس هيئة الاركان العامة العميد الركن عبد الله عليوة الذي عاد الى بلاده بعد انتهاء المباحثات.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٥

الخلافات الاقتصادية خفت بين الحزبين الحاكمين في اليمن

[] صنعاء
من فيصل مكرم:

■ خفت حدة الخلافات بين حزبي الائتلاف في اليمن (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح). وكانت هذه الخلافات هددت بحصول انقسام داخل الحكومة بسبب التباين في وجهات النظر في شان الاجراءات التي ينبغي للحكومة اتخاذها لمعالجة الاوضاع الاقتصادية المتدهورة في ضوء العجز الكبير في موازنة الدولة لهذا العام وهو عجز قد تصل نسبته الى خمسين في المئة.

وقالت مصادر سياسية، امس ان الحزبين اتفقا اخيراً على فتح حوار اقتصادي بينهما يؤدي الى الخروج برؤيه موحدة تتخذ بموجبها الحكومة اجراءات ومعالجات تهدف الى الحد من تدهور الوضع الاقتصادي وتعيد الاعتبار الى العملة الوطنية في السوق الموازية بما يكون له مردود ايجابي على صعيد الحد من نسبة العجز في الموازنة ليبلغ ما بين ٢٠ و٣٠ في المئة في اقل تقدير.

الانسي وباجمال

وفي هذا المجال، افادت مصادر حكومية ان اللجنة المكونة من السيد عبدالوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء والسيد عبدالقادر باجمال نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتنمية توصلت الى صيغة جديدة للمعالجات الاقتصادية والمالية تستوعب وجهتي نظر الاصلاح والمؤتمر بالربط المعقول بين الاجراءات العاجلة للتغلب على عجز الموازنة التي يراها المؤتمر وبين الاجراءات الخاصة بالاصلاحات الشاملة التي يتبناها الاصلاح.

وتوقعت هذه المصادر ان تعقد الحكومة اليمنية اجتماعاً استثنائياً قريباً لإقرار الخطوات والاجراءات التي توصلت اليها اللجنة الحكومية المشتركة وسط انتقادات قوية من احزاب المعارضة لوجهتي نظر حزبي الائتلاف في الاصلاحات الجزئية والشاملة للأوضاع الاقتصادية.

وتعتبر احزاب المعارضة ان هذه الاجراءات عقيمة ولن تؤدي الا الى مزيد من المعاناة للناس والى استمرار الوضع الاقتصادي في التدهور لانها مبنية على حلول توفيقية لا تستند الى معايير علمية ومنطقية ولا ترتبط بخصوصية المجتمع اليمني وظروفه.

وكانت احزاب المعارضة اصدرت خلال الأيام الماضية بيانات عدة تؤكد معارضتها الاجراءات التي تنوي الحكومة الائتلافية اتخاذها وطالبت هذه البيانات الحكومة بعدم الخوض في وجهات نظر لا تخدم عامة الناس ولا ترفع المعاناة عن كاهلهم لان ذلك قد يؤدي الى اوضاع خطرة تنعكس سلباً على امن البلاد واستقرارها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم
القاهرية

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٥

بعد ان دخل اضراب أساتذة جامعة صنعاء أسبوعه الثانى

الشارع اليمنى يستقبل المظاهرات

□ صنعاء : محمد على الديلمى :

دخل اضراب اعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء اسبوعه الثانى ومازال الاضراب الجماعى محل تعاطف من قبل الشارع اليمنى الذى اعتبر تلك الخطوة بداية لاضراب طلاب الجامعة الذين يزيد عددهم على تسعين الف طالب واكد الدكتور عبدالعزيز المقالح مدير جامعة صنعاء أن مطالب اعضاء هيئة التدريس مشروعة الا انها فى هذا الظرف الاقتصادى الصعب قد تقود إلى تفسيرات مختلفة ونتائج لاتخدم المصلحة العامة وأن إدارة الجامعة تؤكد تضامنها الكامل تجاه المطالب العادلة التى تهدف إلى تحسين مستوى دخل عضو هيئة التدريس عن طريق اصدار كادر مالى خاص يحقق لهم الانصاف كما هو سائد فى جميع جامعات العالم واسوة بأعضاء السلطة القضائية والسلك الدبلوماسى فى اليمن.

وقد أعتبر الدكتور ناصر العولقى نائب مدير جامعة صنعاء هو الاخر أن استمرار الاضراب سيؤدى إلى سلسلة من الاضرابات التى لاتخدم مصلحة اليمن.

وتتلخص مطالب هيئة التدريس بجامعة صنعاء فى ثلاثة امور:

1ـ اقرار قانون الجماعات اليمنية 2ـ اصدار كادر مالى خاص مع لائحة داخلية لاعضاء هيئة التدريس 3ـ زيادة مرتبات هيئة التدريس واعتماد زيادة سنوية.

ويتقاضى عضو هيئة التدريس اليمنى ما بين 12 إلى 25 الف ريال كانت تساوى مابين 700 إلى 1000 دولار ولكن بعد هبوط سعر الريال اليمنى......

خلال السنوات التى اعقبت قيام الوحدة اليمنية فى 22 مايو لم تعد تساوى اكثر من 150إلى 200 دولار امريكى.

ونتيجة لتراجع دخل الفرد اليمنى عموما وقيام الحكومة مؤخرا برفع اسعار بعض الخدمات الاستهلاكية مثل الكهرباء والماء ورسوم الجمارك اندلعت مظاهرات فى عدد من المدن اليمنية، كان اخرها مظاهرة مدينة تعز التى تبعد 250 كيلومترا إلى الجنوب نتيجة تسرب اخبار إلى الشارع اليمنى برفع اسعار البترول ومشتقاته بواقع 200٪ ليصبح سعر اللتر البنزين 15 ريالا بدلا عن 6 ريالات ورغم نفى الحكومة المتكرر لاحتمال رفع اسعار البترول الا أن اغلاق محطات البترول فى وجه المستهلكين ينذر بأن مسألة رفع اسعار البترول أصبحت اقرب إلى التنفيذ، الامر الذى يعكس اثره بصورة تلقائية على الاسعار لكل مناحى الحياة ابتداءا بسعر رغيف الخبز وحتى الكماليات.

ورغم أن اليمن تنتج ما يقارب 400 الف برميل تصدر منها يقارب من 340 ألف برميل وتستهلك الباقى وقدره 70 الفا الا أن ذلك الرقم يعتبر متواضعا فى عائداته بالعملة المحلية واصبح البترول اليمنى يهرب إلى عدد من دول القرن الافريقى كالصومال وجيبوتى وكينيا وغيرها من الدول ويصل سعر اللتر إلى 6 ريالات الامر الذى جعل الحكومة اليمنية تفكر فى زيادة اسعاره.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢-٣ مارس ١٩٩٥

طالب بالمشاركة في المسؤولية المالية

اليمن: الاصلاح يتهم المؤتمر بخرق اتفاق الائتلاف

□ صنعاء - من اقبال علي عبدالله:

■ اتهم التجمع اليمني للاصلاح في اليمن شريكه في الائتلاف الحاكم المؤتمر الشعبي العام «بالعمل على خرق اتفاقية الائتلاف الحكومي الموقعة بينهما في ايلول (سبتمبر) الماضي بعد خروج الحزب الاشتراكي اليمني من الائتلاف الثلاثي السابق قبل حرب الصيف الماضي».

وقالت مصادر مسؤولة في حزب الاصلاح الذي يراسه رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر لـ «الحياة» ان بعض وزراء المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح «عملوا من خلال تصريحاتهم الى خرق اتفاقية الائتلاف بخاصة الفقرة الثالثة من البند الثاني المتعلقة بالالتزامات والتي تشير الى عدم خروج الخلاف عن اطار الائتلاف والمؤسسات الدستورية منعاً لازدواجية المواقف والخلط بين حالتي المشاركة في الحكم وممارسة المعارضة».

واشارت الى تصريح نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتنمية السيد عبدالقادر باجمال وهو عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي والذي طالب فيه «بالحجر على الحكومة». وقالت «ان مثل هذه التصريحات ومن وزراء قياديين بارزين في المؤتمر الشعبي يؤكد الخلل الموجود داخل قيادة المؤتمر بالنسبة الى التحالف مع الاصلاح، خصوصاً اولئك الذين كانوا قبل انضمامهم الى المؤتمر اعضاء قياديين في الحزب الاشتراكي ابان حكمه الشمولي في الجنوب قبل الوحدة». واضافت ان الدعوة الى «الحجر على الحكومة» التي يراسها الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي السيد عبدالعزيز عبدالغني «تكشف بوضوح هذا الخلل الذي يعني خرق اتفاقية الائتلاف الحكومي بين الحزبين»، مؤكدة «ان حزب الاصلاح متمسك بالاتفاقية وببرنامجه الاصلاحي للاوضاع الاقتصادية والمالية والادارية الذي اقر في مجلس الشورى (اللجنة المركزية) في مطلع الشهر الجاري برغم اختلاف وجهة نظر الشريك (المؤتمر الشعبي) حوله».

واضافت المصادر «ان حزب الاصلاح واضح في برنامجه الاصلاحي لانقاذ البلاد والعباد من الكارثة الاقتصادية القادمة، خصوصاً اذا استمر الوضع في التدهور واستمر تدني قيمة العملة الوطنية (الريال) امام العملات الاجنبية وتصاعد ارتفاع اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية وعجز الحكومة حتى الآن برغم مضي قرابة ستة اشهر على تشكيلها في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي من تقديم مشروع الموازنة العامة للدولة الى مجلس النواب لمناقشته واقراره، برغم حجم العجز فيها والمقدر باكثر من ٦٠ بليون ريال (٥ بلايين دولار حسب السعر الرسمي).

وخلصت الى ان الخلاف حول الأوضاع المالية والادارية للبلاد لا يزال قائماً بين الحزبين مطالبة «بضرورة مشاركة الاصلاح في مسؤولية وزارة المال والبنك المركزي».

ويذكر ان هذه المسؤولية الت، لدى تشكيل الحكومة الى المؤتمر الشعبي، اذ يتولى السيد محمد احمد الجنيد حقيبة المال فيما تولى السيد علوي علي السلامي ادارة البنك المركزي، وهما عضوان قياديان في المؤتمر الشعبي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٥

اليمن: اللجنة المركزية لـ«الاشتراكي» تعقد دورتها الثانية في نيسان

□ صنعاء – من إقبال علي عبدالله:

■ قرر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني «عقد الدورة الثانية للجنة المركزية للحزب في ٥ و٦ نيسان (ابريل) المقبل في العاصمة صنعاء».

وافاد بيان صدر عن الدورة الاستثنائية للمكتب السياسي أول من أمس «ان اللجنة المركزية ستعقد في دورتها الثانية امام تقرير سياسي يتضمن النشاط السياسي للحزب منذ ايلول (سبتمبر) الماضي الذي انتخب فيها السيد علي صالح عباد (مقبل) اميناً عاماً للحزب خلفاً للسيد علي سالم البيض الذي اعلن اعتزاله العمل السياسي وبقاءه في سلطنة عُمان بعد خروجه من البلاد إثر هزيمة الحزب في الحرب الأهلية في الصيف الماضي ودخول القوات الحكومية عدن».

وجاء في البيان الذي تسلمت «الحياة» امس نسخة منه أن «المكتب السياسي برئاسة «مقبل» وقف أمام تصور وضعته لجنة مشكلة من بين اعضائه ومن كتلته البرلمانية وعدد من كوادره قامت بدرس نصوص ومضامين مذكرة التفاهم المشتركة بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية في السادس والعشرين من شباط (فبراير) الماضي في مكة المكرمة» واضاف «ان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني (قيادة الداخل) يؤكد أن المذكرة شكلت نجاحاً سياسياً».

وركز البيان «على ضرورة اتخاذ جملة من الاجراءات العملية في اتجاه التطبيق الشامل والدقيق لقرار العفو العام الذي اصدره الرئيس علي عبدالله صالح عند بداية الحرب الأهلية في أيار (مايو) ١٩٩٤ من دون استثناء لأحد، وتحقيق المصالحة الوطنية وتوحيد الصف الوطني، وتثبيت الأمن والاستقرار في كل ربوع الوطن».

ونوه المكتب السياسي بأن «تصحيح الأوضاع وتوطيد الجبهة الداخلية في البلاد، والعودة الى وثيقة «العهد والاتفاق» كاطار للاجماع الوطني، هي من الشروط الضرورية لضمان حلول عادلة لقضايا الحدود استناداً الى حقائق الجوار والروابط القومية والثقافية بين البلدين والمصالح الحيوية المشتركة للشعبين الشقيقين».

الى ذلك أعلن الحزب الاشتراكي ان «الشيخ ناشر مشلي القاسمي احد قياديي الحزب وعضو كتلته البرلمانية قتل الاسبوع الماضي في منطقة رجوزة في عمران شمال صنعاء». وكتبت صحيفة «الثوري» الناطقة باسم الحزب في عددها أول من أمس ان «الشيخ القاسمي أصيب في رأسه بعيارات نارية من مجهولين سقط على أثرها قتيلاً». وينكر ان القاسمي هو العضو القيادي الثاني في الاشتراكي الذي يقضي منذ الحرب الأهلية الصيف الماضي».

على صعيد آخر علمت «الحياة» من مصادر برلمانية أمس أن البرلمان الذي اجتمع أمس برئاسة حسين الأحمر «استمع الى تقرير لجنة الدفاع والأمن المنبثقة عن البرلمان حول نتائج زيارة العمل الميدانية التي قامت بها لكل من وزارتي الدفاع والداخلية والجهاز المركزي للأمن السياسي (الاستخبارات) لمعرفة أسباب تأخر صرف مرتبات منتسبي القوات المسلحة والأمن».

وأوضحت المصادر ان «تأخر مرتبات القوات المسلحة والأمن أدى الى حوادث أمنية في بعض المعسكرات أسفرت في أحداها الى مقتل ضابط وعدد من الجنود». وقالت ان «الرئيس علي عبدالله صالح وهو القائد العام للقوات المسلحة وجه أمراً الى وزارة المال لانجاز رواتب القوات المسلحة والأمن بصورة سريعة قبل اتخاذ الاجراءات الصارمة ضد متسببي هذا التأخير».



المصدر : الشرق الأوسط

العدد [illegible]

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

أشاد لـ الشرق الأوسط بعلاقات التعاون مع السعودية

عبد الغني: أولوية الحكومة اليمنية للوضع الاقتصادي

صنعاء: من حمود منصر

بدأ مجلس الوزراء اليمني امس اجتماعات استثنائية برئاسة عبد العزيز عبد الغني، لبحث عدد من الاتفاقات التي توصلت اليها قيادتا حزبي الائتلاف الحاكم، تمهيدا لاصدار عدد من القرارات الخاصة المتعلقة بالاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية.

واكد عبد الغني في تصريح خاص لـ«الشرق الأوسط» ان لدى حكومته «رؤية موحدة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية، ولديها قرارات تعتزم اتخاذها لاصلاح الاوضاع الاقتصادية والادارية» واكد «ان القرارات ستدخل حيز التنفيذ في القريب العاجل».

واوضح «ان اليمن تعيش ظروفا اقتصادية استثنائية تتمثل في معدل التضخم المرتفع، الأمر الذي جعل الحكومة تضع المسألة الاقتصادية في اولويات اهتمامها».

واشار الى ان الهدف هو «الوصول الى المعالجات الكفيلة بتصحيح المسار الاقتصادي والاداري بدءا بخفض معدل العجز في الموازنة العامة للدولة للعام الجاري 1995، واقران ذلك باجراء اصلاحات مالية وادارية، بالاضافة الى خفض الانفاق العام، وتنمية الايرادات المالية للخزانة العامة للدولة، والالتزام بتطبيق مبدأ الثواب والعقاب في المؤسسات والمصالح الحكومية».

وفي ما يتعلق بالموقف الراهن على صعيد المحادثات بين اليمن والمملكة العربية السعودية عبر رئيس الوزراء اليمني عن «تفاؤله الكبير بالنجاح الذي يتحقق لما اتفق عليه في مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين المجاورين في 26 فبراير (شباط) الماضي في مكة المكرمة، بهدف حل المشكلة الحدودية وتطوير علاقات التعاون والتنسيق وحسن الجوار بين السعودية واليمن». وقال عبد الغني «ان بعض اللجان التي حددتها مذكرة التفاهم بين البلدين بدات عملها، وشرعت في عقد الاجتماعات ووضع الخطط والجداول الزمنية لمباشرة تنفيذ المهمات التي اوكلت اليها بموجب مذكرة التفاهم» واكد ان ذلك يشكل في حد ذاته نجاحا للجهود الخيرة التي سعت اليها حكومتا البلدين لتطوير علاقات الاخوة والتعاون والتنسيق بينهما».

وكان عبد الغني قد اكد في كلمة القاها صباح امس في افتتاح ندوة حول النقل الجوي ودورة في دعم الاقتصاد الوطني ـ والتي نظمتها شركة الخطوط الجويه اليمنية بالتعاون مع صحيفة «26 سبتمبر» الاسبوعية ـ انه لم يعد سرا ان الوضع الاقتصادي اليمني يعاني من سلبيات واختلالات كبيرة، لكنه اكد بان هذه السلبيات نتيجة طبيعة للممارسات اللامسؤولة التي حدثت في الأجهزة المالية والاقتصادية للدولة اثناء سنوات الفترة الانتقالية (22 مايو (ايار) 1990 حتى 27 ابريل (نيسان) 1993)، وهي الفترة التي تقاسم فيها السطة في دولة اليمن الموحد حزبا «المؤتمر الشعبي» و«الاشتراكي اليمني».

وحمل عبد الغني تبعات تلك الفترة على من اسماها بالقيادة الانفصالية التي قال عنها «انها استغلت وجودها في قمة الحكومة لاجهاض محاولات الاصلاح المالي والاداري انذاك، وترشيد الانفاق العام» واتهمها «بافتعال الأزمات السياسية، وخلق البلبلة، وزرع الفتنة بهدف تمزيق البلاد».

الى ذلك، علمت «الشرق الاوسط» من مصادر مقربة من الحكومة ان اتفاق حزبي الائتلاف الحاكم (المؤتمر والاصلاح) يقضي باجراء اصلاحات ادارية عاجلة بالتزامن مع الاصلاحات الاقتصادية والتي يندرج اغلبها ضمن تلبية الحكومة اليمنية لمطالب صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وقالت مصادر مطلعة ان من بين الاصلاحات التي من المتوقع ان يصدرها مجلس الوزراء في ختام اجتماعه الاستثنائي خفض العجز في الموازنة العامة للعام الجاري بنسبة 35 في المائة، وذلك تجاوبا مع الرؤية التفصيلية التي تقدم بها التجمع اليمني للاصلاح من خلال تقليص النفقات الجارية، واجراء اصلاحات عاجلة في الجهاز الاداري.

واضافت المصادر ان من بين القرارات المتوقع ان تصدر ايضا رفع سعر الصرف في تقييم التعرفة الجمركية للبضائع والسلع المستوردة الى 45 ريالا للدولار الواحد، ورفع ضرائب الخدمات والانتاج والسجائر والعقارات، بمعدلات تصل الى 100 ـ و130 في المائة، وتعيين عناصر جديدة في مصلحة الجمارك والضرائب.

وتأتي هذه الاجراءات في اطار تحويل بنود الاتفاقات التي توصل اليها حزبا الائتلاف الحاكم مساء اول من امس الى قرارات حكومية ملزمة للهيئات والمؤسسات الرسمية، وللمسؤولين العاملين فيها بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية والسياسية، وذلك تحاشيا من حزبي الائتلاف لاضفاء طابع التقاسم الحزبي في مسالة الاداء، واستصدار القرارات على غرار ما كان يجري في المرحلة الانتقالية بين حزبي «المؤتمر والاشتراكي».

من جهة ثانية اعلن النائب البرلماني اليمني عبد الحبيب سالم مقبل (ممثل الدائرة 35 في مدينة تعز) عن تقديم استقالته من عضوية مجلس النواب الذي جرى انتخابه في 27 ابريل (نيسان) عام 1993 في اول انتخابات عامة تنافسية بعد توحيد شطري اليمن.

وقد وجه النائب اليمني رسالة بهذا الخصوص الى رئيس واعضاء المجلس ابلغهم فيها استقالته بحسب نص المادة 156 من القانون المنظم للبرلمان.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٥

اليمن: المعارضة تستنكر "ممارسات" ضد رجل أعمال متهم بدعم "الاشتراكي"

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ استنكرت احزاب في المعارضة ومنظمات تعنى بالدفاع عن حقوق الانسان واتحادات ونقابات يمنية في بيان مشترك «الممارسات التي تقترفها اجهزة السلطة ضد رجل الاعمال السيد امين احمد قاسم، وشملت افراد اسرته واقاربه وأحد محاميه وكل العاملين لديه».

وجاء في البيان الذي صدر أول من امس: «اتسمت الاجراءات التي اتخذت ضد رجل الاعمال امين قاسم منذ اعتقاله في الثالث من كانون الاول (ديسمبر) الماضي، بالانتهاك الصارخ لحقوقه وحرياته الاساسية (...) ومنها الاعتقال بطريق الخطف والاخفاء وتفتيش منزله في صنعاء ومقرات عمله خلافاً لاحكام القانون والاعتداء على الكرامة وممارسة التعذيب النفسي وعدم السماح لمحاميه بزيارته».

واضاف ان «الانتهاكات الاخيرة التي تعرض لها امين قاسم وافراد اسرته واحد محاميه وموظفوه تاتي بعد صدور اوامر وقرارات من رئيس محكمة الاستئناف وقاضي الامور المستعجلة في صنعاء قضت بتوفير الحماية القانونية له، وإزالة الاعتداءات التي يتعرض لها». وتابع: «غير ان النيابة امتنعت عن تنفيذ قرارات القضاء واوامره بل ومنع المجني عليه من اللجوء الى القضاء وحرم من حق دستوري، الى جانب حرمانه من حق الدفاع وهو حق دستوري ايضاً». وزاد ان «هذه الممارسات تشكل انتهاكاً بيناً لمبدا سيادة القانون وابسط حقوق المواطنة ومظاهر الديموقراطية».

وتساءل البيان: «اذا كانت تلك الممارسات لاسباب ودوافع سياسية كما تردد تلك الجهات التي تقوم بها، فهل تعني الاسباب والدوافع السياسية ان تنتهك حقوق الانسان ويهدد ماله وعرضه وممتلكاته وحريته».

وطالب بيان احزاب المعارضة ومنظمات حقوق الانسان والاتحادات والنقابات اليمنية «الرئيس علي عبدالله صالح، بوصفه رئيس مجلس القضاء الأعلى، بإيقاف هذه الانتهاكات والانقياد لسيادة القانون واللجوء الى القضاء كمظهر من مظاهر الدولة الحديثة».

وكانت اجهزة الامن السياسي (الاستخبارات) اغلقت كل مقرات اعمال امين قاسم لاتهامه بتاجير احد مبانيه في صنعاء للحزب الاشتراكي اليمني، وتقديم الدعم المالي للحزب.

وعلمت «الحياة» من مصادر موثوق بها ان الرئيس علي عبدالله صالح اعطى توجيهات بإعادة المبنى للحزب الاشتراكي الى جانب اعادة امواله التي جمدت عند اعلان قيادة الحزب الحرب ضد القوات الحكومية والانفصال عن الوحدة في ايار (مايو) الماضي.

وأكدت المصادر اهتمام علي صالح بقضية رجل الأعمال امين قاسم وضرورة إحالة قضيته على القضاء وإيقاف اي شكل من أشكال المضايقات ضده احتراماً لحقوق الانسان وكرامته في اليمن».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ١٩٩٥/٣/٢٨

اللجنة السعودية اليمنية تجتمع في أبريل

* صنعاء - رويتر، تعقد اللجنة السعودية اليمنية المشتركة المؤلفة من مسؤولين عسكريين فى ابريل المقبل ثاني جولة محادثات لها حول تسوية نزاع حدودي قديم بين البلدين.

ونقلت صحيفة «الثورة» عن رئيس مجلس النواب اليمني الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر قوله ان اللجنة ستعقد اجتماعها المقبل في صنعاء في الثالث من ابريل وكانت اللجنة عقدت اجتماعها الاول في الاسبوع الماضي في الرياض.

وكان رئيس البرلمان ترأس الجانب اليمني في مفاوضات مع المملكة العربية السعودية في فبراير الماضي انتهت ...

بتوقيع مذكرة تفاهم لانهاء النزاع الحدودي القائم منذ ٦٠ عاما.
وتنص المذكرة على إنشاء لجان لترسيم الحدود البرية والبحرية والتاكد من عدم وجود تحركات او حشود عسكرية في المنطقة الحدودية.



رئيس الوزراء اليمني يشرح اليوم كيفية تنفيذ الاجراءات الاقتصادية

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ من المقرر ان يعقد السيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء اليمني اليوم لقاء في صنعاء مع ممثلي الاحزاب والصحافة. وعلمت «الحياة» من مصادر حكومية ان السيد عبدالغني سيطرح في اللقاء القضايا اليمنية الراهنة وفي مقدمها توجهات الحكومة على صعيد تنفيذ الاجراءات والقرارات الخاصة بالاصلاحات الاقتصادية والحد من تدهور الاوضاع المالية والادارية في البلاد في ضوء برنامج الاصلاح الشامل الذي تعهدت الحكومة تنفيذه امام مجلس النواب.

وتوقعت هذه المصادر ان يقدم رئيس الوزراء اليوم ايضاحات ومعلومات عن الخطوات الاولية التي قررتها الحكومة بعد سلسلة اجتماعاتها اخيراً في ضوء ما اتفق عليه بين حزبي الائتلاف الحكومي في البلاد (المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح) بعد حوار ثنائي واسع انتهى بالتوصل إلى اتفاق على انهاء الخلاف في وجهات النظر بينهما حيال مسالة الاصلاحات الاقتصادية والمالية والاصلاحات الشاملة.

ينتظر ايضاً ان يتطرق السيد عبدالغني إلى مسالة الخلافات بين حزبي الائتلاف وكيف امكن تجاوزها من خلال تاكيدات حكومية رسمية وأخرى على المستوى الحزبي في المؤتمر والاصلاح بان هذه الخلافات «عادية ومتوقعة» وان الحوار الثنائي كفيل بتجاوزها وانهائها بصورة عاجلة كما ان ما اعلن عن هذه الخلافات «مبالغ فيه» وان قوى سياسية غير وطنية عملت على اشعال فتيل الخلافات بين حزبي الائتلاف الحكومي اللذين امتثلا إلى بنود وثيقة الائتلاف بينهما كمرجع اساسي للحوار وحل الخلافات والتغلب على التباين في الرؤى ووجهات النظر حول عدد من القضايا المتعلقة بمسؤولية الائتلاف الحكومي وفي مقدمها الاصلاحات الاقتصادية وبرنامج الاصلاح الشامل في البلاد».

إلى ذلك، صدر أمس قرار جمهوري حمل الرقم ١٦ لعام ٩٥ قضى بتعيين السيد ناصر طه مصطفى احد قياديي حزب الاصلاح مديراً عاماً لمؤسسة «الثورة» للصحافة والطباعة والنشر ورئيساً لتحرير صحيفة «الوحدة» الاسبوعية الحكومية.

وخلف السيد ناصر طه السيد احمد محمد الحبيشي احد قياديي الاشتراكي والذي انتقل إلى خارج البلاد.



المصدر : الاتحاد الإماراتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٥/٣/٢٨

مصادر يمنية تؤكد نجاح الجولة الأولى

اللجنة العسكرية السعودية ـ اليمنية تجتمع الاثنين المقبل

صنعاء ـ أحمد الجبلي ووكالات الأنباء:

اعلن الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني ان الجولة الثانية من مباحثات اللجنة العسكرية اليمنية السعودية المشتركة ستعقد في صنعاء الاثنين القادم برئاسة رئيسي الاركان في البلدين. واعرب رئيس مجلس النواب اليمني لصحيفة «الثورة» اليمنية عن ارتياحه لنتائج اعمال الجولة الاولى للجنة العسكرية المشتركة التي انعقدت في الرياض مؤخرا مؤكدا انه لم يعترض اعمالها اية عراقيل.

وقال الاحمر ان الجانب اليمني قد انتهى من تسمية اعضاء اللجان المشتركة على ضوء مذكرة التفاهم وسيتم ابلاغ الأشقاء في المملكة العربية السعودية بتلك الأسماء واللجان ليتم استكمال تشكيل اللجان من الجانبين والبدء باعمالها، واكد مجددا ان مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في ٢٦ فبراير الماضي عكست الرغبة المشتركة والجادة من قبل الجانبين اليمني والسعودي لمعالجة القضايا الحدودية، وقال ان الاشقاء في المملكة ابدوا حرصا على اعادة الوئام وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وبما يخدم مصالح البلدين مشيرا بهذا الصدد الى ان مسالة بحث تطوير العلاقات والتعاون الثنائي المشترك بين البلدين قد اوكلت الى لجنة خاصة تتشكل وفق مذكرة التفاهم من ثلاثة وزراء لكل حكومة ومن مهامها مناقشة ووضع اليات تطوير وتنمية العلاقات الثنائية في كافة المجالات.

على الصعيد نفسه نفت مصادر في اللجنة العسكرية اليمنية ما يتردد حول فشل الجولة الأولى من اجتماعاتها في الرياض الاسبوع الماضي.

وقالت «للاتحاد» ان الجانبين ابديا حرصهما البالغ على تجاوز كل ما يمكن ان يحول دون التوصل الى نتائج طيبة ويؤثر على عملها، واكدت بان الاجتماعات قد سادتها روح التفاهم والاخاء وكانت وجهات النظر متطابقة تماما في كل ما من شأنه تعزيز العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين. من جهة اخرى واصلت الحكومة اليمنية امس اجتماعها الاستثنائي لبحث التصديق على اتفاق تقدم به الائتلاف الحكومي.

واعلنت مصادر مقربة من الحكومة ان بعض الصعوبات ظهرت خلال النقاش بشان اجراء بعض التعيينات الجديدة في اطار عملية الاصلاح الاداري التي اشترطها التجمع اليمني للاصلاح بصورة متزامنة مع الاصلاحات الاقتصادية.

واضافت المصادر ان هذه الصعوبات تمثلت في تقديم ممثلي التجمع اليمني للاصلاح، الشريك في الائتلاف الحكومي مع المؤتمر الشعبي العام في اجتماع مجلس الوزراء اسماء مرشحين من بين المنتمين الى الاصلاح لتعيينهم في بعض المناصب، واوضحت ان هؤلاء المرشحين مازالوا في السنوات الاولى من الخدمة العامة في الوظائف الحكومية ولا يتمتعون بالكفاءة اللازمة، واشارت الى ان اقتراح الاصلاح احرج الحكومة لاسيما وانها شددت في السابق على ان التعيينات في المناصب الادارية يجب الا تكون على اساس حزبي او سياسي وانما على اساس معايير الكفاءة والخبرة والأقدمية، ومن المقرر ان يواصل مجلس الوزراء اجتماعاته اليوم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٥

ارتفاع كبير لسعر الدولار في الاسواق الموازية

الحكومة اليمنية تتخذ قرار «اجراء جراحة صعبة»

☐ صنعاء - من فيصل مكرم واقبال علي عبدالله:

■ طرحت الحكومة اليمنية امس رؤيتها للاصلاحات الاقتصادية والمالية العاجلة التي تنوي اتخاذها بقرار قد يصدر اليوم عن الاجتماع الدوري للحكومة. وجاء هذا الطرح امام احزاب المعارضة والمنظمات السياسية والشعبية والشخصيات السياسية والاجتماعية في الاجتماع الموسع الذي عقد امس في صنعاء وحضره السيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء واعضاء القيادات السياسية والحكومية في حزبي الائتلاف الحكومي (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح).

ولوحظ امس ان سعر الدولار عاود ارتفاعه المفاجئ في الاسواق اليمنية اذ وصل في عدن الى ١٣٢ ريالاً اي بزيادة عشرة ريالات في يومين.

واكد السيد عبدالغني «ان الاقتصاد اليمني في حاجة الى جراحة صعبة تحد من تدهور الاوضاع الاقتصادية والمالية وتعيد حركة التنمية الى الساحة اليمنية بفاعلية واقتدار». وقال في هذا الصدد «ان الاجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها قريباً تهدف الى اصلاح الاختلالات الاقتصادية والحد من العجز في الموازنة العامة للدولة بل والتغلب على هذا العجز لتكون هذه القرارات ذات دور ايجابي يمكن من خلاله تقديم مشروع الموازنة العامة للدولة الى مجلس النواب خلال الايام القليلة المقبلة للمصادقة عليه والبدء في تنفيذ الاصلاحات».

وفي الاجتماع طالب السيد

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩-٣-مارس 1995

عبدالوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء الاحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية والشخصيات الاجتماعية وأبناء الشعب اليمني بالتعاون مع الحكومة في تنفيذ قراراتها الاقتصادية «التي لا يمكن تاجيلها او ترحيلها الى وقت لاحق لأن ذلك يعني مزيداً من الخطر ومزيداً من التدهور ومزيداً من الانتكاسات الاقتصادية والمالية».

واشار الانسي وهو الأمين العام المساعد للاصلاح الى ان الحكومة «ستبدأ في تنفيذ هذه القرارات والاجراءات بتطبيقها على نفسها اولاً من خلال ترشيد الانفاق في الموازنة وخفضه الى ادنى مستوى بحيث يساعد ذلك في التغلب على العجز وإجراء اصلاحات في الجهاز الاداري للدولة والتغلب على السلبيات القائمة والموروثات التي تحملتها الحكومة الائتلافية الحالية من زمن التشطير وفترات الصراع السياسي والحرب اليمنية الاخيرة».

وكشف رئيس الوزراء اليمني ان «العجز في موازنة الدولة للعام الجاري هو ٦٠ بليون ريال يمني (٥ بلايين دولار حسب السعر الرسمي للدولار وليس سعر السوق)». وقال ان «هذا العجز يساوي نصف الموازنة التي تقدر بـ ١٢٠ بليون ريال، كما ان اجمالي الايرادات للعام الجاري يصل الى ٦٠ بليوناً في حين ان اجمالي النفقات الجارية للدولة يصل الى ٩٠ بليوناً وهذا ما كان على الدولة تغطيته».

وعن موقف الحكومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اوضح رئيس الحكومة ان «الصندوق والبنك يبديان استعداداً للتعاون مع الحكومة اليمنية شرط ان تبدأ باجراء جملة من الاصلاحات الاولية حتى تتمكن من الحصول على الدعم والمساعدة».

وقال في ختام حديثه التوضيحي ان «الحكومة خرجت من لقاءاتها المستمرة لمعالجة الوضع الاقتصادي السيء للبلاد بضرورة اشراك المعارضة في هذه القضية باعتبارها قضية لا تخص حزبي الائتلاف وإنما تخص كل القوى السياسية والاجتماعية في البلاد».

وكانت القيادات السياسية في الحكومة الائتلافية وحزبي الائتلاف استمعت امس الى اراء ومقترحات احزاب المعارضة في هذا الاجتماع. وتلخصت هذه الآراء في مقترحات متباينة منها ما هو انتقاد لسياسة الحكومة الخاصة بعملية الاصلاحات الاقتصادية ومنها ما هو معارض لهذه السياسة ومنها ما هو مؤيد شرط ان تاتي بنتائج ملموسة ولا تكون عشوائية يتاثر منها الناس وتتحول الى مزيد من المعاناة.

وتوقعت مصادر حكومية مطلعة ان يتخذ مجلس الوزراء اليمني اليوم قراراته المتعلقة بالاصلاحات الاقتصادية والتي تشمل رفع اسعار السلع والخدمات الحكومية وزيادة نسبة التعرفة الضريبية والجمركية وترشيد الانفاق الحكومي في الموازنة وإقرار الآليات الخاصة بفرض هذه القرارات والاجراءات والحد من التلاعب بالاسعار كما ستتخذ الحكومة قراراً بإبقاء الدعم الحكومي لبعض السلع ومنها القمح والدقيق وعدم رفع نسبة التعرفة الجمركية لسلع اخرى منها الدواء والرز والحليب بمشتقاته كذلك اقرار زيادة على رواتب الموظفين والعسكريين بنسبة ٣٠ - ٥٠ في المئة.

كما توقعت هذه المصادر ان تقدم الحكومة الى مجلس النواب اليمني مشروع الموازنة العامة الاحد المقبل لمناقشته وإقراره في ضوء القرارات الاقتصادية والمالية الاخيرة.

وفسر المراقبون حضور السيد عبدالوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء الامين العام المساعد للاصلاح هذا الاجتماع الى جانب رئيس الوزراء بانه اعلان اتفاق بين حزبي الائتلاف على الاجراءات وانهاء اي خلاف او تباين في وجهات النظر حيالها، خصوصاً وان السيد الانسي اكد في الاجتماع ان رفع اسعار وقود السيارات (البترول) بنسبة ١٠٠ في المئة ضرورة ملحة لان القيمة الحقيقية للوقود اكبر بكثير من هذه النسبة. وهذا الراي هو على عكس ما كان اعلنه مجلس الشورى (اللجنة المركزية) للاصلاح في بيان سابق بانه ضد رفع اسعار وقود السيارات.



استبعاد تشكيل حكومة جديدة فى صنعاء

السعودية تتسلم وثائق التصديق اليمنية على مذكرة التفاهم بين البلدين

صنعاء ـ أحمد الجبلى و ـ ق ن أ:

تسلم الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى وثائق التصديق اليمنية والشهادة القانونية لمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين فى نهاية فراير الماضى خلال استقباله الدكتور محمد الكباب سفير اليمن فى الرياض. وقال راديو صنعاء انه جرى خلال المقابلة استعراض مذكرة التفاهم ومستقبل العمل المشترك لاوجه التعاون بين البلدين.

ومن ناحية اخرى استبعدت مصادر مسئولة فى صنعاء ان يتم تشكيل حكومة جديدة كما يتردد.. وقالت ان الحكومة الحالية برئاسة عبدالعزيز عبدالغنى قد انتهت من مشاوراتها بصدد الاعلان عن برنامج الاصلاحات الاقتصادية والادارية فى غضون الساعات القادمة.

وكانت معلومات صحفية نشرت فى صنعاء أمس الاول تحدثت عن مشاورات جارية لتشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور عبدالكريم الاريانى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى الحكومة الحالية.

وذكرت صحيفة «الصحوة» التى يصدرها التجمع اليمنى للاصلاح المشارك فى الحكومة ان الحكومة الائتلاف وشك اقرار مشروع مشترك للاصلاحات الادارية والاقتصا:

وقالت ان لجنة مصغرة من حزبى الائتلاف (المؤتمر عبى العام والتجمع اليمنى للاصلاح) قد أعدت مشروعا للاصلاحات الادارية والاقتصادية بناء على تصورين مقدمين من الحزبين، وقد بدأ مجلس الوزراء برئاسة عبدالعزيز عبدالغنى منذ السبت الماضى مشاورات مكثفة لمناقشة المشروع واقراره تمهيدا لاعلان الميزانية العامة للدولة.. فيما ذكرت صحيفة «الميثاق» لسان حال الشريك الاساسى فى الحكومة عن مصادر موثوقة قولها ان الحكومة قررت تقديم مشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٩٥ ـ ٩٦ الى مجلس النواب يوم الاحد القادم.

وقالت ان الحكومة ستقدم الى البرلمان وجهة نظرها كاملة من خلال بيان سياسى سيلقيه رئيس الوزراء عبدالعزيز عبدالغنى يحدد فيه اولويات الاصلاح المالى والادارى وضرورات التوجه نحو معالجة الاختلالات بحزم وقوة ارادة غايتها الحفاظ على سيادة واستقرار الوطن.

على الصعيد نفسه قال الدكتور عبدالوهاب محمود رئيس الائتلاف الديمقراطى للمعارضة «أدم» وعضو هيئة رئاسة مجلس النواب ان معركة التحديات الاقتصادية لاتقل اهمية عن معركة الوحدة وان الاصلاح السياسى والاقتصادى الكامل لايتاتى إلا من خلال اصطفاف وطنى عريض.. وأكد انه لابد من وجود برنامج اصلاح اقتصادى وادارى شامل قائم على الدراسات المسبقة ويستند الى ارادة سياسية موحدة.

من ناحية اخرى استعرض رئيس وزراء اليمنى عبدالعزيز عبدالغنى مع وزير الصحة المصرى الدكتور على عبدالفتاح سبل التعاون فى مجال الخدمات الصحية وانتداب الاطباء المتخصصين الى جانب التعاون فى مجال صناعة الدواء والاستفادة من الخبرة المصرية فى تطوير القطاع الصحى فى اليمن.

واشاد عبدالغنى خلال استقباله أمس فى صنعاء الوزير المصرى بمستوى العلاقات الثنائية بين البلدين، وكانت قد اختتمت فى وقت سابق من يوم أمس المباحثات الصحية بين البلدين والتى انعقدت خلال الفترة من ٢٥ الى ٢٧ مارس الحالى برئاسة الدكتور نجيب غانم وزير الصحة اليمنى والدكتور على عبدالفتاح وزير الصحة المصرى.

ووقع الجانبان على بروتوكول للتعاون الصحى بين البلدين أكد على تطوير وتعزيز التعاون فى المجالات الصحية المختلفة وفى مقدمتها التعاون فى مجال اعارة الكوادر الصحية والطبية حيث ستقوم وزارة الصحة المصرية باعارة اليمن كوادر صحية وطبية فى مختلف التخصصات ووفق احتياجات وزارة الصحة اليمنية.

الى ذلك صدر أمس قرار جمهورى بتعيين نصر طه مصطفى مديرا عاما لمؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر ورئيسا لتحرير صحيفة «الوحدة» الأسبوعية التى تصدر عن المؤسسة، وينتمى نصر مصطفى الى حزب التجمع اليمنى للاصلاح (اسلامى) والمشارك فى السلطة الى جانب المؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه الرئيس صالح ويعتبر من ابرز الكتاب الصحفيين فى جريدة «الصحوة» التى يصدرها حزب التجمع.



المصدر : عكاظ السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥/٣/٢٩

برئاسة الفريق الحماد والعميد عليوة

اللجنة العسكرية السعودية اليمنية تستأنف جولتها الثانية بصنعاء الاثنين

عبدالله العريفج ـ الرياض «صنعاء ـ هاتفيا»:

تستأنف اللجنة العسكرية السعودية ـ اليمنية المشتركة جولتها الثانية في صنعاء يوم الاثنين القادم برئاسة معالي الفريق اول ركن محمد بن صالح الحماد رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة والعميد الركن عبدالله على عليوة رئيس الاركان العامة للقوات المسلحة اليمنية.

وقال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى صنعاء علي محمد القفيدي في اتصال هاتفي اجرته معه «عكاظ» ان الوفد السعودي برئاسة معالي الفريق الحماد وعضوية عدد من كبار القادة والضباط في القوات المسلحة وحرس الحدود سوف يصل الى صنعاء يوم الاحد المقبل تمهيداً لاستئناف الجولة الثانية من اعمال اللجنة العسكرية السعودية ـ اليمنية المشتركة معربا عن الامل في ان تتم الاجتماعات في اطار الود والاخاء والتفاهم وان تحقق كل ما فيه مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

ويذكر ان اللجنة العسكرية السعودية ـ اليمنية المشتركة قد انهت جولتها الاولى والتي استغرقت يوما واحداً من المباحثات الاخوية وذلك تنفيذاً لما نصت عليه المادة الخامسة من مذكرة التفاهم المصادق عليها بين البلدين. وصدر بيان رسمي في ختام اعمال اللجنة اكد خلاله الجانبان ان روح الاخوة والتفاهم وتلاقي وجهات النظر وتطابقها قد سادت اعمال اللجنة.



المصدر : السياسة الكويتية
التاريخ : ٢٠/٣/١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة اليمنية تقاطع اجتماعات الحكومة

■ صنعاء - ا ف ب، قاطعت احزاب المعارضة اليمنية التقليدية (التكتل الوطني للمعارضة) أمس اجتماعا دعت اليه الحكومة لاطلاعها على الاصلاحات الاقتصادية التي اتفق حزبا الائتلاف الحكومي على تطبيقها قريبا.

وقال مصدر في التكتل الذي يضم سبعة احزاب انه قاطع الاجتماع احتجاجا على السياسات الحكومية والموقف من المعارضة عموما، مشيرا الى ان الحكومة هدفت من وراء الاجتماع «تامين غطاء شعبي للاجراءات التي تنوي اعلانها والتي ستجر الويلات على المواطنين».

وقال ان حضور ثلاث من شخصيات التكتل هي أحمد الشامي (حزب الحق) وعلي سيف حسن (التنظيم الناصري الوحدوي) ومحمد عبدالملك المتوكل (اتحاد القوى الوطنية) جرى بصفة شخصية وليس كممثلين لاحزابهم أو للتكتل.

وفي مقابل مقاطعة التكتل شارك في الاجتماع «الائتلاف الديمقراطي للمعارضة» (١٣ حزبا) الذي تتهمه المعارضة التقليدية بانه «صناعة حكومية».

ويضم الائتلاف الحكومي حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح وحركة التجمع اليمني للاصلاح الاسلامية بقيادة الشيخ عبدالله الاحمر.

وقد أكد رئيس الوزراء عبدالعزيز عبدالغني خلال الاجتماع أن «الوضع الاقتصادي الراهن في البلاد يحتم اجراء الاصلاحات لانه لا يسر احدا ولانه يشهد تدهورا مستمرا خصوصا منذ حرب السبعين يوما التي تسببت في الحاق خسائر كبيرة بالبلاد».



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٥

مسئول يمنى يتوقع إعلان إجراءات تقشفية فى اليمن

□ صنعاء - رويتر:

قال مسئول فى الحكومة اليمنية انه من المتوقع ان تقر الحكومة بعد غد الاربعاء اجراءات تقشفية لمعالجة الوضع الاقتصادى المتدهور.

وقال المسئول الذى طلب عدم نشر اسمه انه يتوقع ان يصدر عن جلسة مجلس الوزراء اليمنى التى ستعقد اليوم (الاربعاء) عدد من القرارات والتدابير الهادفة إلى معالجة الوضع الاقتصادى فى البلاد.

إجراءات صارمة

واضاف ان مجلس الوزراء سيتخذ اجراءات بعد الوصول إلى اتفاق بين حزبى الائتلاف الحاكم المؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى للاصلاح. منها اجراءات تقشفية صارمة وتقليص فى الموازنة العامة للدولة.

وعقدت قيادة الائتلاف الحاكم فى اليمن عدة اجتماعات بهدف تقريب وجهات النظر بين الحزبين حول القضايا الاقتصادية انبثقت عنها لجنة مشتركة تضم قيادتين من الحزبين منهم عبدالوهاب الانسى النائب الأول لرئيس الوزراء والامين العام المساعد لحزب الاصلاح وعبدالقادر باجمال نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتنمية وعضو المكتب السياسى لحزب المؤتمر الشعبى العام.

30٪ نسبة البطالة

ويتراوح معدل التضخم السنوى فى اليمن وفقا لتقديرات دبلوماسيين واقتصاديين ما بين 60 و100٪ فيما تقدر نسبة البطالة بحوالى 30٪.

وبلغ سعر الدولار فى السوق السوداء فى اليمن اليوم الاثنين 127 ريالا بالمقارنة مع 115 ريالا قبل أسبوع.

وقال سكان ان القفزات التى يسجلها الدولار مقابل العملة اليمنية باتت تنعكس بشكل حاد على الحياة اليومية للمواطنين حيث يتم تمويل معظم واردات اليمن بالدولار من هذه السوق.

وطلب صندوق النقد الدولى من اليمن فى بداية السنة توحيد سعرى الصرف المعمول بهما إلى ما بين 50و55 ريالا للدولار بدلا من السعر الرسمى البالغ 12 ريالا للدولار وسعر البنك المركزى البالغ 84 ريالا للدولار.

إجراءات لضبط الأجهزة الإدارية

وقال المسئول ان حزبى الائتلاف سيقدمان ورقة مشتركة إلى مجلس الوزراء تتضمن تبديل مناصب بعض المسئولين واجراءات لضبط عمل الاجهزة الادارية ورفع أسعار بعض المواد مثل الغاز والأسمنت وزيادة الضرائب على السجائر ورفع التعرفة الجمركية على المواد الكمالية.



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ٢/٢/١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة تدعو المواطنين الى الهدوء واليقظة

■ صنعاء - ا ف ب: دعت الحكومة اليمنية المواطنين امس الى الهدوء واليقظة ونقلت وكالة الانباء اليمنية عن متحدث باسم الشرطة قوله انه يهيب بجميع المواطنين ان يتحلوا بالهدوء وان يكونوا في حالة من اليقظة والوعي العاليين لتفويت الفرصة على العناصر التي تحاول السعي الى خلق الفتنة والاساءة الى الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والاخلال بالامن والاستقرار.

واشار الى ان بعض العناصر المندسة انخرطت بين المتظاهرين على النظام والقانون باثارتها الفوضى والاخلال بالامن العام مما اضطر قوات الامن لاتخاذ التدابير المناسبة لحفظ الامن وحماية المواطنين والمنشآت العامة والممتلكات الخاصة.

وقال تصرف رجال الامن بصورة نظامية وبانضباطية مسؤولة مما حال دون اتاحة الفرصة للعناصر المتآمرة والحاقدة لممارسة نشاطها التخريبي ضد النظام والقانون والممتلكات......

يذكر ان السلطات اتهمت مرارا انصار الحزب الاشتراكي اليمني (جنوبي) الذي استبعد من الائتلاف الحكومي بعد هزيمته في الحرب الاهلية التي دارت من مايو الى يوليو الماضيين بالسعي الى الاخلال باستقرار البلاد الذي يواجه صعوبات اقتصادية حادة.



المصدر : الاتحاد الاماراتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٣/١٩٩٠

العقيد حسين عرب نائب وزير الداخلية اليمنى لـ « الاتحاد »:

دولة الامارات لها بصمات بارزة فى اليمن واليمنيون يحملون كل تقدير لقادتها وشعبها

اكد العقيد حسين محمد عرب نائب وزير الداخلية اليمني بأن الشعب اليمني يكن كل التقدير لدولة الامارات العربية المتحدة قيادة وحكومة وشعبا لمواقفها الايجابية والمشرفة ومساهمتها في كثير من المشاريع التنموية في اليمن وعلى رأسها سد مارب التاريخي العظيم الذي تكفل باعادة بنائه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة

ووصف الاوضاع الامنية في اليمن حاليا بانها جيدة. وقال في حديث شامل «للاتحاد» بان اجهزة وزارة الداخلية تمكنت مؤخرا من احراز نجاحات بارزة على صعيد التصدي للجريمة وايقاف ظاهرة الثار ونزاع الاراضى

واكد بان الامن في عدن مستقر تماما وقد تم منع حمل السلاح في المدينة وتم اتخاذ اجراءات صارمة لمنع حمل السلاح في صنعاء والمدن الاخرى.

ونفى نائب وزير الداخلية اليمني وجود اية ممارسات لانتهاك حقوق الانسان في بلاده واكد بانه لايوجد سجين سياسي واحد في السجون اليمنية.. ودعا كل من يرى غير ذلك الى زيارة اليمن وزيارة السجون اليمنية للتأكد من ذلك

وفيمايلي نص الحديث..

● كيف تقيمون الاوضاع الامنية عموما بعد الحرب التي شهدتها اليمن في مايو - يوليو الماضيين؟

□□ بداية، اود ان اعبر عن جزيل الشكر والتقدير لصحيفة «الاتحاد» لاهتمامها بالاوضاع في اليمن بشكل عام، وما وجودكم اليوم في وزارة الداخلية الا دليل على هذا الاهتمام.

أما بخصوص الاوضاع الامنية في اليمن، يمكن القول انها قبل الحرب وصلت الى حالة ربما تكون من اسوا الحالات الامنية التي عاشتها اليمن، لكن مع بداية الحرب تقريبا توقفت اغلب الاختلالات الامنية وهذا ناتج عن اليقظة الامنية والروح العالية التي يتمتع بها المواطن، والاهتمام غير العادي الذي حظي به الامن في تلك الفترة.

وبعد الحرب تطورت الامور وصارت الاوضاع الامنية افضل مما كانت عليه، وذلك لان كثيراً من الاختلالات الامنية كانت نتيجة للمماحكات السياسية ونتيجة للحالة المتردية التي وصلت اليها الاجهزة الامنية حتى اصبحت غير قادرة على تنفيذ المهام المناطة بها.

ورغم كل الصعوبات وما لحق بهذه الاجهزة خاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية.. إلا ان وزارة الداخلية استطاعت ان تعيد الأمن والاستقرار في ربوع اليمن وان تعمل جاهدة للوقوف امام الجريمة بكل اشكالها.

وبالطبع، فان الجريمة موجودة، في كل مجتمع، ولكن نحن نخطو بشكل حثيث للتصدي للجريمة بكل اشكالها.

والحقيقة هناك ظاهرة مهمة اعطيناها اهتماما غير عادي وهي مسالة المخدرات، فقد حظي هذا الجانب باهتمام كبير في الفترة الاخيرة، حيث استطاعت الوزارة ان تضبط ما لايقل عن ٥٠ كيلوجراما من مادة الهيروين اضافة الى كميات كبيرة من الحشيش وما لايقل عن ٢٥٠ الف حبة من حبوب الهلوسة، وصحيح ان من وراء هذه الكميات من يتخذون اليمن كمحطة عبور الى الدول المجاورة، لكن فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح اعطى توجيهات صارمة لوزارة الداخلية واجهزة الامن بشكل عام لتعمل جاهدة حتى لاتسمح لان تكون اليمن محطة عبور لمثل هذه المواد الخطيرة..

وبناء على هذه التوجيهات تعمل وزارة الداخلية جاهدة وعلى الرغم من شح الامكانيات لمنع دخول المخدرات او الترويج لها وقد استطعنا ان نحقق نتائج ايجابية بهذا الصدد.

وعموما، نستطيع القول ان الوضع الامني بشكل عام في اليمن جيد، وتمكنت اجهزة وزارة الداخلية ان تحرز نجاحات واضحة سواء من حيث ايقاف بعض الظواهر الموجودة في المجتمع اليمني مثل الثار وقضايا الارض خاصة في المدن الرئيسية والتصدي للجريمة المنظمة سواء تلك المتصلة بالسرقات والنهب والتعرض للسيارات الدبلوماسية والشركات الاجنبية، او السرقات العادية من قبل العصابات التي قد تكون غير مسيسة.

عدن آمنة

● برغم ما ذكرت، تتحدث المعارضة عن خروقات مستمرة للامن في المحافظات الجنوبية والشرقية وخاصة في عدن، ما حقيقة ذلك؟

□□ كما تعلم فان القوى المعادية تتحدث كثيرا لكننا ندعو من تراودهم بعض الشكوك الى زيارة عدن ومشاهدة حقيقة ما ذكرناه.

وبالرغم من ذلك، فان عدن قد حصل فيها حرب وقتال شديد، وبدون شك بعد هذا القتال حصلت اشياء كثيرة في عدن، فعندما شعر الانفصاليون بالهزيمة استباحوا مدينة عدن وشمل ذلك مؤسسات الدولة وغيرها، وقد ظل هذا الموضوع يسحب نفسه لفترة طويلة، لكننا نستطيع القول الآن بان الأمن في عدن مستقر وبشكل جيد، وأكبر دليل على ذلك ان بعض الجرائم المنظمة التي حدثت في عدن استطاع الامن ان يكشفها ويقبض على مرتكبيها.

● اعلنتم مؤخرا عن القاء القبض على مجموعة من العصابات التي استهدفت زعزعة الامن في البلاد، ما طبيعة تلك العصابات وهل تعتقدون بأن وراءها اهدافا سياسية؟

□□ الاجهزة الامنية القت القبض على عدد كبير من هذه العصابات خلال الفترة الاخيرة، وجزء من هذه العصابات عصابات جريمة منظمة ومسيسة، لكن الجزء الآخر ربما كان نتيجة للوضع السابق الذي عاشته البلاد وتكونت خلاله مصالح معينة، وبالتالي ظن البعض ان بامكانهم ممارسة مثل هذه الخروقات الامنية.

ومن هذه العصابات والتي نعتبرها مسيسة تلك التي استهدفت السلك الدبلوماسي والشركات الاجنبية، وهؤلاء قد تم القبض عليهم وسيقدمون الى المحاكمة عندما تنتهي التحقيقات معهم.

ونحن كوزارة داخلية لانستطيع ان ندين ايا كان إلا بعد ان تثبت النيابة والقضاء صحة ذلك، لاننا جهاز ضبط، ونعمل جاهدين للتصدي للجريمة



المصدر : الرائد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥/٣/٣

وضبطها في حالة التلبس بها، وما تبقى فهو من مهمة النيابة والقضاء، وهما اللذان يمكن ان يكشفا عن مثل هذه الامور.

خطة أمنية

● [illegible] وضعتم خطة امنية حتى عام ٢٠٠٠، هل بدا تنفيذ هذه الخطة؟ وماهي [illegible]

□□ بالنسبة للاجهزة الامنية بشكل عام لم تكن في السابق مبنية على اساس صحيح، فالمعروف في العالم كله ان لكل عدد معين من المواطنين كذا شرطي ومركز شرطة، ولكل عدد من السيارات رجل مرور وهكذا. ومن هنا جاءت الخطة الامنية والتي من خلالها اردنا ان نصل الى تنظيم عقلاني صحيح لقوات الامن، لاننا لانستطيع الآن ان نحكم على اي مسئول امني في محافظة ما بشكل صحيح اذا قصر في اداء مهامه ما لم تكن الامور محسوبة بشكلها الصحيح.. بمعنى انه عندما تتوفر لدينا ارقام صحيحة وامكانيات جيدة نستطيع ان نقول باننا وفرنا لهذا المسئول كل ما يحتاجه. وبالتالي يمكن ان نحاسبه في حالة التقصير والاهمال.

وعلى هذا الاساس عكفت وزارة الداخلية خلال الفترة الماضية على وضع خطة مبنية على اسس علمية صحيحة وهي الآن جاهزة، وسيتم تقديمها الى مجلس الوزراء لاقرارها والعمل بها، فقط نحن بانتظار عودة وزير الداخلية الموجود حاليا خارج البلاد في رحلة

أجرى الحوار :

أحمد الجبلي

علاجية ونتمنى ان يعود بالصحة والسلامة.

منع السلاح

● كان قد صدر قبل فترة ليست قصيرة قانون ينظم حيازة وحمل السلاح وبالذات في المدن، غير ان ظاهرة حمل السلاح مازالت منتشرة في صنعاء وغيرها من المدن الرئيسية؟

□□ كما تدركون، فالشعب اليمني بطبعه مسلح بشكل عام، ولكن ليس صحيحا ما يقال بانه لايمكن ان يخضع للنظام، بالعكس نحن نقول ان الشعب اليمني اذا ما نظمت العملية وتم تقنينها يمكن ان يستجيب لذلك، ونحن فعلا نخطو في هذا الاتجاه.

وقد صدر قانون حيازة الاسلحة وكان يفترض ان يرافقه في ذلك الحين ادخال شبكة كمبيوتر لتسجيل كافة المعلومات عن السلاح وبصمات الشخص الذي يمتلك السلاح وتظل محفوظة في وزارة الداخلية من اجل منع الجريمة بهذا السلاح، او التعرف على مرتكبي الجريمة في حالة وقوعها، وقد تاخر هذا المشروع قليلا، لكننا اصدرنا مؤخرا اعلانا تحذيريا للمواطنين يتعلق بحمل السلاح وحيازته، وقلنا ان اي شخص يحمل سلاحا بدون ترخيص سوف يتعرض للمساءلة وسوف يصادر منه السلاح، وتقوم اجهزة الامن حاليا بحملات تنظيمية لتنفيذ ما جاء في الاعلان، وبالفعل تم ضبط كثير من الحالات المخالفة ومصادرة الاسلحة. ونشعر باننا كما نجحنا بتطبيق هذا القرار في عدن سوف ننجح في تطبيقه بصنعاء وبقية المدن.

● هل يعني هذا ان عدن خالية من السلاح الآن؟

□□ بالنسبة لعدن، نحن فعلا طبقنا مسالة حمل السلاح فيها ولايوجد في عدن الآن من يتجول بالسلاح، وحتى الذي معه ترخيص لايحق له ان يتجول بسلاحه الا في الحالات المسموح بها فقط.

كلام غير صحيح

● في هذا الاطار، هناك من يرون بأن تركيبة المجتمع القبلي في اليمن تحول دون اداء الاجهزة الامنية لمهامها بالشكل الصحيح، ماهو تعليقكم على ذلك؟

□□ كما ذكرت في اجابتي السابقة، فالكلام عن اليمن كثير، فهناك من يقول ان اليمن لايستطيع ان يكون دولة ديمقراطية ذات تعددية حزبية، وانه لايمكن ان يوجد جهاز امن قادر على ضبط الامور، ولكن بالعكس من ذلك نقول انه عندما يكون هناك نفس واحد لايمكن ان تكون هناك مشكلة في هذا الجانب، والدليل هو ما نعيشه اليوم. فلو قارنا واقعنا اليوم وما كنا عليه في المرحلة الماضية - مرحلة ما قبل الحرب - لوجدنا ان الفارق كبير في الجانب الامني، ومن خلال ذلك نستطيع التاكيد بأن الشعب اليمني يمكن ان ينتظم ويمتثل للنظام والقانون اذا ما وجد النفس الواحد واذا ما اوجدنا نوعا من العدل في الاجراءات.

● ليس المقصود بالمجتمع القبلي هو المجتمع الهمجي، ولكن المعروف ان الشعب اليمني يمتلك كميات من الاسلحة بانواعها المختلفة؟

□□ فعلا الشعب اليمني يمتلك كميات كبيرة من الاسلحة وهذه مسالة لايستطيع اي شخص ان ينكرها، لكن لايعني امتلاكه لهذه الاسلحة انه يستخدمها في كل الاحوال. ولهذا عندما تتبع الجريمة بكل اشكالها تجد ان اليمن ربما تكون الجريمة فيه عادية وطبيعية اذا ما اخذنا في الاعتبار العدد السكاني



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ٣٠/٣/١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكبير والمساحة الشاسعة وهكذا.

لا سجناء سياسيين

● هناك حديث عن انتهاك لحقوق الانسان ووجود سجناء سياسيين في اليمن، ما صحة ذلك؟

□□ مثل هذا الكلام سمعناه كثيرا وقرانا عنه اكثر، لكننا نقول بكل ثقة ان من لديه شك في هذا الامر عليه ان ياتى الى اليمن ويزور سجونها.

ونؤكد مرة اخرى انه لايوجد سجين سياسي واحد في اليمن، ومن قاتلوا بالامس ووقفوا مع الانفصاليين هم اليوم موجودون بيننا ويزاولون اعمالهم بشكل طبيعي ويتقاضون مرتباتهم وكل مستحقاتهم.

اذن فالكلام غير صحيح، ولكن هناك قوى معادية تحاول ان تتاجر بهذه المواضيع.. وعلى اية حال، وكما قلت لك فالسجون اليمنية مفتوحة ويمكن لكل من اراد ان يزورها في اي وقت.

انفجار الحديدة

● ماذا عن حقيقة مخزن الديناميت الذي انفجر في الحديدة مؤخرا؟ وهل كشفت التحقيقات عن تفاصيل جديدة؟

□□ حتى الآن لاتوجد اية دلائل على ان هناك عنصرا جنائيا في القضية، الا ان هذه الكمية الكبيرة من المتفجرات تتبع الهيئة العامة للطرق والجسور كانت موجودة في مخازن بالحديدة، وكما تعرف فان الحديدة الحرارة فيها مرتفعة الى جانب طول فترة التخزين وربما سوء التخزين ادى الى مثل ذلك الانفجار.

وقد سقط نتيجة للانفجار عدد من الضحايا هم ثلاثة جنود كانوا يقومون بالحراسة اضافة الى امراة وبالنسبة للجرحى فقد خرجوا جميعهم تقريبا من المستشفى، وقد ساعد على تقليل الخسائر بعد المكان عن مدينة الحديدة.

نحن والامارات

● كيف تنظرون الى العلاقات اليمنية - الاماراتية وآفاقها المستقبلية؟

□□ لاشك ان دولة الامارات العربية المتحدة لها بصمات بارزة في اليمن، وكان لها موقف ايجابي ومشرف من خلال مساهمتها في كثير من المشاريع التنموية وعلى راسها سد مارب التاريخي العظيم الذي تكفل باعادة بنائه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.. ولذلك فالشعب اليمني يكن كل تقدير لدولة الامارات وشعبها.. وننظر الى العلاقة بين البلدين بانها طيبة ونوليها في اليمن اهتماما كبيرا، ونحن كاجهزة امنية على استعداد لمد يد التعاون في كافة المجالات سواء مع الامارات او مع اية دولة من دول الجوار على الاقل في القضايا ذات الخطورة الاجتماعية مثل المخدرات وغيرها، لانها في الحقيقة مسالة خطيرة وتحتاج الى تعاون مشترك.

اذن نحن نقيم العلاقات مع الامارات بانها علاقات طيبة وحميمة، ونؤكد ان ما يجمعنا اكثر مما يفرقنا، وأملنا كبير في ان تخطو هذه العلاقات خطوات أكبر نحو الافضل لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٣ / ٦ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: ٣ قتلى في تظاهرات وشغب

عدن . صنعاء . وكالات . لقي ثلاثة مواطنين يمنيين مصرعهم امس عندما قامت قوات الامن بتفريق تظاهرات اندلعت في مدينة عدن الجنوبية احتجاجا على زيادة اسعار المحروقات.

وقال شهود عيان ان قوات مكافحة الشغب اطلقت النار على المتظاهرين واستخدمت الهراوات والغاز المسيل للدموع، وطوقت قوات الامن في وقت لاحق المستشفى الذي نقل اليه القتلى والمصابون.

كما توقفت الحياة في العاصمة صنعاء ومدينتي تعز والحديدة الشماليتين بعدما توقفت وسائل النقل بشكل شبه كامل اربك المواطنين، في حين انتظمت السيارات في صفوف طويلة امام محطات الوقود.

واغلق معظم التجار في المدن محلاتهم بانتظار اعلان الحكومة عن اجراءات اقتصادية تشمل زيادة في اسعار الوقود ورفع الدعم عن المواد الغذائية الرئيسية مثل القمح والطحين.

وعلى اثر التظاهرات واستباقا للاجراءات التي يحتمل ان تثير نقمة السكان، اعلنت الحكومة بعد ظهر امس انها قررت رفع رواتب موظفي القطاع العام ومنتسبي القوات المسلحة والشرطة لتعويض الزيادات في الاسعار.وقال بيان حكومي ان رفع اسعار المحروقات والغاء دعم المواد الغذائية الرئيسية مثل القمح والدقيق ستعلن «من بين اجراءات اخرى لتحسين الاداء الاقتصادي خلال الساعات القليلة المقبلة».

وكان المتظاهرون يحتجون على رفع اسعار المحروقات الذي بدأ اصحاب محطات الوقود في تطبيقه قبل ان يعلن رسميا بحيث ارتفع سعر الليتر الواحد من البنزين من ستة ريالات الى ١٢ ريالا (من ستة سنتات



المصدر : القبس الكويتية
التاريخ : ١٩٩٠/٣/٣٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الى ١٢ سنتا في السوق السوداء) مما جعل اصحاب الباصات وسيارات الاجرة يتقاضون ضعف الاجر المعتاد.وقال شهود عيان في عدن ان المواطنين الذين خرجوا الى اعمالهم ومدارسهم صباحا فوجئوا بالتعرفات الجديدة مما ادى الى مشادات بينهم وبين اصحاب الحافلات وسيارات الاجرة استدعت تدخل الشرطة. وسرعان ما تحول الامر الى مواجهة بين المواطنين والشرطة نفسها وتم احراق عدد من محطات الوقود واضرمت النيران في حواجز من الاطارات المستعملة القيمت في شوارع مناطق عدن الرئيسية.

وعاد الهدوء بعد ظهر امس الى المدينة لكن المتاجر اقفلت ابوابها.



ثلاثة قتلى واضطرابات في الشمال والجنوب

اليمن: انتفاضة شعبية احتجاجاً على رفع أسعار المحروقات

■ اليمن - الوكالات، شهدت المدن اليمنية أمس اعمال عنف ومظاهرات جماهيرية وطلابية واسعة احتجاجا على زيادة الاسعار، واكد شهود عيان ان ثلاثة متظاهرين قتلوا امس خلال تفريق قوات الامن تظاهرات اندلعت في مدينة عدن الجنوبية احتجاجا على زيادة اسعار المحروقات.

وقال الشهود ان قوات مكافحة الشغب التي اطلقت النار على المتظاهرين استخدمت ايضا الهراوات والغاز المسيل للدموع وطوقت قوات الامن المستشفى الذي نقل اليه المصابون.

وقال سكان في ذمار التي تبعد مئة كيلومتر جنوب صنعاء ان الشرطة تدخلت لتفريق المتظاهرين في المدينة من دون ان توقع اصابات في صفوفهم.

وفي شمال اليمن، وخصوصا العاصمة صنعاء وتعز والحديدة توقفت وسائل النقل بشكل شبه كامل مما اربك المواطنين وانتظمت السيارات في صفوف طويلة امام محطات الوقود التي اقفل بعضها ابوابه، واغلق معظم التجار في المدن المذكورة محلاتهم في انتظار اعلان الحكومة عن اجراءات اقتصادية تشمل زيادة في اسعار الوقود ورفع الدعم عن المواد الغذائية الرئيسية مثل الطحين والقمح.....



وعلى اثر التظاهرات واستباقاً للاجراءات التي يحتمل ان تثير نقمة السكان اعلنت الحكومة بعد ظهر امس انها قررت رفع رواتب موظفي القطاع العام ومنتسبي القوات المسلحة والشرطة لتعويض الزيادات في الاسعار.

وقال البيان الحكومي إن رواتب صغار الموظفين ستزيد بنسبة خمسين في المئة في حين ستزيد مرتبات الموظفين الكبار بنسبة عشرين في المئة، وتنطبق النسب نفسها على مختلف رتب الجيش والشرطة.

وقررت الحكومة ايضا تخصيص ٢٦ بليون ريال (مليوني دولار وفق سعر الصرف الرسمي) لمشاريع استثمارية تنموية بينها ثمانية بلايين ريال سيتم تامينها عبر قروض خارجية.

وأعلن ايضا عن تخصيص نصف بليون ريال (٤١,٦ مليون دولار) لايجاد فرص عمل جديدة ومبلغ مماثل لتطوير المناطق النائية.

وهذه ثاني زيادة في الرواتب تقرها الدولة منذ توحيد اليمن في مايو ١٩٩٠.

وكانت الحكومة اقرت زيادة اربعين في المئة على رواتب كافة موظفي القطاعين العام والخاص في ١٩٩٢.

وقال شهود عيان في عدن ان المواطنين الذين خرجوا الى اعمالهم ومدارسهم صباحا فوجئوا بالتعرفات الجديدة مما ادى الى مشادات بينهم وبين اصحاب الحافلات وسيارات الاجرة استدعت تدخل الشرطة. وسرعان ما تحول الامر الى مواجهة بين المواطنين والشرطة نفسها وتم احراق عدد من محطات الوقود واضرمت النيران في حواجز من الاطارات المستعملة اقيمت في شوارع مناطق عدن الرئيسية.

وعاد الهدوء بعد ظهر امس الى المدينة لكن المتاجر اقفلت ابوابها .

وكانت السلطات توقعت ان يؤدي الاعلان عن رفع الاسعار الى اضطرابات شعبية فاعلنت حال تاهب قصوى منذ مساء اول من امس في صفوف قوات الشرطة والامن.

ويناقش حزبا الائتلاف الحكومي (حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة عبد الله الاحمر) منذ بضعة اسابيع برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي اوصى به صندوق النقد والبنك الدوليين. وعقدت الحكومة امس اجتماعا مع المعارضة لاطلاعها على الاجراءات قاطعته احزاب المعارضة التقليدية.

ويصنف اليمن بين احدى افقر الدول في العالم حيث لا يتجاوز الدخل السنوي للفرد ٥٠٠ دولار. وقد تأثرت مدينة عدن بشكل كبير بنتائج الحرب الاهلية الاخيرة التي انتهت بخروج القوات الجنوبية الانفصالية منها، وتعرضت المدينة لموجة من النهب والتخريب.

واعلن رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغني اول من امس ان الاجراءات المزمعة تشمل مضاعفة اسعار الوقود ورفع الدعم تدريجيا عن السلع الاساسية وزيادة التعرفات الجمركية واصلاح المؤسسات الايرادية والحد من النفقات العامة ومكافحة الفساد.

واكد ان الاصلاحات تستجيب لتوصيات البنك وصندوق النقد الدوليين ، اللذين وعدا بالتعاون مع الحكومة شرط ان تبدأ بجملة من الاجراءات التي يمكن في ضوئها تقديم الدعم والمساعدات لتنفيذ برنامج اصلاحي شامل.



المصدر : عكاظ السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥/٣/٣

اليمن تقرر تقليص سفاراتها والعاملين فيها وتلغي جميع الملحقيات

القطرية ـ صنعاء:

في اجتماع عقده امس قرر مجلس الوزراء اليمني الغاء جميع الملحقيات العسكرية والثقافية والصحية والتجارية والاعلامية لليمن بالخارج وكلف البعثات الدبلوماسية القيام بهذه المهام.

كما اتخذ مجلس الوزراء اليمني قراراً بتقليص عدد السفارات اليمنية وتكليف وزير الخارجية بتقديم تقرير عن الاجراءات التنفيذية لذلك خلال يومين.

كذلك قرر مجلس الوزراء تقليص عدد العاملين في السفارات بحيث لا يزيد عن خمسة عن الدبلوماسيين بالاضافة الى سبعة من العاملين المحليين في كل سفارة.



المصدر : الاتحاد الإماراتية
التاريخ : ١٩٩٥/٣/٣٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد رفع أسعار المحروقات

تظاهرات في المدن اليمنية و٣ قتلى في عدن

صنعاء، عدن ـ أحمد الجبلي ووكالات الأنباء:

أعلن مجلس الوزراء اليمني امس جملة من القرارات الاقتصادية والمالية الهادفة الى معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية في اليمن، الى جانب عدد من القرارات الادارية المتعلقة بمكافحة الفساد المالي والاداري ومحاربة التهريب والظواهر السلبية. ومن هذه القرارات رفع أسعار البنزين والغاز المستخدم في المنازل.

واثر صدور هذه القرارات انطلقت في عدن وتعز وباقي المدن اليمنية تظاهرات احتجاج على زيادة الأسعار التي شملت البنزين والمواصلات.

واكد شهود عيان لوكالة الصحافة الفرنسية ان ثلاثة متظاهرين قتلوا امس خلال تفريق قوات الأمن اليمنية للتظاهرات في مدينة عدن. وقال الشهود ان القتلى الثلاثة لقوا مصرعهم برصاص قوات مكافحة الشغب التي اطلقت النار على المتظاهرين صباح امس، ثم طوقت المستشفى الذي نقل اليه المصابون.

وكان مجلس الوزراء اليمني قد اقر برئاسة عبدالعزيز عبدالغني قرارات اقتصادية عديدة منها اقرار بدل معيشة اضافي للعاملين في الجهاز الاداري للدولة والقوات المسلحة والأمن والسلطة القضائية ووحدات القطاع الاقتصادي والمتقاعدين، واعتماد علاوة غلاء معيشة للدرجات الدنيا بنسبة ٥٠٪ من الرواتب الحالية.

وتضمنت القرارات الحد من المزايا والامتيازات التي يتمتع بها كبار



المسئولين وتقليص عدد السفارات وتخفيض اعداد الموظفين الدبلوماسيين والمحليين العاملين في البعثات الدبلوماسية واغلاق كل الملحقيات العسكرية والثقافية والاعلامية بالخارج ومكافحة الفساد والتهريب وكل الظواهر السلبية على الصعيدين المالي والاداري.

وقرر المجلس تخصيص مبلغ ٣ مليارات ريال لتعزيز الإقراض الميسر عبر بنوك التسليف الزراعي والصناعي والاسكان للمزارعين والصيادين والحرفيين والصناعيين واعتماد مبلغ ١٦ مليار ريال من النفقات الحكومية اضافة الى ٨ مليارات ريال من التمويل الخارجي والذاتي لتحريك جميع المشاريع التي تضمنها البرنامج الاستثماري.

وأقر تخصيص ٥٠٠ مليون ريال في الميزانية للمناطق النائية ومبلغ ٥٠٠ مليون ريال لتوفير فرص عمل جديدة.

واقر ان يختصر عدد اعضاء الوفود بحيث لا يزيد الوفد على ٣ ولا تزيد مدة المهمة عن عشرة ايام وعلى ان تتم الموافقة على سفر الوفود بقرار من مجلس الوزراء.

واقر تقليص عدد العاملين في السفارات بحيث لا يزيد عدد الدبلوماسيين العاملين في البعثة على ٥ اشخاص والا يتجاوز عدد العاملين في السفارة ٧ اشخاص من المحليين وكلف المجلس وزير الخارجية بدراسة تقليص عدد السفارات وتقديم تقرير بذلك الى المجلس في فترة لا تتجاوز الاول من ابريل.

وقد بدأ أمس تطبيق الاسعار الجديدة على البنزين والغاز المستخدم في المنازل وبلغت الزيادة ١٠٠٪ على الخطوط الداخلية داخل صنعاء مما ادى الى احتجاج المواطنين وتذمرهم.

وقال شهود عيان لـ «الاتحاد الاسبوعي» ان مسيرة احتجاجية خرجت امس في شوارع مدينة ذمار «١٠٠ كيلو شمال صنعاء» احتجاجا على زيادة الأسعار.



المصدر : الأهرام المسائي
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٥

○ مع تدهور الأوضاع الاقتصادية :

مظاهرات واسعة النطاق فى اليمن بعد رفع أسعار السلع الأساسية

المتظاهرون يطالبون باقالة الحكومة والمعارضة تدعو لاجتماع عاجل

عدن - ا.ب : شهدت عدة مدن يمنية مظاهرات عنيفة امس وذلك بعد قرار الحكومة اليمنية رفع اسعار بعض السلع الاساسية وتركزت المظاهرات بصفة خاصة فى مدينة عدن التى تعتبر العاصمة الاقتصادية بالجنوب وطالب المتظاهرون باقالة الحكومة.

وقد نشرت السلطات اليمنية اعداد اكبيرة من قوات الأمن واطلقت تلك القوات الأعيرة النارية في الهواء فى محاولة لتفريق المتظاهرين الذين احرقوا اطارات السيارات ولسد الشوارع.

وقال شهود عيان ان مظاهرات مماثلة اندلعت فى مدن اخرى هى تعز والحديدة وضمار الى الشمال العربى من عدن و «ربيده إلى الشمال الشرقى منها.

واشار شهود العيان الى ان المتظاهرين هاجموا بعض المبانى ولكن لم ترد اى تصريحات حولى الخسائر حتى الآن.

وقد اغلقت المحال التجارية ابوابها لدى اندلاع المظاهرات، وكانت حكومة عبدالعزيز عبد الغنى رئيس الوزراء قررت رفع اسعار التجزئة بداية من امس وقد تمت مضاعفة اسعار بعض السلع ومنها البنزين بمقدار الضعف.

وكان سعر لتر البنزين قبل رفع الأسعار ٥٠ سنتا اى حوالى دولار للجالون .. وفقا لسعر الصرف الرسمى المقدر بـ ١٢ ريالا مقابل الدولار غير ان التضخم دفع قيمة الدولار فى السوق السوداء الى ١٢٠ ريالا.

وكانت الحكومة اليمنية قد اجتمعت فى صنعاء فى وقت سابق امس واعلنت عن اجراءات اصلاح اقتصادى جديدة تشمل رفع الأجور للفئات منخفضة الدخل وخفض حجم الامتيازات التى حصل عليها كبار المسئولين.

وقد تم زيادة الأجور بنسبة ٥٠ فى المائة للموظفين فى الحكومة والجيش والشرطة ورجال القضاء. كما تم تخصيص ٣ مليارات ريال اى ٢٥٠ مليون دولار للقروض الميسرة للاسكان والقطاعات الزراعية والصناعية.

وكانت عدة مدن يمنية بما فى ذلك صنعاء قد شهدت اعمال شغب واسعة النطاق فى ديسمبر ١٩٩٣ بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية.

وقد دعت احزاب المعارضة اليمنية التى تضم الحزب الاشتراكى اليمنى الذى شهد انقساما حادا بعد انتهاء الحرب الأهلية الى عقد اجتماع عاجل فى صنعاء اليوم «الخميس» لمناقشة الأزمة.



معلومات عن سقوط ٣ قتلى مع بدء تنفيذ اجراءات اقتصادية

هدوء حذر في المدن اليمنية واضطرابات وشغب في عدن

□ صنعاء - من فيصل مكرم:
□ لندن - «الحياة»:

■ باشرت الحكومة اليمنية وسط اجراءات امنية شديدة امس تنفيذ قراراتها الاجرائية المتعلقة بالاصلاحات الاقتصادية في البلاد بدءاً بسلسلة الاجراءات الهادفة الى التغلب على العجز في الموازنة العامة. وادت هذه الاجراءات الى ارتفاع اسعار كل السلع والخدمات العامة بنسبة تراوح بين ٥٠ و١٠٠ في المئة خصوصاً بعد رفع سعر وقود السيارات والمركبات الى الضعفين.

ورغم حال عدم الرضا بين الناس حيال معالجات الحكومة للتغلب على تدهور الوضع الاقتصادي والمالي، الا ان معظم المدن اليمنية عاش وضعاً طبيعياً باستثناء مدينة عدن حيث خرج مئات من طلاب الجامعة والمواطنين في مسيرات احتجاجية فرقها رجال الشرطة عندما بدات تاخذ منحى غير سلمي.

وقالت مصادر يمنية امكن الاتصال بها من لندن ان متظاهراً قتل واصيب اخران بجروح في عدن الا انه لم يصدر اي تاكيد رسمي للنبا كما نفت اوساط رسمية سقوط اي قتلى.

وفي وقت لاحق نقلت وكالة «فرانس برس» عن شهود عيان ان ثلاثة اشخاص قتلوا خلال تفريق تظاهرات عدن. وابلغ الشهود الوكالة ان قوات الامن طوقت المستشفى الذي نقل اليه الضحايا.

وكتب مراسل «الحياة» في عدن اقبال علي عبدالله ان المئات من طلاب المدارس والمعاهد تظاهروا امس احتجاجاً على قرار الحكومة رفع سعر البنزين بنسبة تزيد على ١٠٠ في المئة اذ حدد سعر الغالون الواحد بـ ٥٥ ريالاً بدل ٢٢ ريالاً.

وتزامنت تظاهرة الطلاب مع مسيرات في منطقتي الشيخ عثمان كبرى مدن عدن وخورمكسر. واغلقت معظم المحلات التجارية امس ابوابها.

وتقول مصادر غير اكيدة ان «عدداً من الطلاب في مدينتي خور مكسر ومدينة الشعب قد اصيبوا بجروح نتيجة اطلاق قوات الامن النار لتفريق التظاهرات ومنع الطلاب من قطع الطرق الرئيسية وحرق الاطارات امام كليات جامعة عدن. واضافت «اطلقت قوات الامن امام احدى المدارس الثانوية في خورمكسر قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق تجمع طلابي كان يمنع مرور السيارات امام المدرسة».

وتقول هذه المصادر ان: «قوات الامن التي انتشرت في شوارع المدن الرئيسية بالمحافظة لم تستخدم العنف او اي شكل من اشكال القمع مع المتظاهرين سواء كانوا طلاباً او مواطنين كما انها لم تمنع اصحاب المحلات التجارية وبيع المواد الغذائية من اغلاق محلاتهم».

واكد مدير الأمن في المحافظة ان «لا اعتراض على حرية التعبير وابداء الراي بشكل سلمي» مشيراً ان «البلاد ومنذ الانتصار على العناصر الانفصالية في الحزب الاشتراكي اليمني التي كانت حتى دخول القوات الحكومية عدن في السابع من تموز (يوليو) الماضي تسيطر على حريات الانسان في الجنوب، تعيش مناخاً ديموقراطياً».

وقال: «لقد اعطينا توجيهات الى رجال الأمن كافة بعدم التعرض لأي مسيرة سلمية يعبر المشاركون فيها



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ تموز ١٩٩٥

عن رأيهم في الاحداث السياسية والاقتصادية التي تشهدها البلاد» مؤكداً ان «بعض العناصر التخريبية استغلت هذا المناخ وقامت باعمال تخريبية اساءت الى الطلاب وحرية التعبير والديموقراطية، مثل احراق الاطارات والقمامة وقطع الطرق بواسطة الاحجار الكبيرة والاطارات المحترقة».

واوضح انه «إزاء ذلك اتخذت الاجهزة الامنية الاجراءات الرادعة ضد هؤلاء لمنعهم من العبث بامن المحافظة واستقرارها».

الى ذلك اوضح السيد طه احمد غانم محافظ عدن ان «القرارات والاجراءات التي اتخذتها الحكومة في اجتماعها امس برئاسة السيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء «امتصت غضب المواطنين حيال ارتفاع اسعار الوقود وبعض السلع التموينية» مشيراً في تصريح الى «الحياة» الى ان «هذه القرارات جاءت في الوقت المناسب لردع الفاسدين والمفسدين اياً كانوا واياً تكن مواقعهم الحكومية او الحزبية».

وأكد ان «الامور في المحافظة تسير بشكل طبيعي بعدما ردعت قوات الأمن بعض العابثين بالأمن استغلوا المناخ الديموقراطي الذي تعيشه البلاد فاندسوا بالمتظاهرين وقاموا باعمال حاولت تشويه الوجه الحضاري المتميز لعدن كعاصمة اقتصادية وتجارية وشتوية للبلاد ومنطقة حرة في القريب العاجل».

وحذر المحافظ «كل من يحاول استغلال المسيرة الديموقراطية التي تسير فيها البلاد» مشيراً الى «اولئك التجار واصحاب المحلات التجارية وبيع المواد الغذائية الذين لا يلتزمون التسعيرة المحددة من الدولة ويرفعون الاسعار بشكل يرقى الى اعمال التخريب الاقتصادي».

أبين وحضرموت وتعز

وفي محافظتي ابين وحضرموت (شرق عدن) افادت مصادر موثوق بها ان «الاوضاع تسير بشكل طبيعي دون حدوث اي انعكاسات لقرار زيادة الاسعار».

واوضحت ان «المواطنين يقفون بالمئات امام محطات بيع الوقود وهي الظاهرة الوحيدة التي افرزتها زيادة سعر الوقود امس».

واشارت مصادر أخرى في محافظة تعز (شمال عدن) الى ان «معظم المحلات التجارية اغلقت ابوابها والتزم المواطنون منازلهم احتجاجاً على رفع الاسعار، وشوهد الآلاف امام محطات الوقود لتعبئة سياراتهم وخزانات اضافية».

الدولار

وسجل سعر صرف الدولار في ضوء هذه الاحداث امس اكبر ارتفاع له في الايام الاخيرة، اذ بلغ ١٣٧ ريالاً (في الأسواق الموازية) للشراء و١٤٠ ريالاً للبيع.

ولوحظ وسط هذا الارتفاع الكبير لسعر الدولار اقبال العديد من التجار ورجال الاعمال اليمنيين على شرائه بـ ١٤٠ ريالاً الأمر الذي يشير الى قرب حصول ارتفاع جديد في أسعار السلع الغذائية والتموينية.

وفي صنعاء اعلنت الحكومة اليمنية بعد ظهر امس سلسلة من القرارات بعد اجتماع لمجلس الوزراء كرس لهذا الغرض وتضمنت هذه القرارات خفض معدلات كبيرة في بنود الموازنة بحيث لا تتجاوز ما رصد في موازنة العام الماضي وترشيد النفقات الحكومية وخفض عدد افراد البعثات الديبلوماسية بحيث لا يزيد عدد اعضاء البعثة على خمسة اشخاص والغاء الملحقيات العسكرية والاعلامية والثقافية والصحية والتجارية.

كذلك نصت هذه القرارات على رفع معاشات الموظفين بنسبة تدريجية تبدأ بـ ٣٠ في المئة وتنتهي كحد اقصى بخمسين في المئة ورفع نسبة التعرفة الضريبية على المنتجات الصناعية المحلية بنسبة تصل الى مئة في المئة ورفع الرسوم الجمركية للسلع والاصناف المستوردة بنسبة تصل الى ٢٠٠ في المئة. وابقت الحكومة اليمنية على دعمها لسلعتي القمح والدقيق مع عدم رفع الضرائب والرسوم الجمركية على الادوية والحليب والرز.

ولوحظ في اليوم الاول لتطبيق القرارات غياب الرقابة التموينية في الاسواق ما ادى الى ارتفاع السلع وتذمر الناس. لكن الاجراءات الامنية لا تزال شديدة تحسباً لأي اضطرابات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاتحاد الاماراتية

التاريخ : ١٩٩٥/٣/٣١

الارياني: مذكرة التفاهم ستنهي كل النزاعات بين السعودية واليمن

لندن ـ وكالات الانباء: قال الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية اليمنى الذى يزور لندن حاليا ان مذكرة التفاهم السعودية ـ اليمنيه ستؤدي الى انهاء جميع اشكال النزاع الذى كان قائما بين البلدين في قضايا الحدود، وعودة الامور الى مجاريها الطبيعية.

واكد الارياني ان صيغة مذكرة التفاهم بين بلاده والسعودية تعتبر الاولى من نوعها وقال: «هناك اتفاقية الطائف التي وقعتها اليمن والسعودية منذ ٦٠ عاما لكنها لم تنجز ولم تكمل مجمل خط الحدود بين البلدين».

واوضح ان انتصار الشرعية في اليمن بتحقيق الوحدة جعل قضية الحدود مترابطة واصبح خط الحدود واحدا، مشيرا الى ان هناك ما يزيد على الف كيلومتر من الحدود غير معينة او مرسمة بين السعودية اليمن.

واضاف ان ميزة مذكرة التفاهم انها فتحت او وضعت الاطار الذى على هديه تتم المفاوضات وان شاء الله تكلل بالنجاح ولكن هناك فقرة هامة تقول انه في حالة عدم توصل الجانبين الى اتفاق فانهما سيتفقان على التحكيم.

وفي رده على سؤال حول التحكيم وهل سيكون اقليميا او دوليا اجاب الارياني: هذا الموضوع نتركه للاتفاق بين الجانبين ولهما حرية الاختيار.

ومن جانب اخر، قال الارياني ان بريطانيا قررت استئناف المساعدات الفنية لليمن بعد تفهمها للاوضاع الجديدة.

٥٦



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١/٣/١٩٩٥

اضرابات واعتصامات طلابية في اليمن

الشرطة تضاعف دورياتها في عدن

عدن ـ وكالات الانباء ضاعفت قوات الشرطة اليمنية دورياتها في شوارع عدن امس، واستخدمت قنابل الغاز المسيل للدموع لمنع تجدد الاضطرابات التي شهدتها المدينة امس الاول احتجاجا على رفع الاسعار وامتنع الألاف من العمال عن التوجه الى اعمالهم. ونظم آلاف الطلاب تجمعات واعتصامات في الحرم الجامعي بينما أكدت الحكومة اليمنية اصرارها على مواصلة تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والتصدي بحزم للمعارضين.

وحتى بعد ظهر امس لم تسجل أي تظاهرة في عدن، لكن دخان قنابل الغاز المسيل للدموع كان يشاهد بوضوح في سماء بعض أحياء عدن القديمة مثل كريتر. وقال احد السكان ان الشرطة تحاول على ما يبدو استباق حصول تجمعات جديدة. وكان شهود عيان ومصادر في الشرطة اكدوا امس الاول سقوط ٣ قتلى في المواجهات.

وقد اكد متحدث باسم الشرطة في عدن «تصميم قوى الأمن على منع الشغب في المدينة، مشيرا الى ان الاحداث ادت الى اصابة ثمانية اشخاص بجروح بينهم شرطي» ونقلت الصحف امس عن المتحدث قوله ان قوات الأمن لن تقف

مكتوفة الايدي ازاء الشغب مشيرا الى توقيف عدد من الاشخاص المتهمين بالتحريض على الاضطرابات تقوم الشرطة باستجوابهم تمهيدا لتقديمهم الى المحاكمة.

واوضح المتحدث ان المتظاهرين نهبوا امس الاول محطة للوقود، واحرقوها وقذفوا رجال شرطة مكافحة الشغب بالحجارة.

واشار بيان للاتحاد الطلابي امس الى ان «جميع الطلاب الجرحى باستثناء واحد فقط غادروا المستشفيات بعد تلقي العلاج» ودعا البيان الطلاب الى مواصلة اعتصامهم الذي قال انه «الوسيلة الافضل للاحتجاج على السياسة الاقتصادية».

وشاهد مراسل «كونا» في عدن خلال جولة في العديد من المؤسسات والمرافق الحكومية غياب اكثر من ٨٠٪ من العمال، في حين التزم الباقون ممن حضروا بالجلوس عند بوابات المرافق رافعين شعارات ترفض قرارات الحكومة.

وبدت عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية مشلولة الحركة نتيجة رفض سائقي سيارات الاجرة التحرك احتجاجا على رفع سعر البنزين لأكثر من مائة في المائة فيما تتمركز قوات كبيرة من رجال الأمن بكامل اسلحتها امام العديد من المؤسسات المهمة كمؤسسة التلفزيون والإذاعة والمصانع والفنادق.

وكانت الحكومة اليمنية قد اعلنت مساء امس الاول انها ستتخذ سلسلة من الاجراءات العاجلة لمواجهة الأزمة الاقتصادية، واندلعت المواجهات عندما خرج المواطنون والطلاب من منازلهم صباحا ليفاجأوا بمضاعفة تسعيرة النقل بعدما رفعت محطات البنزين الاسعار دون انتظار القرار الحكومي. ونجم عن ذلك مشادات بين المواطنين والسائقين استدعت تدخل الشرطة، وسرعان ما تحول الامر الى مواجهة بين المواطنين والشرطة نفسها. وحتى بعد ظهر امس لم تكن الحكومة قد اعلنت قرارات رفع الأسعار رسميا.

وعاودت المتاجر امس فتح ابوابها، لكن معظم المواد اختفت من الأرفف، انتظارا لمعرفة الاسعار الجديدة. بينما توفرت المواد الغذائية في السوق السوداء بأسعار اكبر كثيرا عن الأيام الماضية.

واستمر التوتر مخيما على عدن حيث ان محطات الوقود عاودت خدمة الزبائن، وفقا للتسعيرة الجديدة.

الى ذلك، اكد عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء اصرار الحكومة اليمنية على المضي قدما في عملية الاصلاح الاقتصادي، والتصدي بقوة لأي احتجاجات جديدة وقال ان الحكومة ستتعامل مع اي أحداث عنف أو تخريب أو عدوان، واضاف في مؤتمر صحفي في صنعاء ان الاجراءات التي تم اعلانها حتى الأن تعد جزءا من المرحلة الأولى من برنامج اصلاح اقتصادي سيتم تنفيذه على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وقال ان الحكومة بدات بنفسها في تطبيق اجراءات التقشف. وهدفها الرئيسي رفع مستوى المعيشة



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٥

المؤتمر والاصلاح: لم يكن مفر من الاصلاحات

□ صنعاء – من فيصل مكرم:

■ قال السيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء اليمني ان «القرارات التي اتخذتها الحكومة (أول من امس) كانت حتمية لانقاذ الوضع الاقتصادي من حال التدهور المستمر منذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن». واضاف ان «هذه القرارات جاءت بعد دراسة وحوارات بين الحزبين الشريكين في الائتلاف الحكومي (المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح) وهي بمثابة البداية الفعلية للاصلاح الاقتصادي كجزء من برنامج بعيد المدى للاصلاح الشامل في البلاد».

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده امس رئيس الوزراء اليمني وهو ايضاً الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي في صنعاء مع السيد عبدالوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء الامين العام المساعد للاصلاح. وأكد الآنسي في المؤتمر الصحافي ان الاجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الاوضاع الاقتصادية والتغلب على العجز في الموازنة العامة اضافة الى تلك المتعلقة بالاصلاح الاداري هي «وليدة ارادة سياسية واحدة لحزبي الائتلاف من خلال الاستفادة من تجارب الماضي».

واكد رئيس الوزراء اليمني ونائبه ان «هذه الاجراءات تأتي كمرحلة أولى تقوم على برنامج متكامل للاصلاح الشامل البعيد المدى».

واشار السيد عبدالغني الى ان «التباين في وجهات النظر بين حزبي الائتلاف حيال هذه الاصلاحات ظاهرة صحية ما دام ذلك يصب في اتجاه اصلاح الاوضاع في البلاد وفي مختلف الميادين». وفي هذا الصدد قال الآنسي ان «حزبي الائتلاف حققا معاً بداية حقيقية لخلق توازن بين الديموقراطية والتنمية. وما دمنا اخترنا النهج الديموقراطي كحل لاوضاعنا المتدهورة، لا بد ان يكون لهذا التوجه ثمنه ونحن نريد تخفيف هذا الثمن من خلال التعامل مع كل القضايا الوطنية».

وأوضح رئيس الوزراء اليمني ان «الوسائل الديموقراطية التي قام عليها الائتلاف الحكومي الراهن والمتمثلة في وثيقة الائتلاف، ستكون الاساس للتغلب على الخلافات. وفي حال استمرار الخلافات، فان فض الائتلاف سيكون عندئذ بالطريقة الديموقراطية نفسها».

ورداً على سؤال لمندوب «الحياة» في صنعاء عن مدى علاقة الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة اليمنية بتوجهات صندوق النقد والبنك الدولي حيال الوضع الاقتصادي في اليمن، قال السيد عبدالغني «ان برنامج الاصلاحات وجد وفق اسس ومعايير وطنية بحتة... ونحن نأخذ برأي البنك الدولي وصندوق النقد في ما يتفق وطموحاتنا وتوجهاتنا وخصوصيتنا ولا نأخذ بالآراء التي لا تنسجم مع هذه التوجهات».

ورداً على السؤال نفسه قال السيد الآنسي: «هذه الاجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة جاءت بناء على رؤية يمنية بحتة تنطلق من مبدأ التفاهم والتشاور مع كل المنظمات الدولية ومدى استعدادها لمساعدة الحكومة وهذه القرارات لا يمكن ان نتخذها اذا كانت تهدف الى استرضاء البنك الدولي حتى يساعدنا لاننا لا نريد تكرار تجارب من هذا النوع فشلت في دول نامية ومتخلفة عديدة».



المصدر : القبس الكويتية

التاريخ : ١٩٩٦/٣/٣١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اعتقالات وانذار بقمع أي شغب

اليمن: تخفيض قيمة العملة

صنعاء - عدن - رويتر - ا.ف ب - اعلن رئيس الوزراء اليمني عبدالعزيز عبدالغني امس تخفيض قيمة العملة في اطار الاصلاحات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، في حين ضاعفت الشرطة دورياتها في شوارع عدن واستخدمت قنابل الغاز المسيل للدموع لمنع تجدد الاضطرابات، واعتقلت بعض قادة الحزب الاشتراكي.

وقال عبدالغني في مؤتمر صحفي في صنعاء «تقرر تبني سعر ٥٠ ريالا، مقابل الدولار كسعر رسمي يستخدم في البنوك وادارات الجمارك» علما ان سعر الصرف الرسمي السابق كان ١٢ ريالا مقابل الدولار.

واكد رئيس الوزراء ان السلطات اليمنية ستشن حملة على اي احتجاجات مستقبلة مماثلة للتي حصلت في عدن.

وقال ان تلك الاحتجاجات تحولت الى اعمال شغب من جانب المتظاهرين الذين احرقوا محطة وقود والقوا الحجارة على المتاجر.

واضاف «حدثت مظاهرات اتسمت بالعنف واي مظاهرة او مسيرة يجب ان تكون وفقا للدستور والقانون حتى تستطيع سلطات الامن الحفاظ على المشاركين ان الحكومة ستواجه اي اعمال عنف او تخريب او اي اعمال عدوانية». ودعا الشعب اليمني الى التضحية



وتفجرت الاحتجاجات بعد ان رفعت الحكومة في اطار برنامج اصلاحي اقتصادي اسعار البنزين والغاز ومنتجات طاقة اخرى الى المثلين.

وبينما ضاعفت الشرطة دورياتها في عدن نظم آلاف الطلاب منذ صباح امس تجمعات واعتصامات في الحرم الجامعي مطالبين بالافراج عن زملاء لهم اعتقلتهم قوات الامن.

واكد متحدث باسم الشرطة «تصميم قوى الامن على منع الشغب» في عدن.

في المقابل دعت المعارضة السكان الى الاحتجاج والتنديد بالاجراءات الحكومية التقشفية.

وقال متحدث باسم التكتل الوطني للمعارضة، الذي يضم ثمانية احزاب، ان المعارضة تحذر السلطات اليمنية من مغبة الابقاء على رفع الاسعار.

واضاف في تصريح لوكالة فرانس برس انها تدعو السكان الى «الاحتجاج والتنديد بمحاولات الحكومة لرفع الاسعار دون اعلان رسمي».

ولم تعلن الحكومة رفع الاسعار الذي دخل حيز التنفيذ الاربعاء واكتفت بتسليم التجار واصحاب محطات البنزين قائمة بالاسعار الجديدة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٥

اليمن: جرأة اقتصادية... ثم جرأة سياسيّة؟

■ ليس مستبعداً أن تتمكن الحكومة اليمنية من احتواء أي نوع من الاضطرابات التي قد تنشب اثر بدء تنفيذ الاجراءات الاقتصادية الأخيرة وهي اجراءات كانت أكثر من ضرورية للبلد كما تعكس رغبة جدية في وضع أسس لدولة حديثة قادرة على مواجهة تحديات المرحلة الراهنة.

ولعل أكثر ما يلفت في الاجراءات الجديدة انها كانت موضع نقاش واسع وتجاذب بين حزبي الائتلاف وهي دلت على ان حزباً مثل التجمع اليمني للاصلاح قادر على اتخاذ مواقف في غاية المسؤولية هي المواقف التي تبنى على اساسها الدول الحديثة. وفي هذا المجال اظهر الاصلاح، خصوصاً عندما جلس السيد عبدالوهاب الآنسي الامين العام المساعد للحزب نائب رئيس الوزراء إلى جانب رئيس الحكومة السيد عبدالعزيز عبدالغني يشرح أبعاد الخطوات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة وقررت تنفيذها بما في ذلك زيادة اسعار الوقود إلى الضعفين، انه حزب قادر على اتخاذ قرارات من النوع اللاشعبي.

في الواقع تكمن اهمية السياسيين في قدرتهم على مواجهة المزايدات الشعبية عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. واليمن يحتاج اليوم أكثر من اي وقت إلى رجال لا تهمهم شعبيتهم في الداخل ولا تهمهم الصراعات الحزبية ولا تهمهم غوغائية الشارع عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات حاسمة تصب في مصلحة البلد في المدى الطويل. والاكيد ان لا مستقبل لليمن من دون اصلاحات اقتصادية جذرية حتى لو ادى الأمر إلى غليان شعبي. فمن الافضل أن يقدم المواطنون بعض التضحيات الآن من أجل الحفاظ على بلدهم على ان يصلوا إلى مرحلة يفتقدون فيها الوطن.

ولكن ما لا بد من الاشارة إليه ايضاً هو انه رغم اهمية الاصلاحات الاقتصادية، لا مفر من أن ترافق هذه الاجراءات، التي هي «جراحة صعبة» على حد تعبير رئيس الوزراء نفسه، خطوات محددة على صعيدين: الأول ملء الفراغ الذي خلفه الحزب الاشتراكي والثاني عدم شعور أهل المحافظات الجنوبية والشرقية باي نوع من أنواع الغبن. وبكلام آخر لا بد من السعي إلى مصالحة وطنية حقيقية تأخذ في الاعتبار أن قسماً من اليمنيين يشعر حالياً أنه ليس مشاركاً في السلطة. ومثل هذه المشاركة لا يمكن إلا أن تكون في مصلحة البلد، إذ تصب في عودة اليمنيين الذين في الخارج من أصحاب الثروات الكبيرة إلى الاستثمار في بلدهم.

ثمة في صنعاء من يعتقد، وهو على حق، بان ما قد يلعب دوراً مهماً في تحسن الوضع الداخلي فتح صفحة جديدة بين صنعاء والرياض علماً ان المفاوضات الحقيقية بين البلدين لن تبدأ إلا عندما يزور الرئيس علي عبدالله صالح المملكة العربية السعودية. لكن إعادة ترتيب البيت الداخلي اليمني أمر لا غنى عنه ومثلما ان الاجراءات الاقتصادية التي اتخذت تحتاج إلى جرأة، لا بد من اجراءات سياسية بالجرأة نفسها... أي في مستوى الخطاب الذي القاه الرئيس علي عبدالله صالح في عدن في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي... وهو خطاب ما يزال في حاجة الى ملحق.

خيرالله خيرالله



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ٢١/١٢/١٩٩٤

الحكومة لم تعلن زيادة الأسعار

اليمن تخفض عملتها وتمضي في الاصلاحات

■ صنعاء - عدن - أ ف ب - رويتر، اعلن رئيس الوزراء اليمني عبدالعزيز عبدالغني ان اليمن خفض قيمة عملته وانه تقرر تبني سعر خمسين ريالا مقابل الدولار كسعر رسمي يستخدم في البنوك وادارات الجمارك، وسعر الصرف الرسمي في اليمن يبلغ ١٢ ريالا مقابل الدولار.

واكد عبدالغني في الوقت نفسه أن صنعاء عازمة على المضي قدما في الاصلاحات الاقتصادية وسيشن حملة على أية احتجاجات في المستقبل مماثلة لتلك التي دارت في عدن.

وقال رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي ان الحكومة ستمضي قدما في اصلاحاتها الاقتصادية وان هذه القرارات هي جزء ومرحلة اولى من برنامج اقتصادي سيتم تطبيقه خلال ثلاث سنوات قادمة.

وقال ان موازنة عام ١٩٩٥ ستقدم للبرلمان في الاسبوع المقبل لمناقشتها.

واضاف ان من المقرر ان يصل مسؤولون من البنك وصندوق النقد الدوليين الى صنعاء خلال ايام لمناقشة الاصلاحات الاقتصادية.

وقال ان اليمن يحتاج الى مساندتهما في حدود متفق عليها وانهما وعدا بالمساعدة.

في غضون ذلك ضاعفت الشرطة اليمنية دورياتها امس في شوارع عدن واستخدمت الغاز المسيل للدموع لمنع تجدد الاضطرابات ونظم الاف الطلاب منذ صباح امس تجمعات واعتصامات في الحرم الجامعي مطالبين بالافراج عن زملاء لهم اعتقلتهم قوات الامن خلال التظاهرات.

وحتى بعد ظهر أمس لم تسجل اية تظاهرة في عدن. لكن دخان قنابل الغاز المسيل للدموع كان يشاهد بوضوح في سماء بعض احياء عدن القديمة مثل كريتر. وقال احد السكان ان الشرطة تحاول على ما يبدو استباق حصول تجمعات جديدة.

واشار بيان للاتحاد الطلابي أمس ان جميع الطلاب الجرحى باستثناء واحد فقط غادروا المستشفيات بعد تلقي العلاج. ودعا البيان الطلاب الى مواصلة اعتصامهم الذي قال انه الوسيلة الافضل للاحتجاج على السياسة الاقتصادية.

واكد متحدث باسم الشرطة في عدن تصميم ......



قوى الامن على منع الشغب في المدينة مشيرا الى ان الاحداث ادت الى اصابة ثمانية اشخاص بجروح بينهم شرطي.
ونقلت الصحف امس عن المتحدث قوله ان قوات الامن لن تقف مكتوفة الايدي ازاء الشغب مشيرا الى توقيف عدد من الاشخاص المتهمين بالتحريض على الاضطرابات تقوم الشرطة باستجوابهم تمهيدا لتقديمهم الى المحاكمة.
واوضح ان المتظاهرين نهبوا محطة للوقود واحرقوها وقذفوا رجال شرطة مكافحة الشغب بالحجارة.
وحتى بعد ظهر امس لم تكن الحكومة قد اعلنت عن قرارات رفع الاسعار ووقف الدعم عن المواد الاساسية بما فيها القمح والطحين. وفي ما بدا وكانه تراجع امام المتظاهرين اكتفى مجلس الوزراء بالاعلان عن زيادة رواتب العاملين في القطاع العام ومنتسبي الجيش وقوات الأمن واجراءات اخرى لخفض الانفاق الحكومي في اطار خطة تقشفية تستجيب لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين. وعاودت المتاجر امس فتح ابوابها بعدما اقفلت اول من امس اثر التظاهرات لكن معظم المواد اختفى عن الرفوف بما في ذلك الطحين والزيت والحليب والارز بانتظار تحديد التسعيرات الجديدة بعدما قررت الحكومة زيادة التعرفات الجمركية. لكن هذه المواد كانت متوفرة في السوق السوداء باسعار تزيد كثيرا عن اسعارها في مطلع الاسبوع. واستمر التوتر مخيما على المدينة على رغم ان محطات الوقود عاودت خدمة الزبائن أمس مطبقة التسعيرة الجديدة التي رفعت سعر الليتر من ستة ريالات الى ١٢ ريالا (من ستة سنتات الى ١٢ سنتا في السوق السوداء).
وكانت الحكومة اهابت بالمواطنين التحلي بالهدوء واليقظة والوعي العاليين متهمة بعض العناصر المندسة بالانخراط في صفوف المتظاهرين في كل من عدن وذمار (١٠٠ كلم جنوب صنعاء) بهدف خلق الفتنة والاساءة الى الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والاخلال بالامن والاستقرار.
وفي هذا الصدد دعت المعارضة اليمنية امس السكان الى الاحتجاج والتنديد بالاجراءات التقشفية للحكومة التي اثارت بالفعل تظاهرت في مديذتين يمنيتين.وقال متحدث باسم التكتل الوطني للمعارضة، الذي يضم ثمانية احزاب، ان المعارضة تحذر السلطات اليمنية من مغبة الابقاء على رفع الاسعار.
واضاف في تصريح لوكالة فرانس برس انها تدعو السكان الى «الاحتجاج والتنديد بمحاولات الحكومة لرفع الاسعار من دون اعلان رسمي».
وادان المتحدث «الاعتقالات واعمال القمع والعنف التي تمارسها الحكومة على الشعب اليمني». واضاف ان «التكتل الوطني للمعارضة يدعم المحتجين الذين يتصدران (لهذه الاجراءات القمعية) بالوسائل السلمية لديمقراطية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : عكاظ السعودية

التاريخ : ٣١/١٢/١٩٩٥

تدابير أمنية فى عدن لمنع تجدد مظاهر الفوضى

وكالات ـ عدن:

فى اليوم الثانى على التظاهرات التى شهدتها عدن اول امس احتجاجاً على الاجراءات التى اتخذتها الحكومة اليمنية فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى والمالى والاداري ومظاهر الحذر التى سادت المدن اليمنية كثفت قوات الشرطة اليمنية دورياتها فى شوارع عدن واستخدمت قنابل الغاز المسيل للدموع لمنع تجدد المظاهرات.

وقد امتنع آلاف العمال امس عن التوجه الى مرافق اعمالهم الحكومية فتغيب اكثر من ٨٠٪ من العمال عن اعمالهم فى حين التزم الباقون ممن حضروا بالجلوس عند بوابات المرافق رافعين شعارات ترفض قرارات الحكومة.

كما نظم الاف الطلاب تجمعات احتجاج فى الحرم الجامعي مطالبين بالافراج عن زملاء لهم اعتقلتهم قوات الامن خلال التظاهرات التى شهدتها المدينة اول امس وقد ظهرت فى سماء بعض احياء عدن مثل كريتر آثار دخان قنابل الغاز المسيل للدموع وقال احد السكان «ان الشرطة تحاول على ما يبدو تلافي حصول تجمعات جديدة» واكد متحدث باسم الشرطة تصميم قوى الامن على منع الشغب فى المدينة. واشار الى ان الاحداث التى وقعت اول امس ادت الى اصابة ثمانية اشخاص بجروح بينهم شرطي.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ مارس ١٩٩٥

نفي وقوع قتلى واستدعاء اشتراكيين واطلاقهم

وضع طبيعي في عدن مع استمرار اضراب الطلاب

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ عادت الحياة الطبيعية الى عدن امس ولم تسجل اي أعمال شغب او تظاهرات بعد الاحداث التي شهدتها المدينة اول من امس احتجاجاً على قرار الحكومة زيادة اسعار البنزين بنسبة تزيد قليلاً عن ١٠٠ في المئة. وانعكست هذه الزيادة على أسعار العديد من المواد الغذائية والاستهلاكية وعلى اسعار التداول اليومي للعملات الاجنبية في الاسواق الموازنة اذ صعد الدولار الى سعر ١٤٠ ريالاً امس.

ولوحظ ان «عودة الحياة الى وضعها الطبيعي في عدن رافقها استمرار طلاب جامعة عدن بمعاهدها المختلفة في اضرابهم عن الدراسة لليوم الثاني، ولكن دون قيامهم بمسيرات وقطع الطرق الرئيسية بواسطة الاطارات المحترقة كما فعلوا صباح اول من امس في منطقتي الشيخ عثمان كبرى مناطق المدينة وخورمكسر قرب المطار.

وعلمت «الحياة» من مصادر طالبية في الجامعة ان «إضراب الطلاب لا يتعلق بالاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة لتصحيح المسار الاقتصادي المتردي كما رددت بعض اوساط المعارضة، بل يندرج في اطار مطالبتهم بعلاوة المواصلات التي لم تمنح لأكثر من ثلاثة اشهر وزادت معاناتهم مع ارتفاع اجرة المواصلات اثر زيادة اسعار البنزين.

الى ذلك نفت مصادر امنية مسؤولة في عدن «وقوع قتلى في احداث اول من امس»، وقالت في تصريح الى «الحياة» ان «هذه الانباء تندرج في اطار الحملات المعادية التي تواجهها البلاد داخلياً وخارجياً مستغلة الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه البلاد والناتج عن مخلفات الفترة الانتقالية.

وتساءلت: «اذا كان هناك قتلى كما زعمت هذه الانباء، فمن هم وما هي اسماؤهم؟». واوضحت ان «قوات الامن وبتوجيهات صارمة من محافظ عدن السيد طه احمد غانم ومدير الامن في المحافظة العقيد الركن محمد صالح طريق التزمت الانضباط امام الاحداث التي شهدتها بعض مناطق المحافظة ولم تتخذ اي اجراءات تسيء الى الديموقراطية وحرية التعبير حيال المتظاهرين». وقالت: «غير انه جرى احتجاز عدد من العناصر المندسة التي حاولت استغلال انضباط رجال الأمن للقيام باعمال تخريبية مثل احراق محطة بنزين في الشيخ عثمان والاعتداء على سيارات الاجرة التابعة للمواطنين واحراق الاطارات وسد منافذ العبور امام السيارات في النقاط الرئيسية في خورمكسر، مشيرة الى ان هذه العناصر ستحال على القضاء لمعرفة الجهات التي تقف وراء أعمال التخريب».

أعتقالات

من جهة اخرى صرح مصدر مسؤول في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني في صنعاء بأن «سلطات الأمن السياسي (الاستخبارات) اقدمت صباح امس على اعتقال عدد من قادة الحزب الموجودين في عدن». وقال المصدر لـ «الحياة» ان هؤلاء هم: «عبدالحافظ علي محمد، علي سالم مقبل، عبدالرزاق شائف (رئيس تحرير صحيفة ١٤ اكتوبر الحكومية سابقاً)، عبدالوارث الأبي، احمد حميد ملهي، علي حنش عوض، احمد عبدالرحمن، عصام عبده علي». واكد المصدر «الاشتراكي» ان «مثل هذه الاعتقالات التعسفية لا تساعد في تعزيز الامن والاستقرار وليس لها اي مبرر».

لكن مصدراً في الامن السياسي قال ان «ما حدث لم يكن اعتقالاً كما تدعيه قيادة الاشتراكي، وانما استدعاء لأخذ تعهدات من هؤلاء بعدم التورط في تاجيج الوضع داخل المدينة من خلال عقد لقاءات مع بعض العناصر المشاغبة واشاعة البلبلة في صفوف المواطنين». واكد انه «جرى اخلاء سبيلهم بعد أقل من ساعتين من استدعائهم بصورة طوعية دون اخذهم بالقوة».



المصـــدر : السياسة الدولية القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريــخ : أبريل ١٩٩٥

الحدود اليمنية السعودية بين اتفاقية الطائف ومذكرة التفاهم



سعيد عبد المسيح شحاته



ظهرت المشكلة الحدودية بين اليمن والسعودية عندما حاول الامام يحيى حميد الدين امام اليمن أن يستولى على امارة عسير باعتبارها تابعة للمخلاف السليمانى التابع تاريخيا لحكم صنعاء، وذلك فى الوقت الذى كان فيه اتفاق بين أمير عسير الامام الحسن بن على الادريسى مع الملك السعودى بوضع الامارة تحت الحماية السعودية عام ١٩٢٦ عرف «باتفاقية مكة» فتصدى له الأمير الملك فيصل بن عبد العزيز، وقامت الحرب بين الجانبين، وانتهت بانتصار السعوديين، واستعادتهم «نجران» ومرتفعات «عسير» والتوغل داخل الأراضى اليمنية. واسفرت المفاوضات بين الجانبين عن توقيع «اتفاقية الطائف» ١٩٢٤ التى رسمت الحدود بين البلدين كما وتضمنت ثلاثا وعشرين مادة. كما نصت المادة الرابعة على تحديد الحدود بين نقطة ميدى والموسم على البحر الأحمر وحتى أطراف الحدود بين «من عدايام بن زيد وائلى وغيره» وبين (يام) على ان يكون كل ما هو يسار هذا الخط للسعودية وكل ما على يمينه لليمن. وتضمنت المادة الثانية اعترافا متبادلا وواضحا باستقلال كل من الطرفين، وأن يسقط كل منهما أى حق يدعية فى تعديل هذه الحدود كما نصت المادة الخامسة على تعهد الطرفين بعدم ايجاد أى بناء محصن فى مسافة خمسة كيلو مترات من كل جانب من جانبى الحدود. وتضمنت المادة الثامنة التزام الطرفين بالامتناع عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما سواء كان سببها هذه المعاهدة او تفسير بعض موادها. وفى حالة عدم التوفيق يلجأ الطرفان الى التحكيم الموضحة شروطه فى ملحق المعاهدة. وحددت المادة ٢٢ مدة الاتفاقية بعشرين سنة قمرية تامة قابلة للتجديد او للتعديل خلال الستة أشهر الأولى التى تسبق تاريخ انتهاء مفعولها، فإذا لم تجدد او تعدل فى ذلك التاريخ تظل سارية المفعول الى ما بعد ستة أشهر من اعلان أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الأخر رغبته فى التعديل. وشكلت لجنة خاصة قامت بتعيين مواقع الحدود ووضع علاماتها. ولم يثر احد الطرفين مسألة تجديد الاتفاقية أو تعديلها فى عامى ١٩٥٤، ١٩٧٤.

التطورات الحديثة للمشكلة الحدودية

المرحلة الأولى:

بعد تحقيق الوحدة اليمنية، وتعاطف القيادة اليمنية مع صدام حسين أثناء حرب الخليج الثانية، وظهور احتمالات وجود النفط فى المناطق المتنازع عليها، حيث اكتشفت شركة كندية النفط فى منطقة الحدود المتنازع عليها بمقدار



المصدر: السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: أبريل ١٩٩٥

يبلغ ٥٥٠ مليون برميل نفط. فثارت المشكلة الحدودية من جديد فقامت المباحثات بين الطرفين في صورة لجنة للخبراء الثنائية بدأت في سبتمبر ١٩٩٢، بعد أن جرت مشاورات ثنائية في جنيف في يوليو ١٩٩٢. وعقدت سبعة

لقاءات بالتناوب بين الرياض وصنعاء، وقد تأجل اجتماع لجنة الخبراء التي كان من المقرر أن تلتقي في الرياض أبريل ١٩٩٤، بناء على طلب يمني نتيجة الحرب التي اندلعت في اليمن بين الشمال والجنوب. وجدير بالذكر ان النزاع حول الحدود يستند في شق رئيسي منه على التباين في تفسير مدى الزامية معاهدة الطائف ١٩٣٤، ومدى شمول ما جاء فيها من التزامات وتعهدات كل من الجانبين لخط الحدود باكمله واثناء جولات لجنة الخبراء السبعة تحددت الرؤية اليمنية في طرح اعادة ترسيم الحدود كليا، بأن عملية التفاوض سوف تأخذ وقتا طويلا، مما يتطلب توقيع اتفاق يضمن حقوق البلدين في منطقة الحدود المشتركة. أما الرؤية السعودية فقد تضمنت شقين، الأول الزامية معاهدة الطائف ولاسيما في الشق الوارد فيها وفي الملاحق المتصلة بها تفصيلا، وبالتالي العمل على تجديد العلامات المقامة على هذا الخط والتي اندثرت بفعل الزمن، والثاني البحث في علامات او ترسيم ما بقي من علامات الحدود من جبل الثار وحتى نقطة التقاء الحدود اليمنية العمانية السعودية، فضلا عن تعيين الحدود البحرية.

المرحلة الثانية:

تمثلت هذه المرحلة في اتهام كل جانب للآخر باختراقات حدودية لاراضية وعبور الحدود المتفق عليها في اتفاقية الطائف. وقيام المباحثات بينهما من أجل الوصول الى التسوية. فقد صدر في البداية بيان عن وزارة الخارجية اليمنية، أشار الى أن السعودية نفذت أعمالا تمس بسيادة اليمن على أراضيها باستحداث نقاط للمراقبة وشق عدد من الطرق في عمق الأراضي اليمنية في مناطق واقعة على الحدود تابعة لمحافظات «صعدة» وحضرموت والمهرة فردت السعودية بأن تلك الاستحداثات قد جرت في الأراضي السعودية، وأن ما قامت به هو شق طريق لخدمات القرى السعودية التي لاتصلها الطرق داخل حدودها بموجب معاهدة الطائف، وأن القوات اليمنية قامت باطلاق النار وقتل أحد أفراد المعدات التي كانت تشق الطريق (في ديسمبر ١٩٩٤) وتجاوزت القوات اليمنية الحدود السعودية بعشرة كيلو مترات وقد أكد وزير الداخلية اليمني العميد «يحيى المتوكل» أن قوات حرس حدود القبائل اليمنية اشتبكت مع قوات حرس الحدود



المصدر السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ... ابريل ١٩٩٥

السعودية على طول الحدود بين البلدين لمدة أربعة ايام. وقد تم الاتفاق بين وزيرى داخلية البلدين على تشكيل لجنة لمعالجة آثار الحوادث الحدودية. كما جرى ايضا لقاءين بين الرئيس اليمنى «على عبد الله صالح» والأمير «عبد الله بن عبد العزيز» ولى العهد السعودى على هامش القمة الاسلامية التى عقدت بالمغرب فى ديسمبر ١٩٩٤ ومع ذلك، فقد وقع حادث حدودى آخر فى المنطقة الجنوبية الشرقية (منطقة الخرخير) للحدود اليمنية السعودية، اذ عبرت دورية عسكرية سعودية الحدود الى اليمن وهاجمت مرقعا يمنيا، كما أن السعودية تحشد قواتها على الحدود مع اليمن، وأن الطائرات ومنصات اطلاق الصواريخ السعودية

انتشرت على مقربة من محافظتى «صعدة» و «المهرة» على بعد ٢٣٠كم من صنعاء، ووقعت عدة اشتباكات مسلحة بين البلدين. هذا فى الوقت الذى أعلنت فيه السعودية أن قوات يمنية اجتازت الحدود، واحتلت مركزا حدوديا سعوديا. وكان من المقرر أن تجرى مباحثات بين الجانبين ولكن هذا الحادث الحدودى أدى الى تأجيل اللقاء بين الوفدين. وهنا تدخلت الوساطة من قبل بعض الأطراف العربية لتهيئة الجو لتلك المحادثات. فقد أرسل الرئيس السورى حافظ الأسد نائبه السيد «عبد الحليم خدام» وزير الخارجية السيد «فاروق الشرع» لاجراء مباحثات مع المسئولين فى السعودية واليمن، وبالفعل جرت هذه المحادثات مع الجانبين السعودى واليمنى، كما أجرى الرئيس الاسد اتصالاته بالملك فهد والرئيس على عبد الله صالح. ومن ناحية أخرى قابل الرئيس مبارك الرئيس اليمنى فى مطار القاهرة واجرى اتصالاته مع الملك فهد والرئيس السورى. وقد أسفرت تلك الاتصالات من قبل سوريا ومصر عن صدور بيان سعودى - يمنى مشترك جاء فيه بأنه قد تم الاتفاق على اعادة الأوضاع الى ما كانت عليه وعدم اللجوء الى استخدام القوة بينهما وتطلعهما الى استئناف المحادثات الثنائية بينهما لحل مشاكل الحدود المعلقة وعزمهما على توفير الأجواء المناسبة لنجاح المفاوضات الثنائية وعودة علاقاتهما الى طبيعتها بروح من التفاهم والأخوة وحسن الجوار وبما يكفل تعزيز الأمن والاستقرار فى المنطقة

المباحثات الثنائية:

سافر وفد يمنى الى السعودية برئاسة «الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر» رئيس البرلمان وعضوية السيد «عبد القادر باجمال» نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط، والسيد «عبده على عبد الرحمن» نائب وزير الخارجية، وذلك لاجراء مباحثات مع الجانب السعودى. وتألف الوفد السعودى من الأمير «سعود الفيصل» وزير الخارجية



رئيسا وعضوية كل من السيد «عبد العزيز الخويطه» وزير المعارف والسيد «على بن مسلم» المستشار فى الديوان الملكى. وقد أكد الشيخ الأحمر بتأييد من الجانب السعودى وأن أجواء التوتر ازيلت ايضا، وأشار الى عدم وجود أى حشود عسكرية من الطرفين على جانبى الحدود بعد سحب القوات الى مواقعها قبل اندلاع الحادث الحدودى الأخير. وجرت عدة اجتماعات بين الوفدين، وتم تبادل ورقتى العمل من الجانبين. وأوضح مصدر يمنى أن نقاط التلاقى فى الورقتين كثيرة، وأن الجانبين أبديا عزمهما على مواصلة الحوار للتصول الى ورقة عمل مشتركة.

ومن المناسب هنا فى هذا السياق طرح التصريحات التى صدرت من المسئولين فى البلدين اذ صرح الرئيس اليمنى «على عبد الله صالح» «بأن بلاده غير مستعدة للدخول فى حرب مع أشقائها العرب، وان اليمن يؤمن بالحوار لحل اى مشكلة سياسية او حدودية. وقال انه يقبل فى اطار الحوار أن يكون اساس حل المشكلة هو اتفاقية الطائف كمنظومة متكاملة، وقد عرضنا على السعودية

انشاء لجنة عليا تتفاوض، فإن لم تتوصل لتسوية، نلجأ الى التحكيم أو محكمة العدل الدولية. وأشار الى أن السعودية لها قواعد عسكرية فى «جيزان» «وخميس مشيط و«شروره». وأن هذه القواعد لاتشكل أى مخاوف بالنسبة لليمن حيث تكون العلاقات طبيعية بين البلدين، لكنها تسبب مخاوف لليمن حيث تكون العلاقات غير طبيعية. وأن ثمة اتجاها لفرض الأمر الواقع.

وأضاف أن ما بذلته الجمهورية اليمنية من جهود عبرت عن نيات حسنة ورغبة صادقة فى حل قضية الحدود على أساس الحوار والتفاهم الأخوى وبما يضمن الحقوق المشروعة للطرفين ويجعل الحدود جسورا للتواصل والمحبة بين الشعبين الشقيقين. وفى المقابل أكد الملك فهد «التزام بلاده بالسلام مع اليمن فى نزاعها الحدودى».

وقد صرح الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية «أن الملك فهد اختار انتهاج سياسة ضبط النفس والتروى بالرغم من أن عددا من التجاوزات الحدوية بدأ منذ شهر ديسمبر ١٩٩٤.

وأن السعودية تريد عدم تصعيد الأمور مع اليمن ولكنها لن تقبل بالأمر الواقع الذى يحاول اليمن فرضه وخصوصا أن الوعد الذى أعطى لنائب الرئيس السورى بالانسحاب اليمنى لم ينفذ بل إن اليمن عززت قواتها فى المركز الذى احتلته . وقد ادت الوساطة السورية الى تكوين لجنة قانونية من الجانبين بحثت فى مسألتين اجرائيتين



المصـــدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ... أبريل ١٩٩٠

هما، الخلاف القائم حول صيغة ترسيم الحدود التى لم تتناولها معاهدة الطائف الموقعة عام ١٩٣٤، وتعيين خط الحدود البرية بين السعودية واليمن الجنوبى (سابقا) اضافة إلى ترسيم ماتبقى من خط الحدود الذى يبدأ من منطقة «رأس المعوج» على البحر الأحمر إلى وادى «جيزان» «فجبل الثار». وفى اطار هذه الخطوة من المباحثات، فقد تم رفع المستوى السياسى للمفاوضات بحلول السيد ابراهيم العنقرى المستشار الخاص للملك فهد محل السيد «على بن مسلم» بينما حل السيد اسماعيل الوزير المستشار القانونى للرئيس اليمنى محل السيد «عبده على عبدالرحمن» نائب وزير الخارجية.

وقد توصل الجانبان إلى تجاوز كل القضايا الاجرائية عن طريق تشكيل أربع لجان مشتركة تم التفاوض المبدئى عليها، وهى : لجنة عسكرية تكون مهمتها مراقبة الأوضاع على الحدود بين البلدين والحؤول دون أى نشاط عسكرى قد يهدد الاستقرار فى المناطق الحدودية وكذلك وقف عمليات التهريب، ولجنة للحدود تنبثق منها لجان فرعية تعنى بقضايا تحديد الحدود وترسيمها ووضع علاماتها، ولجنة ثالثة على مستوى وزارى مهمتها تطبيع العلاقات بين البلدين والاشراف على أعمال اللجان الثلاث، ولجنة رابعة عليا لم تحدد مهمتها بعد.

مذكرة التفاهم :

وأخيرا اسفرت المباحثات الثنائية بين البلدين عن التوقيع على مذكرة للتفاهم تتكون من ١١ مادة:

المادة ١ :يؤكد الطرفان تمسكهما بشرعية والزامية معاهدة الطائف الموقعة عام ١٩٣٤ وملاحقها - المادة ٢ : تشكل لجنة مشتركة من عدد متساو من الطرفين خلال مدة لاتتجاوز ثلاثين يوما تكون مهمتها تحديد العلامات المقامة طبقا لتقارير الحدود الملحقة بالمعاهدة الموجود منها والمندثر، وذلك ابتداء من نقطة الحدود «رصيف البحر تماما رأس المعوج شامى لنقذرديف قراد» ~~بين ميدى~~ والموسم وحتى أخر نقطة سبق ترسيمها فى جبل الثار، واستخدام الوسائل العلمية لاقامة العلامات الساريات عليها، وذلك بالاتفاق مع شركة متخصصة لتنفيذ ذلك، يتم اختيارها من قبل الطرفين وتقوم الشركة بعملها تحت أشراف اللجنة - المادة ٣ : تستمر اللجنة الحالية المشكلة من البلدين فى عملها لتحديد الاجراءات اللازمة والخطوات التى تؤدى إلى ترسيم ماتبقى من الحدود بدءا من جبل الثار وحتى منتهى حدود البلدين، بما فى ذلك الاتفاق على كيفية التحكيم فى حال الاختلاف بين البلدين - المادة ٤ :



تشكل لجان مشتركة تتولى التفاوض بشأن تعيين الحدود البحرية وفقا للقانون الدولى ابتداء من نقطة الحدود على ساحل البحر الأحمر المشار اليها فى المادة الثانية - المادة ٥ : تشكل لجنة عسكرية مشتركة رفيعة المستوى من الطرفين لضمان منع أى استحداثات أو تحركات عسكرية أو غيرها وذلك على الحدود بين البلدين - المادة ٦ : تشكل لجنة وزارية مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين وتعزيز أوجه التعاون بينهما، وتبدأ هذه اللجنة عملها خلال ٣٠ يوما من تاريخ التوقيع على هذه المذكرة - المادة ٧ : تعيين لجنة عليا مشتركة للعمل على تحقيق ماسبق وتسهيل مهمات اللجان المذكورة وازالة ماقد يعترض سير أعمالها من معوقات أو صعوبات - المادة ٨ : يؤكد البلدان التزام كل منهما بعدم السماح باستعمال بلاده قاعدة ومركزا للاعتداء على البلد الآخر أو للقيام بأى نشاط سياسى أو عسكرى أو اعلامى - المادة ٩ : من أجل الاستمرار فى المحافظة على تهيئة الأجواء الودية المناسبة لانجاح المحادثات يلتزم كل طرف بعدم القيام بأى نشاط دعائى ضد الطرف الآخر - المادة الحادية عشرة ليس فى هذه المذكرة ما يتضمن تعديلات لمعاهدة الطائف وملاحقها بما فى ذلك تقارير الحديد : يتم ضبط وتدوين كل مايتم فى اللجان المذكورة فى محاضر يوقع عليها من قبل المسئولين فى الجانبين.

وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها.

وتعد هذه المذكرة بداية الطريق العملى لحل مشكلة الحدود وعلى الجانبين أن يستكملا الخطوات اللازمة ، لوضع هذه المذكرة موضع التنفيذ . وهى خطوة ايجابية.

وفى هذا الصدد نرصد عددا من الملاحظات :

(١) أعلنت اليمن قبولها لتدخل أطراف ثالثة لحل المشكلة، فى حين فضلت السعودية حل المشكلة فى الاطار الثنائى، وقد اقترحت اليمن تشكيل لجنة عسكرية يمنية - سعودية برئاسة عيسى رئيس هيئة الأركان وبإشراف ممثلين من كل من مصر وسوريا للاطلاع ميدانيا على حقيقة الأوضاع والتأكد من عدم وجود الحشود العسكرية السعودية على حدود الاراضى اليمنية، لكن الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودى صرح بقوله «نحن نرحب بكل لقاء أخوى وكل تأييد أخوى لمبادئ السلام والمحبة سواء من اخواننا فى سورية أو فى مصر، لكن العلاقات السعودية - اليمنية لاتستوجب الآن دخول أى أخ عربى».

(٢) قبول الطرفين مانصت عليه اتفاقية الطائف كمنظومة متكاملة لتسوية قضية الحدود بين البلدين.



المصـــدر السياسة الدولية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريـــخ : . أبريل ١٩٩٥

(٣) إن المباحثات الثنائية من أفضل وأجدى انواع المباحثات التى تساعد على أيجاد حلول للمشكلات التى تقع بين الدول. وهو ماظهر فى المباحثات الثنائية السعودية اليمنية التى وصلت إلى مذكرة للتفاهم، وهو مايعتبر خطوة هامة على طريق حل الخلاف بينهما بالطريق السلمى، ومثالا لدول أخرى لديها مشاكل تحاول الوصول لتسوية لها.

(٤) وضح من المحادثات بين البلدين، مدى اصرار الجانب اليمنى على تسوية الخلاف الحدودى مع السعودية، وظهر ذلك فى مظاهر عديدة منها ما صرح به «الشيخ الأحمر» بأنه لن يبرح السعودية الا اذا تم الاتفاق مع السعودية على تصور نهائى لتسوية الخلاف . ولايقل الاصرار السعودى عن الاصرار اليمنى . وهكذا فإن الإصرار العملى مع الاصرر الخطابى الايجابى دفع فى اتجاه تسوية الخلاف .

(٥) إن تسكين المشكلات ، وعدم ايجاد حل جذرى لها لاينهى المشكلة، فقد يثور سبب ما يدفع إلى خروج المشكلة على السطح مرة أخرى . وقد وضح ذلك من الخلاف الحدودى اليمنى - السعودى . فلم تثر أية مشكلة فى عامى ١٩٥٤، ١٩٧٤ بخصوص الاتفاقية التي نظمت الحدود بين البلدين فى عام ١٩٣٤ . ولكن بروز أسباب فى الأونة الأخيرة دفع إلى إثارة المشكلة وبروزها مرة أخرى . وهذا يعلمنا درسا وهو أن نبادر لحل المشكلات، وأن لا نعول كثيرا على تسكين المشكلات لأنها ستثور فى يوم من الايام ، لأنها فى البداية والنهاية مشكلة ، والمشكلة لابد لها من حل .

وسيستمر الجانبان فى التفاوض حتى يتوصلا لتسوية نهائية للخلاف الحدودى ربما يعود بالخير على البلدين ، والأمة العربية ، ويكون ذلك نموذجا يحتذى به فى حل الخلافات الحدودية الموجودة على الساحتين العربية والدولية ويتحقق السلام .. □



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : أبريل ١٩٩٥

اليمن :

١ - إعادة انتخاب على صالح رئيسا لليمن ٥ سنوات.

٦ - تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة برئاسة عبدالعزيز عبدالغنى. وعبدالكريم الاريانى وزيرا للخارجية.

اليمن : اعتقال الصيارفة بتهمة تدهور الريال

■ صنعاء - ا ف ب. القت السلطات اليمنية الليلة قبل الماضية القبض على جميع الصيارفة في اليمن واتهمتهم بالمساهمة في تدهور قيمة العملة الوطنية (الريال). وجاء هذا الاجراء بعد خطاب القاه رئيس الحكومة عبد العزيز عبد الغني ندد فيه بالمؤامرة التي تحاك ضد اقتصاد اليمن واعلن عن تعديل اسعار صرف الريال. وقال مصدر في الشرطة فضل عدم الكشف عن هويته ان «السلطات اليمنية القت القبض على جميع المشتغلين في سوق الصرافة «السوق السوداء» وايداعهم السجن بحجة العمل المنظم لتخريب الاقتصاد الوطني والمساهمة في تدهور قيمة الريال». وفي صنعاء وصل سعر صرف الدولار مساء اول من امس الى ١٤٠ ريالا في السوق السوداء مقابل ١٢٥ ريالا يوم الثلاثاء. وفي عدن، العاصمة الاقتصادية لليمن، وصل سعر صرف الدولار الاربعاء الى ١٣٤ ريالا. رسميا يبلغ سعر صرف الدولار ١٢ ريالا. وكان رئيس الحكومة اعترف بتدهور قيمة العملة الوطنية. وعزا هذا التدهور الى «مؤامرة اقتصادية تتعرض لها اليمن اذ لا توجد خاصة، كما قال، اي مبررات موضوعية لارتفاع سعر صرف الدولار خلال ٢٤ ساعة فقط من ١٢٥ الى ١٤٠ ريالا للدولار». واوضح خلال مؤتمر صحفي ان الحكومة ستعلن عن اصلاحات مالية تتعلق بتعديل اسعار صرف العملة وضبط معدلات التعرفة الجمركية.

ولم يعط عبد الغني اي تفصيل للاجراءات التي قررتها الحكومة في اجتماعها الاسبوعي اول من امس الاربعاء. ولكن ومن دون الاعلان عنها رسميا فان السلطات ضاعفت اسعار المحروقات الامر الذي ادى الى حصول مظاهرات عنيفة في مدينتين يمنيتين.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥/٤/١

اليمن : اعتقال جميع الصيارفة

صنعاء - ا.ف.ب - اعلن مصدر في الشرطة اليمنية في صنعاء ان السلطات اليمنية القت ليل الخميس - الجمعة القبض على جميع الصيارفة في البلاد واتهمتهم بالمساهمة في تدهور قيمة العملة الوطنية (الريال).

وقال المصدر ان «السلطات اليمنية القت القبض على جميع المشتغلين في سوق الصرافة (السوق السوداء) واودعتهم السجن بحجة العمل المنظم لتخريب الاقتصاد الوطني».



المصدر السياحة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : أبريل ١٩٩٥

□□ د. عبد العليم مسعود الجهني، الحدود والعلاقات السعودية اليمنية، دار المعارف السعودية ١٩٩٤ □□

يقدم المؤلف الدكتور عبد العليم مسعود الجهني كتابه «سياحة مع الفكر السياسي والقانون الدولي والاقتصاد في رحاب التاريخ القديم والحديث للسعودية واليمن» ليفتح نافذة تطل على افاق جديدة لموضوع الحدود والعلاقات بين الدولتين والشعبين الشقيقين من خلال علاقات توثقت عبر وشائج الدين والدم واللغة والتاريخ والجوار ويعد هذا المؤلف اول مرجع يتناول موضوعي الحدود والعلاقات بين الدولتين ليتتبع تطور العلاقات منذ نشأة الدولة السعودية الاولى وحتى الدولة السعودية الثالثة (المملكة العربية السعودية) من خلال دراسة الابعاد الاستراتيجية والامنية والعوامل الاخرى التى وجهت مسيرتها فى الماضى والحاضر والتى يستخلص منها المؤلف رؤيته المستقبلية.

- ويعتبر هذا المرجع محاولة للاقتراب وفهم مسالة الحدود السعودية اليمنية على اسس موضوعية من خلال الاتفاقيات الموثقة بين ممثلى الدولتين، وفهم العلاقات السعودية اليمنية، والقاء الضوء على المؤثرات التاريخية والجغرافية حيث تمتد الفصول التاريخية منذ الدولة السعودية الاولى التى قامت منذ عام ١١٥٧ هـ (١٧٤٤م) ووضعت نصب اعينها رفع راية الاسلام وارتباطها بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية، وقد تحملت اعباء نشر الدعوة الاسلامية وتوحيد المنطقة فى ظروف تاريخية غاية فى الصعوبة لم تشهد الجزيرة العربية مثلها منذ تفكك الدولة الاسلامية بعد عصر الخلفاء الراشدين، وفى هذه المرحلة كانت امارة عسير تحمل راية المقاومة للقوات الغازية التى كانت تستهدف عزلهم عن الدولة السعودية، وبقيت هى السلطة الوحيدة فى المنطقة التى رفضت الاعتراف بالسلطة العثمانية وحاربتها

ولذا ثارت تساؤلات عن عنصر الجذب الذى شد العسيريين إلى الدولة السعودية بينما لم تقم مثل هذه العلاقة بين ابناء عسير واليمن رغم القرب الجغرافى

حيث بعد سقوط الدرعية عام ١٨١٨ م انحسر نفوذ الدولة السعودية الاولى ولكن عاد عام ١٢٤٠ هـ (١٨٢٤م)، وكانت نجد وعسيرهما ركيزتا المقاومة ضد القوات الغازية فى الجزيرة العربية، ويوضح الكتاب ما كان يجمع بين الدولة السعودية وبين ابناء عسير من العمق والرسوخ بحيث يمكن اعتباره العامل الرئيسى لمجريات الامور فى هذه المنطقة الى جانب الدعوة الاصلاحية السلفية التى كان لها اثرها البارز فى توثيق هذه العلاقات.

- ففى عام ١٣١٩ هـ بدات قصة توحيد المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود .

- وعلى يده هو والامام يحيى حميد الدين بدات قصة العلاقات السعودية - اليمنية المعاصرة - وقد واجهت العلاقات بين الدولتين تحديات عديدة بدأت عندما قام امام اليمن بتهديد إمارة عسير مما اضطر اميرها الحسن الادريسى الذى توقف الانجليز عن مساعدته



ان يطلب نجدة الملك عبد العزيز بعد ان استمر إمام اليمن فى تقدمه نحو امارة عسير وفشل الطرفان فى التوصل الى حل سلمى للخلاف.

وقد عرض الإدريسى ان توضع امارة الأدارسة مباشرة تحت حماية الملك عبد العزيز وتم توقيع معاهدة مكة المكرمة لعام ١٩٢٦ م

وترتب على اتفاقية مكة تدهور فى العلاقات السعودية - اليمنية، وتدخل الامام يحيى حميد الدين وحرض الادريسى كى يقوم بتمرد مفاجىء ضد الملك عبد العزيز

وساد التوتر العلاقات السعودية اليمنية لفترة وكان محور النزاع حول نزاعات الحدود بين الدولتين المتجاورتين قبل معاهدة الطائف لعام ١٩٣٤ م يتركز حول المناطق المتنازع عليها فى عسير حتى تم فى الخامس عشر من يناير ١٩٣٢ م توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين الدولتين.

وقد مثلت تلك المعاهدة بين اليمن والسعودية نقلة هامة فى تاريخ النزاع حول الحدود بين البلدين .

الا ان قوات الامام يحيى حميد الدين قامت بعدوان على نجران فى شهر مايو عام ١٩٣٣ م فنقض الامام بذلك معاهدة الصداقة وحسن الجوار. وعقد مؤتمر للمفاوضات فى مدينة ابها السعودية فى السادس عشر من شهر فبراير ١٩٣٤ م لحل الخلاف الحدودى، واتضح للسعوديين ان الامام لا يعترف بأن نجران جزء من الاراضى السعودية ووصلت المفاوضات الى طريق مسدود، ونتج عن ذلك اندلاع الحرب بين الطرفين المتنازعين.. وكون السعوديون جناحين لجيشهما قادهما الامير سعود والامير فيصل انجال الملك عبد العزيز واستطاعا بعد معارك ضارية التوغل داخل اليمن حتى الحديدة وبعد انهيار جيش الامام اضطر الى الاسراع لطلب الصلح فامر الملك عبد العزيز ابناءه بايقاف زحفهم على باقى اجزاء اليمن، وعقدت معاهدة الطائف الشهيرة لعام ١٩٣٤ م لتطوى صفحة ومسلسل طويل فى الصراع السعودى اليمنى على الحدود حيث حسمت بشكل قاطع ونهائى كل المشاكل بقضايا الحدود المتنازع عليها بين البلدين ولا شك ان معاهدة الطائف تمثل اهمية كبيرة فى تاريخ العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن. وهى الاطار القانونى لوضع الحدد بين الدولتين

ونصت على انهاء حالة الحرب والاعتراف المتبادل بين الدولتين والوضع النهائى للحدود بينهما. وحددت المادة الرابعة من المعاهدة خط الحدود الذى يفصل بين كل من الدولتين حيث يعتبر هذا الخط حدا فاصلا قطعيا بين البلاد التى تخضع لكل منهما

وقد وضعت اتفاقية الطائف بالفعل حجر الاساس للعلاقات السعودية اليمنية بعد مرحلة طويلة من الخلافات الحدودية .. واستمرت الصداقة حتى قيام النظام الجمهورى فى اليمن عام ١٩٦٢ م حيث توترت العلاقات السعودية اليمنية من جديد ووقفت المملكة العربية السعودية الى جانب اسرة حميد الدين ووقفت مصر الى جانب النظام الجمهورى واستمر الصراع على السلطة عنيفا فى اليمن التى شهدت حربا اهليه طاحنة راح ضحيتها اكثر من ٢٠٠٠٠٠ شخص.

- وقد تم التوصل الى حل الصراع المرير بعد ان اتفقت كل من مصر والسعودية فى اتفاقية جدة لعام ١٩٦٥ م على ان يقرر الشعب اليمنى مصيرة بنفسه وتعهدت مصر بسحب قواتها من اليمن وتعهدت السعودية بايقاف المساعدات التى تقدمها للجانب الملكى وبعد ان استقرت الأمور وانسحب الجيش المصرى من اليمن وتمكن الشعب



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمنى من تقرير مصيره.. اعترفت المملكة العربية السعودية بالنظام الجمهورى فى اليمن عام ١٩٧٠ م وعادت العلاقات السياسية بين الدولتين الى مسيرتها الطبيعية وحسن الجوار.

ومما يذكر ان حكومة القاضى عبد الله بن احمد الحجرى رئيس وزراء اليمن السابق فى عهد حكومة النعمان قد قامت فى عام ١٩٧٣ م باعلان تاكيدها واعترافها بمعاهدة الطائف واقرت بشرعيتها حيث قام بزيارة للسعودية وصدر بيان مشترك نص على اعتبار الحدود بين البلدين فاصلة بصفة نهائية ودائمة.

واخذت العلاقات السعودية اليمنية طريقها الى التطور المستمر وقامت السعودية بتقديم الدعم المالى والاقتصادى للحكومة اليمنية..

. وفى مايو عام ١٩٩٠ م تمت الوحدة بين شطرى اليمن لتخليص اليمن الجنوبى من سيطرة الزعماء الماركسيين الذين سيطروا على امور الحياة فيه ودمروا مقوماته.. وقد رحبت المملكة العربية السعودية بهذه الوحدة فور اعلانها.

ومعروف ان اليمن الجنوبى انتزع استقلاله من بريطانيا عام ١٩٦٣ لينتقل الى النظام الماركسى.. وقد وقع صدام مسلح بين اليمن الى جنوبى والسعودية فى نوفمبر عام ١٩٦٩ م حول الوديعة السعودية وقد احبطت القوات السعودية الهجوم اليمنى.. وتارجحت العلاقات السعودية مع اليمن الجنوبى بين التوتر والتحسن.

ولكن اثارت ازمة الخليج بانعكاساتها الخطيرة سحبا كثيفة على العلاقات السعودية ـ اليمنية حيث شهدت العلاقات بين الدولتين اسوأ مرحلة من مراحل تاريخها الحديث والمعاصر نتيجة لموقف اليمن المؤيد للعراق فى حرب الخليج.

وبرغم ان هذا الاعصار قد انتهى بتحرير الكويت الا ان العلاقات السعودية اليمنية لازالت تخيم عليها غيوم كثيفة .

. وازمة العلاقات السعودية اليمنية وان ظهرت عندما غزا العراق الكويت بطريقة لم تقم وزنا للقوانين والشرائع الدولية، ولم تحسب تاثير ذلك على العلاقات العربية وتضامنها ومستقبلها ووقفت القيادة اليمنية موقف المؤيد المشجع، وهذا الموقف الغريب الشاذ هو الذى ظهر على السطح ولكن يختفى من تحته جبل الثلج.

. وعن حرب الخليج التى كشفت حقيقة تورط القيادة اليمنية وازاحت الستار عن المواقف المتناقضة.

واذا كان هناك ما يدعو القيادة اليمنية لاثارة الشعب اليمنى وبث الاحقاد بخلق قضايا وهمية بهدف صرف انتباه الشعب عن آماله وتطلعاته الحقيقية، فان بعض الكتابات قد ساهمت ايضا فى توسيع هوة الخلاف وتعميق وشحذ عوامل الحقد والكراهية لدى الشعب اليمنى الى حد تصوير المعونات والمنح التى قدمتها وتقدمها المملكة العربية السعودية الى الشعب اليمنى بأن الهدف منها سياسى وهو

صرف الانتباه عن القضايا الحدودية.

وقد لجأت الشيوعية العالمية إلى اختلاق قضايا وهمية وتزييف التاريخ بادعاء أن عسير ومنطقة الخلاف السليمانى كانت جزءا من اليمن، ويوضح لنا المؤلف من خلال صفحات هذا الكتاب ومن السرد التاريخى فيها ان هذه المناطق كانت امارات ذات استقلال ذاتى، ولم يكن لها اى ارتباط مع اليمن باستثناء ارتباط الجوار، اكثر من هذا ان الصراعات والحروب بينها وبين اليمن كانت الطابع الذى يغلب على



الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: السياسة الدولية
التاريخ: ... أبريل ١٩٩٥

هذه العلاقة، ومن هنا يثور التساؤل كيف يمكن الادعاء بأن منطقة المخلاف السليماني (جيزان) وماجاورها كانت جزءا من اليمن بينما يسجل التاريخ انها كانت امارة مستقلة، وكانت تتعامل بهذه الصفة مع الدول العربية في عهد الادارسة، وعقدت اتفاقيات مع كل من بريطانيا وايطاليا والدولة العثمانية واشراف الحجاز وغيرها من الدول، وعندما قامت الدولة السعودية الأولى في عام ١٧٤٥ م وانتشرت الدعوة السلفية في الجزيرة العربية استجابت منطقة عسير لهذه الدعوة رذادت عن مبادئها وصارت قلعة من القلاع التي دافعت عن هذه المبادىء ونشرها وارتبطت عسير والمخلاف السليماني منذ ذلك التاريخ بالحكام السعوديين.

إسلام عفيفى



رفع شعار الاصلاح ومحاربة الفساد

علي صالح: أي خلاف مع السعودية لا يستفيد منه غير أعداء البلدين

قال الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ان الازمة السياسية التي مرت بها بلاده مؤخرا قد تسببت في خلق العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأضاف: اننا نرفع الآن شعار الاصلاح المالي والاداري ومحاربة الفساد بكل أنواعه للتغلب على تلك المشاكل. واعلن انه سيخوض معركة الاصلاح المالي والاداري ومكافحة الفساد والرشوة. وفي اشارة الى الخلاف الحدودي بين اليمن والسعودية، قال علي صالح ان اليمن لا يكن لجيرانه الا كل الحب والتقدير، مؤكدا ان أي خلاف بين اليمن والمملكة العربية السعودية لا يستفيد منه غير أعداء البلدين وأعداء الأمة العربية.

واكد الرئيس اليمني اهتمام الدولة بتطوير القضاء وتوفير الامكانيات اللازمة للارتقاء بمستوى الأداء فيه وبما يحقق العدل وتجاوز كافة السلبيات التي ظلت تعوق اجهزة القضاء عن أداء واجباتها في خدمة العدالة.

وقال خلال لقائه برجال القضاء والنيابة العامة بمحافظة حجة التى يقوم بزيارة تفقدية لها ان مجلس القضاء الاعلى الذي يرأسه سيجتمع قريبا لإقرار الحركة القضائية بما من شانه اعادة تقييم لاداء القضاة واختيار الاكفاء والنزهاء والقادرين على أداء واجباتهم واكد على ضرورة سرعة البت في القضايا وعدم التطويل فيها.

وفي لقائه بالمسئولين والشخصيات الاجتماعية والعلماء والمواطنين بمنطقة حرض الواقعة على الحدود اليمنية -



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٥/٤/١

السعودية اكد الرئيس صالح ان الازمة السياسية التي مرت بها بلاده مؤخرا قد تسببت في خلق العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وقال اننا نرفع الآن شعار الاصلاح المالي والاداري ومحاربة الفساد بكل أنواعه للتغلب على تلك المشاكل.

٧٠ بالمائة من انتاج النفط للاستهلاك المحلي

عبدالغني: الاجراءات الاقتصادية ستحقق وفرا يصل الى ٢٥ مليار ريال يمني

صنعاء - احمد الجبلي:

اقر مجلس القضاء الاعلى في اليمن امس برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس المجلس انشاء محكمة قضايا الجمارك واستمرار عمل قضاء الامور المستعجلة، كما اقر تشكيل مجلس لمحاسبة مرتكبي المخالفات القانونية من اعضاء النيابة العامة. من ناحية اخرى قال رئيس الوزراء اليمني عبدالعزيز عبدالغني ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة امس الاول ستخفف من العجز في الميزانية العامة للدولة والذي كان مقدرا بنحو ٥٣ مليار ريال، وقال ان هذه الاجراءات ستحقق وفرا قد يصل الى ٢٥ مليار ريال.

واوضح عبدالغني في لقاء مع العلماء وخطباء المساجد ان الخطوة التي اقدمت عليها الحكومة كان لابد منها لمعالجة الاوضاع الاقتصادية في البلاد، ودعا العلماء الى تحمل مسئولياتهم في توعية المواطن بهذه الاجراءات والهدف منها، مؤكدا انها لمصلحة المواطنين، وان نتائجها تتطلب وقتا حتى تنعكس على حياتهم، مشيرا الى قلة موارد الدولة وطبيعة المجتمع اليمني كمجتمع استهلاكي، وقال ان انتاج بلاده من النفط لا يتعدى ٣٤٠ الف برميل في اليوم يذهب ٧٠٪ منها للاستهلاك المحلي.

وفي مؤتمر صحفي عقده امس قال عبدالعزيز عبدالغني ان الاجراءات التي اعلنتها حكومته هي بداية للاصلاح الاقتصادي في اطار برنامج طويل المدى يمتد الى ثلاث سنوات في مرحلته الاولى، وقال ان الحكومة ستبدأ بنفسها في التقشف والاصلاح، واشار الى ان هذه الاجراءات جاءت منسجمة مع بيان الحكومة الذي نالت بموجبه الثقة من البرلمان وبرنامجي حزبي الائتلاف والمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح.

من جانبه قال عبدالوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء والامين العام المساعد لحزب الاصلاح ان الاختلاف والتباين في وجهات النظر بين حزبه والمؤتمر الشعبي العام يعتبر طبيعيا طالما ان الحزبين متفقان على الثوابت والأسس.

وقال ان فشل تجربة الائتلاف السابق في المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي اليمني يعود الى خروج الاشتراكي عن الثوابت ودعوته للانفصال.

الى ذلك قالت صحيفة «الثوري» الاشتراكية ان الاجواء في عدن ظلت متوترة وتنذر باحتمالات مفتوحة ليس في عدن وحدها، بالرغم من توقف التظاهرات منذ ظهر امس الاول.

ونسبت الصحيفة الى شهود عيان قولهم ان التظاهرات التي شهدتها المدينة الاربعاء اسفرت عن مقتل مواطنين احدهما في مدينة الشعب، والآخر في خور مكسر، واصابة آخرين واعتقال عدد غير قليل من المتظاهرين.

وذكرت ان بلدة ذمار شهدت هي الاخرى تظاهرات احتجاجية على اعتقال عدد من المواطنين وقادة فروع بعض الاحزاب في المحافظة، واستنكر مصدر مسئول في التنظيم الوحدوي الناصري هذا الاجراء الذي قال انه غير قانوني وغير مبرر، منوها في تصريحات للصحيفة بان القيادات الحزبية المعتقلة لم يكن لها علاقة بالتظاهرة الجماهيرية في ذمار. على نفس الصعيد استنكرت احزاب المعارضة اليمنية اجراءات الحكومة التي اقدمت عليها باعتقال عدد من الحزبيين في المظاهرات التي شهدتها مدينة ذمار، واكدت في بيان لها انحيازها الى الجماهير وطالبت برفع المعاناة عنها، واعتبرت ان الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها مؤخرا تعبير عن حالة عجز الائتلاف الحاكم عن الوصول الى حلول ومعالجات صحيحة لمشكلات الواقع اليمني.

هذا وعلى عكس توقعات الكثيرين لم تخرج اية تظاهرات احتجاجية في صنعاء يوم الخميس، وكان مسئول امني قد حذر من استغلال التظاهرات من قبل المندسين، وقال ان المظاهرات حق يكفله الدستور، لكنه طالب من يريدون الخروج في تظاهرة بالحصول على تصريح مسبق من الداخلية.

من ناحية اخرى تنعقد في صنعاء يوم غد الاحد الجولة الثانية من اجتماعات اللجنة العسكرية اليمنية - السعودية المشتركة برئاسة رئيسي الاركان في البلدين الفريق الركن محمد حماد والعميد الركن عبدالله عليوه.

قائد عسكري يمني يتعرض لهجوم مسلح

صنعاء ـ كونا: ذكر في صنعاء امس ان قائدا عسكريا يمنياً تعرض لاعتداء مسلح لدى توجهه الى العاصمة صنعاء برفقة خمسة من حراسه.

وابلغ مسئول عسكرى وكالة الأنباء الكويتية ان مرتكبي الحادث الذى وقع في منطقة «خمر» على طريق صنعاء امس الاول هم جماعة من قطاع الطرق مكونة من ٤٠ شخصاً.

وذكر ان قوة عسكرية كانت متواجدة على مقربة من موقع الحادث تدخلت لانقاذ العقيد الركن محمد صالح نشوان وهو اركان حرب اللواء التاسع مشاة في القوات المسلحة اليمنية.

ولم يتضح ما اذا كان القائد العسكري او اي من حراسه قد تعرضوا لاصابات خلال الاعتداء الذى استخدم فيه المهاجمون اسلحة رشاشة.

وقال المسئول العسكري ان تبادل اطلاق النار بين القوة العسكرية التى تدخلت ضد قطاع الطريق استمر ٢٠ دقيقة تم بعدها القاء القبض على عدد من المسلحين فيما فر آخرون صوب احد الجبال القريبة.

وهذا هو الحادث الاول من نوعه ضد قائد عسكري من محافظة شمالية منذ انتهاء الحرب الاهلية الاخيرة في يوليو ١٩٩٤م.



المصدر : عكاظ السعودية

التاريخ : ٢/٤/١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اضراب جزئي لسائقي النقل العام في صنعاء

الوكالات ـ صنعاء:

نفذ سائقو النقل العام في صنعاء صباح أمس اضرابا جزئيا احتجاجا على رفع اسعار البنزين، وعلى الرغم من انه كان محدودا الا أنه تسبب في تعطيل بعض الموظفين عن الوصول الى اعمالهم وتكدس المواطنين في بعض الشوارع. وكانت الحكومة اليمنية قد رفعت سعر البنزين منذ ايام بنسبة مئة في المئة في اطار سلسلة من الاجراءات والقرارات استهدفت اصلاح مسار الاقتصاد في البلاد ووقف التدهور المالي ومكافحة الفساد الاداري.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٥

المعارضة اليمنية تطالب بحكومة جديدة تنفذ برنامجاً لوقف الانهيار الاقتصادي

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ رفضت احزاب المعارضة اليمنية وبينها الحزب الاشتراكي امس الاجراءات الاقتصادية التي اقرتها الحكومة الاربعاء الماضي، ولاحظت في بيان صدر في العاصمة صنعاء ان «الشعب يدفع ضرائب تزيد باربع مرات عن التكلفة الحقيقية للسلعة، لكن الفساد يلتهم كل شيء ولا توجد حكومة في البلاد».

واعلنت المعارضة المكونة من ثمانية احزاب، مطالبها ازاء الاجراءات التي اتخذتها الحكومة، وابرز هذه المطالب:

١- رفض الاجراءات الاقتصادية التي اقرتها الحكومة لما تسببه من افتقار للشعب وتهديد للسلام الاجتماعي والاستقرار الوطني.

٢- اعداد برنامج شامل لاصلاح السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، واصلاح الاوضاع الادارية والقانونية، وخلق البيئة المناسبة للاصلاح الشامل شرط أن يشترك في إعداد هذا البرنامج أصحاب الخبرة والأحزاب السياسية خارج الائتلاف الحكومي (المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح).

٣- تشكيل حكومة جديدة تتولى تنفيذ الخطوات العاجلة في برنامج الاصلاح وايقاف النزيف والانهيار الاقتصادي.

٤- ضرورة اقامة لجان شعبية للتصحيح المالي والإداري ليتم الاصلاح بيد الشعب وليس بواسطة البيروقراطيين الملوثين بالفساد.

٥- القيام بعملية تطهير لاجهزة الدولة ومؤسساتها من العناصر التي تثبت مشاركتها في الفساد ونهب اموال الشعب.

٦- ايقاف التقاسم للوظيفة والمال العام من حزبي الائتلاف (المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح، وتجمع الاصلاح برئاسة رئيس البرلمان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر).

٧- المطالبة بحصر الأرصدة النقدية للمفسدين في المصارف اليمنية والخارجية، خصوصاً المصارف البريطانية، ليعرف الشعب حقيقة ما يملكه هؤلاء المفسدون والمتعاملون معهم في الخارج».

وناشدت احزاب المعارضة في بيانها «مجلس النواب (البرلمان) ان يقوم بدوره الوطني لاثبات تمثيله الحقيقي للشعب وإلزام الحكومة التي يرأسها السيد عبدالعزيز عبدالغني ايقاف تنفيذ اجراءات رفع الأسعار».

وقال بيان المعارضة اليمنية ان «المسيرات الاحتجاجية التي بدأت الأربعاء الماضي تعد عملاً مشروعاً كفله الدستور والقانون والمواثيق والاعلانات الدولية لحقوق الانسان».

ودانت «اجراءات القمع التي مارستها السلطة ضد المتظاهرين واعتقال المواطنين والقيادات السياسية في المحافظات اليمنية».

طلاب الجامعة

وفي عدن، اصدر المجلس الطلابي لجامعة عدن امس بياناً أشار فيه إلى ان «رئاسة الجامعة استجابت للمطالب المشروعة للطلاب التي قدمها المجلس المركزي للطلاب اليمنيين في رسالته إلى رئاسة الجامعة الخميس الماضي».

وأضاف البيان ان «الاتفاق الذي تم بموجبه رفع اضراب طلاب الجامعة ينحصر في مساهمة الجامعة ومكتب محافظة عدن في نقل الطلاب إلى كلياتهم والعودة إلى منازلهم، حصر اسماء الطلاب الذين يتم نقلهم، البحث عن حافلات من مؤسسة النقل الحكومية او القطاع الخاص على أن تتولى الجامعة عقد اتفاقات التأجير وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن، مساهمة الجامعة ومحافظ عدن في توفير الغذاء لطلاب الأقسام الداخلية». وطالب البيان الذي صادرته السلطات في عدن بـ «اطلاق سراح الطلاب المحتجزين (مساء الخميس) بتهمة مشاركتهم في أحداث الأربعاء الماضي».

إلى ذلك، اعترفت النيابة في عدن امس بوجود «عدد من التجار المتعاملين بالعملات الأجنبية لدى سجون الاستخبارات منذ الخميس الماضي». وقال مصدر مسؤول في النيابة لـ «الحياة» ان المحتجزين «رفعوا من دون اشعار قانوني، اسعار صرف العملات، مما ادى إلى ارتفاع جنوني لاسعار المواد الغذائية والاستهلاكية». وأكد ان «النيابة احالت المتهمين على القضاء».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٥

اليمن : تظاهرة صغيرة في صنعاء

□ صنعاء - «الحياة»:

■ قالت مصادر سياسية في صنعاء لـ «الحياة» امس أن الحكومة اليمنية مصممة على المضي في تنفيذ الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الاسبوع الماضي وان ردود الفعل الشعبية الرافضة لهذه الاجراءات كانت اقل بكثير من المتوقع الامر الذي يعكس تفهم المواطنين لدواعي اتخاذ الاجراءات. وأوضحت هذه المصادر ان مجموعة من الطلاب كانت اعتقلت في عدن اطلقت اخيراً بعدما عاد الوضع الى طبيعته في المدينة. واشارت الى ان الخطوة المقبلة للحكومة هي اجراء بعض التشكيلات الادارية لوضع شخصيات تتمتع بصدقية في مناصب اقتصادية حساسة الامر الذي يشجع المواطنين على تقبل الاجراءات الاقتصادية التي شملت زيادة سعر البنزين بنسبة ضعفين.

وأفادت وكالة «فرانس برس» في نبأ لها من صنعاء امس ان الشرطة فرقت تظاهرة جرت احتجاجاً على زيادة اسعار البنزين التي أدت الى شل وسائل النقل في العاصمة اليمنية. وأفاد مراسل الوكالة ان الشرطة اوقفت بعض الاشخاص بين المتظاهرين الذين بلغ عددهم نحو ٥٠٠ شخص.

ورفض سائقو سيارات الاجرة تعرفة جديدة تمنحهم زيادة تراوح نسبتها ما بين ١٥ و٢٠ في المئة في حين ان اسعار البنزين ارتفعت بنسبة ١٠٠ في المئة.

وصرح مصدر أمني يمني لبعض الصحافيين بان الشرطة «تدخلت لتفريق التظاهرة سلمياً من دون وقوع خسائر في الارواح بعدما بدات بعض العناصر المندسة بتغيير وجهة المسيرة من التعبير السلمي الى تظاهرة مشاغبة».

من جهة اخرى افاد مصدر في الشرطة ان الصيارفة الذين اعتقلوا ليل الخميس - الجمعة لمساهمتهم في تدهور الريال اليمني ما زالوا معتقلين امس.

على صعيد اخر تسلم وزير الاعلام اليمني السيد محمد سالم باسندوة رسالة من نظيره العماني السيد عبدالعزيز الرواس تتعلق بتطوير العلاقات بين البلدين خصوصاً في المجال الاعلامي.



عبد العزيز الرواس وزير الإعلام العماني في حديث لـ الشرق الأوسط (1-2)

اليمن تجاوز المحنة التي مرت به ويسعى لتضميد جراحه ونعمل للتنمية المتوازنة مع المحافظة على هويتنا وتراثنا العربي

مسقط: من عبد الله حموده

حول الموقف الداخلي في سلطنة عمان دار حديث مستفيض مع عبد العزيز الرواس وزير الاعلام العماني في مكتبه، ناقش فيه مع «الشرق الأوسط» قضايا التراث والتجديد التي تترك اثرها على الشخصية العمانية الحديثة، وتعمل جهود التنمية على تطوير اساليب الحياة نحو المستقبل فيها، دون المساس بهذا التراث، الذي يعتبر اساس الهوية، وتشهد عليه حوالي 570 قلعة وحصنا، بنيت في مراحل متعددة من التاريخ المتعاقب.

وعندما تطرق الرواس الى اهمية الاستقرار للتنمية، واستيعاب عمان للعناصر التي خرجت عن الاجماع الوطني في مرحلة معينة، وضرب مثلا على ذلك الجهود البناءة التي بذلت خلال الـ25 عاما الماضية، لم يكن بعيدا عن الذهن انه ـ هو شخصيا ـ كان احد البارزين في حركة التمرد في ظفار خلال الستينات، ولكنه الآن يشارك في الحفاظ على الاستقرار، كاحد ابرز اعمدة الاجماع العماني وصوته في الداخل والخارج، وفي ما يلي نص الجزء الاول من الحوار:

● لاحظت للوهلة الاولى فور وصولي الى سلطنة عمان ان المواطن الذي يرتدي الزي التقليدي، يفكر بعقلية يمكن ان تتجاوب مع تطورات الاحداث العالمية، فما هي العلاقة بين التجديد والتراث في تكوين عمان حالياً؟

ـ العلاقة بين التجديد والتراث هي توامة ازلية، ليست وليدة الساعة، وليست مضمونا محددا ينحصر في جهة دون اخرى. فالامم الحية التي لها تاريخ تحاول دائما ان تتمسك بهذا التاريخ.. وبهذه العراقة، شريطة الا يكون هذا التاريخ قيدا على نموها، او جدارا يعزلها عن عالمها او يعوق بينها وبين عصرها. وسياسة التنمية في عمان ـ كما يقودها السلطان قابوس عن طريق برامج حكومته، وتطلعات الشعب العماني ـ تراعي الا تكون التنمية على حساب التراث والهوية، او تكون هي الطلاق الدائم بين الماضي والحاضر، لان من لا ماضي له لا حاضر له، ومن لا حاضر له لا مستقبل له.

وبالتالي فهي حلقات مرتبطة ببعضها البعض، ولا بد من صياغة التاريخ بالشكل الذي يعطي الانسان الثقة بنفسه، والقدرة على استقراء ومضات التاريخ الناصعة، لكي ياخذ منها زاداً لمواجهة المستقبل، يساعده في التعامل مع زخم التدفق المعلوماتي في عصر وصلت فيه وسائل التقنية الحديثة الى درجة عالية من التطور، وما تحمله من معارف متعددة، بعضها يتضارب مع تراثنا، والبعض الاخر غريب علينا، وبعضنا لا ياخذ ذلك بعين الاعتبار، بينما بعضنا الآخر يبحث عن شيء من التوافق.

ومن ثم رأت الحكومة العمانية ان الاسلوب الأمثل للتعامل مع ذلك هو تاصيل الهوية، التي ترتكز على تراث سليم مستنير، وتتطلع الى غدها بما تعمله اليوم بجد وعزيمة، ضمن قدراتها المتاحة بواقعية.

التطلع للمستقبل

● هل انتم راضون عن ما يجري؟

ـ حقيقة الرضا يعني التوقف وعدم الحركة، ونحن ما زلنا نتوثب لدخول المرحلة المقبلة، ولكنني استطيع ان اقول اننا بعد 25 سنة، تستطيع سلطنة عمان أن تقف وقفة الواثق، الذي يستطيع ان يتلمس خطاه نحو مستقبل افضل، وبتخطيط علمي مدروس، يستطيع ان ياخذ بيد الانسان ليعطي افضل ما عنده، في اقصر وقت ممكن، بالوسائل المتاحة، حتى لا يكون خارج عصره، او ينسلخ من جذوره، وهذه التحديات ليست سهلة.

مجلس الشورى

● هنا ياتي دور مجلس الشورى، الذي اختير لاول مرة في 23 يوليو (تموز) 1994 بعدد اكبر، وبطريقة مختلفة للتمثيل، وبدأ يمارس اختصاصات اوسع، فما هو مستوى ادائه منذ اختياره؟ وما هو الفرق بينه وبين المجالس السابقة؟

ـ أولاً جاء مجلس الشورى من خلال تطور طبيعي لشكل المشاركة منذ ان تولى السلطان قابوس الحكم في عمان، لانه من انصار المشاركة ـ وهذه حقيقة ـ فبعد ان شكل مجلس التنمية، الذي يتراسه هو كانت هناك نظرة الى معظم سكان عمان على انهم إما يعملون في الزراعة او في صيد الاسماك، او في الصناعات الخفيفة التي يمكن ان يستفيدوا منها، فشكل مجلسا للزراعة والصناعة والاسماك،



فيه اعضاء يمثلون الحكومة، واخرون عن المواطنين، لكي يكون رديفا يسهم في تنشيط هذه القطاعات الملتصقة بالانسان، وبالتالي لا تتخذ الحكومة قرارات تعسفية أو نظرية، وبالتالي عند تطبيقها تؤثر او تجحف بحقوق البعض من العاملين في هذا القطاع.

وبالتالي كان دور الاعضاء في هذه المجالس هو مناقشة اي مشروع يصل الى مرحلة التنفيذ، والآثار المتوقعة له سلبا او ايجاباً، ولهم دور حاسم في هذه المسائل، فالمشاركة والاستعداد لتقبلها كانت وما زالت صفة من صفات السلطان، ضمن رغبته في اعادة تشكيل الانسان العماني لكي يكون صاحب شان حقيقي في ارضه، فاستمر ذلك حتى عام 1980 قبل العيد العاشر، حين شكل السلطان لجنة لتطوير هذه المشاركة، فنشا المجلس الاستشاري للدولة، وكان عدد الولايات اقل، فضم المجلس 45 عضواً، بعضهم يمثل القطاع الخاص في المناطق (30 عضوا) والبعض الاخر يمثل الحكومة.

وفي عام 1986 كان موعد الدور الثاني للمجلس الاستشاري، فزيد عددهم الى 55، وظلت الحكومة مشاركة، وامر السلطان حينها باعداد دراسة دقيقة لتحقيق نقلة نوعية في عمل المجلس. ومن ثم ففكرة المجلس الاستشاري أو مجلس الشورى ليست طارئة، ولكنها وليدة تطور ودراسة وتجربة عمانية تتفق مع تطلعات الانسان العماني من ناحية، وتلبي احتياجاته وتعبر عن شخصيته من ناحية أخرى، وكانت النتيجة الوصول الى المجلس بشكله الحالي.

واصبح عدد اعضاء مجلس الشورى 59 شخصا، كل منهم يمثل احدى الولايات، اضافة الى الرئيس، الذي يعينه السلطان، ولكن بعد التعداد السكاني الاخير، ظهر ان سكان بعض الولايات اكثر من غيرها، فتقرر أن يمثل عضوان كل ولاية تضم اكثر من 30 الف مواطن، ويمثل كل من الولايات الاقل عدداً، مهما قل هذا العدد، عضو واحد.

اما دور المجلس فهو رفع التوصيات الى السلطان، الذي يحيلها الى مجلس الوزراء لمناقشتها، ومجلس الشورى الآن شريك في صنع الخطة الخمسية للتنمية لاول مرة، وتشارك لجان من المجلس مع مجلس التنمية في وضع أوراق الخطة ومناقشتها من حيث الفكر والمضمون، وهناك عضو من مجلس الشورى مختص في مرفق من مرافق التنمية، كما ان رئيس مجلس الشورى عضو في مجلس التنمية، وبالتالي فإن دورهم فاعل ومهم في هذا الاطار.

وعندما افتتح السلطان الدورة الثانية لمجلس الشورى، وكان فيها عنصران نسائيان لأول مرة، تكلم عن قضية المشاركة في صنع القرار، وقال لاعضاء المجلس «انتم شركاء في صنع القرار».

● اعلم أن هناك اجتماعين مشتركين؟

- هما اجتماعان تنسيقيان بين المكتب التنفيذي لمجلس الشورى ومجلس الوزراء، لمناقشة بعض التوصيات والنقاط والقوانين المطروحة، على أساس ان دور كل من المجلسين هو تادية خدمة. ومن حسن الحظ اننا مجتمع واحد، ليس فيه تحزب سياسي، فالقصد هو أن نبحث عن الأفضل وما اجمع الكل عليه بشكل مناسب.

واذكر عندما طرح السلطان جعل العطلة الاسبوعية يومي الخميس والجمعة، احيل الموضوع الى مجلس الشورى، وكان له الحسم النهائي، وبهذا الشكل فإن من دور واختصاصات المجلس هو اعادة صياغة القوانين النافذة.

● الا ترى ان جعل العطلة يومي الخميس والجمعة، بينما تغلق الدوائر في عدد كبير من الدول التي تتعامل معها يومي السبت والأحد، ومن ثم لا يبقى للتعامل سوى 3 أيام؟

- المسالة تتعلق بالمبدا، ونحن دول ليست عندنا عطلة يومي السبت والأحد، وكدولة عربية مسلمة يوم عطلتنا الرسمية هو الجمعة، والخميس هو اليوم السابق عليها، وبالتالي لم نر غرابة في تعطل العمل خلال هذين اليومين.

وفي الاصل هناك فارق الوقت بيننا وبين الدول الاخرى، وهناك أجهزة معينة مخصصة للتعامل معها مع فارق الوقت سواء في نفس اليوم او في يوم آخر. ولكن كسياسة عامة، ليس من الضروري ان تتبع الناس في تقاليدهم، وعطلة السبت والاحد تخدم اسسا عقائدية اخرى تختلف عن الأسس العقائدية لدينا، وعطلة الخميس والجمعة جزء من هويتنا وتراثنا.

● هل يعتبر هذا جزءا من التعبير عن السلوك الاستقلالي العماني في كثير من القضايا؟

- لم نحس في يوم من الايام اننا مضطرون الى التعبير بسلوك استقلالي، لان هذه صفة من صفات عمان الدائمة، فهي لم تكن مستعمرة سياسيا في اي وقت، ولسنا في حاجة الى هذا التعبير لان قرارنا سياسي وسيادي مستقل، ولا نتطرق الى مصالح الآخرين الا بقدر ما تتوافق مع مصالحنا.

نحن في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وعيون الآخرين مشدودة اليها بحكم حبهم لما فيها واعتمادا على خيرات الله سبحانه وتعالى الموجودة بها. وبالتالي فإنه يتعين علينا ان نحافظ على مصالحنا، ونقنع الآخرين باننا سنحافظ على مصالحهم ايضا. فتوازن المصالح هو حجر الزاوية في العمل السياسي، الذي تنتهجه حكومة السلطان قابوس.

لا خطر اصولياً

● قبل ان نترك الجانب السياسي من هذه المقابلة، ما هي اخر تطورات الموقف بالنسبة للجماعات الاصولية التي القي القبض عليها، وصدرت ضدها أحكام قضائية؟ فقد فهمت ان السلطان اصدر عفوا عن اولئك الذين حكم عليهم بالاعدام؟

- ليس هناك موقف، فقد اخطا هؤلاء الطريق، واساءوا الى انفسهم، عندما سمحوا لانفسهم بان يكونوا معبرا لعدم الاستقرار الى بلادهم، والحكومة مثل الاب يربي بيد ويؤدب باليد الأخرى، هذا ما حصل. من كانت هناك امكانية لاصلاحه باي شكل من الاشكال اطلق سراحه فوراً، والاحكام متفاوتة حسب كل شخص، والامر متروك للسلطان لكي يتخذ قراره حسب حسن السلوك خلال المرحلة المقبلة، وظروف كل شخص واستعداده لمراجعة نفسه.

ويذكر ان أناساً حملوا السلاح ضد السلطان في وقت من الاوقات حسب اعتقادهم رغم دينهم وعلى ارضهم، حدث هذا ايام التمرد الشيوعي، ولكنه اعتمد سياسة «عفا الله عما سلف»، وعندما عبر الناس عن رغبتهم في العودة الى صف الشرعية والعقيدة الاسلامية الصحيحة في مجتمعهم، رحب بهم،



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٥٨

وعادوا الى الانخراط في هذا المجتمع بطريقة سليمة، دون ضرر او ضرار، وقال السلطان ذلك في اكثر من مناسبة.

فالمجتمع العماني يستوعب ابناءه الذين خرجوا عن الاجماع فيه، إذا ما عادوا عما فعلوه.

● هل ترون ان هناك استمراراً لخطر الجماعات الاصولية على النحو الذي يتضح في الجزائر أو مصر؟

- لا هذا ليس موجوداً، فقد كان هناك استهجان عام وحقيقي.

● هل كانت لهم علاقات مع جماعات خارجية؟

- لا احب الحديث عن هذه التفاصيل، او عن علاقاتهم، لان الموضوع انتهى، ولم يعد محل نقاش.

● ستعلنون قريبا الخطة الخمسية الخامسة للتنمية في عمان، فما هي اهم ملامح هذه الخطة؟

- الخطة ما زالت قيد الاعداد لكي تعلن عام 1996، ونحن ما زلنا في بداية عام 1995، ولكنها ستقوم على اساس تخفيف عجز الموازنة، وستكون خطة واقعية تستطيع توفير الارضية الصلبة لمساهمة القطاع الخاص في ادارة العجلة الاقتصادية، اضافة الى تخفيض الانفاق الحكومي بشكل يقضي على العجز نهائيا. اما النقطة الثالثة فهي تنمية الموارد البشرية لتفعيل المرتكزين اللذين ذكرتهما من قبل.

● بالنسبة لتحميل القطاع الخاص مسؤوليته، فمن المعروف ان عمان كانت بلداً تجارية قبل ان يعرف العالم الحديث التجارة، ولكن ليست كل المشروعات يمكن ان تحول الى القطاع الخاص، حتى ان بريطانيا - التي كانت رائدة العالم في تحويل المشروعات الى القطاع الخاص - اصبحت تواجه مشاكل بعد تحويل بعض تلك المشروعات، فما هي معايير تحديد المشروعات التي ستحول الى القطاع الخاص، إذا لم يكن ممكنا تحويل كل المشروعات الى هذا القطاع؟

- هناك نقطة مهمة، وهي ان الدول التي تحول المشروعات الى القطاع الخاص بقصد المزايدة السياسية تتعثر في الطريق، وهي نقطة جوهرية في مسالة «الخصخصة»، فالخصخصة تتضمن طرح المشروعات التي اثبتت فاعلية وحققت ربحية بالشكل السليم، مع الدراسة - بالتعاون مع الجهة التي ستديره - بعدم الاخلال بادائه مع المحافظة على تحقيق الربح، لانه ليس مطلوبا من القطاع الخاص تحقيق خسارة.

فالقطاع الخاص يتجه الى المشروعات الخاصة المربحة، في ظل ضوابط تضعها الدولة، وتكون ادارته سليمة. والقطاع الخاص يعمل طبقا لقوانين السوق في المشروعات الصناعية والاستثمارية، اما المشروعات الخدمية المرتبطة بالناس، فإنه يتعين على الحكومة ان تحافظ على عنصر اشرافي معين، يضمن عدم تدهور مستوى الاداء الى ما دونه، وانما يؤكد تفوقه، ولا يكون عاملاً من عوامل زيادة الاسعار بطريقة غير عادلة، ويدخل ذلك في دراسة الجدوى.

فعندما تكون دراسة الجدوى واضحة، ومعاييرها سليمة، وتوافق عليها الجهات المعنية في الحكومة والقطاع الخاص، فالعقد شريعة المتعاقدين.

مشكلة المياه

● هناك مشكلة اخرى يمكن ان تمثل عائقا امام عملية التنمية في عمان، ويتعين التعامل معها بحرص، وهي مشكلة المياه، فكيف تعالجون هذه المشكلة؟ وما هي الاساليب التي تتصورونها لحلها؟

- مشكلة المياه هاجس لنا، ومن هنا قرر السلطان انشاء وزارة لموارد المياه، لكي تجري دراسات مستمرة واختبارات عديدة لمصادر المياه، ومنسوبها، وهناك بعض الافكار مطروحة لزيادة مصادر المياه، وما زالت التحلية هي الطريقة الاوضح والاكثر كلفة في نفس الوقت. وهناك دراسات اخرى لتنمية موارد المياه الجوفية، وكيفية استخدامها بشكل سليم.

وهناك - والحمد لله - مؤشرات جيدة عن وجود مخزون مياه في مناطق كثيرة من عمان، والمثل يقول «عندما تجد الماء تاخذه» وما دامت الارض الزراعية متوفرة ومشروعات التنمية مجدية، فعندما تجد الماء تاخذه، والناس نقلوا النفط والغاز.

● تحتاج التنمية الى الاستقرار، ونحن نعيش في منطقة مليئة بالزلازل السياسية، فما هي الاعتبارات التي تدعو الى التفاؤل بشان الاستقرار والتنمية في عمان؟

- نحن في عمان متفائلون بان المنطقة ستزدهر ان شاء الله، وستكون عمان واحة هذا الاستقرار، ونحمد الله على هذه النعمة خلال العقدين ونصف الماضيين، وهي نعمة لا يعرف قيمتها إلا من عانى من عدم وجودها، ونرى ان استقرار المنطقة مرتبط بتفهم اهلها، وقرارهم السياسي بالتعاون مع بعضهم البعض، وتوفر الارادة الراغبة في تفعيل هذا القرار، وهذا ما نسعى الى وجوده.

وبشائر هذا الخير هو التوصل الى حل المشاكل الحدودية بين دول المنطقة، ونامل ان تتوالى بالشكل الذي يحقق الوئام بين دول الجوار كلها سواء في دول شبه الجزيرة العربية او المنطقة العربية كلها. لانه عندما يتوفر الوفاق، يتمكن كل انسان من ان يعمل لنفسه ولاخيه دون ان يقلق.

وهذا ما نعمل لكي نراه، لان ما حدث نتيجة لغزو العراق للكويت من ماس جرت نفسها على المنطقة العربية كلها تجعلنا ناخذ الدروس والعبر، ونتطلع الى الغد ولا نسمح بتكراره مرة اخرى، والا نعطي مبررات التشتت والتشرذم، الذي اصبح - مع الاسف الشديد - يخلخل من اوصال هذه الامة.

الوضع في اليمن

● لاحظت انك لم تتطرق الى ما حدث في اليمن؟

- ما حدث في اليمن شان داخلي، ولكننا نتالم ونشعر بالاسى للمشكلات الداخلية في اي بلد عربي او اسلامي او لاي انسان اينما كان. والحمد لله ان اليمن استطاع ان يخرج من هذه المحنة، ويعمل لتضميد جراحه ومعالجة المشاكل الناتجة عنها. وليس لدينا شك في ان حكومة الرئيس علي عبد الله صالح قادرة على معالجة امورها بشكل يعيد لليمن استقراره، وينشط اقتصاده، ويبلور مفهومه التاريخي، الذي كان دائما يشع على نواح كثيرة من الوطن العربي.

كما ان مذكرة التفاهم التي وقعت بين جمهورية اليمن والمملكة العربية السعودية الشقيقتين هي بادرة خير مباركة، وكان السلطان قابوس اول من ايد وبارك هذه الخطوة، ونامل ان ياتي اليوم الذي يكون ما تم الاتفاق عليه قد تم تنفيذه، من اجل المستقبل الذي نامله ان شاء الله.

(الجزء الثاني غداً)



المصدر : السياسة الكويتية
التاريخ : ١٩٩٥/٤/٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة رفضت اصلاحات الحكومة

تجدد المظاهرات في اليمن احتجاجا على البنزين

صنعاء - رويتر - ا ف ب، فرقت الشرطة اليمنية امس تظاهرة جرت احتجاجا على مضاعفة اسعار البنزين التي أدت الى شل وسائل النقل في العاصمة اليمنية.

وافاد مراسل وكالة فرانس برس ان الشرطة قامت بتوقيف بعض الاشخاص من بين المتظاهرين الذين بلغ عددهم نحو ٥٠٠ شخص.

وقد رفض سائقو سيارات الاجرة تعرفة جديدة تمنحهم زيادة تتراوح نسبتها ما بين ١٥و ٢٠ في المئة في حين ان اسعار البنزين ارتفعت بنسبة ١٠٠ في المئة.

وصرح مصدر امني يمني لبعض الصحافيين بان الشرطة تدخلت لتفريق التظاهرة سلميا من دون وقوع خسائر في الارواح بعد ان بدات بعض العناصر المندسة بتغيير وجهة المسيرة من التعبير السلمي الى تظاهرة مشاغبة».

وكانت تمت مضاعفة سعر ليتر البنزين الاربعاء من ستة ريالات الى ١٢ ريالا (من ٥٠ سنتا الى دولار واحد). وكان هذا الاجراء أدى الى تظاهرات في ذمار (١٠٠ كلم جنوب صنعاء) وفي صنعاء وعدن حيث ادت مواجهات الى سقوط ثلاثة قتلى وفق ما افاد شهود. واشار ناطق باسم الشرطة الى سقوط ثمانية جرحى فقط.

وتم الافراج عن ٥٢ شخصا كانوا اعتقلوا بعد التظاهرات في عدن كبرى مدن الجنوب. ..



وافاد العقيد حسين الراضي نائب مدير الامن في عدن ،تم الافراج عن ١٧ شخصا الباقين من مجموعة تضم ٢٥ شخصا من بينهم بعض الطلبة اعتقلهم جنود الامن المركزي والشرطة.

ومن جانب أخر رفضت المعارضة اليمنية الاصلاحات الاقتصادية التي اعلنتها الحكومة قائلة إنها تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن .

واصدرت الاحزاب المعارضة بيانا في وقت متأخر أول من امس شجبت فيه «الإجراءات الاقتصادية التي اقرتها الحكومة لما تمثله من افقار للشعب وتهديد للسلام الاجتماعي والاستقرار الوطني».

واقترحت احزاب المعارضة على الائتلاف الحاكم الذي يضم حزب المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، اعداد برنامج شامل لاصلاح السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية».

وقال البيان ان الاصلاحات الاقتصادية يجب ان تعرض على الشعب للموافقة عليها في استفتاء عام.

ونفى نائب وزير الاعلام اليمني مطهر تقي أمس وقوع اصابات اثناء الاضطرابات ، وقال للصحافيين ، عادت الامور الى طبيعتها في جميع المحافظات».

وقال سكان في عدن وصنعاء ان معظم محلات الصرافة كانت مغلقة امس وقالت مصادر ديبلوماسية إن السلطات اعتقلت عشرات الصيارفة خلال الايام القليلة الماضية وامرت باغلاق محلاتهم، واكد اقارب بعض الصيارفة تقارير الاعتقالات وقالوا ان عددا من الصيارفة توارو عن الانظار.

وتضمنت الاجراءات الجديدة رفع سعر صرف الدولار الرسمي الى ٥٠ ريالا من ١٢ فيما يبلغ سعر الصرف في السوق الموازية ١٤٠ ريالا للدولار.

وقال تقي إن الحكومة ستمضي قدما في خطط وإن الاصلاحات الاقتصادية ستستمر لفترة ثلاث سنوات.

وتعاني اليمن من ازمة اقتصادية حادة حيث يبلغ معدل التضخم ١٠٠ في المئة وتسجل البطالة نسبة مرتفعة، وتضرر الاقتصاد اليمني في الحرب الاهلية التي استمرت شهرين عام ١٩٩٤.

وتحتل المعارضة ٧٥ مقعدا في البرلمان اليمني من اصل ٣٠١ مقعد.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : [illegible] 1995

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



علي ناصر: مركز الدراسات الاستراتيجية لا يتأثر بسياسة اي دولة

□ دمشق – من ابراهيم حميدي:

■ اكد الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد لـ «الحياة» ان «المركز العربي للدراسات الاستراتيجية» الذي يعتزم اعلان تاسيسه يوم غد الاثنين في دمشق «ليس له اي بعد سياسي»، مشيراً الى أن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ارسل ممثلاً عنه هو وزير الشؤون القانونية السيد عبدالله أحمد غانم لحضور حفلة التاسيس بمشاركة اكثر من ١٧٠ شخصية عربية وأجنبية.

وقال علي ناصر ان المركز «لا يتاثر بسياسة اي دولة من الدول، بل انه يساعد الدول في اتخاذ بعض القرارات»، داعياً «الدول العربية والصديقة والمنظمات المعروفة» الى المساهمة في دعم المركز «في كل النواحي».

واعلن الرئيس اليمني السابق في مؤتمر صحافي عقده يوم أمس في فندق «سميراميس» ان المؤتمر التاسيسي سيجري برعاية الرئيس السوري حافظ الأسد في الفترة ما بين ٣ و٥ نيسان (ابريل) الجاري، بمشاركة مفكرين وباحثين وشخصيات سياسية وحزبية وعسكرية. واعتبر انعقاد المؤتمر في دمشق «مؤشراً لامرين: أولهما: المكان المتميز الذي تشغله سورية في الواقع العربي والرغبة في ابداء التضامن معها في هذه المرحلة الدقيقة. والثاني: شعور المفكرين بالحاجة الى كل ما يوحد جهودهم وينسق طاقاتهم لتطوير البحث العلمي».

واوضح ان فكرة تأسيس المركز قديمة وانها انطلقت من «الواقع العربي بما يحفل به من تعقيدات كبيرة (...) وازدياد اهمية التكنولوجيا، مشيراً الى ان «وجودي في السلطة في ما كان يسمى باليمن الجنوبي قبل الوحدة» أدى الى «اقتناعي باهمية المعلومات لصانع القرار».

فى اليمن:

الناصريون احتجوا على رفع الأسعار.. فدخلوا السجون!

صنعاء - خاص:

القت أجهزة الأمن اليمنية القبض على عشرات الناصريين فى الأيام الماضية بتهمة تحريض الجماهير على التظاهر احتجاجاً على القرارات الاقتصادية الأخيرة للحكومة والتى ادت لارتفاع ومضاعفة أسعار السلع الاساسية وهى القمح والدقيق والسكر والأدوية.

وأكد مصدر مسئول بالتنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى أن عملية الاعتقالات جاءت بناء على قوائم مسبقة لدى أجهزة الأمن مثلما حدث لعضو اللجنة المركزية للتنظيم أحمد ابن احمد الفقيه بمحافظة زمار الذى لم يكن موجوداً بالمدينة قبل أو أثناء المظاهرات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٥

تخفيض العملة اليمنية «٤٠٠٪».. ومظاهرات فى الجنوب

تقرير اخباري:
أماني الطويل

جاء زمن الاستحقاق، وبدأ اليمن فى دفع فاتورة الحرب واندلعت المظاهرات فى المحافظات الجنوبية احتجاجا على ارتفاع الاسعار.

بدأت «قصة» الاختناق الاقتصادى بالحرب.. ثم بروشتة البنك الدولى المعتادة لتمويل عجز الميزانية المقترحة للعام القادم. والبالغ ٥٠٪ من اجمالى الميزانية المقدر بـ ٩٢٠ مليون دولار وذلك اضافة الى ديون بلغت ٦,٧ مليار دولار وفقا لتقديرات صندوق النقد من المتوقع زيادتها خلال العام ٩٤/٩٣ نظرا لعدم وجود ميزانية للدولة.

كما يعانى الاقتصاد اليمنى من جراء قطعه معونة سنوية كانت تدفعها كل من السعودية والكويت تبلغ «٦٠٠» مليون دولار لم يعلن عن رجوع اجزاء منها عقب تحسن العلاقات السعودى اليمنى، كما حرم الاقتصاد من تحويلات اليمنيين فى الخارج والمقدرة بمليار دولار سنويا كان يحولها حوالى مليون مواطن يمنى فى الخليج.

وقد استغرقت مناقشة روشتة صندوق النقد الدولى عدة أسابيع بين حزبى الائتلاف الحاكم «المؤتمر والاصلاح» استبعدا منها احزاب المعارضة ولكنهما دعيا الأخيرة الى اجتماع مشترك عشية اعلان الاجراءات الحكومية لرفع الاسعار ولكن المعارضة اليمنية رفضت حضور الاجتماع بسبب محاولة الحكومة توريطها فى اجراءات لم تستشر فيها اصلا وذلك حسبما ذكرت لـ «العربى» مصادر المعارضة اليمنية فى القاهرة.

الاجراءات الحكومية تمثلت فى خفض قيمة العملة بنسبة ٤٠٠٪ حيث ارتفع السعر الرسمى من ١٢ - ٥٠ ريالا للدولار وتم رفع سعر البنزين من ٦ - ١٢ ريالا واعلان النية عن رفع الدعم عن السلع الغذائية الاساسية وخاصة القمح وكذلك رفع التعريفة الجمركية على السلع المستوردة.

والى جانب ذلك لجأت الحكومة الى ترشيد الانفاق الحكومى والغاء عدد من الوظائف فى السفارات اليمنية بالخارج منها الملحقيات الاعلامية والعسكرية والثقافية والتجارية والصحفية بحيث لاتزيد البعثة الدبلوماسية على ٥ أفراد.

وقد تحسبت الحكومة من ردود فعل رفع الاسعار فلجأت الى زيادة رواتب موظفى الحكومة والجيش والشرطة بنسبة تتراوح مابين ٥ - ٢٠٪ لصالح صغار الموظفين كما أعلن بيان حكومى عن تخصيص ٢ مليار دولار لمشروعات تنموية منها حوالى ٦٠٠ مليون دولار قروض خارجية، كما تم الاعلان عن تخصيص ٤١,٦ مليون دولار لايجاد فرص عمل و ٤٠ مليون دولار لأخرى لتطوير مناطق نائية وعلى الرغم من المحاولات الحكومية لامتصاص الغضب الشعبى فقد انفجرت المظاهرات عنيفة فى اليوم الاول لاعلان الاجراءات الحكومية بعدن حيث تم احراق عدد من محطات الوقود وقطع طرق رئيسية ولكن لم يستمر منها الا اضراب طلابى لعدة ايام بسبب التوقف عن منح الطلاب علاوة المواصلات لاكثر من ثلاثة اشهر فى وقت ارتفعت فيه اسعار المواصلات.

على عبد الله صالح

وتبدو المظاهرات اليمنية متوقعة فى ضوء تقرير صندوق النقد الدولى الصادر فى مارس الماضى والذى رصد زيادة فى نسبة التضخم ٧٥٪ مقارنة بـ ٦٢٪ عام ١٩٩٣ وكذلك ارتفاع معدلات البطالة الى اعلى مؤشرات فى المنطقة لتبلغ ٢٣٪ من قوة العمل المقدرة بمليون نسمة بينما لايتجاوز الدخل السنوى للفرد ٥٠٠ دولار.

على اى حال يبقى لاندلاع المظاهرات فى المحافظات الجنوبية دلالة تردى الاوضاع بها عن باقى انحاء اليمن الامر الذى يوجب على الحكومة تركيز مشروعات التنمية فى المحافظات الجنوبية وافساح الهامش الديمقراطى للقيادات المعارضة وذلك بهدف الحفاظ على وحدة اليمن وتنمية متوازنة فى كل انحائه.

٠٤٠٠٩٦



٣١١ مشروعا صناعيا للاستثمار

قال الدكتور عبد الكريم احمد عامر القائم باعمال نائب رئيس مجلس ادارة البنك الصناعي اليمني بان البنك لديه خطة جاهزة للاستثمار في القطاع الصناعي تنفيذا لتوجيهات الرئيس من اجل تنمية الطاقات الانتاجية والزراعية والصناعية وترجمة لبرنامج الحكومة الرامي الى تعبئة وتوجيه الموارد الاقتصادية ورءوس الاموال الوطنية والعربية والاجنبية للاستثمار في المشروعات الانتاجية.

واوضح ان الخطة تشمل على فرص جديدة للاستثمار تحتوي ٣١١ مشروعا صناعيا في مختلف فروع الصناعات منها صناعة مواد البناء والصناعات الكيماوية والحديدية والمعدنية والكهربائية والالكترونية الى جانب صناعة المحركات والمولدات ومستلزماتها والصناعات الزراعية والسمكية والغذائية والطبية والخشبية والورقية والبلاستيكية والمطاطية والاقمشة وصناعة الادوات المكتبية بالاضافة الى اعادة تصنيع المخلفات .

واكد الدكتور عامر بان هذه المشروعات تتمتع بدرجة عالية من الربحية وفرص قوية للنجاح ومن شان الاستثمار فيها ان يؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى النشاط التجاري في اليمن.

ودعا رءوس الاموال الوطنية والعربية والاجنبية للاستثمار في هذه المشروعات معربا عن استعداد البنك الصناعي التام لتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية للمستثمرين في المشروعات التي ذكرها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاتحاد الإماراتية

التاريخ : ١٤/٤/١٩٩٥

اليمن

اتفاقية لتنفيذ سد العامرة بتعز

تم التوقيع على اتفاقية بين وزارة الزراعة وشركة سبا للمقاولات العامة المحدودة لتنفيذ سد العامرة التخزيني بشمال مدينة تعز بهدف ري الاراضي الزراعية في المنطقة وتغذية المياه الجوفية.

وتبلغ السعة التخزينية للسد البالغ تكلفته ٧٠٠ الف دولار بتمويل من الاتحاد الفيدرالي السويسري ٧٨٥ الف متر مكعب من المياه ويبلغ ارتفاع السد ١١ مترا وطوله ٤١٣ مترا.

ويتوقع ان يروي ١٦٧ هكتارا من الاراضي الزراعية وسيتم تنفيذه خلال العام الحالي ٩٥.



ارتفاع الأسعار يغلق صحفاً للمعارضة اليمنية

□ صنعاء - من إقبال علي عبدالله:

■ ادى القرار الذي اتخذته مصلحة الجمارك اليمنية باعتماد سعر جديد للدولار الجمركي هو ٥٠ ريالاً بدل ١٨، الى ارتفاع جديد لأسعار عدد من السلع المستوردة وصل احياناً الى نسبة ١٠٠ في المئة، وقالت مصادر مصرفية لـ «الحياة» امس ان «اعتماد سعر ٥٠ ريالاً للدولار بدل ١٨ يعني ان العملة الوطنية تعرضت لانهيار خطير يهدد المستوى المعيشي للمواطنين» وزادت: «استناداً الى السعر الرسمي الجديد للدولار، فإن متوسط رواتب العمال والموظفين لا يتجاوز ١٢٠ دولاراً للفرد شهرياً في حين كان ٥٠٠ دولار».

ولوحظ مع الارتفاع الجديد للمواد والسلع المستوردة، ومنها ورق الطباعة، احتجاب عدد من الصحف غير الحكومية، اذ غابت امس صحيفة «التجمع» التابعة لحزب التجمع الوحدوي اليمني الذي يتزعمه السيد عمر عبدالله الجاوي كما احتجبت «الوحدوي» التابعة للتنظيم الشعبي الناصري الذي يتزعمه الدكتور عبدالملك المخلافي.

واشارت مصادر في المعارضة الى انه «نتيجة الارتفاع الجديد في اسعار الورق بنسبة تصل الى ١٠٠ في المئة قد تحرم الأحزاب غير التابعة للسلطة من اصدار صحفها» وقالت ان «ذلك يعني حجب صوت المعارضة في هذه الظروف الصعبة التي تمر فيها البلاد».

وعلقت صحيفة «الشورى» التابعة لاتحاد القوى الشعبية الذي يتزعمه السيد ابراهيم بن علي الوزير امس معارضة على الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الاسبوع الماضي، وقالت في عددها أمس: «ما زالت حكومة الائتلاف الحاكم (المؤتمر والاصلاح) التي يرأسها الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي السيد عبدالعزيز عبدالغني، تحاول حجب بعض الاجراءات والقرارات الاقتصادية التي أصبح بعضها سارياً نتيجة التخوف من ردود افعال غاضبة من قبل المواطنين نتيجة الصدمة التي يمكن ان تحدثها إذا ما اعلن عنها دفعة واحدة» واضافت: «ان حكومة السيد عبدالغني التي شكلت في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، تسعى حالياً الى تنفيذ خطتها الاقتصادية والاعلان عنها على مراحل، تسبقها حملة اعلامية حكومية واسعة، ونزول ميداني لمسؤولي الثنائي الحاكم لاقناع المواطنين بصحة تلك الاجراءات التي ستزيد معاناتهم المعيشية بصورة مخيفة، لما ستحدثه من ارتفاع جنوني في اسعار جميع المواد الضرورية والكمالية على حد سواء، الى جانب استمرار التدهور في قيمة العملة الوطنية».

الى ذلك دخل اضراب تجار العملات الأجنبية في الأسواق الموازية امس يومه السابع وسط شلل كامل في عملية تداول العملات في السوق وعجز التجار والمواطنين عن بيع الدولار والعملات الأجنبية الاخرى أو شرائها. وقال تاجر عملة طلب عدم ذكر اسمه لـ «الحياة» في عدن أمس ان «قوات من الأمن تدهم في المساء منازل تجار العملات وتأخذهم الى مراكز الاعتقال».

ونفى مصدر أمني جرى الاتصال به ذلك وأوضح ان «النيابة العامة امرت باغلاق محلات بيع العملات وشرائها في عموم محافظات الجمهورية لعدم التزام أصحابها التسعيرة المحددة من البنك المركزي بشأن سعر صرف العملات بالريال اليمني» وأكد ان «الجهات الامنية تنفذ فقط أوامر النيابة واقتيد التجار من أمام محلاتهم وليس من منازلهم».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاتحاد الجديدة

التاريخ : ٤/٤/١٩٩٥

اقرار المستحقين للاراضي السكنية بعدن

قال المهندس غازي احمد علي مدير عام الاسكان والتخطيط الحضري في عدن ان لجنة الاراضي اقرت مؤخرا تشكيل لجنتين تقوم الاولى بمراجعة المخططات مع مرافق الخدمات فيما تقوم الثانية بفرز اسماء الاشخاص الذين حددت لهم اراض في منطقة البريقة بمحافظة عدن بالاضافة الى جمع اية معلومات تتعلق باستحقاقهم للارض.

واوضح بان اللجنتين بدأتا اعمالهما في مخطط البريقة يليه مخطط بئر فضل ثم بقية المناطق في المحافظة.

من ناحية اخرى قال المهندس عبد الله عيسى مدير الدائرة الفنية بفرع الانشاءات والاسكان انه سيتم في غضون فترة اقصاها شهر اقرار المستحقين للاراضي بعدن.



المصدر : الاتحاد الاماراتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٠/٤/٤

ارتياح سعودي من سير المباحثات مع اليمن

علي صالح: لا عيب في تنازل الأخ لأخيه

صنعاء – من أحمد الجبلي:

اكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح حرص بلاده على علاقات الاخوة مع السعودية.. وقال خلال استقباله الجانب السعودي باللجنة العسكرية السعودية اليمنية في صنعاء أمس ان ما تقوم به اللجنة بداية طيبة لتسهيل عمل اللجان الاخرى مشيرا الى ان الانسان عندما يتنازل لاخيه ليس في ذلك عيب وهو افضل من ان يتنازل للاجنبي، وفي الرياض أعرب مجلس الوزراء السعودي أمس عن ارتياحه لاجتماعات الجولة الثانية من مباحثات اللجنة العسكرية السعودية اليمنية التي عقدت في صنعاء.. واكد بيان صادر في ختام اجتماع المجلس أمس ان الجانبين اكدا حرصهما المشترك للدفع باعمال اللجنة نحو تحقيق الاهداف المرجوة. وقال وزير الدولة عضو مجلس الوزراء ووزير الاعلام بالانابة

محمد ابراهيم المسعود ان وزير الداخلية السعودي الامير نايف بن عبدالعزيز اطلع المجلس على الدور الايجابي الذي اتخذته سلطنة عمان نحو التعاون الامني بين دول مجلس التعاون وذلك بتصديق السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان على الاتفاقية الامنية مما سيكون له مردود ايجابي على التنسيق الامني بين الدول الاعضاء ومواطنيها.

وفي الوقت نفسه قدمت الحكومة اليمنية بيانها المالي للموازنة العامة وتركز على ترشيد الانفاق كما تضمن تخفيض مخصصات الوفود والعلاج في الخارج وايقاف النفقات للدراسة الجامعية بالخارج.

فقد اكد صالح خلال استقباله امس في صنعاء الفريق أول ركن محمد بن صالح الحماد رئيس هيئة الاركان العامة السعودي رئيس الجانب السعودي في اللجنة

المشتركة بين البلدين حرص بلاده على علاقات الاخوة والتعاون مع السعودية وعلى امن البلدين وسلامتهما.

وقال الرئيس صالح لقد حرصنا منذ البداية على ازالة أسباب كل التوتر وتفويت كافة المخططات التي يستهدفها اعداء البلدين لتعكير العلاقات واثارة الفتنة بينهما واشعال النار في المنطقة.. كما أكد مرارا اننا نعتز بشعبنا وجيشنا في السعودية بقدر اعتزازنا بشعبنا وجيشنا في اليمن وحرصنا على الجميع انطلاقا من الادراك باننا اخوة وأبناء أمة واحدة وعقيدة واحدة.

وتضمن بيان الحكومة ايضا ترشيد النفقات الخدمية للوزارات والمرافق التا[illegible]ة.

وتعليقا على الاجراءات التي اتخذتها الحكومة قال الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح ان اتخاذ الحكومة لهذه الاجراءات يؤكد انها قد وصلت الى قناعة بان تدهور الاقتصاد وهبوط سعر العملة اليمنية لن يتوقف ولن تعود العافية للاقتصاد اليمني ما لم تتخذ اجراءات صارمة ضد العابثين والمتلاعبين. وقد تقرر صرف علاوة غلاء المعيشة التي اقرها مجلس الوزراء مؤخرا بواقع ٥٠٪ من الراتب للعاملين في الدولة مدنيين وعسكريين اعتبارا من أول ابريل الجاري، وقال صادق امين ابوراس وزير الخدمة المدنية والاصلاح الاداري ان المبلغ الذي اعتمدته الحكومة لهذه العلاوة يصل الى ٧ مليارات و ٣٠٠ مليون ريال.

من ناحية أخرى قالت مصادر مطلعة ان الفترة القريبة القادمة ستشهد تغييرات ادارية واسعة تشمل العديد من المؤسسات والمصالح الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة، وقالت المصادر ان هذه التغييرات تأتي في اطار برنامج الاصلاح الشامل الذي أعلنته الحكومة مؤخرا.

ومن جانبه نقل الفريق أول الحماد للرئيس اليمني تحيات الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران وعبر عن سعادته للحديث الودي الذي دار بين اللجنة والرئيس مؤكدا حرص الجانبين السعودي واليمني للوصول الى ما يترجم تطلعات الشعبين. من ناحية أخرى بحث علي صالح مع ريتشارد ميرفي مدير ادارة الشرق الاوسط لمجلس العلاقات الخارجية الامريكية العلاقات اليمنية الامريكية.

علي ناصر يؤكد مجدداً علمية مشروع الدراسات

□ دمشق –
من ابراهيم حميدي:

■ شكل افتتاح الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد «المركز العربي للدراسات الاستراتيجية» مناسبة لتاكيد المتحدثين مواقفهم السياسية من القضايا المطروحة.

وشدد الامين العام المساعد لحزب البعث الحاكم في سورية السيد عبدالله الاحمر على التزام دمشق تحقيق «السلام العادل الشامل» مع اسرائيل وعلى عدم تحقيق «اي تقدم» في المفاوضات الجارية بين الجانبين. ووجه ممثل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح السيد عبدالله احمد غانم وزير الشؤون القانونية، انتقادات شديدة الى «الخونة» الذين اتخذوا قرار الانفصال في العام الماضي. وقال السيد غانم في خطاب القاه امس انهم «مجموعة من العصابات الانفصالية الخائنة باعت نفسها للشيطان».

وافادت مصادر يمنية لـ «الحياة» ان صنعاء «طلبت» من علي ناصر عدم دعوة اي من قادة الجنوب المدرجة اسماؤهم في قائمة الـ ١٦. واكد الوزير غانم لـ «الحياة» ان كلامه شمل اعضاء المكتب السياسي في الحزب الاشتراكي مثل الدكتور ياسين سعيد نعمان والسيد جار الله عمر وابو بكر باذيب. لكنه اضاف ان مركز علي ناصر يحظى بدعم الحكومة اليمنية وانها ستفتتح فرعاً له في صنعاء «قريباً». واكد علي ناصر مجدداً لـ «الحياة» عدم وجود «اي بعد سياسي لافتتاح المركز الذي لا يتاثر بسياسة اي دولة، بل انه يقدم معلومات الى صانعي القرار».



المصدر : السياسة الكويتية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/٤/١٩٩٥

علي صالح التقى اللجنة السعودية ـ اليمنية

صنعاء ـ رويتر ـ التقى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح أمس اللجنة العسكرية اليمنية السعودية المشتركة التي تعقد الجولة الثانية من المحادثات حول الخلاف الحدودي الطويل بين البلدين.

وقالت وكالة «سبأ» الرسمية ان الرئيس اليمني قال خلال اللقاء «اننا حريصون كل الحرص على علاقات الاخوة والتعاون بين بلدينا الشقيقين الجارين وعلى أمنهما وسلامتهما الذي فيه خير لأمن وسلام المنطقة عموما».

وتحاول اللجنة العسكرية المشتركة بين البلدين التي تشكلت بموجب مذكرة تفاهم وقعت في فبراير الماضي حل الخلاف الحدودي الذي يعود تاريخه الى ما قبل ٦٠ سنة.

وتنص المذكرة على تشكيل لجان لترسيم الحدود البرية والبحرية بين البلدين ..

ومنع التحركات العسكرية في المنطقة الحدودية التي يعتقد انها غنية بالنفط.

وتوصل الطرفان الى مذكرة التفاهم بعد أن تبادلا اتهامات بحشود عسكرية واندلاع اشتباكات في ديسمبر ويناير الماضيين.

وعقدت اللجنة المشتركة الجولة الاولى من المباحثات في السعودية في وقت سابق من العام الحالي.



المصدر : الاتحاد الإماراتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٥/٤/٥

اتفاق يمني ـ سعودي على مواصلة المفاوضات لانهاء خلاف الحدود

صنعاء أحمد الجبلي:

اختتمت اللجنة العسكرية اليمنية ـ السعودية المشتركة اجتماعات جولتها الثانية أمس في صنعاء برئاسة الفريق اول ركن محمد بن صالح حماد رئيس هيئة الأركان في القوات المسلحة السعودية والعميد الركن عبدالله علي عليوه رئيس الأركان اليمني.

وقالت مصادر في اللجنة ان الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال الفترة من ٢ ـ ٤ ابريل الحالي سادتها الروح الأخوية والتفهم المشترك في كل ما يتعلق بالمهام الموكلة الى اللجنة وكيفية تنفيذ الجوانب المتفق عليها من أسس ومهام وفقا لما نصت عليه المادة الخامسة من مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين.

واتفق الجانبان على اهمية استمرار وتواصل اعمال اللجنة العسكرية المشتركة واقرا بأن تعقد اجتماعها المقبل في العاصمة السعودية الرياض.

٠٤٠١٠٤



المصدر : الأهالي
القاهرية

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مظاهرات الخبز فى اليمن
أزمة شاملة للحكم فى الاقتصاد والسياسة والمجتمع

عمر أحمد عمر

جاءت مظاهرات الخبز التى اندلعت فى عدن ومدن يمنية اخرى الأسبوع الماضى احتجاجا على شروع الحكومة اليمنية فى تنفيذ "روشتة: صندوق النقد الدولى . جاءت لتركز الضوء على الأزمة الشاملة التى تواجهها البلاد بعد انتهاء الحرب الأهلية "وقبلها ايضاً" . هذه الأزمة التى تزيد احتمالات احتدامها فى المرحلة المقبلة.

وقد شملت زيادات الأسعار الأخيرة التى اطلقتها الحكومة اليمنية زيادة الضرائب ورفع ثمن البنزين ١٠٠٪ إضافة إلي رفع الدعم عن الدقيق والقمح "الخبز" وارتفاع سعر الأسمنت والكهرباء والتليفون وإضافة لذلك فهناك ارتفاع كبير في سعر الدولار فى السوق اليمنية والذى يقفز قفزات كبيرة خلال اليوم الواحد . حيث ارتفع من ١٢٢ ريالاً يمينا إلى ١٣٢ ريالاً خلال ٤٨ ساعة فقط فى الاسبوع الماضى . كما بلغ العجز فى الموازنة اليمنية ٦٠ بليون ريال يمنى "٥ بلايين دولار" اى ما يساوى نصف القيمة الكلية للموازنة إذا اخذنا بالسعر الرسمي للدولار ويزيد عن ذلك كثيراً إذا أخذنا بالسعر الحقيقى له فى السوق.

احتجاج عفوى

وكان طبيعياً إزاء ذلك ان تنفجر المظاهرات الاحتجاجية العفوية "وهو ما يفسر عدم استمرارها اكثر من يوم" ضد الزيادات الرسمية فى الأسعار حيث أنها فى الأصل تمثل إرهاقاً وعنتاً شديداً للمواطنين. فى الوقت الذى ترتفع فيه البطالة ارتفاعاً كبيراً – وصل فى مدينة عدن إلي ٥٠٪ – بينما وصل التضخم إلى ١٠٠٪.

وقد تضافرت عدة عوامل لتضع مدينة عدن فى صدارة حركة الاحتجاج الأخيرة، والتى يعود بعضها إلى مضاعفات الحرب الأهلية نفسها بل وما قبلها ، بينما قد يعود البعض الآخر إلي الطبيعة الحضرية للمدينة ذاتها.

الإهمال المتعمد

فهناك اولاً الإهمال المتعمد الذى أصبحت عدن تواجهه بعد توحيد البلاد فى مايو ١٩٩٠ . هذا الإهمال الذى تزايدت حدته بعد انتهاء الحرب الأهلية فى العام الماضى . فبينما كان من الواجب على الحكومة اليمنية أن تضاعف من رعايتها واهتمامها بالمدينة بعد الدمار والتخريب الذى لحقها فى الحرب ، انصرفت الحكومة بعد الحرب إلي التركيز فقط على تدعيم قوات الأمن بينما تناست تماما كافة وعودها عن إصلاح شبكات المياه والكهرباء والمرافق الأخرى في المدينة .. الأمر الذى كان من الطبيعى أن يزيد من شعور أبناء الجنوب – وخاصة فى عدن – بالمرارة والمهانة التى لحقت بهم على أيدى حكومة صنعاء، وهذه الحكومة التى لم تكتف بذلك بل راحت تخفض بدرجة ملحوظة ومتعمدة مشاركة ابناء الجنوب فى حكم بلادهم الموحدة . ويكفى فى هذا الصدد أن نستعرض تشكيلةالحكومة اليمنية قبل الحرب وتشكيلتها بعد الحرب وسوف نجد أنه بينما كان هناك عشرة وزراء من أبناء الجنوب تقلص الرقم إلى ستة وزراء . ولم يقتصر الأمر على التقليص الكمى بل أن التقلص والتضاؤل النوعى أشد وأوضح . فبينما كان نائب رئيس مجلس الرئاسة "الجنوبى" قبل الحرب ذو صلاحيات وسلطات تحول المنصب بعد الحرب إلى منصب شرفى.

أيضاً تم انتزاع جميع الوزارات السيادية من أيدى الجنوبيين ، بينما كانوا قبل الحرب يتولون وزارة الدفاع ، إضافة إلى رئاسة الوزراة ورئاسة مجلس النواب وهي المناصب التى حرموا منها الآن!

كذلك فإنه قبل الحرب كان هناك لكل وزير "غير جنوبى" نائب جنوبيوقد تبدل هذا الوضع كلية الآن بل وتم فى كثير من الحالات تخفيض مراتب وكلاء الوزراء الجنوبيين إلى درجة مديرى عموم . ومن احتفظ من أبناء الجنوب بدرجته الوظيفية كوكيل وزارة أو نائب وزير تم منعهم من مباشرة أية مهام حقيقية ، بل طلب إلي الكثيرين منهم بالبقاء فى منازلهم على إن تصلهم مستحقاتهم المالية على بيوتهم!

وغنى عن البيان ايضاً الاشارة إلي سيطرة "أبناء الشمال" على المؤسسات الحساسة فى الدولة كالجيش والشرطة والمخابرات. وبالطبع فليس المقصود هنا كافة أبناء الشمال ، إنما فقط الموالين للرئيس على عبد الله صالح من قبيلة حاشد وحلفائهم من جماعة الإخوان المسلمين الذين يشاركون في الحكم من خلال حزب الإصلاح الذى يتزعمه رئيس مجلس النواب الشيخ عبد الله الأحمر.



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخلاف داخل الائتلاف

وهنا قد يكون ملائما الإشارة إلي عامل - وأن يكن غير رئيسى فى الوقت الراهن - من العوامل التى تنبىء بتفاقم أزمة الحكم فى اليمن وهو الخاص بالعلاقة بين طرفى الحكومة ، حزب المؤتمر الشعبى الذى يتزعمه الرئيس صالح ، وحزب الإصلاح الذى يضم جماعة الإخوان المسلمين. إذ كثيراً ما ترددت في الآونة الأخيرة الاتهامات بين الجانبين بخرق أسس الائتلاف.

والعامل الثالث والذى يمثل بدوره تهديداً لاستقرار الحكم نظراً لكونه يمس في الصميم وطنية الحكم. فهو الموقف مع الأسرة الحاكمة فى السعودية . فقد أبرمت الحكومة اليمنية الحالية اتفاقاً مع الحكومة السعودية بقبول اليمن وبشكل نهائى لاتفاق الطائف المبرم بين إمام اليمن وآل سعود عام ١٩٣٤ والذى يقضى بسيطرة الأسرة السعودية المالكة على مناطق جيزان ونجران وعسير وهى المناطق التى يعتبرها اليمنيون أرضاً يمنية. وللعلم فإن المسئولين اليمنيين السابقين الذين وافقوا على تمديد "مجرد تمديد" هذه المعاهدة كان مصيرهم الاغتيال . إذ تم اغتيال عبد الله الحجرى رئيس الوزراء ومحمد النعمان وزير الخارجية عام ١٩٧٤ عقب موافقتهم علي التمديد.

المأزق

وأخيراً وليس آخراً ، وعود على الأزمة الاقتصادية التى تتصدر الحديث ، فإنه مما لاشك فيه ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين هذه العوامل التى تشكل أبعاد أزمة الحكم الشاملة المستفحلة والتي تزداد تعقماً يومياً بعد يوم فمثلاً فإن الأزمة الاقتصادية الخانقة لعبت دوراً كبيراً فى تساهل الحكومة اليمنية مع النظام السعودى طمعاً فى معونة الرياض فى ذات الوقت الذى يشكل فيه هذا التساهل مطعناً كبيراً علي وطنية الحكم . والمثل الآخر والذى لايقل وضوحاً على مدي عمق الأزمة وتشابكها فهو أن ازدياد السخط الشعبى على إجراءات الحكومة الاقتصادية من المرجح ان يدافع الحكم إلى الذهاب إلي مدى أبعد في سياسات الاقصاء والاستبعاد، وبالتالى تضيق أكثر فأكثر قاعدة الحكم وبالتالي تتوسع دوائر المعارضة والرفض.

المفارقة

والذى يهمنا الانتباه إليه هنا هو تركيز الضوء على المأزق الواقع فيه اليمن حالياً. فبينما خاض الرئيس على عبد الله صالح الحرب الأهلية تحت شعار الحفاظ على وحدة التراب اليمنى ، فإنه يمكن القول ان هذه الحرب ذاتها وما انتجت من تدمير وتخريب لعاصمة الجنوب واستبعاد واقصاء لأبناء الجنوب قد أتت تماما بعكس الشعارات المعلنة ، إذ ولدت لدى أبناء الجنوب إحساساً بالغبن والظلم والمهانة وهى مشاعر تصب بالأساس فى خانة التشطير وليس التوحيد!

وهنا تمكن المفارقة المأساوية التى ينبغي التنبه إليها والعمل على مقاومة المسئولين عنها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

المعارضة اليمنية تتهم السلطة بانتهاك «حقوق المواطنين»

□ صنعاء –
من إقبال علي عبدالله:

■ اتهم التكتل الوطني للمعارضة «سلطات الامن بمواصلة اجراءاتها المنافية للدستور والقوانين وتقييد حريات المواطنين وانتهاك حقوقهم الدستورية».

وقال في بيان تسلمت «الحياة» نسخة منه أن: «سلطات الامن قامت في محافظة ذمار جنوب صنعاء بمنع توزيع بيان صادر عن احزاب المعارضة وبيان مشترك صادر عن التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث في شأن الاعتقالات التي جرت في المحافظة اثر تظاهرات الاحتجاج التي شهدتها الاربعاء الماضي كل من عدن وذمار وتعز».

واضاف البيان ان «جهاز الامن السياسي (الاستخبارات) استدعى العديد من المواطنين للتحقيق معهم بتهمة توزيع البيانين. وشمل التحقيق اصحاب المحلات التجارية التي تم الصاق البيانات عليها والذين طلب منهم التعهد بالابلاغ عمن يقوم بالصاق البيانات». وزاد بان «سلطات الامن في تعز شمال عدن قامت اول من امس باستدعاء عدد من المواطنين للتحقيق معهم بالتهمة نفسها، كما قامت باعتقال العامل محمد عمر في مصنع الاسمنت واودعته سجن الامن السياسي في المحافظة، فيما استدعي كل من السيدين منير حميد سيف وعادل عبيدان وهما من قياديي تكتل المعارضة للتحقيق في شأن أحداث الاربعاء.

وقال البيان ان «ما تقوم به سلطات الامن يتنافى مع الدستور والتعددية الحزبية وحرية التعبير المكفولة». ودعا «الاحزاب والمنظمات المعنية بحريات وحقوق الانسان محلياً وعربياً ودولياً الى مخاطبة السلطات اليمنية ومطالبتها بايقاف انتهاكاتها للدستور والحريات وحقوق الانسان والتعددية السياسية وحرية التعبير، والافراج الفوري عن المعتقلين ووقف الاعتقال السياسي».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ١٩٩٥/٤/٥

وزير التخطيط يؤكد جدية الحكومة في عملية «التخصيص»

الاصلاحات الإقتصادية في اليمن: بين ملاحقة تجار العملة «الخضراء» وتشكك الخبراء

■ صنعاء ـ ا ف ب، واصلت السلطات اليمنية امس الثلاثاء ملاحقة الصيارفة المتهمين بالمضاربة على العملة الوطنية التي تسعى الحكومة جاهدة الى تدعيمها في محاولة لتصحيح مسار الاقتصاد المنهار.

وكانت السلطات قد اعلنت اول من امس في اطار تقديمها الموازنة الجديدة التي شملت خفض النفقات العامة الى مجلس النواب، عن تخفيض سعر صرف الريال ازاء الدولار الذي بات يساوي خمسين ريالا بدلا من اثنى عشر ريالا.

وسبق للحكومة ان اعلنت الاربعاء الماضي عددا من الاجراءات الهادفة الى تحسين الاداء الاقتصادي بما في ذلك زيادة الرسوم الجمركية وتوسيع اطارها لتشمل سلعا اضافية وزيادة الضرائب على الدخول واعادة تصنيفها وتحديد طرق تحصيلها.

وقد تحسن سعر صرف الريال امس فوصل الى ١١٢ ريالا لكل دولار مقابل ١٤٢ ريالا اول من امس الاثنين وكان سعر صرف الورقة الخضراء قبل اعلان الاجراءات الجديدة ١٢٥ ريالا.

وقال مصدر امني لوكالة فرانس برس ان معظم الصيارفة الذين تم ايقافهم منذ الخميس الماضي احيلوا الى النيابة العامة للتحقيق معهم بتهمة المضاربة بالعملة وعدم التزام السعر الرسمي المحدد مما ادى الى تدهور قيمة الريال اليمني.

تستجيب اجراءات التقشف المعلنة لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين رغم انها لم تستطع ان تبدد شكوك الخبراء حول مدى صوابية اجراءات الحكومة.

واعتبر خبير زراعي يعمل مع البنك الدولي ان من الضروري استعادة ثقة المنظمات الدولية بالهيئات الحكومية في اليمن بعدما بدات الجهات المانحة تتردد في تقديم المساعدات بسبب البيروقراطية التي عطلت الكثير من المشاريع.

ومن المقرر ان يقدم صندوق النقد والبنك الدوليين خلال الاسابيع المقبلة الى صنعاء



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥/٤/٥

برنامجا يسمح باجتذاب المساعدات.

وكان تقرير لصندوق النقد الدولي نشر في العام الماضي اكد ان الاقتصاد اليمني واجه منذ توحيد البلاد في مايو ١٩٩٠ صعوبات كبيرة تمثلت في تدني انتاج القطاعات غير النفطية وانخفاض المداخيل الحقيقية للافراد في بلد يصنف بين اكثر دول العالم فقرا.

واشار التقرير الى البطالة المرتفعة والاختلال الكبير في الوضع المالي للدولة الذي انعكس في معدل تضخم متزايد وتدهور حاد في قيمة العملة الوطنية في السوق الموازية والديون الخارجية التي زادت عن تسعة بلايين دولار ووضع ميزان المدفوعات الميؤوس منه. واكد التقرير ان الموازنة ستكون الاداة الرئيسية للسياسة المالية التي يفترض ان تتبعها الحكومة لاصلاح الاختلالات المالية.

وقد اعلن في صنعاء ان الاصلاحات الهادفة الى خفض النفقات وزيادة الايرادات شملت رفع التعرفات الجمركية والضريبية وتوسيع نطاقها ومضاعفة سعر البنزين والرسوم المستوفاة على الكهرباء والماء والغاء الدعم تدريجيا عن المواد الغذائية الرئيسية مثل القمح والدقيق.

ونصت الاجراءات ايضا على تخفيض عدد الموظفين الحكوميين الذين يصل عددهم الى مليون شخص (مدنيين وعسكريين) وتقليص الامتيازات الممنوحة الى كبار الموظفين وتخفيض حجم البعثات الديبلوماسية والغاء معظم الملحقيات فيها ووقف البعثات التعليمية في الخارج والحد من استيراد السيارات والسلع الكمالية وضبط الجهاز الاداري ومكافحة التهريب.

ولم يحل الاعلان عن زيادة رواتب موظفي القطاع العام ما بين عشرين الى خمسين في المئة دون رد فعل عنيف من الشارع على الاجراءات وحصول مواجهات دامية في عدن وذمار بين قوات الامن ومتظاهرين كانوا يعبرون عن استيائهم للوضع المعيشي المتدهور. ولم تعلن الحكومة التي خشيت من تفاقم رد الفعل الشعبي عن معظم اجراءاتها التي تم ابلاغها الى الجهات المعنية بموجب مذكرات داخلية.

وانعكست الاجراءات سلبا على الاسواق حيث ارتفع سعر طن حديد البناء من ٣٨ الف ريال الى ٥٢ الفا في الاسبوع الماضي ووصل سعر كيس الاسمنت زنة خمسين كيلوغراما الى ٥٧٠ ريالا بعدما كان ٤٥٠ ريالا.

واوضح وزير التخطيط عبدالقادر باجمال لوكالة فرانس برس ان تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون ريال في الموازنة الجديدة لتوفير فرص عمل لا يعني زيادة عدد الموظفين الحكوميين بل خلق مشاريع استثمارية يمكنها استيعاب جزء من العاطلين عن العمل.

وكانت الحكومة قد اعلنت عن تخصيص مبلغ ٤١.٦ مليون دولار للاستثمار في مشاريع صناعية وزراعية واخرى تتعلق بالبنية التحتية.

واشار باجمال الى ان حكومته جادة في عملية التخصيص التي يفترض ان تضع اللجان المختصة دراسات في شأنها خلال اسبوعين في ابعد تقدير، موضحا ان المرحلة الاولى من خطة التخصيص ستنجز في منتصف العام المقبل وتشمل معظم المؤسسات الحكومية الزراعية والصناعية.

واشار الى ان خطة التخصيص ستشمل ايضا المطارات والموانىء وقطاع الكهرباء والمناطق الاقتصادية الحرة.

لكن مسؤولا حكوميا طلب عدم ذكر اسمه ابدى في تصريح لوكالة فرانس برس تخوفه من ان تتم عملية التخصيص بطريقة عشوائية في ظل استمرار الفساد في المؤسسات الحكومية مشددا على اهمية ان يسبق تطهير اداري الاصلاحات الاقتصادية.



المصدر : القبس الكويتية

التاريخ : ١٩٩٥/٤/٦

اليمن: جنوبي رئيسا لمؤسسة «١٤ اكتوبر»

عدن - رويتر - عين اليمن امس الاربعاء رئيسا جديدا لمجلس ادارة مؤسسة «١٤ اكتوبر» الصحفية التي تصدر الصحيفة اليومية الحكومية الوحيدة في عدن بعد ان استبدل الاسبوع الماضي رئيس تحرير صحيفة اسبوعية تصدر في صنعاء.

وقال قرار جمهوري وقعه الرئيس علي عبد الله صالح وحصلت رويتر على نسخة منه انه تقرر تعيين الكاتب الصحافي محمد علي سعد رئيسا لمجلس ادارة مؤسسة «١٤ اكتوبر» للصحافة والطباعة والنشر ورئيسا لتحرير صحيفة «١٤ اكتوبر» التي تصدر عن المؤسسة.

ويخلف سعد وهو جنوبي من عدن وعضو سابق في الحزب الاشتراكي انضم الى المؤتمر الشعبي العام بعد الوحدة عام ١٩٩٠ الكاتب الصحفي عبد الرزاق شاهد عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الذي اعفي من مهامه في المؤسسة بعد الحرب الاهلية في اليمن العام الماضي.

وتصدر «مؤسسة ١٤ اكتوبر» صحيفة «١٤ اكتوبر» اليومية وصحيفة «يمن توداي» الاسبوعية وهي الصحيفة الوحيدة التي تصدر باللغة الانكليزية في جنوب اليمن منذ الاستقلال عام ١٩٦٧.

واصدر الرئيس اليمني قرارا الاسبوع الماضي بتعيين نصر طه مصطفى وهو عضو في حزب التجمع اليمني للاصلاح الشريك في الائتلاف الحكومي مديرا عاما لمؤسسة الثورة للصحافة في صنعاء ورئيسا لتحرير صحيفة الوحدة الاسبوعية التي تصدر عن المؤسسة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٥

صنعاء: رئيس جديد لمؤسسة «١٤ اكتوبر»

■ عدن - رويتر - عيّن امس رئيس جديد لمجلس ادارة مؤسسة «١٤ اكتوبر» الصحافية اليمنية التي تصدر الصحيفة اليومية الحكومية الوحيدة في عدن.

وافاد قرار جمهوري وقعه الرئيس علي عبدالله صالح انه تقرر تعيين الكاتب محمد علي سعد رئيساً لمجلس ادارة مؤسسة «١٤ اكتوبر» للصحافة والطباعة والنشر ورئيساً لتحرير صحيفة «١٤ اكتوبر» التي تصدر عن المؤسسة.

ويخلف سعد وهو جنوبي من عدن وعضو سابق في الحزب الاشتراكي انضم الى المؤتمر الشعبي العام بعد الوحدة عام ١٩٩٠ الكاتب الصحافي عبدالرزاق شاهد عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الذي اعفي من مهماته في المؤسسة بعد الحرب العام الماضي.

وتصدر مؤسسة «١٤ اكتوبر» صحيفة «١٤ اكتوبر» اليومية وصحيفة «يمن توداي» الاسبوعية وهي الصحيفة الوحيدة التي تصدر باللغة الانكليزية في جنوب اليمن منذ الاستقلال عام ١٩٦٧. واصدر الرئيس اليمني قراراً الاسبوع الماضي بتعيين نصر طه مصطفى وهو عضو في تجمع الاصلاح مديراً عاماً لمؤسسة الثورة للصحافة في صنعاء ورئيساً لتحرير صحيفة «الوحدة» الاسبوعية التي تصدر عن المؤسسة. وتصدر المؤسسة ايضاً صحيفة «الثورة» اليومية و«الوحدة» الاسبوعية وصحيفة «الجمهورية» في محافظة تعز. وقالت مصادر في اليمن ان قرار الحكومة الاخير برفع اسعار بعض المحروقات والمواد الاستهلاكية انعكس على اسعار الورق ما ادى الى احتجاب عدد من الصحف. واضافت ان صحيفتي «التجمع» الاسبوعية التي يصدرها في عدن حزب «التجمع الوحدوي اليمني» المعارض و«الوحدوي» التي يصدرها «التنظيم الشعبي الوحدوي الناصري» المعارض توقفتا عن الصدور لهذا السبب.

وزير العدل اليمني: صنعاء ستطالب بتسليم الـ١٦

■ القاهرة - «الحياة» - استبعد السيد عبدالوهاب الديلمي وزير العدل اليمني وهو من حزب التجمع اليمني للاصلاح ان يكون الحزب الاشتراكي وراء الاحداث الاخيرة في اليمن، وقال في تصريحات الى «الحياة» امس في القاهرة: «ان الحزب الاشتراكي احترق وانتهى واصبح رمادا وفقد نفسه ولم يعد له مكان في اليمن» وزاد ان «القياديين الاشتراكيين الـ ١٦ المطلوبين للعدالة تختلف قضاياهم لكنهم يقفون في قضية واحدة هي الخيانة العظمى للبلاد ومن حقهم العودة للمثول للمحاكمة». وتابع: «النائب العام يقوم الآن بجمع الوثائق التي تدينهم وعندما ينتهي من ذلك سيطلب من الدول التي يحتمون بها بتسليمهم الينا (...) والنائب العام هو صاحب الحق في اصدار قرار بالقاء القبض عليهم. لا يوجد في اليمن من يستطيع ان يصدر قراراً بالعفو عن اي انسان متهم».

وعن رفض هذه الدول تسليمهم قال هذا الامر سابق لاوانه ولكل حدث حديث. واشار الديلمي الى ان «جميع القوانين في اليمن موحدة وكان آخرها قانون العقوبات والعقوبات الجزائية ووزعت القوانين على المحاكم وهي كفيلة بان تنهي جوانب التشطير في الجانب التشريعي» ولفت الى ان «هناك قوانين في الطريق لطرح معالجة كل القضايا عن طريق التقنين لكل القضايا بحيث يلتزم المواطنون القوانين التي ستتصدى بشكل حاسم لكل شيء».

وعن الخلافات بين المؤتمر الشعبي والاصلاح في اطار الائتلاف الحاكم قال: «هناك خلافات ولكنها ليست خلافات تؤدي الى التناحر وهي تتعلق بارتفاع الاسعار وتحديد قيمة العملة الصعبة»، وهي «خلافات لا يوجد فيها المكر والخبث الذي كان مسيطرا على قيادات الحزب الاشتراكي والتخطيط السيئ الذي احاط بهم». وتوقع ان تتوصل اليمن والمملكة العربية السعودية الى اتفاق عام وشامل ينهي كل الامور الخلافية قبل نهاية العام الجاري، فجميع القضايا في غاية الوضوح والمشاكل محددة ولا تحتاج الى تطويل، واذا سادت روح التفاهم وحسن النيات عند الجميع فإنهم سيختصرون الزمن.



المصدر : الشرق الأوسط
١ الخارجية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ ابريل ١٩٩٥

تعداد اليمنيين 15.8 مليون نسمة

الرئيس اليمني يعلن تسريح 50 ألفاً من القوات المسلحة

لندن: من لطفي شطاره
صنعاء: من حمود منصر

اعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح امس تخفيض القوات المسلحة اليمنية باحالة 50 الف جندي وضابط الى التقاعد. واكد ان هذا الاجراء بات ضرورياً بعد اعادة توحيد القوات المسلحة وفي اعقاب «القضاء على الفتنة والمشاكل الداخلية». ودعا الحكومة اليمنية للاستفادة من التعداد العام للسكان في اطار جهودها لتحقيق عدالة التنمية وتوزيع المشاريع والخطط والبرامج.

جاء ذلك في كلمة للرئيس اليمني خلال الاحتفال الرسمي الذي اقامته القيادة اليمنية امس للاعلان عن نتائج عملية التعداد العام للمساكن والسكان الذي اجري في اواخر ديسمبر (كانون الاول) الماضي، وتبين منه ان عدد سكان اليمن يبلغ 15.804.654 مليون نسمة.

وقال الرئيس اليمني ان تطبيق قانون المعاشات في القوات المسلحة يمتص نسبة كبيرة من ميزانية الدولة، وان التخفيض الذي سيتم في تلك القوات سيكون عن طريق احالة الكثيرين من الضباط والجنود الى التقاعد بعد ان بلغوا السن القانونية. كما سيجري تسريح اعداد كبيرة من الجنود في اطار عملية تقليص حجم القوات المسلحة اليمنية.

وأكد مجددا الحرب ضد الفساد ودعم سياسة الحكومة لاصلاح الاقتصاد وتنفيذ التعهدات كاملة في هذا الجانب. وقال ان اول شروط برنامج الاصلاح الحكومي هو تطبيق قانون التقاعد، ليس داخل المؤسسة العسكرية فحسب، بل بحيث يشتمل التطبيق ايضا المؤسسات الحكومية الاخرى.

وتعتزم الحكومة اتخاذ سلسلة من الاجراءات لوضع حد للتضخم الوظيفي، واعادة النظر في الجهاز الاداري للدولة، وجرى تشكيل لجنة لهذا الغرض برئاسة عبد الوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء، وعبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتنمية.

ويرى المحللون ان قرار تسريح نحو 50 الف عسكري يمني جزء من خطة اعادة تنظيم القوات المسلحة اليمنية من جميع الجوانب.

ففي بداية الحرب الاهلية العام الماضي كان تعداد القوات الشمالية 38 الف جندي في الخدمة الفعلية اضافة الى 100 الف جندي من الاحتياط في حين كان عدد القوات الجنوبية 27 الف جندي اضافة الى 40 الفا من الجنود الاحتياطيين. وبنهاية الحرب كان لدى الطرفين ما مجموعه 180 الف مقاتل تم تسريح نحو 60 الفا منهم، في غضون الاسابيع الثلاثة الاولى بعد انتهاء الصراع. واكثر من 30 الفا من القوة المتبقية البالغ تعدادها 120 الف جندي ينتمون لقوات «العمالقة».

ويقول يمنيون ان قوات «العمالقة» لن تشملها الخطة الجديدة الرامية الى تسريح 50 الف جندي. وقد تكون قوات «العمالقة» بمثابة نقطة الارتكاز في الجيش اليمني. ويذكر انه كان قد تم حل فرقتين جنوبيتين كانتا متمركزتين في الشمال وقت اندلاع الحرب الاهلية. وفي عام 1994 ذهب 30% من اعتمادات ميزانية البلاد الى القوات المسلحة. ويمكن للحكومة ان توفر حوالي ثلث هذه النفقات من جراء تسريح الـ50 الفا.

وعبر الرئيس اليمني عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلها الجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط والتنمية في انجاح عملية التعداد السكاني. وقال ما من شك ان مؤشرات التصاعد السكاني سوف تلقي باعبائها على الحكومة، وهو ما ينبغي على الحكومة ان تستفيد منه، ومن كل المعطيات الاحصائية لتوظيف الموارد توظيفا صحيحاً وجيداً لخدمة اهداف التنمية.

واعلن عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء اليمني ان عدد سكان الجمهورية اليمنية بلغ خمسة عشر مليونا وثمانمائة واربعة الاف، و654 نسمة. وقدر مجموع سكان الجمهورية اليمنية في اعقاب توحيدها باربعة عشر مليون نسمة، وزادت التقديرات اوائل عام 1993 الى هذا الرقم نحو نصف مليون نسمة، وذلك اثناء التحضير لأول انتخابات برلمانية موحدة في ابريل (نيسان) 1993.

مدير المؤسسة العامة للكهرباء باليمن:

العجز في المنظومة الكهربائية لايزال قائما

صنعاء - الاتحاد: اوضح سالم احمد باحكيم نائب مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء بان المؤسسة اعادت النظر في برنامج فصل التيار الكهربائي من حارات العاصمة صنعاء بحيث تم التركيز على كبار المستهلكين مثل المصانع والورش. واستثناء المستهلكين من شريحة الاستهلاك المنزلي الامر الذي ادى الى استقرار التيار الكهربائي لغرض الاضاءة في معظم انحاء العاصمة.

وقال باحكيم ان مشكلة العجز في المنظومة الكهربائية لاتزال قائمة الامر الذي يضطرنا الى اعادة نظام الفصل عن الحارات الذي كان سائدا من قبل.. واكد على ضرورة توفير قطع الغيار اللازمة لصيانة المنشات كحل نهائي لازمة التيار الكهربائي القائمة.

وحول مبررات رفع سعر تعرفة الكهرباء قال انه قبل الزيادة الحالية وبعدها لاتزال واردات المؤسسة لاتغطي تكاليف الانتاج اطلاقا ومازالت المؤسسة في حاجة الى دعم مالي لتغطية تكاليف انتاج الكهرباء ويعود ذلك بشكل اساسي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع قيمة قطع الغيار والمواد الاستهلاكية علما بان تعرفة الكهرباء لم تتعرض لاي تغيير خلال الـ ١٥ عاما الماضية.

الجدير بالذكر ان الاطفاء بالتناوب بين المناطق والحارات كان قد عاد مرة اخرى في امانة العاصمة بعد حوالي شهرين من انتهاء هذه المشكلة مما دعا المؤسسة العامة للكهرباء للاعلان بانها ستقوم بحملات جديدة لضبط المتلاعبين من اصحاب الورش والمصانع في الامانة والذين لا يلتزمون بالتوقف عن العمل في الفترة المسائية وهو الامر الذي كان قد التزم به اصحاب هذه الورش والمصانع طوال شهر رمضان المبارك. ويقول المسئولون في المؤسسة العامة للكهرباء ان المشكلة ستظل قائمة مالم تتوفر الاعتمادات اللازمة لانشاء محطة اضافية وشراء قطع الغيار اللازمة.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧/٤/١٩٩٥

اليمنيون يقتربون من الـ ١٦ مليون

■ صنعاء - رويتر : اعلن عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء اليمني ورئيس المجلس الوطني للسكان امس ان تعداد اليمن قد بلغ ١٥,٨٠٤,٦٥٤ نسمة بمعدل نمو سنوي ٣,٧ في المئة.

وقال عبدالغني في حفل اقيم في صنعاء امس [illegible] سره الرئيس علي عبدالله صالح ان عدد السكان كان ١٢,٣٠٤,٦٦٥ [illegible] ـيل عام ١٩٨٨.

واضاف عبدالغني ان معدل النمو بلغ ٣,٧ في المئة سنويا في حين كان ٢,٦٢ في عام ٨٨ و٣,٢٩ في عام ٨٦.

وقال ان عدد المقيمين في البلاد بلغ ١٤,٥٦١,٣٣٠ نسمة والغير مقيمين ٧٥٠,٠٩٣ نسمة.

واضاف ان من بين الاجمالي ٤٩٣,٢٣١ نسمة يندرجون تحت تصنيف اعتبارات فنية واجتماعية. وعند استفسار رويتر عن هذا التصنيف قال عبد ربه جرادة رئيس الجهاز المركزي للاحصاء ان العدد يشمل السكان الذين لا يعلن عنهم بعض اولياء الامور كبار السن او بعض القبائل وخاصة فيما يتعلق بعدد النساء في كل اسرة.

وقال عبدالغني ان محافظة تعز هي اكبر المحافظات تعدادا في اليمن حيث بلغ عدد السكان فيها ٢,٢٠٥,٩٤٧ اي بنسبة ١٣,٩٧ في المئة من الاجمالي واصغر المحافظات هي محافظة المهرة الشرقية حيث بلغ عدد السكان فيها ١١٢,٥١٢ اي بنسبة ٠,٧ في المئة.

ووفقا لارقام الجهاز المركزي للاحصاء فان اكبر معدل نمو سكاني سنوي تم تسجيله في امانة العاصمة صنعاء حيث وصل الى ٨,٨٣ في المئة اما اصغر معدل فقد سجل في محافظة المهرة ايضا وهو ٢,٠٧ في المئة.

تعداد السكان على أبواب ١٦ مليونا

صالح: تخفيض القوات المسلحة ٥٠ ألفا لتقليص النفقات

صنعاء - رويتر: قال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ان اليمن سوف يخفض قوات الامن والجيش بمقدار ٥٠ الف جندي في اطار خفض انفاق الحكومة.

وقال صالح في حفل اقيم لاعلان ارقام احدث احصاء للسكان «ان الدولة بدات في تقليص النفقات والاصلاحات المالية والاقتصادية من خلال البدء بالمؤسسة العسكرية»، واضاف يقول: تم تخفيض ٥٠ الف جندي من القوات المسلحة والامن.. وقد احيلوا للتقاعد او التسريح النهائي، ولم يعط الرئيس عدد قوات الامن والجيش بعد الخفض.

وكان خبراء قد قدروا عدد قوات الجيش في اليمن بنحو ٦٥ الفا بالاضافة الى ٢٠ الفا من قوات الامن وذلك قبل الحرب الاهلية التي دارت في عام ١٩٩٤، وقدر عدد قوات الاحتياط بنحو ٧٥ الف جندي وكان عدد كبير منهم قد شارك في الحرب، وقال صالح: ليس هناك داع لزيادة حجم القوات المسلحة بعد ان تم القضاء على الفتنة والمشاكل الداخلية.

من جهته اعلن عبد العزيز عبد الغني رئيس وزراء اليمن ورئيس المجلس الوطني للسكان ان تعداد اليمن قد بلغ ١٥،٨٠٤،٦٥٤ نسمة بمعدل نمو سنوي ٣.٧ في المائة واوضح ان عدد السكان كان ١٢،٣٠٤،٦٦٥ في اول ابريل عام ١٩٨٨. مشيرا الى ان معدل النمو بلغ ٣.٧ في المائة سنويا في حين كان ٢،٦٢ في عام ٨٨ و ٣،٢٩ في عام ٨٦.

واضاف ان عدد المقيمين في البلاد بلغ ١٤.٥٦١.٣٣٠ نسمة وغير المقيمين ٧٥٠.٠٩٣ نسمة، وان من بين الاجمالي ٤٩٣.٢٣١ نسمة يندرجون تحت تصنيف «اعتبارات فنية واجتماعية».

وعند استفسار رويتر عن هذا التصنيف قال عبد ربه جرادة رئيس الجهاز المركزي للاحصاء ان العدد يشمل السكان الذين لا يعلن عنهم بعض اولياء الامور كبار السن او بعض القبائل وخاصة فيما يتعلق بعدد النساء في كل اسرة.

وقال عبد الغني ان محافظة تعز هي اكبر المحافظات تعدادا في اليمن حيث بلغ عدد السكان فيها ٢،٢٠٥،٩٤٧ اي بنسبة ١٣،٩٧ في المائة من الاجمالي واصغر المحافظات هي محافظة المهرة الشرقية حيث بلغ عدد السكان فيها ١١٢،٥١٢ اي بنسبة ٠،٧ في المائة.



احتجاز ٧ من الاشتراكي في أبين

علي صالح: الجيش اليمني خفض منه ٥٠ ألفاً

□ صنعاء -
من البال علي عبدالله:

■ قال الرئيس علي عبدالله صالح امس انه تم «خفض عدد افراد القوات المسلحة والامن»، مشيراً الى ان «٥٠ الفاً احيلوا على التقاعد او سرحوا».

واكد انه «لم يعد هناك مبرر لزيادة عدد افراد القوات المسلحة بعد القضاء على الفتنة التي اشعلتها العناصر الانفصالية في الحزب الاشتراكي ومن تحالف معها في حربها ضد الوحدة والشرعية في ايار (مايو) العام الماضي كذلك جرى حل المشاكل الداخلية».

واوضح في احتفال اقيم لاعلان ارقام احدث احصاء للسكان «ان الدولة باشرت تقليص النفقات والاصلاحات المالية والاقتصادية بدءاً بالمؤسسة العسكرية».

واظهر اخر احصاء للسكان ان عدد اليمنيين نحو ١٦ مليوناً.

وقال علي عبدالله صالح في كلمة في الاحتفال الذي اقيم في صنعاء ان «انجاز مهمة التعداد يعتبر عملاً ناجحاً وممتازاً وله مردود ايجابي على مستوى التخطيط والتنمية».

وزاد: «ان الجهود التي بذلت من قبل وزارة التخطيط والتنمية والجهاز المركزي للاحصاء كانت اكثر من ممتازة وتغلبت على الصعاب التي واجهتها عملية التعداد ومنها إعلان الخائن حيدر العطاس (رئيس الوزراء السابق) احد رموز الانفصال تعليق عملية التعداد وعرقلة عملية استكمالها في مرحلتها الاخيرة رغم المبالغ التي كلفتها». واكد انه «رغم ذلك تمت عملية التعداد بفضل تعاون المواطنين وتجاوبهم».

واشار الى انه «مما لا شك فيه ان مؤشرات التصاعد السكاني في عملية التعداد سيلقي باعبائه على الحكومة ولذلك ينبغي للحكومة ان تستفيد من كل المعطيات الاحصائية وتوظيف الموارد توظيفاً جيداً لخدمة التنمية».

وطالب «الحكومة المؤتلفة من حزبي المؤتمر والاصلاح بالاستفادة من عملية التعداد في اطار جهودها لتحقيق عدالة التنمية وتوزيع المشاريع» مؤكداً ان «ذلك لن يتحقق الا في ضوء توفير المعلومات والاحصاء، لان عملية التعداد مشروع حضاري كبير ارتكز على اسس ومعلومات صحيحة».

وتناول عملية الاصلاح المالي والاداري التي اعلنتها الحكومة الاسبوع الماضي لمواجهة العجز في الموازنة العامة. وقال: «على الحكومة ان تعمل وهي تنفذ هذه الاصلاحات على التطبيق الصارم لمبدأ الثواب والعقاب».

ويذكر ان محافظة تعز (شمال عدن) احتلت المرتبة الاولى في عدد السكان إذ زاد سكانها على اربعة ملايين نسمة.

على صعيد اخر اعتقلت عناصر من الامن السياسي في محافظة ابين (٦٠ كلم شرق عدن) مساء اول من امس سبعة من العناصر القيادية التابعة للحزب الاشتراكي اليمني في المحافظة.

وذكر بيان للحزب الاشتراكي في عدن امس تسلمت «الحياة» نسخة منه ان «سلطات الامن اعتقلت كلاً من السادة حسين محمد ناصر رئيس نقابة الصحافيين في ابين، وفضل علي مبارك (صحافي) وحسن سعيد وسعيد احمد حيدرة ومحمد عوض سعيد وعبود بن غيشان وعلي منصر قرملة وذلك لانتمائهم الى الحزب الاشتراكي».

وقال البيان ان «حملات الاعتقال الواسعة التي تشنها الاستخبارات ضد عناصر الاشتراكي وبعض عناصر احزاب المعارضة الاخرى منذ احداث الاربعاء ٢٩ آذار (مارس) الماضي تؤكد بالملموس عجز سلطات الحكم عن مواجهة الغضب الجماهيري وتحميل المعارضة مسؤولية هذا الغضب».

ووجهت المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديموقراطية ومقرها الرئيسي عدن امس رسالة الى وزير الداخلية العميد يحيى المتوكل في شأن اعتقال السبعة.

واوضح مصدر امني مسؤول في ابين ان «احتجاز سبعة من اعضاء الاشتراكي في المحافظة جاء بعد ثبوت تحريضهم المواطنين على



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٥

التظاهر واعمال شغب تهدف الى زعزعة الامن وعرقلة تنفيذ الاجراءات الاصلاحية للحكومة لتصحيح المسار الاقتصادي المتردي الذي تعيشه البلاد نتيجة السياسات الخاطئة التي كانت العناصر الانفصالية في الاشتراكي تنتهجها ابان مشاركتها الحكم قبل ايار (مايو) العام الماضي».

وقال في تصريح الى «الحياة»: «الاحتجاز هو نوع من الاحتراز وليس اعتقالاً كما يدعي قادة الاشتراكي الذين اغضبهم عدم استجابة ابناء المحافظة لدعوتهم الى القيام باعمال شغب على غرار ما فعله في بعض مناطق عدن وذمار الاسبوع الماضي».

واشار الى انه «قد طلب منهم التعهدات بعدم التحريض وعقد لقاءات سرية ونشر البلبلة وتوزيع المنشورات لينالأ» واضاف «بعد التعهدات سيطلق سراحهم».

وذكرت مصادر امنية في عدن ان «بعض عناصر الاشتراكي حاولت في اليومين الماضيين الصاق شعارات على الجدران تندد بالوحدة والشرعية وتدعو الى الانفصال» وقالت: «لقد ضبط عدد من هؤلاء اعترفوا بارتباطهم بالعناصر الانفصالية الهاربة في الخارج». واكدت المصادر الامنية لـ «الحياة» ان «المواطنين تصدوا لمثل هذه الاعمال التي تهدف الى ضرب الوحدة الوطنية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٥

ندوة في صنعاء عن السلام في الصومال

■ صنعاء - ا ف ب - تستضيف العاصمة اليمنية صنعاء في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ نيسان (ابريل) الجاري ندوة عن السلام في الصومال تنظمها منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو). ويشارك في الندوة التي تعقد تحت عنوان «من أجل مصالحة الصومال مع نفسه» نحو خمسين من المفكرين والمثقفين والصحافيين الصوماليين.

وقال مصدر في اللجنة الوطنية اليمنية للتربية والثقافة والعلوم ان الندوة التي يرعاها رئيس الوزراء اليمني عبدالعزيز عبدالغني تهدف إلى «تنشيط دور المثقفين الصوماليين الذين اجبرتهم الأحداث المأسوية في بلادهم على مغادرتها بحثاً عن السلام والأمن».

وكانت «يونيسكو» طلبت من السلطات اليمنية تنظيم الندوة في رسالة بعث بها المدير العام للمنظمة فدريكو مايور إلى الرئيس علي عبدالله صالح في منتصف آذار (مارس) الماضي. واختارت المنظمة اليمن «نظراً للقرب الجغرافي والأواصر الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تربط بينه وبين الصومال».

وتتضمن الندوة محاور اساسية هي: «يونيسكو وثقافة السلام وإعادة بناء المجتمع الصومالي، وإعادة تأهيل الدولة الصومالية، والاستفادة من خبرة البرامج الثقافية للسلام في أميركا الوسطى، وإعادة دمج الصومال في المجتمع الدولي».



الإرياني: نحتاج إلى ٤٠٠ مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات اليمني

■ صنعاء - ا ف ب. أعلن نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الارياني امس ان اليمن يحتاج الى ما لا يقل عن ٤٠٠ مليون دولار لدعم ميزان مدفوعاته. وأكد الارياني في مقابلة مع التلفزيون اليمني «ان المضاربة باسعار صرف الريال في السوق الموازية اثرت كثيرا على القيمة الحقيقية للعملة الوطنية» لكنه اعتبر ان «في الامكان التغلب على هذه المشكلة اذا ما اتفقت الحكومة اليمنية مع المؤسسات الدولية والدول الصديقة لدعم ميزان المدفوعات».

واضاف «لذلك نحتاج الى ما لا يقل عن ٤٠٠ مليون دولار». وتابع، «قابلت الكثير من مسؤولي تلك الدول والمنظمات وعرفت منهم ان الدعم والمساعدة لن تاتي الا بعد اتخاذ اجراءات وطنية لمعالجة الاختلالات القائمة». وقال، «والآن هم ليسوا معذورين من عدم تقديم الحد الادنى من الدعم والمساعدة الى اليمن». وفي اطار برنامج اصلاحي للنهوض بالاقتصاد اليمني اتخذت السلطات سلسلة من الاجراءات منها زيادة الرسوم الجمركية ومضاعفة رسوم الخدمات العامة والحد من استيراد السيارات والسلع الكمالية وخفض عدد البعثات الديبلوماسية. وقد خفضت الحكومة الاثنين الماضي سعر صرف الريال ازاء الدولار الذي بات يساوي خمسين ريالا بدلا من اثني عشر ريالا. وقدمت ايضا الى البرلمان مشروع موازنة متقشفة لخفض الانفاق العام. وتستجيب هذه الاجراءات لجزء من توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وخلص الارياني الى القول «ان هذه الاصلاحات ستستمر حتى بعد الانتخابات النيابية المقبلة المقررة في ١٩٩٧».

الاشتراكي اليمني: محاولة جديدة لعقد المؤتمر العام للحزب

صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

انهى قادة الحزب الاشتراكي اليمني امس في صنعاء لقاءاتهم التشاورية التي بدأت الاربعاء الماضي تمهيداً لانعقاد الدورة الاستثنائية للجنة المركزية للحزب غداً في قاعة الشوكاني. وكان مقرراً ان تعقد الدورة الاربعاء الماضي كما جاء في بيان للمكتب السياسي للحزب صدر آخر الشهر الماضي.

وتباينت تفسيرات عدد من مسؤولي الحزب لاسباب تأخر عقد الدورة وقال احدهم ان «الأسباب تعود الى تعذر حضور العديد من اعضاء اللجنة المركزية الى صنعاء نتيجة حملة الاعتقالات الواسعة التي طاولت عدداً من قادة الحزب في المحافظات الجنوبية ومنها حملة (اول من امس) في ابين». غير ان عدداً آخر من مسؤولي الحزب اعتبر ان «غياب الامين العام للحزب السيد علي صالح عباد (مقبل) خارج البلاد في مهمة برلمانية أجل انعقاد الدورة الى يوم غد».

واشارت الى ان «الدورة الاستثنائية ستقر خطة التحضير للمؤتمر العام الرابع للحزب الذي من المقرر عقده قبل ايلول (سبتمبر) المقبل بعدما تأخر اكثر من عامين نتيجة الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد وادت الى حرب أهلية صيف العام الماضي».

الى ذلك علقت صحيفة «الثوري» التابعة للحزب الاشتراكي امس على «حملة الاعتقالات» التي تقوم بها سلطات الامن، فقالت ان الحملة «شملت مواطنين وفعاليات سياسية واجتماعية وطلبة مدارس وجامعات في عدن وتعز وذمار وابين وما زالت القائمة مفتوحة والشهية مفتوحة».

وزادت: «ويحدث ذلك في الوقت الذي لا تزال السلطات الحاكمة تلهج بنشيد الديموقراطية وشعارات التعددية وادعاءات الحريات العامة وحقوق الانسان».

واكدت ان «ضيق الافق لن ينتج بالضرورة سوى الجوع والارهاب والخراب المتزايد لحياة المجتمع المادية والروحية».

في ذمار

وفي محافظة ذمار (جنوب صنعاء) أصدرت المنظمة اليمنية لحقوق الانسان امس بياناً قالت فيه ان «سلطات الأمن في المحافظة اعتقلت السيد احمد الفقيه رئيس

التتمة في الصفحة (٤)



الاشتراكي اليمني : محاولة جديدة

تتمة الصفحة الاولى

دائرة الحريات السياسية في المنظمة وعضو المنظمة العربية لحقوق الانسان».

مورفي في عدن

على صعيد آخر، قام ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط سابقاً امس بزيارة استطلاعية لمدينة عدن التي وصل اليها مساء اول من امس. ويعمل مورفي حالياً مسؤولاً عن برنامج الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ٨/٤/١٩٩٥

اليمن: اعتقال أعضاء من «الاشتراكي»

■ صنعاء - رويتر: قالت صحيفة محلية ان السلطات اليمنية اعتقلت عدداً من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني وصحافيين في محافظة ابين الجنوبية. وقالت صحيفة الثورى الاسبوعية الناطقة بلسان الحزب في عددها الذي صدر مساء اول من امس ان سلطات الامن السياسي في محافظة ابين اقدمت الليلة قبل الماضية على اعتقال عدد من كوادر الحزب الاشتراكي اليمني هناك لاسباب غير معروفة. واضافت ان السلطات منعت ذويهم من زيارتهم او التصريح لاية جهة بمقابلتهم او معرفة مصيرهم. وقالت الصحيفة ان من بين المعتقلين محمد عوض سعيد سكرتير اول منظمة الاشتراكي في مدينة زنجبار وحسن سعيد مسؤول الحزب .

■ رئيس مجلس النواب اليمنى «للأهرام»

مصر مركز الثقل للأمة العربية ولها مكانتها فى قلب اليمنيين

لاعلاقة لحزب الاصلاح بعناصر الإرهاب والتطرف فى المحافظات الجنوبية باليمن

صنعاء ـ من عبد المحسن سلامة:

اكد الشيخ عبد الله الاحمر رئيس مجلس النواب اليمنى قبيل زيارته لمصر غدا ان هذه الزيارة لها خصوصيتها لان مصر مركز الثقل بالنسبة للامة العربية ولها مكانتها الخاصة فى قلب كل يمنى ووصف العلاقات بين الشعبين اليمنى والمصرى بانها عميقة وأزلية حيث امتزجت الدماء المصرية بالدماء اليمنية اثناء الدفاع عن الثورة اليمنية مؤكدا ان الدور المصرى محفور فى قلوب اليمنيين.

واكد انه سيعقد لقاءات مع عدد كبير من المسئولين ورؤساء الاحزاب وزيارة المعالم القديمة والحديثة بمصر. وقال انه من الممكن ان تقوم المجالس التشريعية والاحزاب فى البلدين بدور كبير فى دعم العلاقات فى كل المجالات وانه يود الاستفادة من التجربة المصرية فى الاصلاح الاقتصادى والمجالات المختلفة الاخرى.

وردا على سؤال حول ارتباط زيارته بتنقية الاجواء العربية من اجل المصالحة قال : ان العلاقات بين البلدين متميزة وتاريخية ولاتحتاج الى تنقية اجواء اما فيما يخص الوضع العربى فقد حان وقت لم الشمل العربى والرئيس مبارك هو المؤهل لهذا الدور لما يملكه من


عبدالله الأحمر

امكانيات سياسية واسعة كما ان مصر تربطها علاقات قوية بكل شعوب المنطقة.

وقال ان الطريق مهيا لتنقية الاجواء العربية فقد تمت ازالة الكثير من الشوائب التى كانت عالقة بالعلاقات العربية ـ العربية بعد «حرب الخليج» وأكد ان اليمن اجرى حوارات واسعة مع دول الخليج .

وقال : لقد التقيت بالملك فهد بن عبد العزيز العاهل السعودى الذى اكد رغبته فى اصلاح ماافسدته حرب الخليج بين الدول العربية وقد ظهرت بوادر الرغبة فى لم الشمل العربى خلال مؤتمر القمة الاسلامية بالدار البيضاء اما عن آخر تطورات مشكلة الحدود بين السعودية واليمن فاوضح عبد الله الاحمر ان البعض كان يريد لهذه المشكلة ان تشعل المنطقة لتدخل فى حرب جديدة ولكن بفضل جهود الرئيس حسنى مبارك والرئيس حافظ الأسد تم نزع فتيل الحرب ثم ذهبت الى السعودية وجلست هناك طويلا حتى توصلنا الى اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين وهى الاتفاقية التى تقوم على أساس معاهدة الطائف الموقعة بين البلدين عام ١٩٣٤ والتى قام بالتوقيع عليها الامام يحيى ملك اليمن حينذاك والملك عبد العزيز آل سعود ملك السعودية ثم جاءت الثورة والتزمت بكل الاتفاقيات ومنها معاهدة الطائف وقد اتفقنا على ان تكون تلك المعاهدة اساس التحرك وتقوم اللجان المختلفة العسكرية والاقتصادية وغيرها بتنفيذ ماتم الاتفاق عليه وسوف تستمر اللجان فى عملها حتى تستقر الامور تماما لوضع اتفاقية ترسيم الحدود موضع التنفيذ وزيادة فاعلية التعاون السعودى ـ اليمنى فى كل المجالات وعن تجربة التعددية الحزبية اليمنية اكد رئيس مجلس النواب اليمنى أنها تجربة فريدة فى المنطقة وتمارس الاحزاب اليمنية الديمقراطية بشكلها الكامل وللمعارضة صوت قوى فى مجلس النواب ولها انشطتها المختلفة بدون قيود ونفى اتهامات نواب المعارضة بأن مجلس النواب بلا فاعلية ولايمارس دوره فى مراقبة الحكومة وقال لدينا دستور يوضح صلاحيات كل مؤسسة والمجلس يمارس دوره الذى حدده الدستور بشكل كامل ولكن طموحات بعض النواب خاصة نواب المعارضة لاتقف عند حد، كما ان الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها اليمن تدفع الكثيرين الى المزايدات وتسجيل المواقف وتحميل الحكومة كل الامور ووصف ذلك بانه من طبيعة ديمقراطيات العالم الثالث فى بدايتها.

وأكد الشيخ عبد الله الاحمر ان حزب التجمع اليمنى من أجل الاصلاح الذى يراسه هو حزب سياسى له برنامج مستمد من الشريعة الاسلامية ويشارك فى الحكومة الحالية مع حزب المؤتمر.

وحول علاقة حزب الاصلاح ببعض قوى الارهاب والتطرف أوضح الأحمر ان كل هذه الاشاعات اطلقها ان كل هذه الشائعات أطلقها الحزب الاشتراكى الماركسى لأنه يعلم أن الاصلاح يسحب البساط من تحت اقدامه فحاول تشويه صورة الحزب بهذه الشائعات وضرب علاقته ببعض الدول العربية ومنها مصر.

وقال نحن نرفض الارهاب وتدينه ولايوجد داخل الحزب عناصر متطرفة او ارهابية الا ان هناك بعض الشباب فى المحافظات الجنوبية بعيدون عنا ونحن نحاول معهم بالحوار وقد ظهر الشباب المتطرف فى تلك المناطق كرد فعل للحكم الشيوعى فى الجنوب فترة طويلة وهم لا علاقة لهم بحزبنا من قريب او بعيد.



المصدر : الأهــــــرام - القاهرة

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس وزراء اليمن «للأهرام»:

اتجاه لفتح أسواق للدواء المصرى وإقامة شركات مصرية يمنية

تخفيض مخصصات المسئولين للنصف بعد تخفيض الجيش لضغط الانفاق

صنعاء - من عبدالمحسن سلامة:

اكد د .عبدالعزيز عبدالغنى رئيس وزراء اليمن ان بلاده ترحب بالتعاون الاقتصادى مع مصر وتطالب بتوسيع قاعدته الى اقصى حد ممكن وأن تعاود الشركات والبنوك المصرية انشطتها فى اليمن، وقال نحن نستفيد من التجربة المصرية فى الاصلاح الاقتصادى وبخاصة تجربة خصخصة شركات القطاع العام وهناك لجنتان تم تشكيلهما برئاسة وزيرى الصناعة والتخطيط لهذا الغرض.

وأضاف فى تصريحاته للأهرام أن هناك مجالات واسعة للتعاون الاقتصادى المصرى اليمنى فى المستقبل من خلال انشاء الشركات المشتركة فى مجالات الاستثمار المختلفة فى اليمن مثل مواد البناء والادوات الكهربائية والصحية والصناعات الغذائية والملابس الجاهزة وكلها مجالات تحتاجها الأسواق اليمنية وهى سوق كبيرة يمكن ان تصبح منفذا مهما للسلع المصرية، وسيتم افتتاح اسواق للدواء المصرى واقامة شركات مشتركة فى هذا المجال باليمن. واشاد عبدالغنى بالعلاقات بين البلدين وقال انها فى افضل احوالها وهناك لجنة وزارية تنعقد بصفة دورية كل عام برئاسة رئيس وزراء البلدين ونامل فى انعقادها قريبا بعد ان تاخر انعقادها لعدة اشهر. وحول الازمة الاقتصادية فى اليمن قال: أن الحكومة جادة فى مواجهة الموقف وهناك اجراءات صارمة لتخفيض الانفاق الحكومى ورغم حساسية الاقتراب من القوات المسلحة فقد وافق الرئيس على عبدالله صالح على تخفيض عدد قوات الجيش بمقدار ٥٠ الف جندى واحالتهم للتقاعد لتوفير النفقات. كما سيتم اتخاذ اجراءات أخرى لتخفيض مخصصات كبار رجال الدولة الى ٥٠٪ وخفض استهلاك الوقود وبخاصة البنزين وتخفيض اعداد البعثات الدبلوماسية فى الخارج والغاء الملحقيات وقيام السفارات باعمالها.



عبدالعزيز عبدالغنى

وحول سؤال عن تخفيض عدد العاملين فى الجهاز الحكومى، أكد ان ذلك ليس مطروحاً فى الوقت الحالى ولن تكون هناك تعيينات جديدة، حيث تعانى الأجهزة من التضخم الوظيفى.

وتبلغ ميزانية الأجور ٦٠ مليار ريال بما يوازى ٥٠٪ من اجمالى الموازنة العامة، ورغم ذلك فقد تم رفع الأجور فى الميزانية الجديدة بنسب تتراوح مابين ٢٠ و٥٠٪ حسب قيمة المرتب لمواجهة غلاء الأسعار.

وأوضح عبدالغنى ان المظاهرات التى وقعت أخيرا فى البلاد هى مظاهرات سياسية حركها قادة المعارضة وأنها مظاهرات حزبية وليست شعبية والدليل على ذلك انهم ارادوا تحويلها الى مصادمات دامية وأعمال شغب وعنف «وهو ما نرفضه تماماً».

واشار رئيس وزراء اليمن الى ان حصة اليمن فى صندوق النقد ضعيفة، ولاتتعدى ٣٠٠ مليون دولار، فى حين تحتاج خطة الاصلاح الاقتصادى الى مليار دولار ولذلك سوف نتجه الى البنك الدولى للاستفادة من قروضه الانمائية بالاضافة الى الدول الصديقة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى اليمن.



المصدر : الـوسـط
/ المجلة

التاريخ : 9 ابريل 1995

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن

اليمن: المؤتمر الشعبي يودّع تعدد الولاءات

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

الوسط تسود الساحة السياسية في اليمن توقعات حدوث تغييرات كبيرة، خصوصاً بعدما اعلن المؤتمر الشعبي العام - اكبر الحزبين اللذين يحكمان البلاد - انه قرر عقد مؤتمره العام الخامس في ١٩ أيار (مايو) المقبل، إثر تاجيله اربع مرات خلال اقل من عام. ويأتي هذا المؤتمر بعد مرور اكثر من سبع سنوات على المؤتمر العام الذي عقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨.

ويعتقد قادة المؤتمر الشعبي العام ان المؤتمر العام الخامس «يأتي في ظروف شديدة الدقة والتعقيد، سياسياً واقتصادياً. وان عليه ان يستوعب تراكمات الماضي، وتناقضات الحاضر، ومؤشرات المستقبل». ورأى هؤلاء القادة اليمنيون الذين تحدثوا لـ «الوسط» ان المؤتمر المقبل سيكون «بداية لمرحلة جديدة مختلفة تماماً عن سابقاتها». ويمكن القول ان هذه الظروف تمثل ابرز الاسباب التي ادت الى تاجيل انعقاد المؤتمر العام الخامس أربع مرات خلال اقل من عام، بل الى تأخير انعقاد دورته المنتظمة كل عامين لنحو سبع سنوات.

في انتظار التغيير

وينصب الاستعداد للمؤتمر العام الخامس على الجوانب الاستراتيجية للمرحلة المقبلة، التي يجمع المراقبون على انها ستنطوي على تغييرات شاملة وعميقة في مسار اكبر الاحزاب اليمنية، وفي سياسته، وهيكله، وعلاقاته. يضاف الى هذا ما يبديه الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام الرئيس علي عبدالله صالح من اهتمام بالمؤتمر العام الخامس، فهو يراس الهيئات العليا ولجانها الخاصة التي تتولى الاعداد للمؤتمر العام، ويشرف مباشرة على اعمالها.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الوسط» ان الرئيس اليمني يركّز في مخاطبته تلك الاجتماعات المتواصلة على «التغييرات الشاملة». وفي سياق التحضيرات للمؤتمر قدمت مقترحات لتعديل معظم انظمة المؤتمر الشعبي، ولجانه، ودوائره القيادية، وفروعه، وبرنامجه السياسي، وحتى ميثاقه الوطني. اي ان كل شيء في هذا الحزب اضحى بانتظار التعديل.

وقالت مصادر رفيعة المستوى في قيادة المؤتمر الشعبي لـ «الوسط» ان التعديلات المرتقبة «تمثل في مجموعها مشروعاً واحداً لجهة اهدافها العامة». واشارت الى ان من ابرز تلك الاهداف «استيعاب التعددية الحزبية، وتحديد العلاقة بين عناصرها عن طريق صيغة تحقق موضوعية المعادلة القائمة بين السلطة والمعارضة، وتحفظ للمؤتمر الشعبي دوره المميز في الحياة السياسية، بوصفه مظلة للجميع، وصاحب الغالبية النيابية في البرلمان». واضافت ان من تلك الاهداف ايضاً «اعادة النظر في شروط العضوية بما يضع حداً للتناقض لدى بعض الاعضاء المشتتين بين الانتماء الى المؤتمر، والتعاطف مع غيره (...) حتى لا يكرر المؤتمر تجربته مع اعضاء سابقين قبل الوحدة (اليمنية) وبعدها (...) وتاصيل المقترحات التي تبنتها قيادة المؤتمر، كتوسيع المشاركة الشعبية في السلطة عبر لامركزية الادارة المحلية، وتخصيص المؤسسات العامة، (...) وتحديد اسس عملية للتحاور مع شريكنا في الائتلاف (التجمع اليمني للاصلاح) في شان آلية الاصلاحات الشاملة».

وتختلف الآراء بين قادة المؤتمر الشعبي في شان مجمل المواضيع المطروحة على مؤتمرهم العام في اطار استراتيجيته العامة. اذ يشير بعضهم الى الخلاف مع الحزب الاشتراكي وبعض احزاب المعارضة، وذلك في ما يتعلق بتعزيز علاقات المؤتمر مع كل الاحزاب، «في ظل عدم الاخلال بالثوابت الوطنية» على حدّ تعبير النائب عبدالرحمن الأكوع مقرر اللجنة التحضيرية.

وقال الأكوع أن ذلك ينطبق ايضاً على العلاقة مع حزب الاصلاح، خصوصاً الموقف من قضية اللامركزية الادارية. واكد ان «الموضوع مطروح على المؤتمر الخامس من ضمن مشروع الانتقال من المركزية الى اللامركزية (في سلطة الدولة) على رغم ان هناك من يُعدّد مساوئ الحكم المحلي».



وتناول الأكوع نقطة اخرى من نقاط الخلاف، وهي قضية التخصيص التي قال انها مدرجة في «الورقة الاقتصادية، واعتقد بانها موضوع يجب ان يتجاوز النقاش العام، والا يعني مجرد بيع مؤسسات القطاع العام، بل نركز على ان يسير في الاتجاه الذي يخدم الاقتصاد» الوطني اليمني.

الطريق الى المعارضة

من كل هذه المؤشرات يمكن استنباط مؤشر رئيسي يتلخص في ان قادة المؤتمر الشعبي يريدون من مؤتمرهم الخامس ان يكون «نهاية مرحلة»، قبل ان يتطلعوا من خلاله الى بداية مرحلة جديدة اي ان يخلصوا حزبهم من سلبيات تجربته الماضية، «ليتحول مؤسسة حزبية تقوم اجهزتها على اسس علمية غير خاضعة للاهواء والأمزجة، وليهيئ نفسه في ظل مبدا التداول السلمي للسلطة للانتقال الى المعارضة، ويحدد موقفه من اعضاء في قيادته ظلوا يتنفسون في داخله هواء احزاب اخرى» على حد تعبير النائب عبدالوهاب الروحاني عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الخامس ورئيس الروحاني هيئة تحرير صحيفة «٢٢ مايو» التي يصدرها الحزب في صنعاء.

ويضيف، في حديثه الى «الوسط» «ان الامل معلق على المؤتمر المقبل في ان يتخذ موقفاً صريحاً من الاعضاء ذوي الانتماء المزدوج (...) وان يصدر قراراً بفصل الذين خانوا قضية الوطن، واهداف المؤتمر الشعبي العام، وتعاملوا مع قادة الانفصال، وتجميد عضوية الذين كانت لهم مواقف سلبية تجاه العمل التنظيمي سواء في فترة الانتخابات (النيابية) او اثناء الازمة السياسية».

وقال الروحاني ان ذلك القرار المنتظر سيشمل قيادات وعناصر داخل المؤتمر الشعبي من كل الاحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، وانه فيما لو تم اتخاذه فستحدث ردود فعل لا تمكن الاستهانة بها».

جوانب الاخفاق

وبحسب مصدر مطلع فان تقويم المؤتمر تجربته الماضية حصر ابرز سلبياتها في نقطة واحدة، هي، الإخفاق على اكثر من صعيد. وقال مصدر في المؤتمر الشعبي ان ذلك يشمل «انتهاج سياسة المرونة المفرطة في التعامل والعلاقات مع الاحزاب الاخرى (...) وصيغ التحالف والائتلاف واحتواء بعض التنظيمات او قياداتها، ووضع مواثيق عمل وتشكيل لجان للتنسيق مع الاحزاب».

واضاف ان ذلك ينسحب ايضاً على «ما قدمه المؤتمر من تنازلات، وما قبل به من شروط ومبادرات قادته الى مواقف ونتائج غير مجدية». ولذلك يعتقد المراقبون في صنعاء بان قادة المؤتمر يتوقعون ان يكون مؤتمرهم الخامس افضل فرصة للتغيير، ويرون في التغيير افضل شعار لترميم حزبهم من الداخل، وطرح سياسة جديدة تتخلص من الماضي، وتكسب اكبر قدر ممكن من المستقبل بصفة لا تتعارض مع الاعلان عن الاستعداد او الاعداد «للتحول الى المعارضة» طالما ان هذا التحول سيبقى في الغالب مجرد احتمال لن يضرّ اذا لم يكن نافعاً. لكنه في كل الحالات سيكون اقوى الأدلة الى التسليم بمبدا التداول السلمي للسلطة».

وخلص هؤلاء المراقبون الى ان نجاح المؤتمر الشعبي في تحقيق اهداف مؤتمره المقبل سيتوقف على نجاحه في التخلص من تعددية الانتماء السياسي داخله ■



عبدالله الأحمر اليوم في القاهرة
صنعاء: خفض الجيش لأسباب اقتصادية

□ صنعاء - من فيصل مكرم واقبال علي عبدالله:

■ قال مصدر يمني مسؤول أمس ان الخفض في القوات المسلحة اليمنية الذي أعلن عنه الرئيس علي عبدالله صالح قبل ثلاثة أيام «ياتي لاعتبارات اقتصادية بحتة وفي اطار ترجمة برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري الذي تبنته الحكومة اليمنية والذي بدات تنفذه أخيراً».

ونفى المصدر في تصريح رسمي بثته وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» مساء أمس ما ذكر عن ان الخفض الذي أعلنه الرئيس اليمني سيطبق على القوات الموجودة في جنوب اليمن.

واشار المصدر الى ان «هذه التحليلات لا أساس لها من الصحة ومنافية للحقيقة» مستغرباً في الوقت نفسه «مثل هذه التحليلات لانه لم يعد هناك ما يسمى بالقوات الجنوبية او القوات الشمالية بعدما ترسخت الوحدة اليمنية في نهاية الحرب اليمنية الأخيرة في تموز (يوليو) ١٩٩٤ والتي دحرت مؤامرة الانفصال» مؤكداً ان «هناك الآن قوات مسلحة يمنية واحدة دمجت وأعيد بناؤها وانتشارها على أسس وطنية وعلمية وبما يلبي مقتضيات تعزيز القدرة الدفاعية للبلاد».

واضاف المصدر «ان عملية خفض القوات المسلحة اليمنية تاتي انسجاماً مع المتغيرات التي شهدتها اليمن في أعقاب ترسيخ الوحدة وحل المشاكل الداخلية وتثبيت الأمن والاستقرار في البلاد».

واختتم المصدر تصريحه بالقول «ان تطبيق هذا القرار تم على اساس قانون الخدمة العسكرية وقانون التقاعد اللذين ينصان على احالة من بلغوا سن التقاعد الى المعاش وتسريح الذين جندوا في الفترة الأخيرة في اثناء معارك الدفاع عن الوحدة».

وكان الرئيس اليمني بدأ جولة في المحافظات اليمنية وقال السيد محمد عبدالله اليدومي الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح الذي يرافقه في جولته ان «المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح بكل قواعدهما وامكاناتهما سيكونان خير عون للحكومة التي يرأسها السيد عبدالعزيز عبدالغني في عملية البناء والاصلاح وفي الرقابة على عملية التنفيذ لبرنامج الاصلاح لتصحيح مسار الاقتصاد الوطني المتردي».

واضاف اليدومي في تصريح نشرته صحيفة «الصحوة» أمس ان «الحكومة كشفت للشعب حقائق الأمور وهذا ما يلزمها ان تكون صادقة في تنفيذ برنامجها الاصلاحي».

واشار الأمين العام للاصلاح الذي يرافق الرئيس اليمني في جولته التفقدية لعدد من المحافظات الجنوبية منذ الخميس الماضي الى ان «برنامج الاصلاحات الاقتصادية جاء متضمناً للاصلاحات الادارية ومحاربة الفساد وتحمل الحكومة القسط أكبر من المعاناة».

المستقلون في البرلمان

الى ذلك انتقد الشيخ عبدالله مهدي عبده رئيس كتلة المستقلين في البرلمان «ممارسات الحكومة» وقال لـ «الحياة» امس ان هذه «الممارسات تجسدت في السياسات الجديدة التي اتخذتها دون العودة الى البرلمان كسلطة اشتراعية في البلاد» وزاد ان «الحكومة المؤتلفة من حزبي المؤتمر والاصلاح تدير ظهرها للبرلمان كما تديره للشعب ولا تحترمهما بدليل عدم حضور رئيس الحكومة وبقية وزرائه لتقديم الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٩٥».

وطالب رئيس كتلة المستقلين «الحكومة بتقديم برنامجها الاصلاحي للبرلمان اولاً قبل تقديم مشروع الموازنة التي يناقشها البرلمان حالياً وسط معارضة من كتلتي المعارضة والمستقلين».

الاحمر الى القاهرة

في جانب اخر يتوجه اليوم الى القاهرة وفد برلماني برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب في زيارة رسمية تستغرق اسبوعاً.

وذكرت صحيفة «الصحوة» التابعة لحزب الاصلاح الذي يرأسه الاحمر ان

«الزيارة جاءت تلبية لدعوة رسمية من رئيس مجلس الشعب المصري الدكتور فتحي سرور وذلك للبحث في العلاقات البرلمانية بين البلدين».

وقالت «الصحوة» التي عين الكاتب ناصر احمد يحيى رئيساً للتحرير فيها خلفاً لليدومي ان العلاقات اليمنية – المصرية قد تعرضت خلال الازمة اليمنية لسوء الفهم نتيجة محاولات الانفصاليين في الحزب الاشتراكي للدس بين البلدين بحجة وجود معسكرات لتدريب الارهابيين في اليمن. واشارت الى ان «تحسن العلاقات وعودتها الطبيعية جاءا بعد زيارة الرئيس علي عبدالله صالح الى مصر ولقائه الرئيس مبارك اواخر العام الماضي».

الإصلاح فى اليمن بين الرفض والقبول

الحكومة: البرنامج وصفة يمنية خالصة
المعارضة: كل إجراءات الحكومة مرتجلة

□ صنعاء ـ العالم اليوم:

ما شهدته اليمن خلال الايام الاخيرة هو ما كان يتوقعه كثير من السياسيين اليمنيين فمسلسل الاتهامات لا ينتهى وأصبح جزءا من الواقع السياسى المرير الذى تعيشه اليمن منذ قيام الوحدة اليمنية عام 1990.

ومع ذلك فإن حكومة عبد العزيز عبد الغنى تحاول الخروج من الازمات ومن النفق المظلم الذى مرت به أخيرا وتحاول استعادة توازنها بعد المظاهرات الصاخبة التى قادها الشارع اليمنى بمختلف شرائحه ولم يميز فيما استهدفه بين الممتلكات العامة أو الخاصة.. والسبب الرئيسى الذى حرك تلك المظاهرات ما يطلق عليه «بثورة الجياع» نتيجة اتخاذ الحكومة سلسلة من الإجراءات التى تستهدف الإصلاح الاقتصادى ويتصدر تلك الإصلاحات زيادة أسعار الوقود بنسبة 100٪ الذى انعكس سلبا على أسعار جميع السلع فارتفعت هى الاخرى بواقع 200٪. ولم تفلح الإجراءات الحكومية للسيطرة على مستوى الاسعار عبر إصدار اكثر من قائمة تحدد أسعار السلع الاستهلاكية الاساسية كالالبان والعصائر والسمن والصابون وحتى السجائر ايضا.. فقائمة الاسعار لا يعمل بها من قبل تجار الجملة أو التجزئة.. ويقولون إنه لم يؤخذ رأيهم عند إعدادها.

وفى هذا السياق قالت مصادر اقتصادية لـ «العالم اليوم» إن عددا من أصحاب الشركات التجارية المصنعة لمواد السمن والصابون والعصائر والألبان حذروا الحكومة عبر رسالة رفعت إلى مجلس الوزراء اليمنى من توقف مصانعهم عن الإنتاج خلال الايام القليلة القادمة لعدم قدرتهم على توفير المواد الخام بأسعار الدولار فى السوق الموازية فى الوقت الذى هم مطالبون بالالتزام بالاسعار الرسمية والثابتة التى حددتها وزارة التموين والتجارة.

وطالب المصنعون اليمنيون رئيس وزراء الحكومة اليمنية إيجاد حل للأزمة عبر خمسة بدائل تم طرحها كالتالى:

1 ــ قيام الحكومة بتوفير الدولار للمنتجين بسعر مئة ريال.

2 ـ أو أن تقوم الحكومة بتوفير المواد الخام واستيرادها وسيتولون إنتاج التصنيع مقابل سعر الكلفة.

3 ــ إعادة النظر فى ما يتناسب مع التكلفة للمنتجات.

4 ـ قيام الحكومة بتغطية احتياجات المواطنين من السلع التى تنتجها مصانعهم باى وسيلة.

5 ــ إلغاء التسعيرة وترك الأمر لمقتضيات العرض والطلب وآلية السوق.

وتباينت ردود الفعل تجاه برنامج الإصلاح الاقتصادى فالجانب الرسمى يؤكد على أن البرنامج يهدف أساسا إلى إنقاذ الوضع الاقتصادى الصعب الذى وصلت إليه اليمن لاستئصال الأمراض



على عبد الله صالح

لتشكل جرعة مهمة للسير فى طريق الإصلاح الشامل.. وأن عددا من المعالجات قد تم الاخذ بها عند البرنامج ومن ذلك تخصيص مبلغ 27 مليار ريال يمنى للمشاريع الاستثمارية والإقراض الزراعى والسكانى والعمل على الحد من استيراد السيارات والكماليات وإيقاف الابتعاث للدراسات على نفقة الدولة وتقليص عدد السفارات وتخفيض أعداد الموظفين وإلغاء الملحقيات الدبلوماسية اليمنية فى الخارج. كما أن الرئيس اليمنى أكد هو الأخر أنه تم الاستغناء عن خمسين ألفا من منتسبى القوات المسلحة اليمنية من أجل تخفيض النفقات عن كاهل وزارة الدفاع.. ورغم ما تضمنه البرنامج من خطوات عملية لزيادة موارد الحكومة اليمنية بحيث سيكون حجم



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 15 ابريل 1995

الإيرادات عام 95م 87 مليار ريال و951 مليونا أى بزيادة تساوى 92٪ عما كانت عليه عام 1942.

إلا أن العجز فى الميزانية اليمنية يشكل رقما مخيفا مقارنة بالأعوام السابقة فسيصل العجز حسب مشروع الموازنة المقدم للبرلمان اليمنى إلى حوالى 36 مليار ريال.. ومع كل التضمينات التى ذهبت الحكومة اليمنية لتأكيدها عبر سلسلة من اللقاءات والمؤتمرات الصحفية التى عقدها وزراء الائتلاف الحاكم باليمن «المؤتمر والإصلاح» وشرح الأمر الذى دفع الحكومة إلى اتخاذ مثل تلك الخطوات لمعالجة الخلل فى الاقتصاد اليمنى.. إلا ان كل تلك الجهود قوبلت بالرفض من قبل المعارضة اليمنية معتبرة أن كل إجراءات الحكومة كانت مرتجلة ولم تراع الواقع الاجتماعى اليمنى وأنها فى نفس الوقت تأتى تلبية لشروط ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين وأن ما تدعيه الحكومة بأن الإصلاحات هى وصفة يمنية خالصة أمر مشكوك فيه.

كما يرى الدكتور فارس السقاف «أحد المنشقين عن حزب الإصلاح ذى التوجه الأصولى» أن البرنامج لا يتوافق مع مستويات الدخول وسيؤدى إلى مشاكل تتزايد فى المستقبل وقال إن أصحاب البرنامج يعرفون ذلك لكنهم غير قادرين على تنفيذ سوى الجزء الأسهل من المهمة.. وهذا لا معنى له كما أن منفذى البرنامج هم أنفسهم المشكلة.



المصدر : الأنباء الكويتية
التاريخ : ١١/٤/١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أرجوكم.. أخرجوني من اليمن التعيس

لاتزال الام البريطانية ميريام على حالها من القلق والاسى، تواصل توجيه الرسالة تلو الاخرى الى وزارة الخارجية البريطانية لمساعدتها على استرجاع ابنتها «بريطانية الجنسية» ناديا «٢٩ عاما» التى تعيش فى اليمن ضد رغبتها منذ خمسة عشر عاما. وناديا حاليا هي ام لستة اطفال، وحامل، وتعتقد والدتها ان ابنتها سوف تموت ان لم تساعدها الحكومة على اخراجها من هناك.

ووصفت الام ميريام حالة ابنتها فى اليمن بانها مزرية. وقالت انها تعيش في قرية يمنية، فى جو من الرعب والقلق وانعدام ابسط وسائل الحياة، بما فيها العلاج الطبي. فقد ولدت ناديا اطفالها الستة على ارض حجرية، وحيث كان بجوارها امراة ريفية جاهلة، ساعدتها على قطع الحبل السري للمولود.

وقد بدأت القصة منذ خمسة عشر عاما، عندما اصر والد ناديا على تزويج ابنتيه «ناديا ١٥ عاما» و«زانا ١٤ عاما» من شابين من ابناء اصدقائه، الذين دفعوا له ١,٣٠٠ جنيه استرليني مقابل كل واحدة. بعد ذلك ارسل الاب ابنتيه الى اليمن، وهما لا تعلمان حقيقة الامر سوى انه اجازة سيقضيانها في ارض سحرية كانها حكاية من كتاب الف ليلة وليلة. لكن الحقيقة كانت غير ذلك.

فبعد وصولهما الى اليمن بفترة قصيرة، اخذت الفتاتان الى قرية بدائية، جبلية في منطقة «المقبنة» وهناك، علمت الفتاتان انهما قد اصبحتا زوجتين، ومجبرتين على اطاعة الاوامر وطبيعة الحياة هناك، بما فيها حرمانهما من الخروج من المنزل. حينذاك لجات والدتهما ميريام الى وسائل الاعلام التي اثارت القضية بدورها على ارفع المستويات عام ١٩٨٧، وادى ذلك الى اول اتصال رسمي بين الحكومتين البريطانية واليمنية من اجل هذه القضية. واعتبر في ذلك الحين الزواج باطلا، لاسيما ان ميريام لم تتزوج ابدا من والد الفتاتين «مثنى محسن».

لذلك اصدرت الحكومة اليمنية قرارا باطلاق سراح الفتاتين للعودة الى بريطانيا، بشرط بقاء اطفالهما في اليمن. عندئذ اختارت «زانا» الاصغر والاقوى شخصية من اختها، ترك ولدها في اليمن وعادت الى بريطانيا عام ١٩٨٨.

اما اختها ا ... ة «ناديا» فقد رفضت العودة، ... را لانها كانت حاملا، ولها ابن ... خشى عليها ان تتركها لمصير ... حتوم يجبرها على الا تكون سوى آلة لتفريخ الاطفال. كما انها «أي ناديا» اعتقدت ان عودة شقيقتها الى بريطانيا، ستسهم بشكل او بآخر في اعادتها الى عائلتها.

ومرت سبع سنين كاملة بعد ذلك، لم تستسلم زانا ولا والدتها ميريام للياس من عودة ناديا. لكن آخر الردود التي تلقتها ميريام من وزارة الخارجية البريطانية افادت بان الوزارة لا تستطيع ان تفعل اي شيء. واستندت الوزارة في ردها هذا الى اساس ان ناديا تحمل الجنسيتين البريطانية واليمنية. وبما انها تعيش حاليا في دولة تحمل جنسيتها، فهذا يضعها في مصاف المواطنة اليمنية. لذلك فان الوزارة لا تستطيع التدخل نيابة عنها. علاوة على ذلك فان ناديا اكدت انها لا ترغب في ان يتدخل احد في حياتها.

و ... اى الرغم من الرد الدبلوم ... ي الرسمي، لم تقتنع ميريام و ... ابنتها «زانا» بكل ذلك. وفندت الوالدة وابنتها مزاعم الوزارة بان ناديا قد اعتادت وتاقلمت مع الوضع هناك، وبان الوزارة لا تستطيع ان تقوم باي شيء نظرا لتمسك ناديا بخيار البقاء في اليمن. وهنا اكدت زانا، ان شقيقتها لا تملك حق الاختيار باي شيء هناك، حتى حياتها الشخصية، لذلك فان رد الوزارة لا مبرر له.

اما زانا، التي عادت الى بريطانيا واصبحت اما لطفلين، فهي ماتزال غير قادرة على الحديث عن تجربتها في اليمن.



لكنها تامل بان يساعد كتاب والدتها بعنوان «دون رحمة» على اعادة فتح القضية ولفت الانتباه الى ماساة شقيقتها ناديا.

وتؤكد الا. ميريام، انها لن تتوقف عن مطالبتها باستعادة ابنتها، على الرغم من انقضاء ١٥ عاما على الحادثة. وكانت ميريام، قد رات ابنتها آخر مرة، منذ ثلاث سنوات، عندما كانت هذه الاخيرة قد انجبت طفلها الخامس.

و وصفت والدتها ابنتها كما راتها على الواقع، بانها تعيش حياة بائسة مابين طحن الذرة وانجاب الاطفال. كما انها قد اصبحت تبدو اكبر سنا مما هي عليه فعلا. وعندما زارت ميريام ابنتها زانا. ناديا في اليمن عام ١٩٦٢، اصطحبت معها فريقا تلفزيونيا فرنسيا، وابنة الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان.

وفي غفلة من رقابة اسرة الزوج، استطاعت زانا ان تختلي باختها التي قالت لها «لقد نسيتموني، ارجوكم اخرجوني من هنا».

السفارة اليمنية: الانفصاليون خربوا الاقتصاد

ورد الينا رد من السيد عبد الله عبد القادر المستشار الاعلامي في السفارة اليمنية بالقاهرة حول التقرير الاخباري الذي كتبته الزميلة اماني الطويل في العدد السابق عن تخفيض العملة اليمنية ٤٠٪ ومظاهرات في الجنوب وقال المستشار الاعلامي «اننا لانختلف ان الاقتصاد اليمني يعاني من بعض المصاعب شأنه في ذلك شأن الكثير من اقتصاديات العالم الثالث إلا اننا نختلف مع الكاتبة حول التصوير الحاد لتلك المشاكل وحجمها، وإذا كنا لانختلف في بعض ما أوردت من أسباب لهذه المشاكل ولكنه فاتها أحد اهم هذه الاسباب والمتمثل في الدور التخريبي الذي مارسه الانفصاليون منذ اليوم الاول للوحدة وذهبوا بكل طاقاتهم لتخريب مسار الدولة اقتصاديا.

ثانياً: ان ما اتخذته الحكومة اليمنية مؤخرا من اجراءات اقتصادية يأتي في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي بهدف الانتقال الى مرحلة التوازن والاستقرار وهي اجراءات أقل مما كان يتوقعه الخبراء الاقتصاديون.

ثالثاً: ليس سلبيا ان تدعو الحكومة اليمنية احزاب المعارضة الى اجتماع قبل اعلان الاجراءات الاقتصادية بل هو امر ايجابي يحسب لها ودعوة ايجابية كهذه ليست توريطا للمعارضة.

رابعاً: في الوقت الذي تقدر فيه الكاتبة حسها الديمقراطي فاننا حقيقة نستغرب ماجاء في ختام تقريرها من مطالبة اليمن بافساح الهامش الديمقراطي في وقت تتسع فيه الديمقراطية اليمنية لاكثر من ٤٦ حزبا يصدر عنها لاكثر من مائة صحيفة ومجلة ومطبوعة، وان الديمقراطية في اليمن اصبحت لكل الناس بمن فيهم اولئك الذين حملوا السلاح في وجه دولة الوحدة.

ولنا تعليق :

لابد ان المستشار الاعلامي للسفارة اليمنية في القاهرة السيد عبد الله عبد القادر يعرف أن هذه الجريدة قامت بواجبها القومي كاملاً في الدفاع عن الوحدة اليمنية من اهواء وعبث الانفصال ودعاته، غير ان صيانة الوحدة اليمنية يستدعي مناخاً ديمقراطياً أوسع، ومصالحات وطنية اشمل تضع في حسباتها المواطن اليمني واحتياجاته الرئيسية في فرص الحياة الكريمة، وإذا كنا نوافق على ان فاتورة الحرب قد اثقلت كاهل اليمن الاقتصادي فاننا نحذر من موقع قومي محب لليمن ووحدته على ان يتحمل بسطاء اليمنيين وحدهم كلفة الحرب إذ ان تحسين احوال شعبنا اليمني هو احد المداخل الصحيحة والضرورية لصيانة الوحدة وتحقيق اجماع وطني من حولها يجعل من أي تآمر عليها عملا مستحيلا.



المصدر : الأحرار
القاهرة
التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٥

خواطر

اليمن :
٢ - الأزمة الاقتصادية ..

لا حديث في اليمن هذه الايام إلا عن قضيتين .. الاولى الأزمة الاقتصادية ورفع الأسعار والثانية الفساد ومقاومته، وبالنسبة للاولى وجدت الوزارة المؤلفة من حزبي، المؤتمر الشعبي العام الذي يترأسه الرئيس علي عبد الله صالح، والتجمع اليمني للإصلاح الذي يتزعمه الشيخ علي بن حسين، الاحمر رئيس مجلس النواب ان المصروفات تبلغ مائة وعشرين مليار ريال، والايرادات لا تزيد علي ستين مليارا، وبالتالي اصبح في حكم المستحيل إعداد ميزانية مع بقاء هذا العجز، ويقول رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغني وهو من حزب المؤتمر الشعبي «حاولنا معالجة العجز بتخفيض المصروفات فوجدنا انه سيتبقى عجز مقداره ثلاثة وخمسون مليار ريال، وكان الحل السهل انزال نقود جديدة مما سيؤدي الى تدهور آخر في قيمة العملة، وكان لابد من اتخاذ اجراءات قاسية على المواطنين وعلى الدولة ايضا .. على المواطنين برفع للاسعار وعلى الجمارك على السلع باحتساب الدولار بخمسين ريالا بدلا من ثمانية عشر .. وهو السعر الرسمي الذي تحدده الدولة، رغم ان سعره في السوق السوداء ولدى الصيارفة وصل الى مائة واربعين منذ اسبوع مما اضطرها الى إغلاق محال الصرافة والقبض على عدد من اصحابها، وسيتم تعويض موظفي وعمال الدولة بزيادات اجورهم، ويصل عددهم إلى مليون .. كذلك قامت الحكومة برفع معظم الدعم الذي كانت تقدمه ويصل الى اربعمائة مليون دولار سنويا، وكان حزب الاصلاح يعتبره من اسباب الفساد في البلاد، كما يقول عبد الوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء والأمين المساعد للإصلاح. ومن جهتها أعلنت الحكومة انها قررت اتخاذ اجراءات صارمة للغاية للتقشف وتخفيض نفقاتها، مثل منع شراء سيارات أو اثاث جديد، وتخفيض البدلات التي يحصل عليها كبار المسئولين ووقف ارسال بعثات تعليمية للخارج، وتخفيض عدد العاملين في السفارات والغاء القنصليات والملحقيات العسكرية والثقافية والصحفية والصحية والتجارية، وتقليص عدد السفارات، والا يزيد عدد أفراد اي وفد يمني للخارج علي ثلاثة ولا تتجاوز مدة بقائه عشرة أيام وان يكون السفر بقرار من مجلس الوزراء، وبالنسبة لموظفي وعمال الدولة، وهم أكثر مما تحتاجه فلن يتم الاستغناء عن أحد، وإنما سيعاد توزيعهم وتأهيل من يحتاجون للاستفادة منهم.

حسنين كروم



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 11 ابريل 1995

اليمن: التحقيق مع رجل أعمال معتقل يكشف «علاقات تجارية» مع «الاشتراكي»

[] صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ كشفت مصادر قريبة من الاجهزة الامنية اليمنية ان «استمرار احتجاز رجل الاعمال السيد امين احمد قاسم لدى الامن السياسي (الاستخبارات) منذ اكثر من ستة اشهر يعود الى وجود علاقات تجارية بينه وبين محافظ عدن السابق العميد صالح منصر السييلي احد قادة الاشتراكي الانفصاليين». وما زالت قضية اختفاء الاخير منذ انتهاء الحرب الاهلية في السابع من تموز (يوليو) الماضي لغزاً امام السلطات وكذلك امام قيادات الحزب الاشتراكي في الداخل والخارج.

وقالت المصادر لـ «الحياة» امس: «اثبتت بعض التحريات والكشوفات التي ضبطت في عدن عند دخول القوات الحكومية اليها، وجود اتصالات ومعاملات تجارية مختلفة اثناء الازمة التي بدأت في اب (اغسطس) ١٩٩٣ حتى اندلاع الحرب في ايار (مايو) ١٩٩٤ بين الحزب الاشتراكي الذي كانت قيادته السابقة تتخذ من عدن مقراً لها لادارة الازمة، ورجل الاعمال امين قاسم المقيم في صنعاء».

وزادت: «هذه المعاملات التي قدرت بالملايين من الريالات اليمنية والدولارات كانت - حسب اجهزة الامن - تتم مع السيد امين بواسطة السييلي باعتباره مسؤول دائرة الاستثمارات في الحزب الاشتراكي الى جانب توليه منصب محافظ عدن».

واشارت المصادر نفسها الى ان «التحقيقات الجارية مع رجل الاعمال امين قاسم تصب في خانة معرفة مزيد من التفاصيل عن السييلي وطبيعة المعاملات السرية التي كان الحزب الاشتراكي يجريها اثناء الازمة والتي قد تكون متعلقة بجوانب التسليح».

وذكر بيان للحزب الاشتراكي اول من امس ان «الاستخبارات في صنعاء تواصل فرض الاقامة الجبرية على قاسم في منزله بعد استجوابه يومياً في مقر الاستخبارات».

واشار الى «تدهور الوضع الصحي والحال النفسية السيئة التي يعيشها قاسم منذ اعتقاله اواخر العام الماضي. ولا يزال نجله غسان رهن الاعتقال على رغم الافراج عن عدد من موظفيه واقاربه وأحد محاميه الذين اعتقلوا في منتصف آذار (مارس) الماضي». وأكد بيان الاشتراكي أن «سلطات الأمن تواصل مصادرة مكاتب قاسم واملاكه وتقطع كل وسائل الاتصال عنه».

عدن

وفي عدن، ذكرت مصادر امنية ان «قيادة أمن المحافظة تعكف حالياً على اعداد دراسة متكاملة لتنفيذ توجيهات الحكومة» التي يرأسها السيد عبدالعزيز عبدالغني الأمين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبي العام في شأن الاجراءات الاصلاحية للمسار الاقتصادي والمالي والاداري.

وشهدت عدن وبعض المدن الشمالية تظاهرات وأعمال شغب الشهر الماضي عند اعلان بدء الاجراءات الاصلاحية للحكومة المؤلفة من حزبي المؤتمر وتجمع الاصلاح».



خط جوي بين مسقط وصنعاء

بدء تنفيذ مشروع الطريق البرى بين سلطنة عمان واليمن

مسقط ـ عصام حسيش

قررت سلطنة عمان والجمهورية اليمنية البدء فى تنفيذ مشروع الطريق البرى الذى يربط بينهما بعد توقف استمر قرابة العام بسبب الحرب الأهلية وتطور الأحداث فى اليمن.. كما قرر البلدان الشروع فى تسيير رحلات جوية بين مسقط وصنعاء اعتبارا من يوم ٢٢ ابريل الجارى فى اطار فتح مزيد من قنوات الاتصال والتنقل لدعم التعاون بين البلدين.

صرح بذلك معالى الدكتور عبدالقادر باجمال نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط اليمنى «للاتحاد» عقب جلسة المحادثات التى تمت امس مع الجانب العمانى برئاسة قيس بن عبدالمنعم الزواوى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية. وقال المسئول اليمنى ان المحادثات تطرقت لتنفيذ مشروع المنحة المقدمة من سلطنة عمان لليمن (٢٠ مليون دولار) لتعزيز قدرة اليمن على تنفيذ مشروع الطريق البرى. كما بحثت مشروعات مشتركة فى مجالات عديدة على راسها تنمية الموارد الطبيعية فى البلدين، مشيرا الى أن اليمن وعمان تنتهجان مبدأ الشراكة الاقتصادية بهدف تعزيز فرص التعاون المشترك، بحيث تعم ثمراته على الشعبين الشقيقين.

واكد المسئول اليمنى ان التكامل بين عمان واليمن هو الهدف الذى تتوخاه القيادة اليمنية، وهو استمرار للتاريخ المشترك ولروح الأسرة الواحدة التى تبرهن عن نفسها بحضور عقلى وعاطفى على أرض الواقع.

ونوه الدكتور عبدالقادر باجمال الى أن اليمن لديها مشروع اصلاح اقتصادى طموح يضع فى الاعتبار تحسين مناخ الاستثمار وفتح الأبواب أمام الشراكة الاقتصادية مع العالم العربى، مشيرا الى التحسن المطرد فى العلاقات اليمنية ـ العربية بشكل عام والتطور الملموس فى العلاقات اليمنية ـ السعودية بوجه خاص على ضوء التقدم فى محادثات ترسيم الحدود بين البلدين، ويذكر ان الدكتور عبدالقادر باجمال يترأس وفد بلاده فى اجتماعات المؤسسات المالية والنقدية العربية الذى يبدأ أعماله فى مسقط اليوم ويستمر لمدة يومين برعاية معالى قيس الزواوى.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٤/٩٥

الاحمر ينفي

واكد حرص بلاده على مصر وامنها وعدم سماحها بتصدير ارهاب لمصر او ايواء اي ارهابي مشيرا الى تاييد اليمن لمصر وسياساتها في كافة المراحل.

ووصف الاجتماع مع الرئيس مبارك بانه كان «صريحا ومفتوحا» تم خلاله استعراض عدد من القضايا العربية والدولية بالاضافة الى العلاقات الثنائية.

من جانب اخر، قالت مصادر حزبية معارضة ان السلطات اليمنية اعتقلت عضوين من حزبين معارضين مطلع الاسبوع بتهمة توزيع بيان للمعارضة وفرضت رقابة امنية على عدد اخر.

اليمن ينفي تدريب متطرفين مصريين

■ القاهرة ـ (ا ف ب) نفى رئيس البرلمان اليمني الشيخ عبدالله الاحمر وجود اسلاميين متطرفين مصريين يتلقون تدريبات في اليمن وذلك في تصريح صحافي ادلى به في ختام لقائه بالرئيس المصري حسني مبارك امس.

وقال الاحمر الذي يزور مصر منذ الاحد الماضي ان المعلومات التي تحدثت عن وجود متطرفين مصريين يتلقون تدريبات في اليمن شائعات لا اساس لها من الصحة وقد بحثنا هذا الموضوع مع الرئيس مبارك ولمسنا لديه تفهماً.

واعتبر الاحمر ان اليمن "حريص على امن مصر من اي بلد ولديها دين للشعب المصري لايمكن ان تقابله بالاساءة او تحتضن عناصر معادية لمصر.

خواطر

اليمن

٢ ـ الفساد فى القضاء والشرطة..

والقضية الثانية التى لا حديث لليمنيين إلا عنها بالإضافة الى الأزمة الاقتصادية، هى الفساد الذى يتبارى الجميع فى الحديث عنه والتنديد به وأولهم حزب المؤتمر الشعبى الذى يترأسه رئيس الجمهورية على عبد الله صالح، وبالتالى لم تجد عشرات من أحزاب المعارضة ولا الحزب الآخر المشارك فى الحكم وهو التجمع اليمنى للإصلاح، فرصة للمزايدة عليه، ويكفى لندرك خطورة وأهمية هذه القضية والمستوى الذى وصلت إليه، ان نشير الى موقفين شارك فيهما على صالح نفسه:-

الأول ترأسه اجتماع المجلس الأعلى للقضاء بصفته رئيسا له، منذ حوالى أسبوع وناقش تفشى الفساد بين القضاة ورجال النيابة، وطالب - علنا - بكشف اسمائهم واحالتهم الى التحقيق وتنشيط عمل جهاز التفتيش القضائى، وعزل من تثبت عليه تهم الفساد وتجاوز الدستور والقانون .. وبإجراء تطهير شامل فى جهازى القضاء والنيابة وتعديلهما ، بحيث يجمع أعضاؤهما بين المعرفة الفقهية والعلمية، وهذا الكلام أذيع علنا ونشرته الصحف، لكن لم يتم حتى الآن إعطاء أمثلة أو نماذج منه.والموقف الثانى للرئيس اليمنى جاء أيضا منذ أيام فى كلمته التى ألقاها فى الاحتفال بالإعلان عن التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ووصل الى حوالى ستة عشر مليون نسمة.

لقد ركز فى كلمته التى ارتجلها وفى عبارات واضحة وصارمة، على الفساد، فقال : «لابد من إظهار العين الحمراء لكل من يتلاعب بالمال العام واحالة المفسدين للقضاء، كفى فوضى، البعض استغل الأزمة لحسابه ولحساب غيره وتلاعب بالدستور والقانون ولابد من فتح ملفاتهم وفيها الكثير، كان الشعب اليمنى عظيما فى وقفته ضد الانفصاليين الى أن دحر محاولتهم ولابد من إيقاف الفوضى الحالية التى جعلت البعض يعتقد انه لا حساب، ولا عقاب عما ارتكبوه، وهذه العقلية هى من مخلفات حكم الإمامة قبل ثورة سبتمبر سنة ١٩٦٢، ومن مخلفات الأزمة التى سادت البلاد فى السنوات الأربع الماضية وممارسات الانفصاليين خلالها، التى حملت الوطن أعباء كثيرة.

وأضاف على صالح مركزا على الوزراء والمسئولين الذين حضروا الاحتفال : «ان الاجراءات الاقتصادية الأخيرة التى اتخذتها الحكومة لمواجهة عجز الميزانية حملت المواطنين أعباء كثيرة، ولابد ان تبدأوا بإصلاح الأوضاع فى وزاراتكم، لابد أن يصلح كل منكم نفسه لأن البديل لأى واحد موجود .. موجود .. موجود، وبدأنا بأكبر مؤسسة، وهى القوات المسلحة، وسرحنا خمسين ألف جندى، لأنه لم يعد هناك مبرر بقية للإبقاء على العدد الحالى للجيش بعد أن تم القضاء على مؤامرة الانفصال، ولم تعد هناك مشاكل أخرى».

حسنين كروم

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائى
القاهرة
التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

رسالة لمبارك من صالح نقلها رئيس مجلس النواب اليمنى

الرئيس استقبل عضو لجنة العمليات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى

تلقى الرئيس حسنى مبارك أمس رسالة شفوية من الرئيس اليمنى على عبدالله صالح تتعلق بالعلاقات الثنائية بين مصر واليمن، وقام بنقل الرسالة الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب اليمنى خلال استقبال الرئيس حسنى مبارك له بمقر رئاسة الجمهورية وحضر المقابلة د.احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب.

وصرح الشيخ عبدالله الاحمر عقب المقابلة التى استغرقت ساعة بان المقابلة كانت طيبة وتم خلالها استعراض العلاقات بين البلدين الشقيقين واعرب عن أمله فى أن تحقق هذه الزيارة واللقاء مع الرئيس مبارك نتائج مثمرة وطيبة لتطوير العلاقات الأخوية الحميمة بين البلدين وان تعطى دفعة كبيرة لتدعيم العلاقات والتعاون بين البلدين تجاه القضايا الثنائية والعربية والدولية.

وقال : ان هناك روابط وثيقة للغاية تربط بين مصر واليمن وهو ما احب ان أؤكده للجميع مشيدا بالروح الطيبة التى ابداها الرئيس مبارك للوفد اليمنى خلال المقابلة التى اتسمت بالمشاعر الفياضة.

وعما إذا كان قد استعرض مع الرئيس مبارك التقارير الخاصة بوجود متطرفين مصريين يتلقون تدريبات فى اليمن ويتعاطف معهم حزب الاصلاح قال الشيخ الاحمر: ان هذه الاخبار والشائعات والمعلومات لا اساس لها من الصحة وقد وجدنا لدى الرئيس مبارك تفهما وانه على بينة من ان كل مايقال بهذا الشان لا اساس له من الصحة.

واكد ان اليمن احرص على امن مصر من اى بلد، وقال إن للشعب المصرى دينا لايمكن ان يقابله اليمن بالإساءة أو باحتضان عناصر تعادى مصر.

واضاف ان اليمن ستظل قيادة وشعبا متعاطفة مع مصر وسياستها وامنها فى كل الظروف مؤكدا ان مايقال غير صحيح، فاليمن تكن لمصر كل حب واعتزاز وتقدير ولايمكن ان تسمح لأى متطرف او ارهابى او اى معاد لمصر ان يعيش داخل اليمن.

وحول آخر التطورات بين اليمن والسعودية قال الشيخ عبدالله الأحمر : ان المباحثات اليمنية - السعودية



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

تسير فى طريقها وبصورة سريعة وبخطى ثابتة وقوية ومتينة وصادقة.

وقال : ان الباب اصبح مفتوحاً للحوار الاخوى والسلمى بعد التوقيع على رسالة التفاهم التى وقعت فى شهر رمضان الماضى.

من جهة أخرى أستقبل الرئيس حسنى مبارك أمس السناتور فرانك لوتنبرج عضو لجنة العمليات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكى، وقال السناتور لوتنبرج عقب اللقاء انه ناقش مع الرئيس مبارك أخر تطورات عملية السلام. وذكر فى تصريح له أن كثيراً من اعضاء الكونجرس حريصون على لقاء الرئيس مبارك نظراً لما يقوم به من دور محمود فى دفع عملية السلام بالشرق الاوسط، كما انه يمثل شخصية قوية مدافعة عن السلام بالنسبة للامريكيين.

واكد السناتور لوتنبرج ان الولايات المتحدة لديها اهتمام بارز وواضح بعملية السلام لان الشرق الاوسط منطقة ذات اهمية بالغة وقال ان عملية السلام اخذت فى التطور بشكل جدى وواسع النطاق.

واشار الى دور مصر والرئيس مبارك الاساسى فى مواجهة ازمة الغزو العراقى للكويت كما نوه بسياسة مصر الحكيمة اثناء هذه الازمة.

واكد ان الرئيس مبارك لايزال يواصل جهوده فى تحقيق السلام بين الاطراف التى كانت من قبل فى حالة حرب وهذه الجهود تبشر بكثير من الأمل.

واعرب السناتور الامريكى عن سعادته لتبادل وجهات النظر مع الرئيس مبارك حول تطورات عملية السلام وإلى الاستماع الى مشورة الرئيس مبارك حول ماينبغى عمله لدفع جهود السلام.

ورداً على سؤال حول توقيت زيارته وحول الدور الامريكى فى إزالة العقبات التى تعترض طريق السلام قال السناتور لوتنبرج إننا نصر على انه ينبغى عدم التسامح مع الإرهابيين مشيراً إلى العملية الانتحارية التى جرت فى إسرائيل مؤخراً والتى سقط فيها ضحية من ولاية نيوجيرسى الامريكية ووصف هذه العملية بانها غير مقبولة.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible]

الاحمر ينفي ايواء ارهابيين في اليمن

صالح في السعودية الاسبوع المقبل

القاهرة - القبس:
صنعاء - وكالات:

ذكرت مصادر يمنية مطلعة ان الرئيس علي عبدالله صالح سيقوم الاسبوع المقبل بزيارة الرياض لاجراء محادثات مع المسؤولين السعوديين حول العلاقات بين البلدين.

وتاتي هذه الزيارة بعد سلسلة من الاتصالات الهاتفية بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز والرئيس اليمني.

وكان رئيس مجلس النواب اليمني عبدالله الاحمر قد اعلن ان المحادثات السعودية - اليمنية تسير في وضعها «الطبيعي» بعد توقيع مذكرة التفاهم بشان الحدود بين البلدين «بخطى سريعة وقوية وثابتة ومتينة. وقد اصبح الباب مفتوحا للحوار المثمر الاخوي والسلمي.. وعادت العلاقات كما كانت قبل ازمة الخليج» منوها بوجود روابط تاريخية وثيقة بين شعبي البلدين.

من جانب ثان، نفى الاحمر للصحافيين عقب اجتماع مع الرئيس المصري حسني مبارك ايواء اليمن لعناصر ارهابية تتلقى تدريبات في معسكرات يمنية ووصف المعلومات حول هذا الامر بانها «غير صحيحة ولا اساس لها».

عدن: فاعليات تستنكر استمرار اعتقال الصرافين

□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ استنكرت فاعليات شعبية وتجارية في عدن استمرار سلطات الامن والنيابة في اعتقال صرافين من تجار العملات في الأسواق الموازية، للأسبوع الثاني على التوالي. وقالت في مذكرة الى محافظ عدن السيد طه احمد غانم امس أن «هذا الاعتقال لا يستند الى وجه قانوني ويسبب مزيداً من التدهور للنشاط الاقتصادي الحر ومضايقة للتجار والمستثمرين الذين أعلنوا ايقاف نشاطهم نتيجة انعدام (وجود) العملات الأجنبية في الاسواق وعجز البنوك الحكومية والتجارية عن توفيرها».

وذكرت ان «السياسة التي تتبعها حكومة الائتلاف الثنائي - اشارة الى حزبي المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح والتجمع اليمني للاصلاح بزعامة رئيس البرلمان الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر - والمتمثلة في فرض اسعار محددة للعملة وبالقوة على السوق الموازية، لن تؤدي إلا الى تفاقم الأزمة الاقتصادية التي يدفع ثمنها البسطاء من الناس». وزادت: «ان هذه السياسة تناقض ادعاءات الحكومة عند تشكيلها في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي برئاسة السيد عبدالعزيز عبدالغني الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي، في تبنيها لاقتصاد السوق».

وكان البنك المركزي حدد اواخر العام الماضي سعراً للدولار في الاسواق الموازية يبلغ ٨٤ ريالاً للشراء و٨٥ ريالاً للبيع. غير ان الصيارفة اعلنوا رفضهم هذا القرار واغلقوا محلاتهم وجرى اعتقال بعضهم والافراج عنهم بضمانات.

وتوقف سعر الدولار قبل الاعتقال الاخير للصيارفة الاسبوع قبل الماضي على ١٥٠ ريالاً.

وفي صنعاء، افيد ان اول طائرة ايرباص ٣١٠ حطت في مطار العاصمة لتنضم الى اسطول الخطوط الجوية اليمنية. وستصل الى عدن في حزيران (يونيو) المقبل طائرة ثانية من الطراز نفسه لتنضم الى خطوط طيران اليمن (اليمدا سابقاً).

وشهدت أسعار تذاكر الطيران في شركتي الطيران - إثر زيادة أسعار الوقود نهاية الشهر الماضي - ارتفاعاً بلغ نسبة مئة في المئة.

وعلمت «الحياة» من مصادر مسؤولة في الشركتين ان هناك زيادة اخرى تقدر بـ ٢٥ في المئة تجرى دراستها مع وزارة النقل.

وذكرت هذه المصادر ان زيادة اسعار تذاكر السفر خصت اليمنيين بالعملة الوطنية (الريال) فيما ظلت الاسعار بالعملات الاجنبية ثابتة لارتباطها بالسعر الدولي لـ «اياتا».

على صعيد آخر (رويتر) قال مصدر حزبي معارض ان السلطات اليمنية اعتقلت عضوين في حزبين معارضين في مطلع الاسبوع بتهمة توزيع بيان للمعارضة وفرضت رقابة امنية على عدد اخر.

وقال مصدر في حزب التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في بيان أرسل الى «رويتر» الليلة قبل الماضية: «قامت سلطات الامن في محافظة الحديدة باعتقال واستجواب عدد من المواطنين والرقابة المشددة على منازلهم».



الأحمر: محادثات الحدود تتقدم بسرعة

علي صالح يزور السعودية خلال الأسبوع المقبل

■ صنعاء - القاهرة - ا ف ب، كونا، ذكرت مصادر مطلعة في صنعاء أمس ان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح سيقوم الاسبوع المقبل بزيارة إلى المملكة العربية السعودية لاجراء محادثات مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز والمسؤولين السعوديين حول العلاقات بين البلدين.

وتاتي هذه الزيارة بعد سلسلة من الاتصالات الهاتفية بين الرئيس اليمني والملك فهد كان اخرها الاحد الماضي.وفي غضون ذلك قال رئيس مجلس النواب اليمني علي عبدالله الاحمر امس أن المحادثات السعودية - اليمنية تسير في وضعها الطبيعي بعد توقيع مذكرة التفاهم في شان الحدود بين البلدين.

وابلغ الأحمر الصحافيين عقب اجتماعه مع الرئيس المصري حسني مبارك ان الباب اصبح مفتوحا لحوار مثمر بين الجانبين وان المحادثات السعودية اليمنية تتقدم بخطى سريعة وثابتة وصادقة.

واوضح ان العلاقات بين البلدين عادت إلى وضعها الطبيعي كما كانت قبل ازمة الخليج منوها بوجود روابط تاريخية وثيقة بين شعبي البلدين.

ومن جهة ثانية ، قال مصدر حزبي معارض ان السلطات اليمنية اعتقلت عضوين في حزبين معارضين في مطلع الأسبوع بتهمة توزيع بيان للمعارضة وفرضت رقابة امنية على عدد آخر. وفي بيان ارسل الى رويتر الليلة قبل الماضية بالفاكس قال المصدر في حزب التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري .في محافظة الحديدة قامت سلطات الأمن بالاعتقالات والاستجواب لعدد من المواطنين والرقابة المشددة على منازلهم.-واضاف انه تم اعتقال هزاع عبد الكريم المسؤول الاول بالتنظيم الناصري في مديرية حيس في محافظة الحديدة وطالب سيمان المسؤول الاول لحزب البعث في المنطقة نفسها يوم السبت الماضي:

وقال المصدر ان الرجلين نقلا صباح اول من امس من حيس الى مقر الامن السياسي في الحديدة.

واردف ان السلطات استدعت ايضا طاهر عثمان حمله عضو التنظيم الناصري للتحقيق معه بتهمة توزيع بيان صادر عن احزاب المعارضة.

وقال ان رقابة امنية مشددة فرضت على عضوين قياديين بالتنظيم هما احمد البكري وعبد الكريم عيسى، ولم يذكر تفاصيل عن هذه الرقابة.

مبارك يستقبل الأحمر ويحمله رسالة لصالح

استقبل الرئيس حسنى مبارك أمس الشيخ عبدالله الأحمر رئيس مجلس النواب اليمنى والوفد المرافق له. حضر المقابلة الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب.

وصرح الأحمر - عقب المقابلة - بانه نقل رسالة شفهية الى الرئيس مبارك من الرئيس اليمنى على عبدالله صالح تتعلق بالعلاقات الثنائية بين مصر واليمن، وان الرئيس مبارك حمله ردا على هذه الرسالة، مؤكدا عمق العلاقات الأخوية بين البلدين، ودعمها تجاه القضايا الثنائية والعربية والدولية.

واوضح رئيس مجلس النواب اليمنى ان التقارير الخاصة بوجود متطرفين مصريين فى بلاده لاأساس لها من الصحة، وان اليمن ستظل قيادة وشعبا متعاطفة مع مصر وسياستها وامنها فى كل الظروف.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

نحو تعيينات جديدة في مؤسسات الدولة اليمنية

□ صنعاء — من فيصل مكرم:

■ تحدثت مصادر حكومية يمنية امس عن تعيينات جديدة في مؤسسات الدولة والمصالح الايرادية تنوي الحكومة الائتلافية اجراءها خلال الايام القليلة المقبلة تنفيذاً لبرنامج الاصلاح الشامل في البلاد الذي باشرت الحكومة تنفيذه منذ بداية شهر نيسان (ابريل) الجاري.

وتقول هذه المصادر ان لجاناً حكومية على مستوى رفيع بحثت خلال الايام القليلة الماضية في المرحلة الأولى من التعيينات الجديدة لكبار المسؤولين في معظم مؤسسات الخدمات والاستثمار والمصالح الايرادية، في ضوء تصميم الحكومة اليمنية على الخوض في اجراءات عاجلة تهدف الى اعادة تنظيم مؤسسات الدولة وتوسيع نشاطها الخدماتي والاستثماري وزيادة نسبة الايرادات المالية في موازنة الدولة ثم الحد من تدهور الاوضاع الاقتصادية والادارية والمالية في البلاد.

وأشارت هذه المصادر الى اجتماعات بين حزبي الائتلاف الحكومي (المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح) توصلت الى توافق في وجهات النظر حيال الاسس التي ينبغي اتباعها لتنفيذ عملية التغيير في المناصب الرئيسية والمسؤوليات المباشرة في مؤسسات الدولة بقطاعها العام والمختلط ومصالحها الايرادية، مروراً ببرنامج مكثف يأخذ مداه الزمني لتصحيح الاختلالات في مؤسسات الدولة.

وتوقعت ان يبحث مجلس الوزراء اليمني قريباً في هذه الاجراءات ويقرها مبدئياً تمهيداً لصدور قرارات بشأنها عن رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح، الذي شدد على اهمية اضطلاع الحكومة بمسؤولياتها لوضع الاسس الكفيلة بناء الدولة الحديثة، وذلك في خطاب القاه قبل ثلاثة ايام في محافظة الحديدة التي يزورها منذ ايام عدة. ووعد الرئيس اليمني في خطابه بدعم الحكومة الائتلافية ما دامت تسير على طريق تنفيذ برنامج الاصلاحات الشاملة في البلاد.

ومعروف ان برنامج الاصلاحات الشاملة في اليمن يشمل الى جانب المؤسسات والمصالح الحكومية، السلطة القضائية والاجهزة الامنية والعسكرية اضافة الى قطاع السلك الديبلوماسي وقطاع المؤسسات الاستثمارية الذي تأمل الحكومة اليمنية بأن يكون له دور ايجابي في دعم الوضع الاقتصادي في البلاد.

وقال وزير العدل اليمني الدكتور عبدالوهاب الديلمي ان مجلس القضاء الاعلى قرر أخيراً إحالة ١٦ عضواً في النيابة العامة الى المحاكمة عبر مجلس المحاسبة المشكل لهذا الغرض.

وأوضح الديلمي في تصريح له نشرته جريدة «الوحدة» الرسمية الاسبوعية في عددها الصادر أمس انه «لم تكن هناك نية لتقديم اي شخص من اعضاء السلك القضائي الى المحاسبة لعدم توفر الادلة التي تثبت ادانتهم» مؤكداً ان «هذه الاجراءات تأتي في اطار قرارات اتخذها مجلس القضاء الأعلى في اجتماعاته التي عقدها اخيراً برئاسة الرئيس اليمني توافقاً مع الاصلاحات الشاملة في البلاد وفي ضوء سعي الحكومة الى التغلب على الاختلالات القائمة في السلك القضائي بما يعزز دوره في تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد».

وأكد الديلمي في تصريحه «حرص وزارته استكمال اجراءات الدمج بين القضاة في المحافظات الجنوبية والشرقية وزملائهم في المحافظات الشمالية والاستفادة من خبرات بعض الدول في الجانب القضائي».

وخلص الى القول «ان اجراءات تمت لاقامة محكمة للضرائب والجمارك وان عمل هذه المحكمة سيبدأ قريباً في صنعاء» موضحاً ان «من مهمات هذه المحاكم النظر في القضايا المتعلقة بالمخالفات الضريبية والجمركية ضماناً لضبط الايرادات العامة في البلاد».

جواز سفر الوزير

وفي لندن تلقت «الحياة» بياناً وقعه السيد عبدالله ابراهيم الوزير رئيس تحرير صحيفة «البلاغ» اليمنية جاء فيه:

«ضمن الممارسات الخاطئة والمستمرة التي يُقدم عليها من لا يهتم بالنظام والقانون والحرية والديموقراطية، اقدم موظفو الأمن في مطار صنعاء فجر الثلثاء ١٩٩٥/٤/١١ على سحب جواز سفر السيد ابراهيم بن محمد الوزير الامين العام لحركة التوحيد والعمل الاسلامي وصاحب امتياز صحيفة البلاغ الاسبوعية. وذلك لدى عودته الى أرض الوطن قادماً من الخرطوم اثر مشاركته في دورة المؤتمر الشعبي العربي والاسلامي.

وتأتي هذه الممارسات اللاقانونية والمنافية لحقوق المواطنة لتؤكد ان النظام والقانون سيظلان حبيسي الادراج وسيظلان حبراً على ورق امام التصرفات الهوجاء التي يقدم عليها البعض دون خوف من عقاب لاختراق القانون والاعتداء على حقوق المواطنة.

الجدير بالذكر ان ابراهيم بن محمد الوزير الأمين العام لحركة التوحيد والعمل الاسلامي كان قد تعرض للاسلوب الاستفزازي نفسه اثناء توجهه الى السودان يوم الجمعة ١٩٩٥/٣/٣١ وأشارت صحيفة البلاغ الى تلك التصرفات في عددها الرقم ١٣٣ الصادر في ١٩٩٥/٤/٤. وكنا نتوقع أن يعاقب من يقوم بتلك التصرفات المخالفة للقانون حتى لا يقع الظن بأن تلك التصرفات صادرة نتيجة وجود توجيهات عليا بذلك! ولكن بدلاً من ذلك، اذا بالامن يحتجز الجواز عند عودة الاستاذ ابراهيم الوزير ليؤكد ان التصرفات اللاقانونية ستستمر رغماً عن اعلان الدولة التوجه نحو الديموقراطية والذي سيتحول الى حبر على ورق نتيجة هذه التصرفات التي لا تصدر في ظل نظام ديموقراطي (...)».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط
١ الأحد حطب

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

49 نائباً يطالبون البرلمان بإلغاء المصادقة على استقالة أحد زملائهم

اكتمال مشروع وثيقة التنسيق السياسي بين حزبي الائتلاف الحاكم في اليمن

صنعاء: من ناجي الحرازي وحمود منصر

انتهت اللجنة المشتركة المكونة من رئيسي الدائرتين السياسيتين في المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح (حزبي الائتلاف الحاكم في اليمن) من وضع مشروع «وثيقة التنسيق السياسي» بينهما، ورفعتها الى قيادتي الحزبين لاقرارها ثم التوقيع عليها خلال الايام المقبلة. وكانت اللجنة قد بدأت اعمالها عقب توقيع المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح وثيقة الائتلاف الحكومي في شهر اكتوبر (تشرين الاول) الماضي، وعقدت سلسلة من اللقاءات والمباحثات تارة في مقر اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، واخرى في مقر التجمع اليمني للاصلاح، ورأس جانب المؤتمر فيها عبد الملك منصور - عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) ورئيس الدائرة السياسية. بينما رأس جانب تجمع الاصلاح محمد محمد قحطان - عضو مجلس شورى الاصلاح ورئيس الدائرة السياسية. وتوصلت اللجنة قبل فترة الى مشروع وثيقة تنسيق عرضتها على قيادتي الحزبين في اللجنة العام للمؤتمر والهيئة العليا للاصلاح، اللتين طرحتا ملاحظاتهما على المشروع، واعادتاه مجددا الى اللجنة. وبعد استيعاب الملاحظات ومناقشتها، توصلت الى صيغة المشروع الحالية، التي ينتظر ان توافق عليه قيادتا الحزبين.

وذكرت مصادر مطلعة في المؤتمر الشعبي العام ان «وثيقة التنسيق السياسي» تشمل العديد من القضايا والمجالات التي يمكن ان تخفف من حدة التنافر او التناقض، التي يحدث بين حين وآخر في مواقف الحزبين، وذلك من اجل دعم الائتلاف الحكومي بتنسيق شامل على كافة المستويات الداخلية.

ولمحت المصادر الى ان الوثيقة تشمل التنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح على مستويات قيادات المحافظات اليمنية والمنظمات الجماهيرية والنقابات، كما تشمل التنسيق في المجال الاعلامي والثقافي، وكذلك داخل البرلمان (مجلس النواب)، واشارت الى انه قد يتفق لاحقا بين قيادتي الحزبين على الاكتفاء ببند الوثيقة عوضا عن الوثيقة الثالثة التي يجري التحضير لها، والمتعلقة بالتنسيق داخل البرلمان خاصة ان امد المشاورات والمفاوضات قد طال، ويحتاج الامر الى حسم ما تبقى من قضايا الخلاف، والامور التي ما زالت موضوعا لجدل او خلاف في وجهات النظر بين الحزبين.

واعتبرت المصادر ان نجاح قيادة الائتلاف الحكومي، في وضع حد لما تردد عن خلاف داخل الحكومة، واتفاقها على برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري، وعلى القرارات الاخيرة التي بدأ تنفيذ عدد كبير منها، كان خطوة ايجابية مهدت الطريق لوضع اللمسات النهائية على «وثيقة التنسيق السياسي» وربما تمهد الطريق لاحقا لتحقيق مرحلة اشبه بالوحدة بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، اللذين يواجهان تحديات كبيرة مشتركة في المرحلة المقبلة.

ويذكر ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح - الذي يقوم هذه الايام بجولة في محافظة الحديدة - قد اصطحب معه للمرة الاولى - منذ اشتراك التجمع اليمني للاصلاح في الائتلاف الحاكم - محمد اليدومي الامين العام للاصلاح، وكان رئيس الحكومة عبد العزيز عبد الغني قد اشرك نائبه عبد الوهاب الانسي في كثير من الفعاليات واللقاءات الاخيرة بشأن برامج الحكومة وسياساتها، واعتبر المراقبون ذلك ضمن اطار اعطاء فرصة اكبر لقيادات التجمع اليمني للاصلاح في المشاركة في صنع القرارات وتحمل مسؤولياتها امام اليمنيين.

وعلى صعيد آخر طالب 49 عضوا في مجلس النواب اليمني، بينهم عبد الرحمن العماد - رئيس الهيئة البرلمانية للتجمع اليمني للاصلاح - ونواب مستقلون ومن احزاب المعارضة، مذكرة الى هيئة رئاسة المجلس، طالبوا فيها باحالة موضوع استقالة زميلهم النائب عبد الحبيب سالم - ممثل الدائرة 35 في محافظة تعز - الى اللجنة الدستورية في المجلس، بما في ذلك نص رسالة الاستقالة ومذكرة العدول عنها، لاصدار فتوى دستورية فيها وعرضها على المجلس.

واتهم النواب رئاسة المجلس بارتكاب 5 تجاوزات قانونية، من بينها مخالفة المادة 156 من قانون المجلس، التي تلزم الرئاسة بعرض موضوع استقالة اي عضو من المجلس على اعضائه الآخرين في اول جلسة، وكذلك عدم توزيع رسالة الاستقالة على النواب في جلسة المصادقة عليها، ومخالفة المادة 82 من قانون المجلس بعدم منح النواب الممتنعين عن التصويت على الاستقالة فرصة لعرض اسباب امتناعهم وكان عددهم 4 نواب، ومخالفة المادة 61 من قانون المجلس، التي تنص على ضرورة تقديم اي موضوع يطرح على المجلس عقب تلاوة محضر الجلسة السابقة مباشرة، اضافة الى عدم استدعاء النائب المستقيل الى المجلس لشرح اسباب ومبررات استقالته.

وقالت المذكرة ان مجلس النواب اعلن خلو الدائرة 35 في عجلة ترتب عليها خطأ تشريعي، واضافت ان قرار مجلس النواب ليس اقوى من القانون، وان الغياب عن الجلسات لا يسقط عضوية النائب. كما ادانت اتباع رئاسة المجلس اسلوب السرية في الاعلان عن خلو المقعد البرلماني في الدائرة.

وجدير بالذكر ان النائب عبد الحبيب سالم كان قد تقدم باستقالته يوم 28 مارس (آذار) الماضي، واتخذ قرار خلو مقعد الدائرة يوم 2 ابريل (نيسان) الجاري، وبعد يومين اعلن النائب سالم انه تقدم برسالة الى المجلس للعدول عن الاستقالة.

وعلى الرغم من ان المصادقة على قبول الاستقالة جرت في جلسة غير مكتملة النصاب يوم الاحد 2 ابريل (نيسان)، فان جلسة للمجلس مكتملة النصاب صادقت على ذلك القرار في اليوم التالي، ضمن تقرير الجلسة السابقة، ولم يعترض على ذلك احد، مما يشير الى احتمال رفض مذكرة النواب الـ49، وصدور قرار من اللجنة الدستورية متفق مع قرار المجلس يومي 2 و3 ابريل (نيسان) الجاري.



المصدر : الأهـرام
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣-ابريل-١٩٩٥

اشترك فى «الندوة» :

● الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب اليمنى ورئيس التجمع الوطنى من اجل الإصلاح وزعيم قبائل حاشد.

● ومن الوفد المرافق له: السفير احمد محمد لقمان سفير اليمن، عبدالرحمن العمان عضو مجلس النواب ورئيس كتلة التجمع اليمنى للإصلاح - عبدالرحمن الأكوع عضو مجلس النواب من كتلة حزب المؤتمر الشعبى العام، الدكتور محمد يحيي الشرفى عضو مجلس النواب من كتلة حزب المؤتمر الشعبى العام. الدكتور حسن مقبول الأهدل عضو مجلس النواب وعميد كلية الشريعة بجامعة صنعاء من كتلة التجمع اليمنى للإصلاح ، محمد على عماية عضو مجلس النواب من كتلة الحزب الاشتراكى ، محمد عبدالله الكبسى عضو مجلس النواب من كتلة حزب البعث ، عبدالله عبدالقادر المستشار الإعلامى بالسفارة اليمنية.

● ومن الجامعات: الدكتور محمد رضا العدل مدير مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، الدكتور محمد السيد سليم مدير مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة ، الدكتور محمد ابومندور مدير مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية بجامعة القاهرة.

● ومن «الاهرام»: صلاح الدين حافظ مدير التحرير ، الدكتور عبدالمنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الدكتور حسن ابوطالب رئيس وحدة الشئون الدولية ، عماد جاد ومحمد عبدالسلام الخبيران بمركز الدراسات ، حرية أحمد حسنى المحررة بقسم الشئون العربية بالأهرام

عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط اليمني لـ «الشرق الأوسط»

تأثير المظاهرات محدود والإصلاح يتطلب وقتاً

بدأنا تعويض المواطنين ودفع عجلة التنمية

لندن: من عبد الله حموده

تحتل الازمة الاقتصادية في اليمن مكانا بارزا على قمة جدول اعمال الحكومة الحالية في صنعاء، وسط محاذير عديدة، فهناك خلافات حول اساليب معالجتها ـ من ناحية ـ بين حزبي الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح)، يرى البعض ان عمقها يمكن ان يحد من قدرة الحكومة على المعالجة الفاعلة، كما ان العجز عن حل تلك الازمة يهدد بتجدد المظاهرات.

ولكن يبدو ان الحكومة مصممة على المضي في برنامج لاصلاح بنية الاقتصاد اليمني معتمدة على مبدأ «تقاسم الاعباء مع الشعب»، على النحو الذي يوضحه عبد القادر باجمال ـ نائب رئيس الوزراء اليمني ووزير التخطيط والتنمية ـ في هذه المقابلة مع «الشرق الاوسط»:

● ما رايك في القول بان المظاهرات التي حدثت في عدن وذمار تعبر من الآثار السياسية للازمة الاقتصادية، هل يمكن ان يستمر هذا الخطر ويتكرر؟ وما مغزى حدوثه من عدن على وجه التحديد؟

ـ هناك اجراءات ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري واعادة البناء ـ وهما برنامجان مندمجان في برنامج واحد ـ وكان عندنا بعد الانتصار الوحدوي برنامج اعادة البناء وتنفيذ هذا البرنامج يحتاج الى وقت، لان التخريب كان كبيرا والخسائر فادحة، والبنية الاساسية كانت مدمرة ومعطلة.

فقد تجمدت حركة الاقتصاد بسبب الخلافات السياسية خلال الفترة الانتقالية والشلل الذي اصاب الدولة لمدة 4 سنوات وكذلك نتيجة للسياسات الشمولية السابقة مما ادى الى تخلف وتراجع القوة الاقتصادية بنسبة 10 في المائة من دخل الفرد.

● اي كانت النتيجة سلبية؟

ـ نعم. فاذا قارنا معدل الدخل من سنة 1990 الى نهاية 1994 نجده انخفض بمعدل 10 في المائة.

طبعا هناك امور كثيرة ضمن هذا البرنامج ولا يمكن ان نقول ان الحالة الاقتصادية معزولة عن باقي الحالات الاخرى، فما دامت هناك ديمقراطية وحرية للتعبير في البلاد، وما دامت هناك معارضة فان هذا التعبير وبالنسبة لنا ـ يعد واحدا من قضايا الاشكاليات السياسية، او اشكاليات الديمقراطية والتنمية.

● هل تعتقد ان خروج المظاهرات يعني ان المعارضة المنظمة فشلت فخرج الشعب؟

ـ اولا كان عدد المتظاهرين قليلا واللافت للنظر انهم كانوا طلبة من كلية التربية في عدن، ارادوا ركوب الباص (الحافلة) فرفع صاحبه الاسعار، مما ادى الى حدوث مشادة ثم التجمع. فهي ليست مظاهرة منظمة، وان كان هناك من افتعل الوضع بلا شك (وحرض، وان كانت لا تعتبر مغايرة او خارجة عن المظاهرات المالوفة في بلاد كثيرة. والمظاهرة لم تكن في عدن فقط، فقد حصل في ذمار الشيء نفسه عند محطة بترول فقد تجمع الناس ـ اثر تنازع بين شخصين حول زيادة سعر البنزين ـ في حي جانبي من احياء ذمار. وكذلك عبرت مجموعة من العاطلين عن العمل عن احتجاج عادي في صنعاء فانا اتصور ان هذه الامور رد فعل عفوي وطبيعي ومتوقع، ومحسوب حسابه ايضا.

الدعم والتضخم

قلت ان مستوى الدخل الفردي انخفض بنسبة 10 في المائة خلال السنوات الخمس الاخيرة، في الوقت الذي تقول فيه تقارير اجنبية ان التضخم في اليمن يزيد عن 120 في المائة؟

ـ امامي الان تقرير رسمي يقول انه وصل الى 103 في المائة عام 1994، لكنه ليس خطيرا بالمقارنة مع التضخم مع بلدان اخرى، وبالنسبة لنا لا نستطيع ان نتذرع بوجود تضخم لدى آخرين، لكن المزعج بالنسبة لنا ان هذا التضخم ناتج عن خلل هيكلي وليس عن خلل في الدورة الاقتصادية في فترة معينة.

● اذا اعتبرنا ان الذي حصل هو رد فعل عفوي على قرار رفع أسعار البترول وبالتالي المواصلات، ما الذي يمكن حدوثه لو رفع الدعم عن المواد الاساسية؟

ـ من الصعب رفع الدعم عن السلع الاساسية مرة واحدة، لكنه من الضروري النظر الى اننا اصبحنا منزعجين من الخلل الكبير بين السعر الرسمي والسعر الموازي في صرف الريال اليمني.

الشيء المهم هو ان الناس الان لا يهمهم الارتفاع المعقول في الاسعار بقدر ما يهمهم انتظام وصول البضائع والسلع.

كما يجب تنظيم الية التوزيع اكثر فاكثر لكي يصل القمح والدقيق الى الناس بصورة منتظمة وبسعر ثابت. فالناس لا يهمها زيادة الاسعار او نقصانها بل ثباتها.

اجراءات الاصلاح

● ما هي الاجراءات التي يعتمدها برنامج الاصلاح في الوقت الحالي؟

ـ ياخذ برنامج الاصلاح اتجاهين رئيسيين، الاول: يتضمن برنامجا طارئا لهذا العام من اجل وقف النزيف وحالة الانهيار في الاقتصاد الوطني وذلك عبر السيطرة على العجز بسرعة، لانه بلغ طبقا للتقديرات الاولى ما يتراوح بين 50 و60 مليار ريال، وهذا لا يمكن السماح به. لانه يشكل بحد ذاته اكثر من 24 في المائة من الدخل القومي و50 في المائة من الميزانية وارتفعت السيولة الى حوالي 25.5 في المائة لعام 1994، وكانت لا تزيد عن 10 في المائة عام 1990. كما وصلت البطالة الى 23 في المائة من اجمالي القوة القادرة على العمل عام 1994، والعجز يواصل الارتفاع حتى بلغ حوالي 24 في المائة من الناتج الاجمالي . كل هذه الامور تدعونا للعمل من اجل السيطرة على



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٥

هذه الوضعية من خلال السيطرة على العجز اولا، لانه يؤدي الى ايقاف تدهور سعر الصرف، وخفض معدل عرض الاموال والاصدارات النقدية الجديدة، وبالتالي لن تكون هناك هذا العام اصدارات جديدة، لان المهم لدينا ان نبقي العجز في حدود المعقول اي خفض العجز الى النصف وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الاولية من برنامج الاصلاح الاقتصادي الطارئ خلال السنة الاولى. ولا بد ان نواصل عملية خفض العجز في الدخل القومي وهي تتضمن فرعين، الاول تخفيض العجز ذاته، والثاني زيادة الدخل القومي عن طريق زيادة الانتاج فلا بد ان يعود الدخل القومي الى حالة تطوير عملية الانتاج، وهذا يحدث بالقضاء على الاختلال الهيكلي في الميزانية نفسها. ويتطلب هذا البرنامج تغييرات جذرية، وقد الحقناه ضمن ميزانية عام 1995.

● ماذا عن البرنامج الطويل المدى؟

- قدرنا له 3 سنوات حتى نتمكن من السيطرة على العملة، ونحقق التوازن بين العرض والطلب الى حد معقول، وتحسين موارد الدولة من النقد الاجنبي لانه بعد 3 ـ 4 سنوات سنحقق مداخيل جديدة من الغاز، كما انه بعد 3 سنوات ستتغير هيكليات الدولة الاقتصادية اي تغيير وظيفة الدولة في المجال الاقتصادي.

برنامج التعويض

● ماذا عن البرنامج التعويضي؟

- وضعنا برنامجين لهذا الموضوع: الاول تقشفي والثاني: تعويضي.

بالنسبة للبرنامج التقشفي قررنا تقليص السفارات، والغاء الملحقيات العسكرية والثقافية والاعلامية والتجارية، وحددنا عدد العاملين في كل بعثة على ان يكون 7 اشخاص وسنصدر قرارا بتحديد مرتبات القيادات العليا في الدولة، واعادة النظر بالامتيازات الممنوحة لقيادات المؤسسات اذ خفضناها الى النصف، ومنعنا الازدواج في منح الامتياز بصورة قطعية، وخفضنا استهلاك المحروقات الحكومية الى 50 في المائة، خفضنا مخصصات العلاج الخارجي الى 50 في المائة، واعدنا النظر في النظام الحالي للعلاج في الخارج، وسنركز على المستشفيات الداخلية، اوقفنا ارسال البعثات الدراسية الجامعية على حساب اجهزة الدولة، كاجراء يتماشى مع تاسيس جامعة حضرموت وجامعة تعز.وفي هذا الاسبوع وقعنا اتفاقية لوضع الخطة الكاملة لتاسيس جامعة حضرموت، وسيساعدنا مانحو المعونة في ذلك، وجمدنا بعض الاعتمادات التي تقررت في سنوات سابقة، ومنعنا اي زيادات اضافية في الاجور والبدلات والحفلات والضيافات، والاعانات لغير الموظفين، والمؤتمرات الداخلية، والوفود الخارجية، والتعويضات والغرامات والنفقات التعويضية، وتطبيق لائحة لاستخدام السيارات الحكومية، عدا ما يتعلق ببرنامج التعويض، وهو يعني ان تبدا الحكومة بنفسها، اي لا يمكن ان نقول للناس تحملوا اعباء وتظل الحكومة على حالها.

من ناحية اخرى وضعنا برنامجا اخر للتعويض، قسمنا بموجبه الناس الى شرائح رئيسية:

الاولى: شريحة الموظفين في القطاع المدني والعسكري، وهذه لا يقل عددها مع الاعالة عن 5 ملايين مواطن اي حوالي ثلث سكان اليمن تقريبا. خصصنا لهؤلاء حوالي 8 مليارات ريال على اساس اضافات للبدلات بسبب غلاء المعيشة، وتحصل الفئات الدنيا 50 في المائة زيادة، والفئات العليا على 20 في المائة، والمتوسطة بينهما. فالحد الادنى الذي سيتسلمه اي فرد لن يقل عن الف ريال يمني.

الشريحة الثانية هي الفئات العاملة في القطاعات الحرة اي الزراعة والاسماك والصناعة والتجارة وغيرها من المهن الحرة. يقدر عدد هذه الفئة بحوالي 900 الف اسرة (اي حوالي ثلث سكان اليمن ايضا) هؤلاء من الصعب ان تصلهم مبالغ مباشرة.

وقد استوعب جزء من هذه الشريحة التضخم، ورفع اسعار منتجاته، والجزء الاخر لم يستطع مجاراة التضخم، لانه ينتج القمح والحبوب، وبسبب الدعم الذي نقدمه للحبوب لم يعد انتاج القمح المحلي مجديا، لاننا اصبحنا ندعم المزارع الاميركي والاسترالي والاوروبي. ونحن سنساعد هؤلاء بان نحرر قليلا اسعار هذه المواد حتى تكون مجزية لهؤلاء الناس، وبما ان قسما منهم ليست لديه مرونة في الانتاج، بسبب امتلاكهم لاراض صحراوية او لبدائية ادواتهم الزراعية، خصصت الدولة لهؤلاء مبلغ 4 مليارات ريال يمني، في صورة قروض ميسرة وآلات ومعدات لتشجيع الانتاج في الداخل.

الشريحة الثالثة فلا تتطلب زيادة [illegible] رتبات، لانهم اصلا لا يتقا[illegible]ن مرتبات، وعددهم حوالي 200 ـ 300 الف شخص، ويشكلون حوالي 30 في المائة من القوى المشتغلة. نحن سندفع هؤلاء للعمل بتطوير آلية الانتاج والتنمية، بضخ 16 مليار ريال يمني من النفقات الحكومية لتحريك الاستثمارات لان التنمية تعطلت خلال الـ 4 سنوات الماضية.والان نحن امام الحقائق، وجها لوجه، فبالاضافة الى 16 مليار ريال يمني، يبلغ التمويل الخارجي او الذاتي حوالي 8 مليارات، وسيكون لدينا برنامج استثماري قيمته 24 مليار ريال، وهذا بالطبع يوفر فرصا كثيرة للعمل.

● يبرز سؤالان من هذه النقطة: الاول ان حجم البرنامج التعويضي 12 مليار ريال اي ما يوازي 90 مليون دولار بسعر الصرف الحالي، ومن ثم يمكن ان يقلل الناس من شانه، قائلين ان هذا يعادل 6 دولارات لكل مواطن يمني تقريبا. فما هو ردك على ذلك؟

- انه يشكل نسبة ضئيلة من زيادة الاسعار. نحن رفعنا اسعار البترول فقط وليس كل الاسعار، فليس كل السكان مستهلكين للبترول او من اصحاب السيارات فزيادة اسعار البترول لم تطل الا الحافلات وسيارات الركاب فقط، اما الديزل الذي تستخدمه السيارات الكبيرة فلم يتأثر، وانما نعمل لتعويضه، فاثر البترين محدود لو وزع على مستخدمي السيارات ونصيب النقل في ميزانية الاسرة. فنصيب التنقلات بالنسبة الى باقي مصاريف الاسرة لا يزيد عن 10 في المائة، اما الذي يعتبر النقل جزءا من عمله فهو يزيد تكلفة عمله في النقل على اجمالي التكلفة، البعض يرى ان ضخ 12 مليارا امر مبالغ فيه، ويقول اننا لم نرفع سعر اي شيء عمليا بل اخذنا من هذا الجيب لنضع في الجيب الاخر.

هناك نقد لهذه المسالة من وجهة نظر الاقتصاد البحت، لكن من وجهة نظر الاقتصاد السياسي الاجتماعي نحن نحاول ان نخفف من معاناة الناس، ولو كنا نتعامل مع الامر بروح اقتصادية بحتة لكان الامر مختلفا، فالمفروض ان لا يكون هناك عجز او يكون هناك اي دعم اصلا، لكننا نعتبر هذا عبئا يجب تخفيفه تدريجيا.

● السؤال الثاني المتفرع من هذه النقطة هو كيف يصل هذا البرنامج التعويضي الى مستحقيه دون ان يضيع في الطريق؟



المصدر : الشرق الاوسط
١ الملاحق

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- لن يضيع، لان هذا البرنامج يتضمن 8 مليارات سيتسلمها المستحقون في اول مرتب لهم مباشرة، في القطاع المدني والعسكري. بالنسبة للفلاحين سيحصل منتجو القمح على نسبة اكبر من غيرهم، وذلك لدعم انتاج القمح، وذلك بشكل عيني اي سنقدم لهم حراثات وحتى لو باعها المزارع فستبقى الالة تعمل في البلاد.

خطوات الخصخصة

● تفترض الخصخصة بيع المؤسسات المملوكة للدولة الى المواطنين كقطاع خاص - او للاجنبي - وذلك يفترض مدخرات في السوق المحلية يمكن استيعابها، فهل سيكون المشتري اجنبيا في الغالب، وما رأيك؟

- بالنسبة للخصخصة القانون الذي اصدره مجلس الوزراء، ويقول: تعني الخصخصة تحويل ملكية الدولة العامة جزئيا او كليا الى ملكية خاصة جزئيا او كليا. وتشمل الخصخصة انواعا كثيرة:

اولا: المشاركة مع الدولة، بمعنى ان تتخلى عن جزء من ملكيتها الى شريك آخر.

ثانيا: البيع الكامل عن طريق ثلاث وسائل اما بالمزاد العلني، او عن طريق فتح الاكتتاب في اسهم او عن طريق بيع جزء من الاسهم للعمال او عن طريق التصفية الكاملة، اي الغاء الوظيفة ذاتها. تترك الدولة الارض لمن يريد زراعتها. وتصبح شانها شان الايجار، او حق الارتفاق.

ثالثا: النظام الاخير في الخصخصة وهو الادارة، بمعنى ان تتخلى الدولة عن الادارة بطريقتين: اما بطريقة المقاولة مع المدير الجديد ومع اداريين جدد، او بطريقة الايجار، كما تؤجر الفنادق وبعض الاماكن التاريخية والسياحية.

واستعنا بشركة بريطانية هي ايرنست ويونج لتقديم استشارات في مجال الخصخصة، وتقييم المؤسسات وعلى ضوئها نستطيع طرح هذه المؤسسات في سوق الخصخصة. مثل شركات الغزل والنسيج، والمصانع الاخرى، وبالنسبة لاحواض السفن هناك اتفاق مع شركة سنغافورية لكي تكون هناك شركة مشتركة معها، كما اننا طرحنا ادارة الميناء امام الشركات الاجنبية.

● يقودنا هذا الكلام للسؤال الاخير وهو ان هناك عناصر في التجمع اليمني للاصلاح تحاول تحميل المؤتمر الشعبي مسؤولية الازمة الاقتصادية ومعالجتها باسلوب معين بحكم اقدمية المؤتمر في الحكم. فكيف ترد على ذلك؟

- التجمع اليمني للاصلاح هو حزب حديث على الدولة، واللغة الحزبية في بعض الاحيان تطغى على لغة رجل الدولة، وهذا امر طبيعي في تقديري. لكن حزب التجمع واع للمشكلة الاقتصادية، ويشعر بمسؤوليته ايضا في الائتلاف، وحتى في داخل المؤتمر هناك تفاوت في وجهات النظر، ومهما كان هناك من خلاف في الرؤية، فان الحقائق اتضحت امام الجميع، وان تكون هناك وجهات نظر قبل الاتفاق فهذا امر وارد، والا ما كان هناك حزبان اصلا.

والمؤتمر الشعبي العام ايضا ليس حزبا ايديولوجيا مغلقا، فهو يتضمن قوى ذات مشارب سياسية مختلفة، وهو حزب الوسط بصورة عامة، يجمع بين رؤى كثيرة لكن التوافق اكثر.

__ ١٤٥



الشيخ عبدالله الأحمر لـ الشرق الاوسط

سرحنا قوات فرضها «الاشتراكي» ولا علاقة خاصة بالترابي

القاهرة: من سوسن ابو حسين

قال الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر ـ رئيس مجلس النواب اليمني ـ ان قرار تسريح 50 الفا من القوات المسلحة و30 الفا من المدنيين جاء تمشيا مع «نصائح البنك الدولي» ضمن اجراءات ترشيد الميزانية اليمنية، واوضح ان تلك الاعداد فرضت على الدولة عن طريق «اتفاقية الوحدة مع الحزب الاشتراكي، الذي جيش مئات الآلاف، وادخلهم في سجلات الموظفين».

ونفى الشيخ الاحمر ـ في حديث لـ «الشرق الاوسط» ـ وجود اي علاقة خاصة بين حزب التجمع اليمني للاصلاح، الذي يتزعمه، وتنظيم الجبهة الاسلامية الذي يتزعمه الدكتور حسن الترابي في السودان، وقال «ليست بيننا وبينه علاقة سياسية ولا حتى تنسيق على الاطلاق». كما اضاف أن علاقة اليمن مع ايران «مثل العلاقة مع اي دولة عربية لا اكثر ولا اقل».

ورداً على سؤال بشأن هل يتردد عن ايواء اليمن لعناصر مناهضة لمصر قال الشيخ الاحمر «هذه دسيسة وشائعة روج لها الحزب الاشتراكي قبل الحرب».

واكد ان زيارته لمصر تعتبر بداية لمرحلة جديدة في دفع العلاقات بين القاهرة وصنعاء.

واستبعد الشيخ الاحمر حدوث مصالحة مع المعارضين الموجودين خارج اليمن حاليا، وقال انهم «ارتكبوا الخيانة العظمى باعلان الانفصال، وظلوا على عنتهم للآن، اما من عادوا الى اليمن فيشملهم العفو العام، ولن يكون التفاهم والمصالحة الا داخل اليمن». ونفى ان التجمع اليمني للاصلاح مسيطر على القرار السياسي في صنعاء، وقال انه «اصغر من المؤتمر الشعبي العام»، ووجوده في المناصب الرسمية اقل بكثير من حزب الرئيس، «وقد دخلنا الائتلاف من اجل تحمل مسؤولية خدمة اليمن، وليست لدينا مطامع في المناصب القيادية».

واكد الشيخ عبد الله الاحمر على اهمية عمل لجان التعاون السعودية ـ اليمنية، للعودة بالعلاقات الى مسيرتها الاولى.

وقال: ان «اللجنة اليمنية ـ السعودية التي يترأسها مع الامير سلطان بن عبد العزيز، ستجتمع قريبا للبحث في توطيد اواصر العلاقات، وآفاق التعاون بين الرياض وصنعاء، واستكمال رسم خريطة عمل لجان التعاون، وتحديد مواعيد انعقادها».



صنعاء: المحادثات العسكرية مع السعودية تمضي في جو أخوي مسئول

صنعاء – أحمد الجبلي:

قالت مصادر في وزارة الدفاع اليمنية ان اجتماعات اللجنة العسكرية اليمنية – السعودية المشتركة تمضي في جو أخوي مسئول وان اللجنة تدرك أهمية المسئولية الكبيرة الملقاة على عاتقها. واضافت ان الجولة الثالثة من المفاوضات ستنعقد في الرياض، ولكنها لم تحدد موعدا لذلك، الا انها قالت انه من المتوقع ان يتم خلالها تجاوز بعض القضايا المعلقة من الجولتين الماضيتين والخاصة باوضاع القوات المسلحة على حدود البلدين.

وأكدت المصادر ان وزارة الدفاع قد انتهت كليا من عملية دمج القوات المسلحة، وهي الآن بصدد التفرغ لعملية البناء النوعي والكيفي للجيش بعد انتهاء الدمج الذي قالت انه لو تم على أسس وطنية فور قيام الوحدة لما دخلت البلاد في ازمات حرب كلفتها الكثير.

الاصلاح القضائي والاقتصادي

الى ذلك قال الدكتور عبدالوهاب الديلمي وزير العدل ان مجلس القضاء الاعلى الذي يرأسه الرئيس علي عبدالله صالح اتخذ جملة من القرارات تهدف الى اصلاح أوضاع القضاء وتطوير أجهزته بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الراهنة ويكفل حياة امنة مستقرة يسودها العدل والرخاء.

واوضح الديلمي في تصريحات صحفية بان من ابرز تلك الاجراءات قيام النيابة العامة خلال الايام القادمة بتقديم ١٦ من اعضاء النيابة الى المحاكمة عبر مجلس المحاسبة المشكل لهذا الغرض.

وأعرب عن أمله في أن تكلل جهود الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري والقضائي بالنجاح وأوضح بان محكمة الجمارك والضرائب التي اقرها مجلس القضاء الاعلى ستبدأ أعمالها قريبا في صنعاء وسيتيح ذلك انشاء محاكم أخرى في المحافظات للنظر في القضايا المتعلقة بالمخالفات الضريبية والجمركية ضمانا لضبط الايرادات العامة.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٥

الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني في حديث لـ الشرق الأوسط

لا نقبل كلاماً من معارضي الخارج والعفو للعائدين إلى صنعاء

القاهرة:
من سوسن ابو حسين

اكد الشيخ عبد الله الاحمر ـ رئيس البرلمان اليمني ـ على اهمية عمل لجان التعاون السعودية ـ اليمنية، للعودة بالعلاقات الى مسيرتها الاولى، بينما شدد هجومه على المعارضة اليمنية الموجودة في الخارج، واتهمها بالخيانة، ورفض اجراء الحوار معها، او ضمها لقانون العفو العام.وقال الشيخ الاحمر في حديث خاص لـ«الشرق الأوسط»: ان «اللجنة اليمنية ـ السعودية التي يترأسها مع الامير سلطان بن عبد العزيز، ستجتمع قريبا للبحث في توطيد اواصر العلاقات، وآفاق التعاون بين الرياض وصنعاء، واستكمال رسم خريطة عمل لجان التعاون، وتحديد مواعيد انعقادها».

وفي ما يلي نص الحوار:

● الى اي مدى بدأت نتائج مذكرة التفاهم في استئناف تطبيع العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن؟

ـ انا اتحدث ـ كما قال الامير سلطان ـ بان مصطلح «التطبيع» لا يجب ان نستخدمه في هذا المجال، لان العلاقات بين البلدين طبيعية، وهناك تبادل للسفراء في صنعاء والرياض، وبالتالي نحن نتحدث عن «آفاق التعاون»، وهي التسمية الصحيحة للعلاقة. ان هناك مرحلة انقضت كان التعاون فيها ضعيفا. ومن الآن فصاعداً ـ وبعد توقيع مذكرة التفاهم ـ يجب ان يكون التعاون شاملا وكاملا في كل المجالات، وان تعود الامور الى ما كانت عليه في السابق.

● من المقرر ان تعقد الجولة الثالثة للجنة العسكرية بين البلدين في الرياض هذا الاسبوع، ما الذي توصلت اليه اعمال هذه اللجنة؟

ـ شملت مذكرة التفاهم تشكيل 6 لجان، وقد تشكلت بالكامل، ولكنها لم تعمل بعد، باستثناء اللجنة العسكرية التي سبق لها ان اجتمعت مرتين الاولى في الرياض والثانية في صنعاء، والآن تعقد جولتها الثالثة في الرياض، اما اللجان الاخرى فستحدد خلال الايام القليلة المقبلة مواعيد انعقادها، وهذه اللجان هي:

1 ـ اللجنة العليا: التي يرأسها الامير سلطان وعبد الله الاحمر للاشراف على اعمال اللجان وتذليل العقبات ان وجدت.

2 ـ اللجنة الوزارية: وهي معنية بتطوير العلاقات والتعاون وهي مشكلة من ثلاثة وزراء من اليمن وثلاثة وزراء من السعودية وهم وزراء المالية والتربية والتعليم والتجارة والتموين.

3 ـ لجنة ترسيم الحدود البرية.

4 ـ لجنة ترسيم الحدود البحرية.

● متى تستأنف اللجنة العليا التي يرأسها الامير سلطان اعمالها بالاشتراك معكم؟ وهل هناك خطوات اخرى سيتم الاتفاق عليها؟

ـ سوف نلتقي قريبا، وهناك لجان اخرى تعقد، نترك لها المجال حاليا برئاسة عبد القادر باجمال والدكتور عبد العزيز الخويطر، وهذه تعني بالتفاهم والحوار حول ترسيم حدود المناطق الشرقية، التي لم ترسم بعد، وهي من «جبل الثار» الى الحدود مع «سلطنة عمان»، وهناك لجنة اخرى لاعادة تحديد العلامات من البحر الاحمر الى جبل الثار، ولجنة ثالثة «بحرية» التي ترسم الحدود البحرية، خاصة انها لم ترسم في الماضي.

تسريح القوات

● ما هو مغزى قرار تسريح 50 الف رجل من القوات المسلحة، و30 الفا من المدنيين؟ وهل لصندوق النقد الدولي دور في هذا الشأن كما قيل؟ ام ان القرار له صلة باهداف سياسية اخرى، وهي التخلص من العمالة المحسوبة على الحزب الاشتراكي؟

ـ هذا القرار املته علينا الضرورة والمصلحة العامة، خاصة ان الفترة الانتقالية بعد قيام الوحدة فرضت علينا ان نتحمل مليونا من البشر في سجلات الخدمة المدنية، وسجلات القوات المسلحة والأمن، ونحن نرى ان هذه الاعداد من الجيوش فرضتها علينا اتفاقية الوحدة مع الحزب الاشتراكي، الذي جيّش لنا مئات الآلاف، وادخلهم في سجلات الموظفين، واستمرت هذه التعبئة في ملفات الدولة طيلة الفترة الانتقالية المشؤومة، حتى اصبحت الدولة محملة باعباء لا تستطيع تحملها، ولهذا اتخذنا القرار، لانه ليس لليمن مخرج الا التقليل من هذا العدد الكبير، حتى تستطيع البلاد الخروج من الازمة الاقتصادية الراهنة.

● لكن ماهو مصير هذه الاعداد التي ستسرح؟ الا ترون انها قد تحدث خللا في التركيبة الاجتماعية في اليمن؟

ـ سيكون مصيرها مثل غيرها من البلدان التي تخضع لنصائح البنك الدولي، وخفضت من اعداد الموظفين والجيوش، ورشدت في انفاقها وفي ميزانيتها، ولكننا لم نترك هذه الاعداد هكذا، فمنهم من يحال الى التقاعد، ومنهم من ينقل الى العمل في مكان آخر، ولا مانع من صرف بعض المستحقات المالية.

● لكن المعارضة اليمنية في الداخل والخارج تؤكد ان الهدف من هذا القرار هو التخلص من العمالة المحسوبة على الحزب الاشتراكي، وانهاء وجود هذا الحزب داخل البلاد؟

ـ الذين سرحوا من افراد القوات المسلحة كانوا من هنا ومن هناك.

● تقصد من صنعاء وعدن؟

ـ نعم، ولكن لا بد من الاشارة الى ان السبب الذي دفعنا ايضا لاتخاذ هذا القرار، هو الحزب الاشتراكي، الذي فتح الباب من البداية لهذه الاعداد من الجيوش التي لا حاجة لنا بها.

● لكن يبقى السؤال: هل لديك الرغبة في السعي المتواصل للتخلص من الحزب الاشتراكي كما يتردد؟

ـ انا شخصيا لدي الايمان الكامل بالديمقراطية والتعددية الحزبية، والمقياس هو الاخلاص لليمن، والعمل من اجل المصلحة العامة للبلاد، وبالتالي فانا ارفض التعامل مع من يعمل ضد اليمن وضد الشعب، او ارتكب الخيانة في حق اليمن.

● لماذا لا تتبنى موضوع المصالحة الوطنية الشاملة في الداخل، كما سعيت الى تحسين العلاقات والمصالحة الخارجية؟

ـ مصالحة بين من؟ ومع من؟ اليمنيون متصالحون الا مع أعداء اليمن، الذين ارتكبوا الخيانة العظمى باعلان الانفصال، وظلوا على عنتهم للآن، اما من عادوا الى اليمن سيشملهم العفو العام، والتفاهم والمصالحة لن يكونا الا داخل اليمن.

خلافات الائتلاف الحاكم

● ماذا عن مصير الائتلاف الحاكم، وما هي نقاط الاتفاق والاختلاف في معالجة الازمة الاقتصادية الراهنة؟

ـ لم تكن هناك اية خلافات جوهرية، وانما ما يحدث هو خلاف في الرأي والوسائل، وكيفية معالجة الأزمات، لكن الائتلاف مصيره مضمون، ويسير بخطوات ناجحة وجادة، وسيستمر الى ان تاتي الانتخابات المقبلة ومن بعدها الله يعلم بما تاتي به الايام.

● يتردد ان تجمع الاصلاح يسيطر على القرار السياسي في اليمن الان، وانه صاحب الكلمة العليا، فما قولك؟

ـ وجود حزب الاصلاح اقل من المؤتمر الشعبي العام، ووجوده في المناصب الرسمية اقل بكثير من حزب الرئيس، وبالتالي نحن حزب صغير، وقد دخلنا الائتلاف من اجل تحمل مسؤولية خدمة اليمن، وليست لدينا مطامع في المناصب القيادية.

● لكن بوصفك شيخ مشايخ قبيلة حاشد، يتردد انك صاحب الكلمة والقرار في اليمن؟

ـ الكلمة العليا هي لله، وما يحدث هو اننا مع حزب المؤتمر الشعبي العام في ائتلاف كامل، مثلا «علي عبد الله صالح ـ مع عبد الله بن حسين الاحمر»، و«عبد العزيز عبد الغني مع عبد الوهاب الانسي»، و«عبد السلام العنسي مع محمد اليدومي»، عناصر الكفاءة في كل حزب تتلاقى، «الوزير مع الوزير»، وهذه التركيبة هي السائدة، وهي التي تشكل القرار بعد مرحلة المشاركة الديمقراطية، وبالتالي نحن لا نسعى لاية مناصب او مغانم، او حتى سيطرة على القرار.

● ما هو وضع البرلمان اليمني بعد الحرب؟ وما هو وضع اعضاء البرلمان من الحزب الاشتراكي الموجودين حاليا في مصر؟ هل تدعوهم للعودة؟

ـ لا يوجد خارج اليمن من كتلة الحزب الاشتراكي أكثر من 10 اعضاء، اما بقية اعضاء الحزب الاشتراكي داخل البرلمان فكلهم موجودون داخل اليمن، ومن هؤلاء العشرة من هو مطلوب للعدالة، ومنهم من اختار لنفسه ان يرتبط بالعناصر المطلوبة للعدالة بمحض اختياره.

● لكن بعض العناصر في الخارج اعلنت الاستعداد للمحاكمة والحوار، ولم تستجب صنعاء حتى اليوم؟

ـ هذا الموضوع من اختصاص القضاء والنيابة.

● لماذا لا يتم تفعيل مبدأ العفو العام، وتعود مجموعة الـ«16» الى اليمن؟

ـ لو ان حزبا مصريا قام باعلان الحرب والانفصال، ويملك جيشا نظاميا قويا وكل هدفه تقسيم البلاد، ثم هزم هذا الحزب وانتصرت الدولة، وحافظت على وحدة البلاد هنا نسال: ماذا سيكون موقف مصر وحكومتها؟

● أتفق معك بان الموقف صعب، ولكن نحن ندعو لنوع من الارتقاء للاستفادة من قرار العفو العام، الذي اعلنه الرئيس صالح حتى اثناء الحرب؟

ـ اعتقد ان السمو الذي اعلنه الرئيس صالح، والعفو الذي اعلنه وتحمل مسؤوليته، هو اكبر من اي عفو عرفه التاريخ.

● لكنك تعارض هذا العفو ومتشدد حياله؟

ـ العفو هذا صدر بلسان رئيس الدولة واصبح ملزما لنا.

العلاقة مع الترابي

● ننتقل لموضوع اخر وهو ما يتردد بشان خصوصية العلاقة بينك وبين زعيم الجبهة الاسلامية في السودان الدكتور حسن الترابي؟ ما المدى الذي وصلت اليه هذه العلاقة؟

ـ علاقة اليمن حكومة وشعبا واحزابا مع كل الدول العربية علاقة طيبة بما في ذلك السودان، ولا يوجد بيننا خصام او عداء او مع اي دولة عربية او شعب عربي والسودان في نفس المستوى والحدود.

● لكن الا توجد خصوصية في التحالفات مع جبهة الدكتور حسن الترابي؟

ـ لم يكن بيننا وبينه علاقات سياسية، ولا حتى تنسيق في اي شيء على الاطلاق.

● وماذا بشان التحالف مع ايران؟

ـ علاقات اليمن مع ايران مثل العلاقة مع اي دولة عربية، لا اقل ولا اكثر.

● مع نفي اليمن المستمر لوجود معسكرات تدريبية لمجموعة من المصريين العائدين من افغانستان، الا ان اصابع الاتهام ما زالت تشير الى رعاية «الاصلاح» لهذه المعسكرات المتنقلة بين اليمن والسودان، هل من توضيح لهذا الموضوع؟

ـ ليست لدينا مصلحة في تدريب عناصر مصرية او غيرها، كما أنه ليس هناك ما يدعونا لاقامة معسكرات خاصة للتدريب او التسليح. هذا غير منطقي وغير معقول، كذلك من المستحيل أن نقوم بتدريب عناصر مسلحة لارسالها للخارج للقيام بعمليات تخريب، فهذا لن يحدث على الاطلاق، ومن لديه اي شك فاليمن مفتوحة، وليطلب منا من يريد من التسهيلات للوصول الى كل منطقة وشبر في البلاد، بما في ذلك المناطق الجبلية، ليتاكد من صحة ما نقول.

● هل هذه النقطة كانت ضمن اسباب الخلافات مع مصر؟

ـ هذه الدسيسة والشائعة روجت في مصر، والذي روج لها قبل الحرب هو الحزب الاشتراكي، لكي يمهد للحرب التي فجرها والاعداد للانفصال، وكسب التعاطف هنا وهناك، ولكن الحقيقة تم ايضاحها للاخوة في مصر.

● اذن ما هي النتائج التي حققتها زيارتك للقاهرة؟

ـ هي انطلاقة لعلاقات قوية، ستقوم بها كل من مصر واليمن خلال المرحلة المقبلة، وهي زيارة رسمية مع وفد من مجلس النواب اليمني، بدعوة من رئيس مجلس الشعب المصري، وكان لها فوائدها الايجابية.

● هل تعتزم زيارة عواصم عربية اخرى للمصالحة العربية ـ اليمنية والعربية ـ العربية؟

ـ نعم اذا كان في مقدورنا ان نسهم في هذا المجال، فالمصالحة ورأب الصدع وتنقية الاجواء هدف عربي، ولن نتردد في ذلك، سواء انا او غيري من المسؤولين اليمنيين.

● هل تعتزم زيارة الكويت مثلا؟

ـ نعم لن اتردد عندما ياتي الرد على طلبي.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠-١-ابريل-١٩٩٥

مسؤول اشتراكي: فصل البيض وسالم صالح والعطاس وصالح عبيد تم باجماع أعضاء المركزية

صنعاء
من القبال علي عبدالله:

■ قال مصدر مسؤول في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ان «مصادقة الدورة الـ ٣١ للجنة المركزية للحزب التي اختتمت اعمالها مساء الاثنين الماضي في صنعاء على قرار المكتب السياسي بفصل اربعة من زعماء الحزب هم السادة: علي سالم البيض الأمين العام وسالم صالح محمد الامين العام المساعد وحيدر ابو بكر العطاس وصالح عبيد احمد عضوا المكتب السياسي جاء باجماع اعضاء اللجنة المركزية الذين شاركوا في الدورة». واشار الى «وجود اسماء قيادية اخرى ستفصل اذا ثبت تورطها في المعارضة الموجودة في الخارج».

واعتبر المسؤول الاشتراكي «الدورة الاخيرة للجنة المركزية من اهم المحطات الصعبة التي وقفها الحزب بزعامة السيد علي صالح عباد (مقبل) منذ انتهاء الحرب في تموز (يوليو) الماضي وابعاده من الائتلاف الحاكم الى المعارضة بالقوة». وأكد ان «الحزب جدد تمسكه الحاسم في هذه الدورة التي رافقتها حملة اعتقالات من قبل اجهزة أمن السلطة لعدد من قياديي المحافظات الجنوبية ومحافظتي تعز وذمار بخيار الديموقراطية كخيار لا رجعة عنه لتطور النظام السياسي والاجتماعي للبلاد ووفياً لوحدتها وحاملاً لراية هذه الوحدة التي تحققت في أيار (مايو) ١٩٩٠ بمبادرة من الحزب والمؤتمر الشعبي».

وقال: «سيكون واهماً بل مخطئاً في حساباته تماماً من يعتقد ان للحزب الاشتراكي طريقاً اخرى غير هذا الطريق».

واوضح المسؤول الاشتراكي ان «بيان الدورة الصادر مساء أول من امس اشار بوضوح الى دور الحزب ومساهمته في المعارضة التي انتقل اليها دون ارادته بل بالقوة العسكرية ومصادرة حقوقه وممتلكاته بعدما شارك بشكل رئيسي في الوحدة ومرحلة الحكم التي تلتها حتى الحرب صيف العام الماضي». وقال: «ان وجود معارضة سياسية وطنية بناءة ونشطة يشكل الوجه الآخر لمعادلة النظام السياسي الديموقراطي» وزاد ان: «مفهوم الحزب للمعارضة يتحدد في تاييد الاجراءات الصائبة للسلطة ودعمها ومعارضة السياسات والتدابير الخاطئة وانتقادها وتقديم مقترحات

التتمة في الصفحة (٦)



المصدر : الحياة اللبنانية

التاريخ : ١٣ ايلول ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للسياسات البديلة منها واستخدام كل ادوات المعارضة ومنابرها بما يبلور اهدافها وبرامجها ويحققها».

واكد ان «من مصلحة ازدهار النظام الديموقراطي في اليمن ان تصغي احزاب السلطة الى انتقادات وآراء وملاحظات المعارضة ورفع اية قيود وكوابح تعيق نشاطها الديموقراطي».

وكان الرئيس علي عبدالله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي العام قال الجمعة الماضي في كلمة في مناسبة اعلان التعداد السكاني للبلاد ان: «هناك في اليمن اليوم اكثر من ٤٣ حزباً سياسياً وهي تمثل ظاهرة ايجابية في الجهد الديموقراطي القائم على مبدأ التعددية». واضاف ان: «الامل هو ان تكون هذه الاحزاب وفية لبرامجها السياسية وليس كما فعل الحزب الاشتراكي الذي قادت قيادته الحرب على الوحدة واعلنت الانفصال وتدعي اليوم انها معارضة وطنية وكان البلاد لم تشهد حرباً ولا انفصالاً فشل بفعل ارادة الجماهير المتمسكة بالوحدة وصلابة القوات المسلحة».

قضية الـ «١٦»

واعتبر سياسيون خارج الحكم والمعارضة «عدم اشارة بيان اللجنة المركزية للاشتراكي اول من امس الى قضية الـ ١٦ المطلوبين للعدالة بتهم المشاركة في الحرب وقرار الانفصال الثغرة التي تعطل دعوة الحزب الى حوار مع السلطة بشأن المصالحة الوطنية الشاملة».

واكد هؤلاء ان «دعوة الاشتراكي الى توسيع العفو ليشمل الجميع يعني وبوضوح رفض اتهام النيابة ومطالبتها الـ ١٦ بتسليم انفسهم ما قد تعتبره احزاب السلطة مراوغة جيدة من الاشتراكي في ابعاد تهمة الانفصال عن قيادته السابقة الموجودة في الخارج باستثناء الاربعة الذين اعلن عن فصلهم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي
القاهرية

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٥

□ رئيس مجلس النواب اليمنى «للأهرام المسائى»

نؤيد موقف مصر من المعاهدة النووية حفاظا على الأمن العربى

اكد الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب اليمنى ان الحكومة والشعب اليمنى مع موقف مصر والرئيس حسنى مبارك المشرف والواضح من اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية وضرورة اخلاء منطقة الشرق الاوسط من كافة اسلحة الدمار الشامل حفاظا على الامن العربى. واشاد الشيخ الاحمرفى حديث خاص للمحرر البرلمانى «للاهرام المسائى» بموقف مصر تجاه الازمة اليمنية. مؤكدا ان الوحدة اليمنية هى خطوة فى سبيل الوحدة العربية المنشودة التى نهدف اليها جميعا.

واشار عبدالله الاحمر الى ان العقلاء من اليمنيين والمملكة العربية السعودية تمكنوا من اجراء حوار اخوى حول الخلافات بين البلدين مؤكدا انه سيتم تنفيذ ماتم التوصل اليه من خلال الحوار التى تم بين الوفدين اليمنى والسعودى.

وفيما يلى نص الحوار:

□ ماهو موقف اليمن من معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية؟

□□ اليمن حكومة وشعبا مع موقف مصر المشرف والواضح والصريح ومع ما اعلنه الرئيس حسنى مبارك من ضرورة اخلاء منطقة الشرق الاوسط بأسرها من كافة اسلحة الدمار الشامل وان ذلك يكفل الحفاظ على السلام والامن والاستقرار لكافة دول المنطقة ويخلق توازنا فى المنطقة لذلك اؤكد ان الحكومة والشعب اليمنى فى هذه القضية مع موقف الرئيس حسنى مبارك ونؤيده حفاظا على الامن القومى العربى.

□ تفجرت الخلافات الحدودية بين السعودية واليمن وجرى عقد عدة لقاءات ثنائية وتدخل عدد من القادة العرب وهدأت الامور فهل هناك موضوعات اخرى مطروحة على البساط توضح حل نهائى لهذه الازمة؟

□□ الموقف لم يتفجر بين المملكة السعودية واليمن وانما اقول لقد كاد يتفجر هذا الموضوع وتلافى العقلاء من اليمن والاشقاء من السعودية الموقف وتم لاجراء حوار لستمر ٥ اسابيع فى الرياض بين الوفدين اليمنى والسعودى حتى توصل الطرفان الى اتفاقية سميت بمذكرة التفاهم وسحب الفتيل وتحول الموقف من لغة البندقية الى لغة الحوار وتم التوصل فى هذه المذكرة الى تشكيل عدة لجان لمعالجة كل القضايا وكل الخلافات والمشاكل بالطرق الاخوية والسلمية بين الشعبين الشقيقين اليمنى والسعودى.

ولقد قطعنا شوطا كبيرا وها نحن الان بصدد تنفيذ كل ما تضمنته هذه الاتفاقية باذن الله.

□ شهدت المنطقة العربية تباينا فى تناولها للازمة اليمنية العام الماضى كيف ترون علاقاتكم مع الدول التى ساندت الاشتراكيين؟

وماهو تقييمكم للموقف المصرى؟

□□ نحن لانتهم احدا وكلنا اخوة واشقاء ويجب على جميع الدول العربية ان تعى ذلك والعتاب والحساب بين الاشقاء غير وارد اطلاقا.

واما موقف مصر فهى تشكر عليه حيث جرى بقيادة الرئيس حسنى مبارك تنقية الاجواء العربية والمؤكد ان الوحدة اليمنية خطوة فى سبيل الوحدة العربية المنشودة التى نهدف اليها جميعا وبدون استثناء ولمصر دور كبير وواضح فى ذلك.

عبدالله الأحمر

□ هل هناك فعلا خلافات دائرة الان بين حركة الاصلاح وحزب المؤتمر الحاكم؟

□□ لم يكن هناك اى خلاف بين حزب المؤتمر الشعبى وحزب التجمع اليمنى «الاصلاح» بل هما شريكان فى الحكم ولاتوجد اى خلافات فى التوجهات والاسس واذا حدث اى خلاف فهى خلافات فى الراى يجرى من اجلها الحوار حتى يتم التوصل الى وفاق ويتحقق الصالح العام للشعب اليمنى وهذه طبيعة الديمقراطية.

□ كيف تقيمون الموقف الان داخل البرلمان اليمنى الذى تترأسه؟ وعلى ضوء التطورات العاصفة التى مرت بها اليمن؟

□□ البرلمان اليمنى عدد اعضائه ٣٠١ عضو تم انتخاب هذا المجلس بالانتخاب الحر الديمقراطى المباشر فى شهر ابريل عام ٩٣ والمجلس كله بالانتخاب ولايوجد به اى عضو بالتعيين ويضم عدة احزاب ومجموعة من الاعضاء المستقلين واكبر الاحزاب وهو حزب الرئيس اليمنى حزب المؤتمر الشعبى وله من المقاعد اكثر من ٤٠ فى المائة يليه حزب التجمع اليمنى الاصلاح الذى اتولى رئاسته ويضم حوالى ٢٦ فى المائة ثم الحزب الاشتراكى حوالى ٢٤ فى المائة من المقاعد.

كما توجد مجموعة من الاعضاء المستقلين وممثلين للاحزاب الصغيرة ولمجلس النواب ثلاثة وكلاء الاول من حزب المؤتمر والثانى من الحزب الاشتراكى والثالث من حزب البعث.

الرئيس اليمنى ينفى مساعدة العناصر المتطرفة

بيروت - أ.ش.أ - نفى الرئيس اليمنى على عبدالله صالح امس أن تكون اليمن مأوى للمصريين المتطرفين القادمين من أفغانستان، مؤكدا أن هذا الاتهام غير صحيح.

ووصف الرئيس اليمنى العلاقات بين مصر واليمن بأنها ودية وتاريخية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

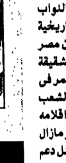
المصدر : الأهـــرام
القاهرية

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٥

رئيس مجلس النواب اليمنى فى ندوة «الأهرام»:

نتمسك بوحدة اليمن والديمقراطية ونسعى للمصالحة العربية

أكد الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمنى عمق العلاقات التاريخية بين مصر واليمن وان مصر بالنسبة لليمن هى الشقيقة الكبرى. وقال الشيخ الاحمر فى ندوة «الأهرام» ان الشعب المصرى وقف بجيشه واقلامه الى جانب ثورة اليمن ومازال الى يومنا هذا يقدم كل دعم ممكن لليمن، ولن ننسى ابدا موقف مصر مع اليمن وتقدمه.


عبدالله الأحمر



أدار الحوار: محمود مراد
اعدها للنشر : محمد مصطفى - وجيه عبدالعاطى

وحول الأوضاع الداخلية فى اليمن قال ان اليمن شعب واحد قدر له ان يتجزأ فى حقبة من الزمن بفعل عوامل خارجية وداخلية ولم يكتب له الوحدة الا بعد سقوط الشيوعية حيث اعلن قيام الوحدة فى مايو ١٩٩٠ لكن الحزب الاشتراكى اليمنى تآمر على الوحدة وافتعل ازمة استمرت ١٠ اشهر حتى فجر الحرب واعلن الانفصال وحدث ما حدث واستطاعت قوات الشرعية ان تعيد الامور الى مجراها الطبيعى.

واضاف ان الحرب بين قوات الشرعية والانفصاليين خلفت مآسى واعباء اقتصادية واجتماعية يعانى منها اليمن الآن ونحن ندرس التجربة المصرية للاصلاح الاقتصادى.

مذكرة التفاهم السعودية اليمنية

ورداً على سؤال حول العلاقات

اليمنية السعودية قال الشيخ الاحمر: لقد توصلت اليمن والسعودية الى مذكرة تفاهم حددت الأسس لاقامة علاقات مدينة بين البلدين الشقيقين وتضمنت تشكيل عدة لجان لدرء اى احتكاك بين الدوريات والوحدات العسكرية على حدود البلدين وتطوير العلاقات اليمنية السعودية فى مختلف المجالات، وتثبيت معالم الحدود التى اندثرت فى الجانب الذى تم ترسيمه.. وبفضل هذه اللجان امكن التفاهم والحوار بين البلدين، وقال الشيخ الاحمر ان اتفاقية الطائف هى الاساس ومعروف ما جاء فيها والمناطق التى شملتها أما المناطق التى لم تشملها فهى قابلة للحوار والبحث حتى يتم التوصل الى حلول مرضية للطرفين.

وأجاب د. محمد يحيى شرفى عضو مجلس النواب والوفد اليمنى على نفس السؤال بقوله: ان مشكلة الحدود بين اليمن والسعودية متراكمة عبر سنوات طويلة وتحتاج الى مزيد من الوقت لحلها. واضاف ان توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين ادى الى بداية مرحلة جديدة فى العلاقات ونزعت فتيل الحرب.

العلاقات المصرية اليمنية

واكد د. محمد عبد اللاه رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب حرص مصر على وحدة اليمن و دوره المحورى كرصيد للامة العربية

وقال ان الشارع المصرى كله شعر بسعادة بالغة بالاتصالات التى تمت بين الرئيس حسنى مبارك وجلالة الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس على عبد الله صالح ابان الازمة التى كادت تنفجر على الحدود اليمنية السعودية.

وقد اشاد الشيخ الاحمر بهذا الدور فى تمهيد الوصول الى مذكرة التفاهم بين اليمن والسعودية.

واكد د. عبد اللاه ضرورة عودة العلاقات المصرية اليمنية الى سابقة عهدها واشار الى ان هناك بعض المشاكل المعلقة مثل قضية الصيد، ومشاكل بعض الذين عادروا من اليمن.

واضاف: ان هناك هواجس لدى الراى العام فى مصر من وجود نوع من التعاطف مع بعض العناصر المتطرفة فى مصر. واضاف ان هذه الامور وان كانت قد عولجت على المستوى الرسمى الا انه يجب الرد عليها على المستوى الشعبى.

الأحمر: لا نصدر الإرهاب لمصر

وقد رد الشيخ الاحمر بقوله: انه لا يوجد اى ارهابى او اى عنصر على ارض اليمن يعمل ضد مصر.

واكد ان اليمن مستعدة لابرام معاهدة تسلم بمقتضاها مصر اى عنصر تريده على أرض اليمن وتسلم مصر السلطات اليمنية اى عنصر تريده على اراضيها .

واوضح الاستاذ محمود مراد أن من حق مصر على اليمن ان تسلم لها كل من يثبت تورطه فى عمليات ارهابية تهدد الامن والنظام والشرعية وايضا من حق اليمن على مصر ان تسلم لليمن من يقوم بعمليات ارهابية ضدها ولكن يجب ان نفرق بين العمليات التخريبية الارهابية وبين المعارضة السياسية.

وقال عبد الرحمن الاكوع عضو مجلس النواب اليمنى: ان مصر هى القلب النابض للامة العربية ولا يمكن ان يؤذى احد قلبه وان اليمن مستعدة لاستقبال اى مسئول مصرى لتقصى الحقيقة وليتاكد من انه لا يوجد اى عنصر ارهابى على ارض اليمن يعمل ضد مصر.

وقال ان اليمن تحتاج لمساعدة مصر للخروج من أزمتها الاقتصادية التى تعانى منها بسبب مخلفات الحرب وازمة الخليج.

القبلية لا تتعارض مع المؤسسات

وردا على سؤال حول دور القبائل فى اليمن قال الشيخ الاحمر: ان القبلية لا تتعارض مع وجود المؤسسات والتعددية الحزبية والتبادل السلمى للسلطة لانها نسق اجتماعى قائم على المحبة والمودة فى المجتمع اليمنى وهى قابلة لان تتعايش مع كل جديد والدولة لا ترى فى وجود القبلية اى تعارض مع نهجها الديمقراطى ووجود المؤسسات.



المصدر : الفجر الكويتية
التاريخ : ٢٤/٤/١٩٩٥

الاشتراكي يتهم السلطات باعتقال اعضائه

الاحمر: الرئيس اليمني يزور السعودية قريبا

القاهرة - صنعاء - أ.ش.أ - رويتر - اعلن عبد الله الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني بان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح سيقوم قريبا قريبا بزيارة للمملكة العربية السعودية بدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في اطار دعم العلاقات بين البلدين الشقيقين.

واوضح الاحمر في تصريحات له امس بالقاهرة ان مذكرة التفاهم بين اليمن والسعودية تتضمن تشكيل عدة لجان لتسوية المشاكل بين البلدين في اطار علاقات حسن الجوار والاخوة.

واشار الى ان مشكلة الحدود بين البلدين لها جانبان الاول تم تسويته منذ اكثر من ٦٠ سنة باتفاقية الطائف والتي ليس عليها خلاف لانها اتفاقية شاملة لا تعالج الحدود فقط بل تشمل جميع الجوانب.

وقال ان الجزء الثاني من الحدود لا تشمله اتفاقية الطائف وهذا يحتاج الى تفاهم وتكوين لجان لبحث المشكلة والوصول الى اتفاق ترسيم لحسم النزاع وهذا طبيعي جدا وتوجد مشاكل بين معظم دول العالم على الحدود وليست اليمن والسعودية هي الحالة الوحيدة في العالم.

واضاف انه من الطبيعي ان تسوى جميع المشاكل بين السعودية واليمن من خلال اللجان المشتركة.

من جهة ثانية اتهم الحزب الاشتراكي اليمني المعارض امس السلطات اليمنية بشن حملة اعتقالات ضد اعضائه.

وقالت صحيفة «الثوري» الناطقة باسان الحزب الاشتراكي اليمني «ان حملة الاعتقالات والمطاردات التي اقدمت عليها سلطات الامن الرسمية مؤخرا ضد اعضاء في الحزب في محافظة ابين مازالت مستمرة».

وقالت الصحيفة الاسبوعية في عددها الصادر امس ان «جهاز الامن السياسي في ابين واصل مطاردة واعتقال اعداد اضافية الى من سبق اعتقالهم مؤخرا من اعضاء الحزب الاشتراكي وان عدد المعتقلين من ابناء محافظة ابين حتى اليوم تجاوز ٢٧ شخصا».

وقالت الصحيفة انه تم خلال هذا الاسبوع اعتقال عدد من اعضاء الحزب الاشتراكي في عدن.



خواطر

اليمن « ٥ »

التنازلات والتطبيع

هل قدمت اليمن تنازلات للسعودية فى الحدود مقابل عودة المليون يمنى المطرودين واستئناف المساعدات؟

نائب وزير الخارجية اليمنى عبده على عبدالرحمن قال لى :

«نحن نعمل الآن على تنفيذ بنود مذكرة التفاهم التى وقعنا عليها وابلغنا الجانب السعودى بتصديقنا وتبع ذلك تشكيل اللجان التى بدات اعمالها بالفعل وجهودنا نحن واشقائنا فى السعودية متواصلة .. ونحن حريصون على تنفيذ ماورد فى مذكرة التفاهم سواء مايتعلق منها بتطبيع العلاقات بين البلدين واعادتها إلى الوضع السابق أو مايتعلق بترسيم وتخطيط الحدود».

وعندما سالته ماذا يقصد بتطبيع العلاقات قال : حدثت تطورات كثيرة منذ حرب الخليج واتخذت سلسلة من الاجراءات ضد مواطنينا فى السعودية والتى كانت -من وجهة نظرنا - غير عادلة وتازمت العلاقات الطبيعية الودية وادى هذا الى طرد اكثر من مليون يمنى ، وبذلنا جهودا من جانبنا ، لكن العلاقات ظلت غير طبيعية ومتازمة بيننا وزاد على ذلك بعض التطورات الاخرى مثل المشكلة التى حدثت فى الداخل مع الحزب الاشتراكى والحرب والانفصال ونزوح بعض قياداته الى الدول المجاورة مما زاد من حدة تازم العلاقات مع السعودية ، ولقد بذلنا جهودا كبيرة لتطبيع علاقاتنا مع الجميع ، وحاولنا مناقشة كل شئ معهم بالحوار الصريح والبناء لان راينا ان التازيم لن يخدم السعودية ولادول الخليج ولا اليمن ، كما لايخدم قضية التضامن العربى الذى نسعى الى تحقيقه بالاضافة إلى ذلك حدثت بيننا مشاكل عسكرية على الحدود .. لهذا كان لابد من مناقشة الموقف وتطبيع العلاقات بما يخدم بلدينا استنادا الى معاهدة الطائف الموقعة سنة ١٩٣٤ واعلنا التزامنا بها كمنظومة متكاملة وهى تشتمل على تنظيم العلاقات بين البلدين فى كافة المجالات بما فى ذلك قضية الحدود المشتركة .. هذا مانقصده بتطبيع العلاقات مع السعودية».

ولما سالته اذا كان السعوديون اعطوهم وعودا بإعادة اليمنيين المطرودين قال :

لقد وضعنا مذكرة للتفاهم ولم نتباحث حول القضايا التفصيلية لتنفيذ المذكرة ، وهناك لجان ستبحث هذه القضايا بالتفصيل .. طبعا المهم الأسس التى نتفاوض حولها واهمها معاهدة الطائف التى تتحدث عن العلاقات المميزة بين الشعبين والبلدين ، ووفقا لها فإننا واشقاءنا فى المملكة العربية السعودية ملزمون بما يتعلق بالعلاقات بين الشعبين وقضايا التعاون الثنائى .

حسنين كروم



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٥

الاحمر يتوقع قمة سعودية - يمنية قريباً

صنعاء: حزبا السلطة يوافقان على دخول حوار مع الاشتراكي

□ صنعاء
من اقبال علي عبدالله:
□ القاهرة - «الحياة»:

■ صرح الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني ورئيس حزب التجمع اليمني للاصلاح في ختام زيارته لمصر امس بان الرئيس علي عبدالله صالح سيقوم قريبا بزيارة للمملكة العربية السعودية بدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في اطار دعم العلاقات بين البلدين الشقيقين، مشيراً الى ان مذكرة التفاهم بين اليمن والسعودية تتضمن تشكيل لجان عدة لتسوية المشاكل بين البلدين في اطار علاقات حسن الجوار والاخوة.

واضاف «ان مشكلة الحدود بين البلدين لها جانبان، الاول: تم تسويته منذ اكثر من ٦٠ سنة باتفاقية الطائف والتي ليس عليها خلاف لانها اتفاقية شاملة لا تعالج الحدود فقط بل تشمل جميع الجوانب». واوضح ان «الجزء الثاني من مسالة الحدود لا تشمله اتفاقية الطائف وهذا يحتاج الى تفاهم وتكوين لجان للبحث في المشكلة والوصول الى اتفاق ترسيم لحسم النزاع وهذا طبيعي جدا وتوجد مشاكل بين معظم دول العالم على الحدود وليست اليمن والسعودية هي الحالة الوحيدة في العالم». واضاف انه «من الطبيعي ان تسوى جميع المشاكل بين السعودية واليمن من خلال اللجان المشتركة بما في ذلك حقوق اليمنيين في السعودية». واكد الشيخ تاييد بلاده لموقف مصر بالنسبة الى قضية تمديد معاهدة حظر الانتشار النووي، وقال: «الرئيس حسني مبارك يتحدث بلسان العرب جميعا في هذا الموضوع ويجب أن ندعمه في موقفه المشرف»، واكد ان زيارته الحالية لمصر «جاءت في وقتها وتعتبر ناجحة بكل المقاييس واول بوادرها تتمثل في اعادة الاتصالات الهاتفية بين مصر واليمن».

وفي صنعاء افادت مصادر سياسية ان «حواراً بين حزبي الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح) سيبدأ غداً مع الحزب الاشتراكي اليمني على مستوى هيئاته القيادية (المكتب السياسي)».

واشارت الى أن «هذا الحوار وهو الاول بين حزبي السلطة والاشتراكي منذ انتهاء الحرب الاهلية صيف العام الماضي وخروج الاخير من السلطة، ياتي استجابة لدعوة اللجنة المركزية للاشتراكي عقب دورتها الاخيرة التي انعقدت من الثامن حتى العاشر من الشهر الجاري لاجراء حوار مع حزبي السلطة لتحقيق المصالحة الوطنية وتطبيع الحياة السياسية وتعزيز الجبهة الداخلية ورفع الحظر عن ممتلكات الحزب ونشاط اعضائه».

وكشفت المصادر نفسها «ان لقاء تشاورياً بين قيادتي المؤتمر والاصلاح لدرس بيان اللجنة المركزية الصادر مساء الثلثاء الماضي جرى امس في منزل احد قياديي المؤتمر».

ولوحظ امس وللمرة الاولى منذ خروج الاشتراكي من الائتلاف الحاكم في تموز (يوليو) الماضي اثر الحرب «اهتمام اجهزة الاعلام الحكومية ببيان اللجنة المركزية للاشتراكي اذ نشر في الصحف الرسمية الثلاث «الثورة» و«١٤ اكتوبر» و«الجمهورية».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥

كما اذاع التلفزيون نصه مساء اول من امس».

واعتبر سياسيون ان «ذلك يعتبر مؤشراً ايجابياً على صعيد رضى المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح عن قرارات الدورة الأخيرة للجنة المركزية خصوصاً بعد المصادقة الجماعية على قرار فصل اربعة من زعمائه (السادة علي سالم البيض الأمين العام وسالم صالح محمد الأمين العام المساعد وحيدر العطاس وصالح عبيد احمد عضوا المكتب السياسي)

التيفوئيد في عدن

وفي عدن أعلن أمس ان مرض «التيفوئيد» بدا ينتشر بشكل كبير في المدينة نتيجة انعدام النظافة وانتشار القمامة وانسداد المجاري في العديد من احيائها ووحداتها السكنية وأزقتها».

وقال ان الصحف الصادرة في عدن استناداً الى مصادر صحية ان: «قسم الطوارئ في مستشفى عدن يستقبل حالات خطيرة كل يوم تصل الى ما بين عشر و١٥ حالة وتزداد النسبة بين صفوف الاطفال دون تسجيل اية وفيات حتى امس».



زيارة ناجحة لرئيس البرلمان اليمنى للقاهرة

عودة الاتصالات الهاتفية بين مصر واليمن

• قال الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر –رئيس مجلس الشعب اليمنى، وزعيم حزب تجمع الإصلاح الإسلامى اليمنى–: إنه تم الاتفاق مع الرئيس مبارك على عودة الاتصالات الهاتفية بين مصر واليمن بصورة طبيعية، والتى كانت قد قطعت لفترة، ووضعت قيود حولها. وقال: إن هذا الامر كان أول ثمرة من ثمار زيارة الوفد البرلمانى اليمنى للقاهرة، وإن الرئيس مبارك وعد بذلك، ومن شأن هذه الخطوة أن تسهل عملية الاتصالات بين البلدين، خاصة أن هناك جالية مصرية كبيرة فى اليمن، وأخرى يمنية فى مصر. وكانت مصر قد قيدت الاتصالات التليفونية بينها وبين كل من السودان واليمن وأفغانستان وباكستان، بحجة أن هناك إرهابيين فى هذه الدول، ينقلون منها معلومات لزملائهم فى مصر.

وقال الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر : إن التجربة اليمنية فى التعايش بين التيار الإسلامى والحكومة متميزة، وتختلف عن تجارب التيارات الإسلامية الاخرى، وإنهم فى جبهة الإصلاح ليس لديهم مانع –منذ الانتخابات التى تمت فى ابريل ١٩٩٣– من أن يتعاونوا مع كل القوى والتيارات داخل اليمن. وأضاف فى تصريحاته فى المؤتمر الصحفى الذى عقده مساء أمس الاول: أن حزب الإصلاح يؤمن بتبادل السلطة، والانفتاح، وقبول الرأى والرأى الآخر.

معركة الإصلاح الاقتصادى اليمنى تصل للجيش



الشيخ عبد الله الاحمر

حازم غراب

في محاولة من الحكومة اليمنية لتقليل آلام الإصلاح الاقتصادى أعلن في اليمن عن سلسلة إجراءات سياسية وعسكرية، ولكن مغزاها الأساسى اقتصادى، فقد نوه الرئيس اليمنى على عبد الله صالح بإمكان تسريح ٥٠ ألفا من الجنود والضباط من القوات المسلحة، وأعلنت الحكومة عزمها تخفيض مخصصات كبار المسئولين وتخفيض الاستهلاك الرسمى للوقود وتقليل البعثات الدبلوماسية في الخارج، وفي نفس الوقت رفعت الدولة رواتب الموظفين من ٢٠ إلى ٥٠٪ فيما سمى ببدل غلاء المعيشة، وحول الفساد المالى والإدارى المصاحب للإصلاح الاقتصادى ذكر عبد الوهاب الانسى نائب رئيس الوزراء –في رده على أسئلة مباشرة تلقاها عبر شاشة التليفزيون منذ أيام– أن الحكومة بصدد محاسبة المفسدين وإحالتهم للقضاء، ودعا الشعب إلى معاونة الحكومة في الإبلاغ عن حالات الفساد. ورغم السياسة الاقتصادية الإصلاحية القائمة على اقتصاديات السوق وعدم تدخل الدولة في الاسعار أكد الانسى في هذا اللقاء التليفزيونى المفتوح أن الدولة لا يمكنها أن ترفع يدها تماما عن الأسعار.

أما رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغنى فقال في تصريحات صحفية: إن حصة بلاده من صندوق النقد الدولى لا تتعدى ٣٠٠ مليون دولار، بينما يحتاج اليمن إلى مليار دولار لإنجاز خطة الإصلاح الاقتصادى ولذلك فاليمن ستلجأ للبنك الدولى والدول الصديقة من أجل الاستثمار في البلاد.

جولات الأحمر

والمعروف أن الشيخ عبد الله حسين الاحمر رئيس البرلمان اليمنى وزعيم حزب الإصلاح الإسلامى كانت له علاقات وثيقة بالاسرة الحاكمة السعودية، ولذلك حرص الرجل –بمجرد انتهاء المعركة مع المتمردين في جنوب اليمن الذين دعمتهم السعودية بالمال والسلاح بشكل سافر– على التوجه إلى السعودية حيث التقى بالملك فهد لفتح صفحة جديدة ولمحاولة إقناع السعوديين بنسيان تجربتهم المريرة، ويبدو أن السعوديين لم يكن أمامهم إلا الرضوخ للواقع الجديد في الجارة الديمقراطية على مضض فسافر الشيخ الاحمر مرة أخرى للسعودية، وتوصل الطرفان إلى اتفاقية لترسيم الحدود على أساس معاهدة الطائف سنة ١٩٣٤ بين البلدين؛ وتقوم حاليا لجان عسكرية واقتصادية بالاجتماع بشكل مكثف للانتهاء من تنفيذ عملية ترسيم الحدود.

جولة في مصر

لم تكن مصر الرسمية مستريحة إلى نجاح حزب التجمع اليمنى للإصلاح في العمل السياسى الشرعى، كما لم تكن مستريحة لتحالفه مع حزب المؤتمر الذى يرأسه الرئيس على عبد الله صالح أثناء الحرب ضد المتمردين أو بعد القضاء على التمرد، وقد زكت كتابات صحفية مصرية رسمية شكوكًا معينة ضد السلطات اليمنية إلا أن أجهزة الامن المصرية –فيما يبدو– تأكدت من ..كذب الادعاءات الصحفية، كما ساعد على طمأنة الرئيس مبارك نفسه زيارات بعض الوزراء اليمنيين، ثم زيارة الرئيس على عبدالله صالح نفسه لمصر مؤخراً، وفي هذا السياق يمكن للمراقب السياسى أن يستنتج أن زيارة الشيخ الاحمر زعيم حزب الإصلاح لمصر تأتى لمزيد من طمأنة مصر الرسمية.



نظــرة

عبد الله الأحمر

كان الشيخ عبد الله الاحمر ضيفنا في «الأهرام» منذ يومين سبقته الى لقائنا سمعته العريضة.. فهو زعيم يمني معروف.. شيخ مشايخ قبائل حاشد.. رئيس التجمع اليمني من أجل الاصلاح.. رئيس مجلس النواب.. وهو الرجل الذي عقد الاتفاق مع السعودية، بعد الاشتباكات التي قدمت بين البلدين.. وفي ضوء الوساطة والاتصالات التي شارك فيها الرئيس حسني مبارك والرئيس حافظ الأسد مع الملك فهد والرئيس على عبد الله صالح..

كان الشيخ الاحمر ضيفنا في «ندوة الأهرام» مصحوبا بالوفد المرافق له والسفير اليمني أحمد لقمان.. ومعهم جرى حوار طويل إمتد اربع ساعات، تخلله الغداء، وأشترك فيه عدد من أسرة الاهرام ومركز الدراسات والمتخصصون والمهتمون الاكاديميون والسياسيون.

ولقد أوضح الرجل الأوضاع في اليمن، فهناك حرص على الديمقراطية والبعد عن التطرف ومحاربة الارهاب.. والعفو عن المتورطين في احداث الجنوب.. والسعي للمصالحة العربية.

وطلب الشيخ - ومعه رفاقه - ان تتعدد مثل هذه الندوات وان يقوم «الاهرام» بتنظيمها على ارض اليمن ذاته.. ورحبنا بالفكرة.. واستعرضنا معه دور «الأهرام» عربيا وانشطته المتعددة.. وماقام به أخيرا من اقتراح وانشاء «اتحاد المستثمرين العرب».. و «اتحاد المثقفين العرب».. ومايقوم به حاليا من «اعداد صياغة لميثاق الشرطة العربي الجديد» بواسطة المثقفين العرب..

وكفانا الرجل قولا فمصر - كما قال - قلب العرب وقلعتهم وهي التي احتضنت ثورة اليمن وساعدته ليتقدم ولاتزال.. و «الأهرام» هو صحيفة العرب الأولى المرتبطة بنضال الامة ومعاركها..

ودار حوار طويل .. طويل.. وتواصل في اليوم التالي على مائدة عشاء حضره الدكتور فتحي سرور والدكتور مصطفى كمال حلمي والدكتور على عبد الفتاح ومهندس صلاح حسب الله وشخصيات أخرى مصرية وعربية..

وامس غادر الشيخ الأحمر ورفاقه القاهرة.. وموعدنا للقاء التالي في اليمن لمزيد من الحوار.. فهذا هو الأسلوب الذي يجب ان نتبعه لنفهم بعضنا اكثر.. ولنتبادل المصالح.. وصولا الى امة عربية متكاملة.



المصدر : الوسط
١ العدد ٢٦٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠-٤-ابريل-١٩٩٥

المعارضة اعتبرتها افقاراً للشعب وتهديداً للسلم الاجتماعي

اليمن: من القرارات الاقتصادية الصعبة إلى التنفيذ الأصعب

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

صدرت «الدفعة» الأولى من قرارات الاصلاح الاقتصادي على أن تتبعها سلسلة قرارات على مدى ثلاث سنوات مقبلة بعد ان اتفق عليها حزبا الائتلاف الحكومي، كما قال رئيس الحكومة السيد عبدالعزيز عبدالغني. وعلى رغم ان اعلان هذه الخطوة كان يمثل الخيار الذي لا مناص منه أمام المطالبة العامة من قبل المواطنين، بمن فيهم كبار المسؤولين، فإن الحكومة اتخذت اجراءات احتياطية ازاء ما توقعته من ردود فعل عنيفة على اعلان القرارات، وهذا ما حدث بالفعل إلا ان الاجراءات الأمنية حصرته في اضيق نطاق. ولعل هذه التوقعات كانت وراء نكتة انتشرت في صنعاء تقول: «إن اجهزة الأمن اوقفت تظاهرة قام بها الوزراء احتجاجاً على قرار الحكومة برفع الأسعار». ولكن بقدر ما مثلت القرارات ضرورة قصوى، فإنها جاءت معقولة وممكنة وتمتاز بأنها «نموذجية وغير معقدة ولا مثقلة بالديباجات والمصطلحات الاكاديمية التي غرقت فيها برامج الاصلاح السابقة» بينما ترى المعارضة عدم جدوى هذه القرارات وانها «ليست إلا تلميعاً جديداً لأوجه الفساد...»، على حد تعبير قيادي معارض.

توفيق ومقايضة

ومن استقراء مضامين القرارات يبرز اعتباران تم على أساسهما وضع القرارات التي ناهزت الثلاثين، احد الاعتبارين، الأول ان تكون ممكنة وغير مثيرة لردود فعل مضادة.

والثاني، الحرص قدر الامكان ايضاً على وضع الأطراف المباشرة فيها موضع الشركاء بشكل أو بآخر. ويتضح هذا من عرض سريع لأبرز القرارات في إطار النماذج التالية:

- صدرت القرارات باتفاق بين طرفي الائتلاف الحكومي اثر خلاف حاد كاد يؤدي إلى حل الائتلاف، وهو اتفاق تجاوز نقاط الخلاف في بعضها واقر تبادلها في البعض الآخر بأسلوب توفيقي في معظمه. فمثلاً وافق المؤتمر الشعبي على نقاط اقترحها التجمع اليمني للاصلاح، مثل اصدار قانون الزكاة وانشاء البنوك الاسلامية والغاء الاعتمادات والمرتبات غير القانونية أو المكررة، في مقابل موافقة الاخير على مقترحات طرحها شريكه، ومنها اعتماد بدل غلاء معيشة لموظفي الدولة (بنسب تتراوح بين ٥٠ و٣٠ في المئة فهمها الناس ضمناً.

وارتفع بالتالي او قبل كل هذا سعر الدولار في السوق السوداء (وهي المسيطرة على سوق تبادل العملات خارج الاطار الرسمي)، وبنسبة تراوحت بين ١٤ و١٦ في المئة (من ١٢٥ - ١٣٨ ريالاً للدولار الواحد تقريباً)، ثم عاد الدولار إلى التراجع النسبي. وكان رئيس الحكومة اكد ان «الحكومة اقرت خمسين ريالاً لسعر الصرف البنكي والجمركي للدولار وسيتم تحديد السعر الحقيقي للدولار في السوق الموازية (السوداء)».

ولعل المشكلة من وجهة نظر الحكومة هي بالدرجة الأولى موقف المعارضة ورد فعلها، فماذا كان موقفها؟

يمكن تلخيص الاجابة من خلال بيان اصدرته ثمانية احزاب معارضة عبرت فيه عن «رفض الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة لما تمثله من افقار للشعب وتهديد للسلام الاجتماعي والاستقرار الوطني». واقترحت بديلاً للاصلاح يتضمن اعداد برنامج شامل وتشكيل حكومة وطنية تتولى تنفيذه بواسطة لجان شعبية، وتطهير اجهزة الدولة من العناصر التي شاركت في الفساد، وايقاف تقاسم الوظائف والمال العام بين حزبي الائتلاف، وطالب بيان احزاب المعارضة مجلس النواب بان يصدر قراراً بعدم شرعية قرارات الحكومة، واعتبر المظاهرات «عملاً مشروعاً كفله الدستور والقوانين والمواثيق والاعلانات الدولية لحقوق الانسان».

ويتبين من مجمل الآراء التي جمعتها «الوسط» من عدد من المسؤولين والسياسيين ان الحكومة ستواجه كثيراً من العواقب والصعاب اثناء تنفيذ القرارات، ومنها:



– ان اتفاق حزبي الائتلاف على مضامين القرارات لا يعني بالضرورة اتفاقهما على طريقة التنفيذ، اضافة إلى محمل التناقضات الموجودة داخل اجهزة الحكومة

– وجود مخصصات وامتيازات لقوى تربط ولاءها للحكومة بهذه المخصصات التي تستهدف الحكومة تخفيضها او إلغاءها.

– محاولة تخفيض عدد الموظفين في اجهزة الدولة ستواجه اولا حقيقة ان الزائدين عن حجم العمل وحاجته يمثلون غالبية.

– وجود قرارات تحتاج إلى مدى زمني طويل حتى تحقق اهدافها، مثل توفير فرص عمل جديدة.

وفي كل الاحوال فإن الاصلاح لا بديل له وأن الاجماع اليمني على ضرورته يمثل عاملاً مساعداً على تنفيذ الخطوة الاولى، خصوصا إذا التزمت الحكومة سياسة «ابدا بنفسك ثم بمن حولك ثم بمن يليهم الاقرب فالاقرب» ■

للدرجات الدنيا و٢٠ في المئة للدرجات العليا من اصل المرتب الشهري) ورفع سعر البنزين (من ٦ ريالات إلى ١٢ ريالا للبلر الواحد) وتقليص عدد السفارات وعدد افراد البعثة الديبلوماسية (إلى ٥ اشخاص) وايقاف المنح التعليمية في الخارج على نفقة الحكومة.

– وفي مواجهة الراي العام نصت القرارات على تخصيص ٢٨ مليار ريال، ٢ منها على شكل قروض ميسرة عن طريق البنوك المحلية الثلاثة المتخصصة في مجالات الزراعة والصناعة والاسكان، و٢٤ مليارا لتحريك مشاريع البرنامج الاستثماري والمليار الاخير مناصفة بين مشاريع المناطق النائية وتوفير فرص عمل جديدة.

– وفي ما يتعلق بموظفي الدولة، اعتماد بدل غلاء معيشة في مقابل ارتفاع الاسعار.

وحسب مسؤول حكومي فإن هذه القرارات تصيب اكثر من عصفور بحجر واحد، فهي تعتبر بمثابة قرار سياسي يمثل جسرا امام الحكومات والمنظمات المانحة تستانف عبره تقديم العون والقروض الميسرة إلى اليمن. إذ أن هناك عدداً من الدول والمنظمات «وعدت بتقديم المساعدة عندما تبدا عملية الاصلاح» كما قال رئيس الحكومة. وعموما فإن جدوى هذه الخطوة تتوقف بالدرجة الاولى على مدى قدرة الحكومة على التزام تطبيق القرارات على نفسها اولاً. وثانيا تنفيذ هذه القرارات بوتيرة ذات مسار موحد. وثالثا توظيف عائداتها المالية لسد العجز في الموازنة العامة. وكان رئيس الحكومة اشار إلى ان بامكان هذه الخطوة ان توفر ٢٥ مليار ريال من العجز (البالغ ٦٠ مليارا).

وتحسبا لردود الفعل وضعت الحكومة احتياطات بواسطة اجهزة الامن في المحافظات وبالذات في المدن الرئيسية. وعممت عشية اصدار القرارات توجيهات موحدة إلى المحافظين ومديري إدارات الامن بان عليهم التواجد في مكاتبهم «بيقظة تامة لمواجهة اية طوارئ». وجاءت بالفعل ردود الفعل، لكن اقل من توقعات الحكومة إذ تمثل ابرزها في:

– تظاهرة في منطقتي الشيخ عثمان وخور مكسر في عدن، واخرى في مدينة ذمار (١٠٠ كيلومتر جنوب صنعاء). فتدخلت قوات الامن «حيث تم تفريق التجمعات بشكل هادئ من دون حدوث اي خسائر تذكر». بينما قالت معلومات ان قوات الشرطة اطلقت عيارات نارية في الهواء وفي اتجاه المتظاهرين لتفريقهم وان عدداً منهم اصيب بجروح وقتل اثنان او ثلاثة. لكن نائب وزير الداخلية العقيد الركن حسين عرب نفى هذه المعلومات نفيا شديداً. وقال في إشارة واضحة إلى احزاب المعارضة «نعم قالوا سقط ثلاثة وعشرة وخمسون وستون قتيلاً، وهذا كلام ليس له اي اساس من الصحة ونحن نتحداهم ان يقدموا اسما واحداً لشخص قتل في المظاهرات هذه». واكد ان كل ما حدث هو «اصابة اربعة بجروح، اثنان من الجنود واثنان من المتظاهرين»، واوضح ان التظاهرة «بدات سلمية تسير بهدوء وظلت الشرطة تراقبها من دون ان تتعرض لها حتى بدات تتحول إلى شغب يعرض الامن والممتلكات للخطر، فكان لا بد من ايقافها».

واللافت ان توقعات ردود الفعل لم تقتصر على الحكومة بل شملت المواطنين، وبالذات قبل يوم واحد من اعلان القرارات ولاحظت «الوسط» ان اوساطاً عبرت عن تشاؤمها من «يوم الاربعاء»، ففيه انفجر الاقتتال في معسكر عمران (٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٤) وفيه (الاربعاء ٤ ايار/ مايو الماضي) انفجرت الحرب بانفجار الاقتتال في معسكر باصهيب في ذمار. وقبل هذا (وفي يوم الاربعاء ٩ كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٩٢) انفجرت في تعز اعنف تظاهرات شهدتها البلاد وامتدت إلى صنعاء ومدن اخرى... الخ.

ارتفاع غير مبرر

وكان من ردود الفعل انه اثر اعلان الحكومة رفع السعر الرسمي للدولار (من حوالي ٢٤ – ٥٠ ريالاً) ارتفعت تلقائياً اسعار معظم السلع او كلها. خصوصا ان هذا اقترن برفع سعر البنزين بنسبة مئة في المئة وكذا بعض الضرائب والرسوم التي



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٥

باجمال لـ «الحياة»: خفض عدد الجيش اليمني لا علاقة له بالخارج

□ مسقط -
من حسين عبدالغني:

■ اكد نائب رئيس الوزراء اليمني السيد عبدالقادر باجمال في مقابلة مع «الحياة» ان قرار بلاده تخفيض حجم قواتها المسلحة هو قرار يمني داخلي محض وله علاقة مباشرة بتقليص النفقات الحكومية. وقال ان الخفض لا يؤثر على التوازن العسكري اليمني مع جيرانها، «لاننا لا نفكر في موضوع التوازن معهم فيما نحن ذاهبون الى حل قضايانا معهم بالطرق الودية والسلمية».

(نص الحديث ص ٧)

وقال باجمال، الذي يتولى وزارة التخطيط والتنمية وراس وفد بلاده الى مفاوضات الحدود مع المملكة العربية السعودية، ان مذكرة التفاهم مع المملكة تثبت اتفاق الطائف بكل بنوده.

واعتبر ان «الامور بيننا وبين عمان من أروع ما يكون، ونحن متفاهمون تفاهماً كلياً». والتقت «الحياة» السيد باجمال، وهو من محافظة حضرموت الجنوبية، على هامش مشاركته في المؤتمر السنوي للمؤسسات والهيئات المالية العربية الذي يعقد في مسقط.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٥

عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء اليمني لـ"الحياة":

خفض قواتنا المسلحة ليس مطلباً خارجياً ولاعلاقة له بمذكرة الحدود مع السعودية

□ مسقط..
من حسين عبدالغني:

■ اكد نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتنمية اليمني السيد عبدالقادر باجمال ان قرار بلاده خفض حجم قواتها المسلحة لا علاقة له بمفاوضات الحدود مع المملكة العربية السعودية ولم يكن مطلباً تقدمت به اي جهة. وشدد باجمال الذي تراس فريق المفاوضات اليمني الذي توصل قبل فترة الى مذكرة التفاهم لتسوية قضية الحدود مع السعودية على ان خفض القوات قرار يمني داخلي محض على علاقة مباشرة بقضية تقليص النفقات الحكومية لمواجهة العجز الكبير الذي تعانيه الموازنة ويقدر بـ ٣٣ بليون ريال يمني. واستبعد نائب رئيس الوزراء اليمني - في مقابلة مع «الحياة» في مسقط على هامش مشاركته في المؤتمر السنوي للمؤسسات والهيئات المالية العربية - ان يؤدي تسريح هذا العدد من «المتقاعدين» الى هز الاستقرار الداخلي في اليمن او الى الاخلال بالتوازن العسكري بين اليمن وبين جيرانها الذي قال انه لا حديث عنه في ظل «التوجه الراهن لحل القضايا سلمياً وودياً مع هؤلاء الجيران».

واوضح باجمال - وهو ينتمي الى محافظة حضرموت الجنوبية اليمنية - ان مذكرة التفاهم تثبت اتفاق الطائف بكل بنوده وبكل مواده دون اي تغيير مؤكداً ان حكومته لا تخشى اي مزايدة من «المعارضة اليمنية» في هذا المجال مشيراً الى «ان عهد المزايدة والتهويش السياسي انتهى».

وعلى رغم ان المسؤول اليمني رفض تحديد ما اذا كانت مذكرة التفاهم مع المملكة تقر ضمناً بعودة الوف اليمنيين الى العمل في السعودية، الا انه ابدى تفاؤله بصياغة شاملة لقضايا الحدود والعلاقات بين البلدين لا تتأثر بعواصف او جوانب استثنائية مهما كانت».

وبخصوص العلاقات مع سلطنة عُمان شدد باجمال على استقرار هذه العلاقات وعدم وجود اي مشاكل فيها. «الامور بيننا بين العمانيين من اروع ما يكون ونحن متفاهمون كلياً» مشيراً الى ان تنفيذ اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين يتم بشكل مرض وان الانسحابات العسكرية للقوات على الجانبين ستتم قريباً.

واعتبر نائب رئيس الوزراء المسؤول عن التخطيط الاقتصادي الذي وافق على ان التحدي الرئيسي الذي يواجه بلاده هو الاقتصاد، ان بلاده في حاجة الى ثلاث سنوات للخروج من عنق الزجاجة والتخلص من ارث الحرب الأخيرة.

وهنا نص المقابلة:

● هل كان قراركم بخفض القوات العسكرية مطلباً من خارج او جزءاً من صفقة ابرام اتفاق مذكرة الحدود بين اليمن والمملكة العربية السعودية؟

- موضوع خفض القوات العسكرية اليمنية هو موضوع داخلي يرتبط بقضية خفض النفقات والمصروفات الحكومية من اليمن وهو هم سابق لاي محادثات مع الجانب السعودي حول مسألة الحدود ولا علاقة له بدرجة اساسية بالاتفاق او الحوار الذي جرى مع الاخوة في المملكة العربية السعودية. خفض القوات يعني بالنسبة الينا خفض النفقات الحكومية وتقليل العجز من الموازنة الذي بلغ رقماً يزيد على ٣٣ بليون ريال يمني. وهذا الرقم قدرنا بعد عمل كل الاجراءات اللازمة لخفض النفقات المدنية والادارية الاخرى انه يحتاج منا دون شك الى الانتباه الى موضوع النفقات العسكرية. ففي اطار خطة شاملة للاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري واعادة البناء، اتخذنا قراراً اساسياً بان نجري عملية خفض لكل قوام الطاقات الوظيفية في اليمن سواء كانت طاقات عسكرية او طاقات مدنية.

ومن البديهي ان القرار السياسي عندما يبدأ بالقطاع العسكري تكون هناك حماسة اكبر للقطاع المدني، لان القطاع العسكري كان يتهم دائماً بانه اخر من يخفض واخر من يستجيب للاصلاحات الاقتصادية على اساس ان هذا القطاع يحظى عادة باولويات معينة.

لهذا كان قرار الاخ الرئيس علي عبدالله صالح بخفض القوات يوم اعلان نتائج التعداد العام للسكان في الجمهورية اليمنية (للمرة الاولى يكون لليمن تعداد واحد) مناسبة ممتازة ذات دلالة بالغة لان يعلن فيها خفض عدد القوات المسلحة لاننا ورثنا جيشين قمنا بدمج كامل لهما. ولما اعدنا تنظيم القوات المسلحة وجدنا اعداداً كبيرة تجاوزت سن التقاعد وكان يفترض تقاعدها في ظروف سابقة لولا العوامل السياسية وعدم وجود الوحدة الوطنية داخل الجيش التي كانت تحول دون ان يتم هذا العمل. الآن والحمد لله تحققت الوحدة الوطنية داخل الجيش واعيد ترتيب وضع الجيش ترتيباً وطنياً على اسس موضوعية وعقلانية وفنية. وهذا يتطلب القوانين التي تنجز تجديد الدماء والاحالة للمعاش. ومن باب أولى ان نبدأ بالقوات المسلحة.

● ولكن الا يشكل هذا العدد الكبير الذي ستسرحونه من القوات المسلحة خطراً على الاستقرار الامني في اليمن بسبب موارد اليمن المحدودة التي قد لا تتيح لهؤلاء فرصاً للحصول على اعمال او وظائف والا تخشون ان يؤثر هذا الخفض الملموس على التوازن العسكري بينكم وبين جيرانكم؟

- هذا الخفض لن يؤثر على وضع التوازن الامني داخل اليمن نفسها. وبالنسبة الى جيراننا نحن لا نفكر في موضوع التوازن معهم فيما اننا ذاهبون لحل قضايانا معهم بالطرق الودية والسلمية، فان الحديث عن التوازن يصبح مبرراً عندما يكون هناك عداء بين متجاورين، ولكن ليست بيننا وبين المملكة العربية السعودية ولا بيننا وبين سلطنة عمان عداوة يمكن القول انها تؤدي الى حديث عن التوازن. فلا حديث عن التوازن على الاطلاق.

مذكرة الحدود

● إلامَ وصلتم في عملية تطبيق بنود مذكرة الحدود مع المملكة وكم تتوقعون ان يستغرق انجاز الاتفاق النهائي على الحدود بين البلدين؟ وهل قبل الجانب السعودي مطلباً يمنياً بان تكون اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين شاملة لكل الحدود بما في ذلك الحدود المتاخمة لسلطنة عُمان؟

- نحن والاخوة السعوديون اخترنا صيغة اسميناها «مذكرة تفاهم» وهي تحمل معنى واحداً فقط هو اننا نضع اسساً وقواعد وطرقاً الوصول الى حل المشاكل الحدودية ثم نعيد التذكير مرة اخرى بان اتفاقية الطائف هي اتفاقية لها طابع متكامل وهي منظومة متكاملة نريد اعادتها الى وضعها الطبيعي.

كذلك فان مذكرة التفاهم تعطي بعداً اخر وهو اننا وبعد الوحدة اليمنية نستطيع التحدث عن تسوية كاملة لقضايا الحدود بيننا وبين جيراننا لانه في السابق كان النظامان السياسيان الموجودان في اليمن يمتنع كل منهما عن الحديث عن الحدود بل يعتقد ان الحديث عنها يحمل في طياته «مزالق» وطنية وخروجاً عن المألوف في اليمن. وبعد الآن نتصرف بثقة كاملة لاننا نستشعر وجود الوحدة السياسية والارادة الكافية لدى جميع متخذي القرار في اليمن وصانعيه بانه قد ان الاوان لتسوية موضوعات الحدود لانه لم تعد هناك الاسباب القديمة التي قامت على قواعد التشطير السيئة الذكر. وباختصار فان في الوقت الحالي اصبحت هذه الامور مفتوحة للحوار وللتسوية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٥

تعرفون إن بالنسبة الى الحدود، بيننا وبين عمان كانت هناك نية لتسويتها من ممثلي جزء من البلاد اليمنية في شطر الوطن اليمني سابقاً، ولكن حتى هذه رغم انها تحاذي مقطعاً من المقاطع الجنوبية الشرقية، الا انه لم يكن بالامكان ان يقوم احد بتسويتها الا في إطار الدولة اليمنية الواحدة (وقعت عُمان اتفاقية حدود مع اليمن في عام ١٩٩٢ بعد تاسيس دولة الوحدة بحوالى عامين).

بالنسبة الى الاخوة في السعودية ومن خلال حواراتنا معهم، تم التعامل مع قضية العلاقات الثنائية تعاملاً متكاملاً. اي مع قضايا الحدود ومع قضايا العلاقات. وهذا هو ما تنص عليه اتفاقية الطائف التي هي قضايا حدود وعلاقات. ونبدأ بالجانب العملي الذي هو قضايا الحدود ونفحص قضايا العلاقات بكل ما طرأ عليها خلال كل مراحل التاريخ من ستين سنة (تاريخ اتفاقية الطائف) وحتى الآن. ولا زالت هناك، في تقديري الشخصي، امكانات كبيرة وعوامل كثيرة لا زالت قائمة رغم مرور الزمن بان اليمنيين والسعوديين في حاجة لاستعادة الثقة بينهم. اما موضوع المغتربين اليمنيين في السعودية فهذا موضوع ربما يكون اقدم كثيراً من وجود نظامين سياسيين هنا او هناك. فهذه القضية ينبغي النظر اليها في بعدها التاريخ وبعدها الجواري ومن الانفع والانسب دائماً - وهذا امر معروف في العلاقات بين الدول - ان الجار احق بجاره وهو ساعده الايمن وهو الذي يشاركه الجوار ويشاركه التاريخ ويشاركه كثيراً من المشاعر وحتى يشاركه في عملية البناء المستقبلي. لهذا فان الاخوة في السعودية ينظرون الى هذه المسالة باهتمام، واتصور ان هذا امر ليس فيه غموض كبير لان تصريحات المسؤولين السعوديين سواء تلك التي جاءت على لسان الأمير سلطان بن عبدالعزيز او الامير نايف بن عبدالعزيز كانت واضحة تماماً حول كيف يمكن ان تكون طبيعة العلاقات السعودية - اليمنية على المستوى الشعبي وعلى مستوى علاقات الناس ببعضها البعض.

● اذاً، هل تتوقعون ان يبدأ اليمنيون الذين كانوا يشكلون قوة مهمة في اقتصاد المملكة في العودة قريباً؟

- نحن نركز على مسالة رئيسية وهي ان قضية العلاقات هي قضية حركة تحتاج الى نوع من الاستقرار سواء كانت حركة الانسان او حركة راس المال وان هذه الحركة ينبغي ان تنتظم على قواعد لا تتاثر بعواصف او جوانب استثنائية في العلاقات مهما كانت. هذا الفهم والبحث المشترك في هذه القضية سيجنبنا الصدمات الموقتة او سيجنبنا بعض سوء الفهم المشترك الذي قد ينشأ هنا او هناك. ولهذا وحتى لا تتاثر هذه العلاقات ينبغي ان نفكر عملياً بالشكل الدائم الذي ستكون عليه صيرورة هذه العلاقة وليس باللحظة التي سوف تعطيها هذه العلاقة لحظة بريق معين أو لحظة قرار عاطفي معين.

لا بد لنا الآن، ولدينا من الدروس والعبر ما فيه الكفاية، ان نؤسس علاقة لها طابع الثبات والاستقرار وليس لها طابع اللحظة، لحظة الحماسة العاطفية.

● كما فهمت وفهم اخرون فإن المذكرة تحول اتفاق الطائف الذي كان موقتاً بزمن تاريخي معين الى اتفاق نهائي لترسيم الحدود بين البلدين. الا تعتقدون ان هذا قد يثير حفيظة او معارضة بعض اليمنيين؟

- نحن ثبتنا شيئين في مذكرة التفاهم. المادة الاولى تقول ان اتفاقية الطائف شرعية وملزمة للطرفين. الثانية انه لا تغيير في اتفاقية الطائف (المادة الاخيرة). اي اننا حافظنا على هذه الاتفاقية بكل ما تحمله «هنا» لصالح من «وهناك» لصالح من جعلناها منظومة متكاملة لا نمسها ونتعاطى معها تعاطياً قانونياً دستورياً ملزماً للطرفين. لهذا ليست لدى أحد غضاضة تجعله يتحدث عن اتفاقية الطائف خارج ما نصت عليه. ونصوص اتفاقية الطائف واضحة والكل يستطيع ان يعود اليها فهي ليست اتفاقية سرية وانما اتفاقية معروفة وبالتالي ان التزامات اليمن تجاه الطائف هي التزاماته تجاه كل الاتفاقيات التي وقعتها الأنظمة السابقة للثورة اليمنية (١٩٦٢) فهي (الثورة) عندما اعلنت نفسها كنظام سياسي جديد اعلنت التزامها الكامل المعاهدات والاتفاقات السابقة. عصر المزايدات والتهويش السياسي انتهى. ونحن الآن نضجنا وكبرنا ويجب ان نتعاطى مع العالم بما تعاهدنا عليه. هذا ميراث سياسي ورثناه سواء من دولة الامام او من دولة النظام الاستعماري السابق.

هذا فيه واقعية واحترام للشعب اليمني ودليل على انه يحترم القيم بغض النظر عما اذا كانت الاتفاقية وقعها امام او وقعها اخرون. هذه هي قيم المجتمع اليمني وهي قيم المجتمع الدولي.

● الا تخشون ان تعتبر المعارضة اليمنية هذا الاتفاق تفريطاً في الحقوق الوطنية كما يردد البعض بالفعل؟

- هذه المعارضة هي نفسها محتاجة لان تحاكم على أشياء اخرى فهي نفسها قد فرطت بالوحدة اليمنية نفسها. وانا اتصور انه حتى كلمة معارضة لم يعد لها معنى الآن. لان هؤلاء ماذا يعارضون؟ هل يعارضون لاعادة اليمنين الى الانفصال؟ مفهوم المعارضة اليمنية كما اتعاطى انا معها لا يتم الا في اطار دولة الوحدة ودستور الوحدة وفي اطار الشرعية اليمنية. ولذلك لا اعترف بان هناك معارضة على الاطلاق. فالمعارضة التي تطرح نفسها وقد قادت جرائم الانفصال وضد الشعب اليمني ووحدته... ليست معارضة وانما قوة معادية للشعب اليمني.

● ما زلنا في موضوعات الحدود. قبل فترة تردد على لسان الرئيس اليمني ان الإنسحاب العسكري النهائي للقوات العُمانية بموجب اتفاقية ترسيم الحدود الموقع بين البلدين سيتم قريباً فهل أنجز هذا الانسحاب فعلاً؟ وهل تم تنفيذ اتفاق سابق بين البلدين رسم الحدود والخرائط الطبوغرافية لها من خلال شركة عالمية كما حدث بين عمان والسعودية من قبل؟

- عمليات الحدود تتم عادة من خلال ثلاث مراحل. المرحلة الاولى هي مرحلة التحديد او التوصيف. والمرحلة الثانية هي مرحلة الاتفاق المبدئي ثم ياتي التحديد على هذا الاتفاق المبدئي على الارض ثم اخيراً ياتي الترسيم اي وضع الساريات او العلامات الخرسانية. هذا كله تم بين البلدين ويجرى الآن استكمال عمل الشركة التي اهرتم اليها، وتستخدم هنا الاقمار الاصطناعية لتثبيت ما يسمى الاحداثيات على الارض. والامور بيننا وبين عُمان من اروع ما يكون ونحن متفاهمون تفاهماً كلياً وليس هناك اي شيء على الاطلاق سوى ان كل الامور تجري وفقاً لذلك الاتفاق. يعني استطيع وكلي يقين القول اننا نسير مع العمانيين بشكل طبيعي ومتطور، ونحن متفاهمون، ولا توجد اي مشكلة على الاطلاق.

● ولكن هل عاد الجنود الى جانبي الحدود؟

- الآن تجري الترتيبات اللازمة لاتمام ذلك وهي مجرد ترتيبات اجرائية اي جوانب فنية واجرائية بحتة. كذلك هناك موعد محدد لانتهاء عمل الشركة وهي اوروبية من اعداد الخرائط وهو موعد متفق عليه منذ البداية.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٥

● ادت الحرب اليمنية الى تأخر تنفيذ اتفاقات يمنية – عُمانية عدة كان اتفق عليها كتنظيم عبور الافراد عبر الحدود واقامة منطقة تجارة حرة بخاصة في المزيونة وبناء الطريق البري الذي يربط بين البلدين فهل ما زالت هذه المشروعات متوقفة؟ وهل بحثت في احيائها خلال زيارتك الحالية لعُمان؟

– بحثت هذا الموضوع مع اخي نائب رئيس الوزراء العُماني للشؤون المالية والاقتصادية قيس عبدالمنعم الزواوي وان شاء الله هناك نقلة ايجابية، وستبدأ قريباً اللجنة العُمانية – اليمنية الاقتصادية المشتركة على مستوى الوزراء عملها وستكون هناك لقاءات اخرى بيني وبين مسؤولين عُمانيين آخرين سنحدد فيها جدولة للمشروعات التي ننوي القيام بها بين البلدين مثل مشروع الطريق البري، ونحن في الواقع نحتاج الى اكثر من طريق، كذلك سيتم توقيع اتفاقية لتسيير خطوط جوية مباشرة بين البلدين وهناك فرصة لاقامة الربط الكهربائي للمناطق المتجاورة في البلدين؟.

● وهل وعد الجانب العُماني بتقديم المبلغ الذي تعهد منحه للطريق البري؟

– نعم وليست هناك اية مشكلة سوى برمجة التنفيذ وتوقيته.

● اذا لم تكن المعارضة تمثل تهديداً رئيسياً لكم، فإن الاقتصاد يمثل تهديداً للاستقرار بخاصة مع العجز الكبير الذي اشرتم اليه وميراث الحرب واعادة البناء، فكم تقدرون من وقت لانفسكم للخروج من عنق الزجاجة؟

– لدينا خطة خمسية مقبلة اعتقد اننا نحتاج السنوات الثلاث الاولى منها للخروج من عنق الزجاجة والتخلص من ارث الحرب.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

اشتباك مسلح قرب صنعاء بين قطاع طرق وعسكريين

☐ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ ذكرت مصادر امنية في صنعاء ان اشتباكاً بالاسلحة الرشاشة جرى السبت الماضي في منطقة خمر قرب صنعاء بين مجموعة من قطاع الطرق تزيد عن اربعين مسلحاً واحد القادة العسكريين ومرافقيه الخمسة.

واوضحت المصادر لـ «الحياة» ان سيارة العقيد الركن محمد صالح نشوان اركان حرب اللواء التاسع مشاة «تعرضت لاعتداء من جماعة مسلحة بالرشاشات الآلية وهي في طريقها الى صنعاء. وقد جرى تبادل اطلاق النيران، اذ كان برفقة القائد العسكري خمسة من حراسه».

واشارت الى «ان قوة من رجال الامن كانت قريبة من الموقع توجهت عند سماعها النيران وتمكنت بعد معركة استمرت زهاء الساعة من محاصرة قطاع الطرق والقبض عليهم.

وتمكن القائد العسكري من مواصلة سيره الى صنعاء» ولم تكشف المصادر عن «وقوع قتلى او اصابات» غير انها قالت «ان هذا الاعتداء يأتي في فترة استطاعت فيه الاجهزة الامنية الحد من ظاهرة الاعتداءات وقطع الطرق لا سيما بعد صدور احكام قضائية في عدد من المتهمين في قضايا مماثلة».

وفي عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية قال العقيد محمد صالح طريق مدير الامن ان: «الاجراءات الصارمة قد اتخذت لحماية المؤسسات والممتلكات العامة في المدينة».

واكد «ان اجهزة الامن تمكنت اخيراً من ضبط نحو ٤٥ شخصاً ثبت تورطهم في اعمال التخريب لشبكة ومواد الكهرباء وكيبلات الهاتف وسرقتها، واحيلوا الى النيابة.

إلى ذلك لا تزال السلطات الامنية تعتقل تجاراً للعملات في الاسواق الموازية منذ حوالى الشهر لمخالفتهم تسعيرة البيع والشراء للعملات كما حددها المصرف المركزي في نهاية العام الماضي.

وجرى تحديد سعر الدولار ٨٤ ريالاً للبيع و٨٥ ريالاً للشراء غير ان سعره قفز قبل احتجاز التجار الى ١٥٠ ريالاً مما انعكس وبشكل كبير على اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية التي ارتفعت بنسبة ١٠٠ في المئة مع استمرار تدني اجور العاملين في القطاعات الحكومية والمختلطة.

وادى احتجاز تجار العملات واغلاق محلاتهم الى شلل ملحوظ في الاسواق التجارية والاستثمارية لا سيما في عدن، وانخفاض نسبة المسافرين الى الخارج نتيجة انعدام العملات الاجنبية في الاسواق وعجز المصارف الحكومية والتجارية عن توفيرها برغم الاعلان الحكومي عن رفع قيمة الدولار رسمياً من ١٢ الى ٥٠ ريالاً، اذ تكتفي المصارف بشراء الدولار دون بيعه.



الشيخ عبد الله الاحمر يناقش هذا السؤال: «ماذا يحدث في اليمن..؟».

لسنا «دولة داخل الدولة».. وأرفض نظرية «عفا الله عما سلف»

لا «مؤامرة» لتسريح ضباط الجنوب والأزمة الاقتصادية مسئولية الجميع

ماذا يحدث فى اليمن..؟. ماهى «القصة الحقيقية» او «خفايا وملابسات» المظاهرات الاحتجاجية التى خرجت مؤخرا.. و.. ماذا يحدث الآن على الحدود.. في كواليس المباحثات اليمنية - السعودية.. وهل هناك حقا فرصة جادة لاحتواء توتر الحدود..! وبين توتر «الشارع» وتوتر «الحدود» تطرح موازين للاتجاه القومى السياسية اليمنية نفسها على اى حوار... وفى كل حوار. وعندما يكون الحوار مع الشيخ عبد الله الاحمر رئيس مجلس النواب فى اليمن تكون هناك «قائمة إضافية» من علامات الاستفهام حول موقف حزب الاصلاح الذى يترأسه من قضايا الديمقراطية والمصالحة والارهاب

وفى القاهرة التى زارها هذا الاسبوع على رأس وفد برلمانى بادرنى بنفس العبارات التى اعتاد ان يبدأ بها حواراتنا فى صنعاء نقولها ويقولها كل مواطن فى اليمن إنه لولا وفاء جمال عبد الناصر لوعد قطعه على نفسه لاحرار اليمن بدعم ثورتنا اذا ماتعرضت للعدوان من الخارج لما قدر لها الحياة ولما تثبتت اقدام النظام الجمهورى.. ولما قدر للشعب اليمنى أن يحقق وحدة اراضيه وشعبه ودستوره وسلطته المركزية.. ومن هنا يحق لكل مصرى ان يرفع هامته فى اليمن باعتبارها بلده الثانى وشريكا اصيلا فى هذا الانجاز الثورى الوحدوى العظيم.

● قلت له ورغم ذلك مازال هناك من يروج او يؤكد على أن اليمن ترعى وجود «جماعات الارهاب» لزعزعة الامن والاستقرار والوحدة الوطنية فى مصر؟

السؤال مردود عليه سلفا.. إذ ماهى مصلحة اليمن فى الاضرار بمصر الا ان يكون الهدف من وراء اثارة تلك الشائعات فصم عرى التواصل المتين بين الشعبين.. صحيح انه كانت هناك محاولات من هذا القبيل من جانب الحزب الاشتراكى فى المحافظات الجنوبية إبان استمرار هيمنته على مقدراتها بعد قيام الوحدة، حين سمح لجماعات الارهاب بمعسكرات للتدريب، بل وممارسة الارهاب فى اليمن، وسمح لغيرها بالمرور عبر أراضى الجنوب الى مصر وغيرها، ثم القاء المسئولية على

حوار اجراه فى القاهرة:
يوسف الشريف

حكومة صنعاء وعلى حزب المؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه على عبد الله صالح وحزب تجمع الاصلاح الذى اتشرف برئاسته، وكانت خطة الحزب الاشتراكى من وراء هذا العبث الخطير وغير المسئول، ترجيح كفته فى الانتخابات النيابية بدعوى أن الحزبين شريكان فى دعم الارهاب وتدبير التفجيرات والاغتيالات السياسية، وعندما فشلت خطة الحزب الاشتراكى.. راح يستغل الامر لتبرير نواياه الانفصالية واستقطاب تعاطف مصر وغيرها من الدول العربية التى تعانى من ظاهرة الارهاب!

● قلت: هناك من يتهم حزب الاصلاح كونه مظلة اسلامية للاصوليين والمتطرفين؟

□ قال: حزب الاصلاح كما تعلم يمثل تحالفا سياسيا ووعاء ديمقراطيا وتنظيميا يضم القبائل والاسلاميين والمثقفين والمهنيين والتجار.. والحزب يسعى فى اطار صيغته التحالفية الى التلاقى والحوار البناء بين كل هذه الفرق والقطاعات وحل اشكالية التناقض المفتعل بين الخطاب القومى والخطاب الاسلامى، وكبح جماح التطرف السياسى أو الدينى.. واقرب مثال على ذلك عندما تصدى الحزب



لجماعة اسلامية متطرفة دعت وسلكت طريقا يجافي معتقدات، وسماحة اهل اليمن، عندما لجأت الى تخريب قبور أولياء الله الصالحين كما حدث بالنسبة لمسجد العيدروسى فى عدن ومسجد الملكة أروى بنت أحمد فى محافظة «إب»..

● قلت: لان القبائل اليمنية مسلحة من رأسها حتى أخمص قدميها يثور الجدل حول انحيازها لمنطق القوة فى فرض رؤى الحزب ومواقفه.. ان لم يكن اليوم فغدا؟

□ قال: القبلية فى اليمن يستحيل تفكيكها او القضاء عليها او تجاوزها ببساطة كما يحلو لبعض الكتاب والمفكرين.. فهى كانت ولاتزال عنصرا مقوما للاستقرار والتدبير فى اليمن.. ووالدى الشيخ حسين وشقيقى حميد كانا من شهداء التمرد والثورة ضد حكم آل حميد الدين، وكنت شخصيا رهينة لديهم حتى نجحت ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢، واذا كان السلاح ضرورة فى الماضى إتقاء لاسلوب «الخطاطه الذى كان يلجأ اليه الائمة للايقاع بين القبائل وإضعاف شوكتهم.. الا أن السلاح الان فى ايدى القبائل مظهرة وتقليد تراثى وعامل امن واستقرار فى ظل الوحدة والديمقراطية وفى ضوء ضعف آليات قوات الشرطة والامن، كما لم تعد القبيلة فى حد ذاتها عامل تخلف أو قوة غاشمة بل عامل استنارة وتقدم.. والاجيال الجديدة من ابناء القبائل نهمة فى طلب العلم وتواقة الى الحداثة.. وبينهم الآن اطباء ومهندسون ومثقفون ورجال اعمال ناجحون.

● قلت: الى اى مدى كان قبول وانسجام القبائل مع التجربة الديمقراطية الوليدة فى اليمن؟

□ قال: قد تعلم او لاتعلم ان الديمقراطية كانت سائدة وراسخة فى المفهوم القبلى وفى معاملاتها وفى علاقاتها مع غيرها من القبائل وهى قبلت بارتياح وعن طيب خاطر أن تشارك فى السلطة بحسب وزنها السياسى ونجاحها فى الانتخابات، كما قبلت مبدأ تداول السلطة اى دخول الحزب الى السلطة.. والخروج منها بشكل ديمقراطى عبر صناديق الانتخابات!

● قلت: هل شاركت القبائل فى حرب اليمن دفاعا عن وحدته؟

□ قال: شاركت كأفراد وليس بصفتها القبلية.. وحدثت استثناءات فى المحافظات الجنوبية تعبيرا عن رفض المؤامرة الانفصالية وانحيازا للوحدة كونها بحكم مواقعها الجغرافية كانت ساحات للمعركة.. فالقبلية اذن ليست دولة داخل الدولة وليست بديلا عنها!

● قلت: كيف ترى نتائج مباحثات الجانب اليمنى برئاستكم مع الجانب السعودى بشأن النزاع الحدودى؟

□ قال: الحقيقة إن الاصرار والعزم على تجاوز الازمة كان متبادلا من الجانبين، والا لما توصلنا فى المباحثات الى اختيار اتفاقية الطائف المعقودة بين البلدين عام ١٩٣٤ مرجعية تاريخية وقانونية واجتماعية لحل الخلاف الحدودى، ولما توصلنا إلى مذكرة التفاهم حول الاجراءات والمراحل الواجب اتباعها لوضع الامور فى نصابها الصحيح واستعادة الثقة المتبادلة حول ضرورات عودة العلاقات بين البلدين الى سابق ازدهارها قبل ازمة الخليج.. الآن بدأت اللجنة العسكرية كمقدمة لعمل بقية اللجان المعنية بمشكلة الحدود.. وبكافة جوانب العلاقات وفى شتى المجالات والتواصل مستمر بين عاهل الحرمين والرئيس على عبد الله صالح.. وان شاء الله تتوج الاشواط التى قطعناها على درب النجاح بلقاء القمة المرتقب بين القيادة السياسية السعودية واليمنية.

● قلت: والحشود العسكرية على الحدود؟

□ قال: لم يعد لها وجود الآن ولن يكون لها وجود فى المستقبل.. فنحن جيران واشقاء ويجمع بيننا التاريخ والعروبة والاسلام وكلا الشعبين يتضرر من الخلافات والنزاعات.. ومن مصلحتهما الوفاق والتعاون والنفع المتبادل.. الآن اصبح الطريق ممهدا لعمل اللجان فى مراقبة الحدود وفى إعادة رسم الحدود.. وهى عملية شاقة وطويلة.. ولذلك علينا ان نتحلى بالصبر وتهيئة الاجواء الملائمة حتى تنجز مهامها بسلام!

● قلت اسفرت الحرب الاهلية بين الشرعية الدستورية والحزب الاشتراكى عن خسائر مادية جسيمة زادت من تفاقم الاوضاع الاقتصادية والمعيشية .. كيف ترى الحكومة الائتلافية والبرلمان السبيل الى تجاوزها؟

□ قال: ورثنا عن مرحلة التشطير والانفصال زهاء ٨ مليارات دولار مديونية خارجية، معظمها استحقاقات لما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى.. والجانب الاعظم من هذه الديون كانت مستحقة على ما كان يسمى قبل الوحدة باليمن الديمقراطى، وما ان مضت بضعة شهور على الوحدة حتى اندلعت ازمة الخليج وتدفق نحو مليون وربع من المغتربين العائدين الى اليمن فكانت ظاهرة البطالة وتفاقم الازمة الاقتصادية حيث توقف الدعم والمعونات الخليجية والخارجية، وساهم فى سوء الاوضاع تآمر الحزب الاشتراكى على تعطيل برنامج التنمية واداء المؤسسات التنفيذية.. وبعدها كانت الحرب التى كبدتنا خسائر تتراوح بين ٨مليارات وعشرة مليارات دولار بينما وصل العجز فى الموازنة العامة الى ما يربو على ٦٠مليار ريال يمنى ولان اكثر الضرر وقع على المحافظات الجنوبية.. انتقل الرئيس والحكومة الى عدن لمواجهة الموقف عن قرب وبعدها اقام نائب الرئيس اللواء عبد ربه نور فى عدن لنفس الغرض، ولاشك ان الجميع مسئول عن الازمة الاقتصادية وعليه دور فى انفراجها، وتلك هى المهمة الاولى على رأس قائمة اهتمامات الحكومة ومجلس الشعب، ومن جانب حزب الاصلاح قدمنا قرارا بضرورة مبادرة عناصرنا فى المؤسسات الحكومية الى تفصيل برنامج الاصلاح الاقتصادى والادارى والمالى، واسهمنا من جانبنا فى وضع رؤية موضوعية مبرمجة لمعالجة القصور والتقشف وضغط المصروفات.

● قلت: ولكن هناك مظاهر للتململ بين المواطنين الى حد التظاهر احتجاجا على تدنى الاوضاع المعيشية؟

□ قال: من حق الشعب الشكوى والتململ.. ومن حقنا عليه إدراك أبعاد الأزمة الاقتصادية ومسبباتها والتعاون مع الحكومة على حلها.. لكن الطابور الخامس من المتآمرين يحاول ركوب موجة السخط والشكوى بهدف البلبلة والتخريب. ومن هنا رفضنا العديد من توصيات البنك وصندوق النقد الدولى القسرية على صعيد الاصلاح الاقتصادى لانها التى لاتراعى خصوصيات الوضع الاجتماعى ورؤيتنا ازاء حل المشكلة الاقتصادية والمعيشية من دون ارهاق الطبقات الدنيا ومحدودى الدخل.

● قلت: هل كان تسريح ٥٠ الفا من القوات المسلحة جزءا من برنامج الاصلاح الاقتصادى؟

□ قال: الرئيس على عبد الله صالح بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة، اتخذ هذا القرار لاعتبارين.. الاول: لانه لم تعد هناك ثمة مخاطر تتهدد الامن الداخلى والقومى بشكل عام مما يتنافى



مع الغاء القوات المسلحة في حجمها الحالي، خاصة بعد القضاء على الفتنة الانفصالية وانتصار الوحدة، الاعتبار الثاني: أن الرئيس اراد ان يضرب المثل بالقوات المسلحة عبر تقليص الانفاق وضبط المصروفات كمقدمة لتنزيل الدرجات الوظيفية وتخفيض مرتبات واجور العاملين بالدولة التي تبلغ ٦٠مليار دولار بنسبة ٥٠ في المائة من الموازنة العامة من دون التسبب في مزيد من معاناة المواطنين والتوازي بين دخولهم وبين ارتفاع الاسعار.

● قلت: هناك تحليلات تشير الى ان قرار خفض وتسريح هذا العدد من افراد القوات المسلحة كان على حساب الضباط والجنود من المحافظات الجنوبية؟

□ قال هذا ادعاء باطل ينكر نجاح عملية دمج القوات المسلحة التي ظلت مشطرة بعد قيام الوحدة وحتى إنتهاء الحرب في يوليو ١٩٩٤، بينما الخفض او التسريح كان على اساس تطبيق قانون التقاعد لمن وصل الى سن المعاش. اما العزل من القوات المسلحة فقد سرى على ابناء كافة المحافظات بلا استثناء عبر تطبيق معيار الولاء للوحدة والشرعية الدستورية.

● قلت: الى اين وصلت مراحل المصالحة الوطنية في اليمن؟ اعني بين حزبي الائتلاف الحاكم والحزب الاشتراكي؟

□ قال: طبيعي إدانة المتهمين من قيادات الحزب الاشتراكي بالخيانة العظمى جزاء وفاقا على جريمتهم الانفصالية التي كبدت اليمن الاف الشهداء وتدمير بنيته الاساسية ومنشآته وأسلحته.. ولايشهد التاريخ لقيادة سياسية مثل هذا العفو العام الذي صدر في حق جميع اعضاء الحزب الاشتراكي وحصر الاتهام والعزل السياسي في مجرد ١٦ قيادة.. والى حد فتح أبواب العدالة امامهم للمثول امام القضاء للدفاع عن موقفهم وتبرئة ساحتهم.. اما المصالحة العشوائية بدعوى عفا الله عما سلف فنعتبرها جريمة في حق الوطن ونضالات الشعب الوطني وشهداء الوحدة.. المصالحة الوطنية متحققة بالفعل مع العناصر الوحدوية الشريفة في الحزب الاشتراكي التي رفضت الخيانة وانحازت الى الوحدة.. عبر مشاركتهم في البرلمان والمؤسسات التنفيذية.. واتاحة الفرصة لضمان مشاركتهم السياسية في اطار الديمقراطية.. ولايزال الحوار مستمرا مع عدد من قيادات الاشتراكي في الخارج لاقناعهم بالعودة الى اليمن واستثمار العفو العام لصالحهم قبل فوات الاوان.

● قلت: كيف ترى اليمن موقف مصر من اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية؟

□ قال الشيخ عبد الله الأحمر: نحن دائما مع مصر زعيمة الامة العربية في مواقفها، ومع السلام الشامل والعادل.. اما فرض السلام الاسرائيلي على العرب فهو منحنى مرفوض ولن يجلب على الامة سوى الاستسلام والدوران في الفلك الاسرائيلي اذا ما استمر التراجع عن الثوابت القومية.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

تعديل وزارى وشيك فى اليمن وتغيير رئيس الوزراء وارد

□ صنعاء ـ «العالم اليوم» :

كشفت مصادر سياسية لـ «العالم اليوم» أن هناك مشاورات بين قيادتى الائتلاف الحاكم فى اليمن (المؤتمر الشعبي

«التتمة 2»



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعديل وزارى

العام والتجمع اليمني للاصلاح) لاجراء تعديل حكومى محدود في عدد من الحقائب الوزارية يتماشي مع تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والإدارى الشامل الذي اعلن في نهاية شهر مارس الماضي.

وقالت المصادر ان الحقائب الوزارية المقترح تغييرها هى وزارة الداخلية بناء على رغبة العميد يحيى المتوكل الذي يعاني من وعكة صحية، كما ان محمد عبدالوهاب جبارى وزير التموين والتجارة يرغب هو الآخر في التخلى عن منصبه بسبب خلافه مع حزبه (الاصلاح) وحكومة الائتلاف حول الاجراءات الاقتصادية الاخيرة، أما وزير النفط والثروات المعدنية فلا يزال معتكفاً في حضرموت بعد خلافه مع نائبه محمد محيى الدين الضبي حول سير العمل بالوزارة. ومع بروز تلك العقبات التي تواجه تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل ترجح مصادر سياسية أن تشكيل حكومة جديدة سيكون وارداً. وأن خروج عبدالعزيز عبدالغني من رئاسة الحكومة ليس بالمستبعد.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ / ٤ / ١٩٩٥

محاكمة ٤٥ يمنيا بتهمة تخريب شبكة كهرباء عدن

عدن – رويتر: قال مسئول كبير في شرطة محافظة عدن ان النيابة العامة اعدت قرارات اتهام بحق ٤٥ شخصا من المتورطين باعمال تخريب وسرقة شبكة الكهرباء في المحافظة التي تضررت بنيتها الاساسية خلال الحرب الاهلية العام الماضي.

وقال محمد صالح طريق مدير امن محافظة عدن ان الشرطة اعتقلت ٤٥ شخصا بين نوفمبر ومارس لتورطهم باعمال التخريب والسرقة لشبكة ومواد الكهرباء وكابلات الهاتف، وقال يحيى الابيض المدير العام للمؤسسة العامة للكهرباء ان المؤسسة تعاني من نزيف يومي بسبب اعمال التخريب المستمرة.

واضاف المخربون يسرقون ليلا ما نقوم باصلاحه خلال النهار.

وقال الابيض ان الاسلاك الكهربائية في ضاحيتي الشيخ عثمان ودار سعد ومنطقة عدن الصغرى غرب عدن والخط المغذى لمحافظتي ابين ولحج تعرضت للسرقة.

وزير الخارجية اليمنى للأهرام:

مستعدون للتعاون الأمنى مع مصر لوقف أى أنشطة عدائية ضد البلدين

صنعاء - من عبدالمحسن سلامة :

اعرب عبدالكريم الإريانى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمنى عن تقدير بلاده واحترامها لدور مصر الحاسم والرئيس حسنى مبارك فى المنطقة العربية.

واكد أن المسئولية الكبرى تقع على عاتق مصر فى تحقيق التضامن العربى وحماية المصالح العربية المشتركة وايجاد المناخ الملائم فى المصالحات الثنائية بين الدول العربية.

وأشاد بدور مصر الكبير فى نزع فتيل الخلاف بين السعودية واليمن.

ونفى عبد الكريم الاريانى فى حديث خاص «للأهرام» انطلاق انشطة معادية لمصر من ارض اليمن ووصف ذلك بانه غير حقيقى وانه اثار نوعا من المرارة فى العلاقات بين البلدين. وابدى استعداد بلاده الكامل لازالة سوء الفهم. واقترح ان يكون هناك تعاون مباشر بين وزارتى الداخلية فى البلدين من خلال توقيع اتفاقية لتبادل المجرمين.

واكد على ضرورة تطوير العلاقات اليمنية المصرية فى جميع المجالات، مشيرا إلى ما تملكه مصر من منتجات عالية الجودة وترحيب السوق اليمنية بها.

وعن مذكرة التفاهم السعودية - اليمنية حول الحدود وتطورات اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة بين البلدين قال الإريانى ان المشكلة ليست فى الاتفاقيات والمذكرات وإنما فى ارادة التنفيذ. فمعاهدة الطائف كانت موجودة ومذكرة التفاهم هى ارادة التنفيذ بين الطرفين.

واضاف ان ماحدث هوالوضع الامثل لحل المشكلة، وهو صيغة متكاملة لانهاء مشكلة الحدود بين البلدين وفتح افاق التعاون الاخرى بينهما استنادا الى ماتنص عليه اتفاقية الطائف التى وصفها بانها من اقدم الاتفاقيات الثنائية بين دولتين عربيتين . واوضح ان مذكرة التفاهم هى احياء لاتفاقية الطائف من خلال تشكيل عدة لجان لتطوير العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية بين البلدين. وان اللجنة العسكرية التى عقدت مؤخرا فى اليمن تعمل فى ظل اللجان التى تم تشكيلها لتحقيق التعاون فى المجال العسكرى . وقد قطعت شوطا كبيرا فى هذا المجال.

علاقاتنا مع الجيران والدول الغربية فى تحسن مستمر

عبدالكريم الاريانى

وقال وزير الخارجية اليمنى ان بلاده لم تحدد بعد موقفها من تحديد معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ستبحث حكومتها قرار الجامعة العربية بهذا الشان لاتخاذ القرار المناسب. ووصف علاقات اليمن مع الولايات المتحدة بانها لم تتاثر بالحرب ضد «الانفصاليين» وانها علاقات طبيعية مثل علاقاتها بمعظم الدول الغربية. مشيرا الى قرار بريطانيا فى الشهر الماضى بإستئناف معوناتها الفنية لبلاده. وقال ان اليمن يحتاج الى هذا التحسن من اجل البدء فى مفاوضات مع هذه الدول وغيرها لدعم برنامج الاصلاح الاقتصادى.

ووصف علاقات بلاده بجيرانها بانها افضل الآن وانها فى تحسن بعد أن تاثرت اثناء حرب الخليج مشيرا إلى أن اليمنيين لايزالون يلقون سوء المعاملة فى بعض هذه الدول وان هناك قيودا لاتزال موجودة وخاصة فيما يتعلق بالتاشيرات. وهاجم الوضع العربى الراهن .

واكد رفض حكومة اليمن لهذا الوضع الذى وصفه بأنه سيؤدى بالأمة العربية إلى الانقراض.

واشار إلى ان برنامج الاصلاح النقدى فى اليمن يحتاج الى حوالى ٣ سنوات على الاقل والإصلاح الادارى والمالى الى حوالى ٧ سنوات، تدعو بعدها الدول والمؤسسات الاقتصادية للتعاون معها، ليمكن بعد ذلك جدولة الديون فى نادى باريس.

الاحمر ينفى وجود قوات على الحدود اليمنية السعودية

الدوحة ـ وكالات الانباء: نفى الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب اليمنى امس وجود اية قوات يمنية او سعودية على الحدود بين البلدين بعد الاتفاق الاخير على مذكرة التفاهم التى وقعت فى مكة المكرمة فى شهر رمضان الماضى.

واكد رئيس البرلمان اليمنى فى حديث لصحيفة (الشرق) القطرية نشرته امس ان توصل بلاده مع المملكة العربية السعودية الى التوقيع على مذكرة التفاهم لحل مشكلة الحدود بين البلدين اعادت الامور الى نصابها الصحيح واستعادة الثقة المتبادلة الى سابق ازدهارها قبل ازمة الخليج.

واضاف ان اللجنة العسكرية اليمنية السعودية بدأت عملها كمقدمة لعمل بقية اللجان المعنية بمشكلة الحدود وفى شتى جوانب العلاقات والتواصل مستمر بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل السعودية والرئيس اليمنى على عبدالله صالح.. مشيرا الى انه سيتم تتويج الاشواط التى قطعها الجانبان باللقاء المرتقب لقيادتى البلدين.

وحول وجهة النظر اليمنية من موقف مصر حول توقيع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.. قال رئيس البرلمان اليمنى (نحن دائما مع مصر فى مواقفها القومية المبدئية والعادلة ومع السلام الشامل والعادل.. مؤكدا رفض بلادم فرض السلام الاسرائيلى المنقوص على العرب الذى لن يجلب سوى الاستسلام والدوران فى الفلك الإسرائيلى فى حالة استمرار التراجع عن الثوابت القومية. واشاد بنتائج زيارته الاخيرة للقاهرة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٥

خواطر

٨- اليمن - الأحزاب

روح مصر وتأثيرها تلمسه فى كل شئ فى اليمن من خلال التأثر بقوانينها ومعاملاتها والاقتداء بها حتى فى المعاملات البيروقراطية التى تشكو مصر نفسها منها وتعمل على التخلص منها لدرجة ان قانون الاحزاب السياسية رقم ٦٦ لسنة ١٩٩١ جاء متأثرا فى جوانب كثيرة منه بقانون الاحزاب فى مصر وان اختلف فى جوانب اخرى فقد جاء فى الباب الثالث الخاص باجراءات التأسيس -مادة١٣- تشكل لجنة تسمى لجنةشئون الاحزاب والتنظيمات السياسية على النحو التالى -وزير لشئون مجلس النواب رئيسا -وزير الداخلية عضوا -وزير العدل عضواً -اربعة اشخاص من غير المنتمين لاى حزب او تنظيم سياسى. من رجال القضاء غير العاملين او من المحامين المقبولين بالترافع امام المحكمة العليا يرشحهم مجلس القضاء الاعلى ويصدر بهم قرار جمهورى على ان تتوافر فى الاربعة اعضاء الشروط الاتية.. وهذه اللجنة نسميها فى مصر لجنة منع الاحزاب لانها لم تخطئ مرة وتوافق على اى طلب بقيام حزب باستثناء حزب الامة الذى يترأسه الشيخ احمد الصباحى الذى قام نتيجة سهو منها فى الاعتراض عليه فى المدة المحددة للنظر فى الطلب واما باقى الاحزاب فقامت بعد الحصول على احكام قضائية وباستثناء حزب الاحرار الذى قام كمنبر هو والوسط والتجمع فى عام ١٩٧٦ ثم تحولوا الى احزاب والعمل الذى تمت الموافقة عليه عام ١٩٧٨ لان الرئيس السادات وافق على قيادته وكان من مؤسسة عديلة المرحوم محمود ابو وافية بل كان هو ايضا من مؤسسيه ثم انقلب عليه بعد ذلك وسجن عددا من قادته وحتى حزب الوفد عندما اراد العودة لممارسة نشاطه عام ١٩٨٢ .اعترضت لجنة منع الاحزاب وحصل على حكم قضائى.

اليمن ثلاثة واربعين حزبا سي[illegible] وفى مصر يستكثرون علينا ثلا[illegible] عشر حزبا رغم انه لا يوجد واحد منها يهدد الحزب الحاكم فى شئ كما تأثر قانون الاحزاب اليمنى بالقانون المصرى فى تحديد عدد من المؤسسين . وهم خمسة وسبعين من مختلف المناطق والفئات إلا انه اشترط الا يقل عدد الاعضاء الحزبيين عن الفين وخمسمائة عضو .. والزم القانون لجنة الاحزاب بنسبة اسماء المؤسسين فى الصحف مثلما يحدث عندما اعطاها حق الاعتراض وحق المؤسسين فى اللجوء الى القضاء واشترط القانون ايضا ان يكون برنامج اى حزب مختلفا عن برنامج الاحزاب الاخرى ... الخ.. كما اشترط شروطا اخرى فى ضرورة الالتزام بالاديان والشريعة ومبادىء ثورتى سبتمبر واكتوبر . ووحدة الشعب اليمنى باختصار قانون الاحزاب اليمنى مستمد فى كثير من اجزائه من القانون المصرى لكن كما قلت عندنا ثلاثة عشر حزبا بعد تسعة عشر عاما .وعندهم ثلاثة واربعون بعد ثلاث سنوات!!..

حسنين كروم



المصدر : الأهــرام القاهرة

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٥

رئيس البرلمان اليمنى:

مباحثات القاهرة الايجابية تتضح نتائجها قريبا

صنعاء - وكالات الانباء - اكد الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمنى ان زيارته الاخيرة لمصر وحواره مع الرئيس حسنى مبارك كانت بناءة ومثمرة وسوف تتضح نتائجها الايجابية قريبا .

وقال فى تصريحات صحفية ان هدف زيارته للقاهرة كان تقديم الشكر الى القيادة المصرية وشعب مصر على الدور الاصيل الذى قامت به مصر للحفاظ على الوحدة اليمنية ورأب الصدع بين السعودية واليمن حول الخلاف الحدودى.

خواطر

الأحزاب والدين والعنف

وعلى الرغم من ان قانونى الصحافة والاحزاب يفرضان احترام الاديان والشريعة الاسلامية ويعتبر الخروج عنهما مبررا لمصادرة الصحيفة او اتخاذ إجراءات ضد الحزب .. فقد رأينا قانون الصحافة يفرض فى نفس الوقت عدم تكفير الاخرين .. ونفس الشئ نجده فى قانون الاحزاب .. فنجد مثلا انه فى المادة الرابعة من الباب الثانى ينص على الآتى :

«عدم قيام الحزب او التنظيم السياسى على اساس مناطقى او قبلى او طائفى أو فئوى او مهنى أو التمييز بين المواطنين بـ الجنس او الاصل أو اللون .. ولم تورد المادة العربية على اساس انه لايوجد اصحاب ديانات اخرى غير الاسلام باستثناء بضع مئات من اليهود .. بينما فى مصر الوضع مختلف ، ولذلك نص قانون الاحزاب على عدم قيام الاحزاب على اساس دينى لوجود نسبة لاتقل عن خمسة عشر فى المائة من الاقباط ، وإن كان اخواننا الاقباط يرفعونها إلى الربع ، والله اعلم ، واما المادة الخامسة فى نفس الباب فنصها الآتى :

«عدم قيام الحزب او التنظيم السياسى على اساس مناهض للدين الاسلامى او على اساس تكفير الاحزاب او التنظيمات السياسية الاخرى او المجتمع وافراده والادعاء بالتفرد بتمثيل الدين او الوطنية او القومية او الثورة».

واما المادة السادسة فقد نصت بدورها على الآتى :

« يحظر على الحزب او التنظيم السياسى الآتى :

أ- إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية او المساعدة فى اقامتها.

ب- استخدام العنف بكل اشكاله او التهديد به او التحريض عليه.

ج- أن تتضمن برامجه او نشراته او مطبوعاته مايحرض على العنف او اقامة تشكيلات عسكرية او شبه عسكرية علنية او سرية». ولم يكتف القانون بذلك ، وانما عزز موانع استخدام الاحزاب للدين ضد بعضها البعض او العنف والتحريض عليه فى الفقرة ب من المادة التاسعة التى فرضت على كل حزب الآتى: « بيان المقر الرئيسى للحزب او التنظيم ومقاره الفرعية أن وجدت ويجب ان تكون جميع مقار الحزب او التنظيم داخل الجمهورية اليمنية وفى غير المساجد والاماكن الانتاجية او الخدمية او التعليمية او العسكرية او القضائية وغيرها من الاماكن العامة ويكون المقر الرئيسى للحزب او التنظيم فى العاصمة صنعاء». وهذه المواد فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٩١ بشأن الاحزاب والتنظيمات السياسية تكفل عدم قيام اى حزب سياسى باستخدام الدين ضد غيره ولجوئه لسلاح التكفير فى مجتمع شديد التدين واحتكار الوطنية والتحدث باسم الثوريين ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ فى الشمال التى ساندناها وثورة ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٣ فى الجنوب ضد الاحتلال البريطانى واكثر من خمس وعشرين سلطنة ومشيخة ساندتها مصر ايضا حتى استقلت عام ١٩٦٨ وكونت وقتها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

حسنين كروم



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٥

اليمن: انقلاب الأحمر على أبو لحوم ينهي الحزب الجمهوري

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ اعلن مصدر مسؤول في قيادة المؤتمر الشعبي العام في اليمن امس عن انضمام الحزب الجمهوري الذي كان يتزعمه الشيخ محمد علي ابو لحوم الى المؤتمر اثر المحادثات التي جرت بين الحزبين وتوجت بتوقيع وثيقة اندماج الحزب الجمهوري اندماجاً كاملاً في المؤتمر الشعبي واعلان الحزب الجمهوري التزامه «الميثاق الوطني» وهو المنهج الفكري للمؤتمر والنظام الداخلي وكل الادبيات الملحقة بالميثاق.

واضاف المصدر في تصريح نشر في صنعاء بعد ظهر أمس ان وثيقة الاندماج وقعها عن الحزب الجمهوري السيد صادق عبدالله الاحمر الامين العام للحزب وعن المؤتمر الشعبي العام السيد عبدالملك منصور نائب رئيس الدائرة السياسية. لكن المصدر اكد ان اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للمؤتمر لا بد ان تصادق على وثيقة الاندماج لكي يصبح نهائياً بما يمكن كبار قادة الحزب الجمهوري من المشاركة في المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي المقرر انعقاده في ١٩ ايار (مايو) المقبل.

وحرص المصدر على تاكيد ان الوثيقة تعتبر سارية من تاريخ التوقيع عليها، واصبح اسم الحزب الجمهوري ملغياً من قائمة الاحزاب السياسية باعتبار ان اعضاءه صاروا اعضاء في المؤتمر الشعبي العام. وبالنسبة الى مصادقة اللجنة الدائمة، فانها مسالة اجرائية ستحسم في اول اجتماع لها يتوقع ان يكون الاخير قبل انعقاد المؤتمر العام الخامس.

ويذكر ان الحزب الجمهوري تاسس منتصف عام ١٩٩١ وضم مجموعة من الوجوه الشابة من مشائخ ومثقفين وتجار وكان يتزعمه الشيخ محمد علي ابو لحوم الذي كان يشغل منصب رئيس الحزب والشيخ صادق الاحمر الذي كان اميناً عاماً للحزب وهو اكبر ابناء الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني ورئيس التجمع اليمني للاصلاح الشريك الثاني في الائتلاف الحاكم الى جانب المؤتمر الشعبي العام.

وتجمّد نشاط الحزب منذ نهاية عام ١٩٩٣ بسبب خلافات بين اعضائه وتحول انذاك الشيخ محمد ابو لحوم الى زعامة قبلية عندما راس المجلس الاعلى لقبائل بكيل اليمنية. ولكن سرعان ما سقط هذا التجمع القبلي قبيل اندلاع الحرب اليمنية الاخيرة بسبب «انسحاب كبار اعضائه بعدما بدا واضحاً تورطه في تحالف مباشر مع الحزب الاشتراكي اليمني الذي فجّر قادته الازمة السياسية والحرب اليمنية الاخيرة واعلنوا الانفصال عن دولة الوحدة وفي مقدمهم الامين العام السابق للاشتراكي علي سالم البيض» على حدّ تعبير اوساط المؤتمر الشعبي.

ويعتبر الشيخ صادق الاحمر العضو الوحيد في مجلس النواب اليمني الذي ترشح في الانتخابات البرلمانية عن الحزب. وبتوقيع وثيقة الاندماج يصبح الشيخ صادق الاحمر العضو الرقم ١٤٣ في الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي.

وحاولت «الحياة» الاتصال بالشيخ محمد علي ابو لحوم الموجود في واشنطن للحصول على تعليق منه على هذه التطورات، لكن ذلك تعذّر عليها.



المصدر : الاتحاد - ابو ظبي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٤/١٩٩٥



اليمن يدخل مرحلة الاصلاح الشامل وتجاوز السلبيات

تطهير الجهاز الاداري من المفسدين

علي صالح : عازمون على معالجة الاختلالات في بنية الدولة

يواصل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح جولته الى عدد من المحافظات والتي كان قد بداها قبل اكثر من اسبوع الى محافظة الحديدة الساحلية وانتقل منها الى محافظة حجة (الاحد) وربما تشمل محافظات اخرى خلال الايام القليلة القادمة، والمتتبع لزيارات الرئيس صالح وجولاته التفقدية الحالية لهذه المحافظات يلاحظ ان الخطاب السياسي للرئيس اليمني قد تركز خلال لقاءاته بالمسئولين او المواطنين في المناطق التي زارها على اهمية المرحلة التي تعيشها البلاد حاليا وعزم القيادة اليمنية على احداث ثورة ادارية في بنية الدولة وتطهير الجهاز الاداري من الفساد واصلاح الاحوال المالية والاقتصادية والادارية بشكل عام حتى ان الرئيس صالح اطلق على هذه المرحلة «مرحلة الاصلاح الشامل وتجاوز السلبيات الماضية».

وحسب تصريحات اكثر من مسئول يمني فان المرحلة الماضية منذ اعلان الوحدة اليمنية وحتى الان قد شهدت العديد من الاختلالات في بناء الدولة الاقتصادي والاداري لأسباب عديدة منها حرب الخليج وتاثيراتها على اليمن من جراء ما تعرضت له من ضغوط اقتصادية صعبة وعودة نحو مليون مغترب يمني الى جانب توقف مدخراتهم التي كانت تستفيد منها الدولة اضافة الى الحرب الاخيرة، الامر الذي ترك اثاره السلبية الواضحة على مسار الاوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن حيث غاب التوافق وانعدمت الثقة وتشابكت الاختصاصات وتطورت الامور حتى وصلت الى حد الازمة السياسية الطاحنة بين الشريكين وادت الى تلك الحرب المدمرة التي شهدتها البلاد في مايو - يوليو الماضيين.

تداخل الاختصاصات

هذا التداخل في الاختصاصات وعدم الفهم الواعي للشريك الاخر (الحزب الاشتراكي) لطبيعة الوحدة كمكسب تاريخي لليمن وللقيادة التي كانت وراء تحقيقها وعدم تخليه عن نزعة الشمولية والاستحواذ التي كان يتمتع بهما قبل اعلان الوحدة في الشطر الجنوبي من الوطن جعل هذا الشريك يبدو وكانه معارضا شرسا للسلطة التي من المفترض ان يمثلها، وراح يخطط ويرسم للقضاء عليها بشتى الوسائل وهو ما ادى الى ارباك الاوضاع بشكل عام خاصة في الاشهر الاخيرة من الازمة السياسية التي شهدتها البلاد حيث انتقلت معظم قيادات الحزب الاشتراكي الى عدن بالرغم من انهم كانوا يحتلون مواقع مهمة في الدولة والحكومة.. فالى جانب البيض وسالم صالح في مجلس الرئاسة السابق كان العطاس



برأس الحكومة وضمنها عدد من وزراء الاشتراكي وبذلك اصبحت اجهزة الدولة والحكومة بالشلل التام.

تدهور العملة الوطنية

وقد كان لهذه الاوضاع السياسية انعكاساتها المباشرة على الحالة الاقتصادية للبلاد التي بدأت تتراجع شيئا فشيئا حتى وصلت الى حالة من الانهيار التي لم تشهدها البلاد من قبل.

ففي عام ١٩٩٠ وهو العام الذي تحققت فيه الوحدة اليمنية لم يتجاوز سعر الدولار الامريكي ١٤ ريالا في السوق الموازي بفارق ريالين فقط عن السعر الرسمي (١٢ ريالا). غير انه مع بداية الصراع السياسي وبروز الخلافات بين الشريكين في السلطة بدأت العملة المحلية بالتدهور امام الدولار وبالتالي بدأت اسعار السلع في الارتفاع تدريجيا ثم بدأ احساس الناس بالمعاناة التي راحت تتزايد يوما بعد يوم الى ان وصلت الاوضاع الى حد لايطاق وهو ما جعل الحكومة اليمنية تتدارك الموقف وتعلن عن برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري الذي اعتبرته خيارا لا بديل عنه غير الكارثة.

غير انه من الواضح ان هذا البرنامج الذي اعلنته الحكومة وبدأ تطبيقه بالفعل منذ فترة من خلال ارتفاع اسعار المنتجات والغاز واستهلاك الكهرباء والمياه وغيرها، ورفع السعر الرسمي للدولار، واتخاذ بعض الاجراءات التقشفية الاخرى لايعني كل شيء، فلضمان تطبيق هذه الاجراءات الاصلاحية وتاكيد مصداقية الدولة في التغيير كما يقول المسئولون اليمنيون لابد من اجراء حملة شاملة للاصلاحات الادارية تشمل كافة مؤسسات الدولة الرسميه بما في ذلك المؤسسة الامنية والعسكرية وهو ما نوه اليه الرئيس صالح عدة مرات خلال احاديثه الى المسئولين والمواطنين في اطار زياراته التفقدية التي يقوم بها حاليا الى محافظتي الحديدة وحجة مؤكدا انه سيتم تطهير كل مؤسسات الدولة من الفساد والعناصر الفاسدة وأنه لا محاباة ولا مجاملة في ذلك، ولعلها المرة الاولى التي يسمع فيها الناس ذلك الخطاب من الرئيس صالح خاصة وان البعض كانوا يعتقدون بانه لن يقدم على خطوة تشمل التغيير في بعض المؤسسات خاصة العسكرية والامنية لاعتبارات يرون فيها ان المجاملة والمحاباة تمنعانه عن ذلك وهي سمة قد اتصفت بها الدولة اليمنية وتسيير الامور فيها كما يعتقدون.. الا ان ما يؤكده مقربون من الرئيس صالح انه عازم على احداث التغيير وابعاد كل العناصر التي اثبتت فشلها خلال الفترة الماضية عن المؤسسات واجهزة الدولة والتصدي للفساد المالي والاداري واعادة الحياة والحيوية لهذه المؤسسات.

وبالفعل فقد بدأت الاوساط السياسية تتحدث هذه الايام عن تغيير بعض القيادات واحالة البعض الآخر للتقاعد وان كان ذلك لم يعلن رسميا حتى الآن، الا ان التجربة السائدة في اليمن تؤكد بان الشائعة لاتمضي عليها ايام حتى تتحول الى حقيقة وعلى هذا الاساس من المتوقع ان تعلن خلال الايام القليلة القادمة عن جملة من التغييرات في مؤسسات الدولة واجهزتها المختلفة.

ومن هنا يمكن القول ان اليمن مقبل على حالة جديدة يسود فيها الاصلاح الجاد بكل اشكاله، وهي في نظر الكثير من المراقبين حالة ضرورية ويجب الاستعجال بها حتى تتغير نظرة المواطن اليمني الى الدولة والحكومة التي كان يرى فيهما داعمان لما تشهده البلاد من اختلالات اقتصادية ومالية وفساد اداري وانفلات امني لانهما لم تتخذا اية اجراءات حازمة لوقف مثل هذه الممارسات التي سادت خلال الفترات الماضية وانها لو فعلت لما وصلت اليه البلاد الى هذه الحالة.

فهل تصدق الحكومة هذه المرة؟ ذلك ما يأمله اليمنيون!!



خواطر

١٠ . اليمن العلاقات الخارجية والتمويل

يحرص قانون الاحزاب ايضا على الا يكون اى حزب فرعا من تنظيم عربي او إسلامى اشمل، وكما جاء فى المادة السابعة من الباب الثانى ونصه : «الا يكون الحزب او التنظيم السياسى تابعا لاى حزب او تنظيم سياسى او دولة اجنبية ويحق لاى حزب او تنظيم سياسى إقامة علاقات ثنائية متكافئة مع اى حزب او تنظيم سياسى غير يمنى وبما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية العليا ونصوص الدستور والقوانين النافذة» .. وهذه المادة موجهة اساسا للبعثيين، والناصريين والإسلاميين .. ومع ذلك فإنه يتم تجاوزها بالنسبة للبعثيين الذين يصرون على انهم القيادة القطرية فى اليمن، المتفرعة عن القيادة القومية للحزب، اى انهم فرع البعث فى اليمن، ويكتبون ذلك فى صحيفتهم، وانقسموا فرقتين، كل منها تقول إنها تمثل القيادة القطرية، ويعتبرون القيادة القومية هى الموجودة فى العراق، كما ان هناك بعثيين موالين للقيادة القومية الاخرى فى سوريا .. وهذه المادة رغم ذلك تتيح تمتع الاحزاب بحرية حركة واسعة فى علاقاتها مع الاحزاب خارج اليمن، اما فى مصر فكلنا يتذكر التعديلات الاخيرة التى ادخلت على قانون الاحزاب، وفرضت على اى حزب ان يكتب طلبا الى لجنة الاحزاب قبل ان يلبى اى دعوة من حزب خارج مصر لحضور مؤتمر له او إقامة علاقة معه فاذا وافقت سافر وفد الحزب، واذا رفضت اعتذر، وفى حالة سفره وبعد عودته لابد ان يقدم تقريرا الى لجنة الاحزاب عما دار بين وفده والحزب الداعى له، اى ان يكون الحزب مخبرا سريا على نفسه لحساب الحزب الوطنى الحاكم، الذى له علاقات مع حزبى العمل والليكود الاسرائيليين، وعضو فى منظمة الاحزاب الاشتراكية الدولية !!واما التمويل فقد جاءت مواده فى الباب الرابع الخاص بالموارد والاحكام المالية، واخضع ميزانية الاحزاب للرقابة المالية وعدم فرض ضرائب عليها، وحدد مبلغ مائتى الف ريال سنويا يقبلها الحزب تبرعا من اى متبرع يمنى وحظر قبولها من غير اليمنيين، إلا ان القانون فرض على الدولة تقديم اعانة سنوية لكل حزب تتفاوت حسب قوته البرلمانية، ويدرج المبلغ فى الميزانية العامة للدولة، ويتم توزيعه كالاتى كما نصت المادة (١٨ : ١)

(أ) ٢٥٪ بصورة متساوية على الاحزاب التى لها تمثيل فى مجلس النواب

(ب) ٧٥٪ على سائر الاحزاب والتنظيمات السياسية وفقا لعدد الاصوات التى حاز عليها مرشحوها فى الدورة الانتخابية لمجلس النواب ولا يستحق الحزب او التنظيم السياسى نصيبا من هذه النسبة اذا كان مجموع عدد الاصوات التى حاز عليها مرشحوه تقل عن ٥٪ من مجموع الاصوات .. وجاء فى التاسع عشرين ما يلى : «ولا يجوز فى جميع الاحوال ان تتجاوز الإعانة التى تقدمها الدولة وفقا لاحكام المواد السابقة اجمالى الاشتراكات السنوية لاعضاء الحزب او التنظيم السياسى، وتؤول الى الخزانة اى زيادة تقرر كإعانة عن هذه النسبة» .. ويحدد القانون الحالات التى تمتنع فيها الدولة عن تقديم الاعانة، كمخالفة الحزب مواد القانون او حله او اندماجه فى حزب اخر .. الخ .واذا كانت الاعانة للاحزاب مدرجة فى الميزانية العامة للدولة وتقدم وفق عدد النواب والاصوات الحاصل عليها كل حزب، واما فى مصر فالامر اكثر سهولة وتسامحا فلجنة الاحزاب هى التى تمنح الاعانات من الاموال التى الت إليها من الاتحاد الاشتراكى، ولا تشترط حصول الحزب على نسبة من المقاعد فى مجلس الشعب او اصوات الناخبين، وبينما تحصل احزاب المعارضة عندنا على الاعانة فان حزبى الوفد والناصرى يرفضانها .. والحزبان يغاليان فى اسباب الرفض، لان هذه الاموال ليست من إحسانات الحزب الوطنى.

حسنين كروم



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٥/٤/٢١

أدت إلى اختفاء الدولار وارتفاع سعره بصورة سرية

اليمن: حملة اعتقالات تجار العملة ... مستمرة

■عدن ـ كونا: تواصل اجهزة الاستخبارات اليمنية وللاسبوع الرابع على التوالي اعتقال اكثر من ٢٠٠ من تجار التعامل بالعملات الاجنبية في الاسواق الموازية في مدن صنعاء وعدن وتعز والحديدة والمكلا.

واعتبر محامون هذه العملية بانها غير دستورية وغير قانونية اقدمت عليها سلطات الامن في خطوة سوف تؤدي الى مزيد من الانهيار الاقتصادي للبلاد.

وكشفت اوساط قانونية لوكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان تجار التعامل بالعملات ـ الصرافين ـ المحتجزين منذ ٢٩ مارس الماضي لدى سلطات الامن هم في الاساس واجهات لجهات مسؤولة في الدولة تقوم بالمضاربة بالعملة الوطنية الريال «يتراوح سعر صرف السوق بين ١٢٥و١٣٠ ريالا للدولار الواحد» .

من جانبها اكدت اوساط اقتصادية ان «اعتقال الصرافين » ادى الى اختفاء الدولار وارتفاع سعره بصورة سرية في البلاد الى جانب توقف النشاط الاستثماري وادعاء الحكومة الحالية بان النهج الاقتصادي للبلاد هو الاقتصاد الحر.

وقال المحامي عبد العزيز السماوي لكونا امس في خصوص استمرار سلطات الامن اعتقال تجار العملات انه «لا يوجد قانون لحماية العملة في اليمن وبالتالي لا يوجد اي سند قانوني لدى الدولة لالقاء القبض على الصرافين خصوصا وان القانون ينص على انه لا عقوبة الا بقانون» واضاف السماوي الذي يقوم بالدفاع عن المعتقلين «انني اعتقد استنادا الى القانون ان الاعتقال مخالفة دستورية صريحة خاصة وانها تتم بشكل تنتهك فيه حقوق الانسان وكرامته».

ويرى السماوي ان «اعتقال الصرافين هو تنصل للدولة من تحمل مسؤوليتها تجاه انخفاض القوة الشرائية للريال والقاء تبعات ذلك على كاهل الصرافين» وقال متسائلا «ماهي الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة ممثلة بالبنك المركزي ووزارة المالية من اجل المحافظة على استقرار سعر العملة الوطنية».

واضاف ان الاجراءات الاقتصادية التي اعلنتها الحكومة في ٢٦ مارس الماضي للحد من التدهور الاقتصادي الخطير التي تشهده البلاد بعد وصول العجز في الموازنة لهذا العام الى ٦٠ بليون ريال وهو نصف الموازنة بكاملها سوف تنفذ منها الجانب السلبي كرفع الاسعار والضرائب والجمارك».

الدكتور محمد الافندي رئيس اللجنة الاقتصادية في البرلمان قال لوكالة «كونا» ان «الحملة على الصرافين تاتي من قبيل المعالجات الادارية والتي لاتكون بحد ذاتها محققة للاستقرار في الصرف وانما تتخذ لمواجهة محاولات البعض استغلال الظروف التي تمر بها البلاد». واشار الى . ان «الاجراءات التي اتخذتها الحكومة نهاية الشهر الماضي في حاجة الى وقت حتى تعطي نتائج وان تخفيض العجز في الموازنة وتخفيض الاصدار النقدي بالاضافة الى تضافر العناصر الاخرى كالاصلاحات الادارية والنقدية ستؤدي الى الاستقرار النقدي».

من جانبها ذكرت صحيفة «الشورى» المعارضة قبل يومين ان «البلاد تمر بوضع بالغ الحرج» لعل اوضح مظاهره تخبط الحكومة الحالية التي شكلت في اكتوبر الماضي من حزبي المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه رئيس الجمهورية على عبد الله صالح وحزب الاصلاح بزعامة رئيس البرلمان الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر بين متطلبات صندوق النقد والبنك الدوليين ومتطلبات الشعب المهدد بالجوع والتشرد.

واكدت صحيفة «الحق» المعارضة في تعليقاتها حول الوضع الاقتصادي التردي للبلاد ان «الخطر المحدق بالبلاد والعباد ياتي من ارضية الازمة الاقتصادية التي يعاني من وطاتها ملايين اليمنيين بصفة عامة».

واشارت الى ان ذلك ينعكس من خلال توتر اجتماعي حاد ناجم عن تركيبة السلطة والحكم وكذلك الاثار الاجتماعية للازمة الاقتصادية وتوتر سياسي تتصاعد درجاته حدة نتيجة لسياسات الحكم الخاطئة المتمثلة بالتضييق على مختلف القوى السياسية والديمقراطية والاصرار على احتكار الحكم وحرمان القوى الاخرى من حقها في ممارسة نشاطها المشروع.

وقالت ان «اول كوارث سياسية واقتصادية واجتماعية يصعب تلافيها مستقبلا».

خبير اقتصادي في مكتب الامم المتحدة في صنعاء علق على الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة نهاية الشهر الماضي وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين بان اليمن ستشهد «وضعا صعبا ابتداء من هذا العام».

وقال الخبير الاقتصادي في مكتب الامم المتحدة في صنعاء ان وجهة نظره حول تدهور الاوضاع الاقتصادية في اليمن تنطلق من عدة مؤشرات منها



هبوط مستوى الريال وارتفاع مستوى التضخم وزيادة نسبة البطالة.

واكد ان «صندوق النقد والبنك الدوليين وضعا عدة شروط رئيسية امام الحكومة اليمنية ومنها التحكم بسعر العملة والحد نهائيا من تدهورها والغاء قضية تعدد سعر صرف الدولار التي تهدد العملية التجارية برمتها في البلاد الى جانب رفع الدعم نهائيا عن السلع الاساسية وخفض نسبة العمالة الى الثلث مما هي عليه».



صحيفة يمنية تشيد بدعوة محمد بن راشد لجمع الشمل العربي وحل الخلافات القائمة

صنعاء ـ أحمد الجبلى:

ابرزت صحيفة «٢٦ سبتمبر» الأسبوعية فى عددها الصادر امس الخميس تصريحات الفريق أول الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولى عهد دبى وزير الدفاع لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية مؤخرا والتى دعا فيها الى حل الخلافات القائمة بين الدول العربية وتناسي الماضي ومد جسور المحبة وتحسين العلاقات والنظرة الى المستقبل بصورة صادقة مبنية على الاحترام.

وقالت الصحيفة فى مقال لها بعنوان «تصريحات وزير الدفاع الاماراتي.. صرخة جديدة لاصلاح حال الأمة العربية» ان هذه التصريحات جاءت فى وقت نحن فى امس الحاجة فيه لمراجعة النفس والانتباه للخطر الذى يحدق بامتنا العربية والعمل على فتح صفحة جديدة من العلاقات القائمة على الصدق والصراحة والوضوح.

ومضت الصحيفة تقول: ليس غريبا ان تصدر مثل هذه التصريحات المسئولة من هذا الرجل المعروف بمواقفه العربية الصادقة فى خدمة قضايا امتنا العربية وهو ذات الموقف الثابت لدولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة ورئيسها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذى كان اول من نادى بالمصالحة العربية وتضميد الجراح ورأب الصدع العربي.

واكدت الصحيفة بان هذه المواقف تأتي منسجمة تماما مع ماتدعو اليه اليمن بضرورة العمل على حل الخلافات العربية واستعادة التضامن العربى لمواجهة التحديات التى تتعرض لها الأمة العربية حاليا.

وقالت: فلتكن هذه الصرخة الجديدة التي اطلقها سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم فرصة لمراجعة النفس والتامل فى الواقع العربى الردىء قبل فوات الاوان واصلاح حال امتنا العربية.

على نفس الصعيد عبر رئيس مجلس النواب اليمني الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر عن تقديره للمواقف الصادقة لدولة الامارات تجاه الشعب اليمني.

وقال الأحمر لدى استقباله امس فى صنعاء وفد جمعية الهلال الأحمر الاماراتي والجمعيات الخيرية متعددة الاغراض الذى يزور اليمن حاليا ان هذه المبادرة الطيبة تدل على الاصالة العربية والمشاعر الاخوية الصادقة التى عرف بها شعب الامارات وحكومته الرشيدة نحو الشعب اليمني.

وكان وفد الهلال الاحمر والجمعيات الخيرية فى الدولة قد قام بزيارات الى عدد من المحافظات اليمنية تعرف خلالها عن قرب على الاحوال التى تعيشها اليمن بعد الحرب ومانتج عنها من خراب للبنية الاساسية والاقتصاد اليمنى ومدى ماستسهم به هذه الجمعيات من الدعم لليمن فى شتى المجالات.

وتاتي زيارة الوفد الى اليمن تنفيذا لتوجيهات سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان لتلمس الأوضاع فى اليمن انطلاقا من الروابط الاخوية التى تربط بين البلدين ووشائج القربى بينهما.



المصدر : الأيام - اليمنية
التاريخ : ١٩٩٥/٤/٢١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علاقاتنا مع السعودية طبيعية ومذكرة التفاهم في طريقها للتنفيذ

القاهرة - من مصطفى يوسف:

أكد رئيس مجلس النواب وزعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح المشارك في الائتلاف الحاكم الشيخ عبدالله الاحمر ان بلاده «تحاول إقامة حوار مثمر وبناء مع كل الاخوة الخليجيين».. مشيرا الى ان العلاقات بين اليمن ودول الخليج العربية تحسنت كثيرا في الآونة الاخيرة. وقال الشيخ الاحمر في حديث مع (الأيام) ان مذكرة التفاهم مع المملكة العربية السعودية التي تم توقيعها مؤخرا جنبت «البلاد ويلات الصدام المسلح وهي كفيلة بجعل البلدين يتوصلان الى حلول لكل المشاكل المعلقة». وتحدث الشيخ الأحمر في حديثه عن الوضع الاقتصادي في بلاده، وأعرب عن تفاؤله بالخروج من هذه الأزمة قريبا بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وخاصة البرنامج التقشفي والتعويضي اضافة الى عملية التسريح الواسعة في الجيش.

وفيما يلي نص الحديث:

— كيف تقيمون علاقات اليمن بدول الخليج العربية؟

□□ علاقاتنا مع دول الخليج تحسنت تحسنا ملموسا وان العلاقات بين الأشقاء يجب أن يسودها مبدا الترفع عن تقدير الحسابات وتثمين المواقف واننا نحاول إقامة حوار مثمر وبناء مع كل الاخوة الخليجيين.

— وعن علاقتكم بالكويت؟

□□ على استعداد للذهاب للكويت فورا لتصفية اي اختلاف في وجهات النظر.

— وماذا عن المصالحة العربية؟

□□ ان مصر هي مركز ثقل الامة العربية وباستطاعتها لم الشمل العربي لعلاقاتها القوية مع الجميع خاصة وان الامة ذاقت ويلات التمزق والتفكك وعلى مبارك ان يحمل راية المصالحة لانه هو الوحيد في القيادة العربية المؤهل لذلك.

— بصفتكم رئيس الوفد اليمني الذي يتحاور مع الوفد السعودي برئاسة الأمير سلطان بن عبدالعزيز؟ نريد التحدث عما تم والمنتظر في المستقبل؟

□□ ان اليمن والسعودية دولتان شقيقتان والعلاقات طبيعية وهناك تبادل للسفراء في البلدين ونحن نتحدث عن آفاق التعاون. ان هناك مرحلة انقضت وانتهت كان التعاون فيها ضعيفا ومن الآن فصاعدا وبعد توقيع مذكرة التفاهم سيكون التعاون شاملا وكاملا في كل المجالات.

— وماذا عن مذكرة التفاهم؟

□□ مذكرة التفاهم شكلت 6 لجان وقد تشكلت بالكامل ولكنها لم تعمل بعد باستثناء اللجنة العسكرية التي سبق لها ان اجتمعت في الرياض وصنعاء وتجرى جولة ثالثة في الرياض واللجان الاخرى هي اللجنة الوزارية وهي معنية بتطوير العلاقات والتعاون وهي مشكلة من ثلاث وزراء يمنيين وثلاثة سعوديين وهم وزراء المال والتربية والتعليم والتجارة والتموين وهناك لجنة ترسيم الحدود البرية ولجنة ترسيم الحدود البحرية واللجنة العليا التي يرأسها الأمير سلطان بن عبدالعزيز وعبدالله بن حسين الأحمر وعملها الإشراف على اعمال اللجان وتذليل العقبات إن وجدت وسوف تلتقي قريبا وهناك لجان برئاسة عبدالقادر باجمال من اليمن والدكتور عبدالعزيز الخويطر ستلتقي قريبا، وهي تبحث التفاهم والحوار حول ترسيم الحدود المناطق الشرقية التي لم ترسم بعد وهي من «جبل الثار» الى الحدود مع سلطنة عمان وهناك لجنة اخرى لإعادة تحديد العلامات من البحر الأحمر الى جبل الثار. ولجنة ثالثة بحرية ترسم الحدود البحرية، وبالتاكيد ان القضايا التي تم طرحها على طاولة الحوار كانت من الموضوعات ذات الاهمية التي استحق بحثها بحق اكثر من مدة الأسابيع الخمسة التي استغرقها هذا الحوار في السعودية واتفقنا خلاله على اعتماد اتفاقية الطائف الموقعة بين الجانبين عام 1934 كاساس ومرجعية لأي حوار بيننا وهي نظمت في وقتها مختلف نواحي العلاقات بين البلدين.

— هل تعتقد ان مذكرة التفاهم نجحت ورضت جميع الأطراف بين البلدين؟

□□ هذه المذكرة جنبت البلاد ويلات الصدام المسلح وهي كفيلة بجعل البلدين تتوصلان الى حلول لكل المشاكل المعلقة بالتفاهم، وحددت الأسس لإقامة علاقات متينة بين البلدين الشقيقين وضمنت مـا بـدرا اي احتكاك بين الدوريات والوحدات العسكرية على حدود البلدين وتطوير العلاقات في مختلف المجالات.

— ما رايكم في القول بان التظاهرات التي حدثت في محافظات الجنوب تصفية خلافات وانها تقودها قيادات اشتراكية؟

□□ ما حدث كانت اجراءات ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري وإعادة البناء وهما برنامجان مُندمجان في برنامج واحد وكان عندنا بعد الاقتصاد الوحدوي برنامج إعادة البناء وتنفيذ هذا البرنامج يحتاج الى وقت لأن التخريب كان كبيرا من جانب الحزب الاشتراكي والخسائر كانت فادحة والبنية الأساسية كانت مدمرة ومعطلة. وتجمدت حركة الاقتصاد اليمني بسبب الفترة الانتقالية والشلل الذي أصاب الدولة لمدة 4 سنوات وكذلك نتيجة للسياسات الشمولية السابقة وادت الى تراجع القوة الاقتصادية بنسبة 10 بالمئة من دخل المواطن، والوضع الآن في اليمن جيد في جميع النواحي باستثناء الوضع الاقتصادي وازداد سوءا بسبب الحرب التي شنها الحزب الاشتراكي. والوضع كان متردیا قبل الحرب بسبب قلة الصادرات في مقابل الاعتماد الكلي على استيراد كافة المنتجات بجانب التضخم الوظيفي الكبير الذي جاء به الحزب الاشتراكي في الفترة الانتقالية وجاءوا بجيوش من الموظفين والجنود من عدن ليعملوا بجانب موظفي صنعاء حتى وصل عددهم جميعا الى مليون موظف مدني وعسكري يتقاضون اجورا تستقطع 50 بالمئة من موازنة الدولة.

— ما الذي كان وراء عملية التسريح الواسعة في اليمن خاصة في الجيش والموظفين؟

□□ اننا حقيقة في برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي نقوم به في اليمن قمنا بتسريح حوالى 500 الف جندي وحوالى 300 الف موظف مدني وان البنك الدولي هو الذي طلب من اليمن ذلك من اجل ان يعاونها في برنامجها الاقتصادي واننا اقتنعنا بان ذلك سيخفف من الأعباء المالية عن الدولة في ظل هذه الظروف الصعبة وخروجنا من حرب طاحنة وهذه الخطوة تاكيد عملي للاخوة الاشقاء من حولنا على مدى توافر حسن النية والحرص من جانبنا على توطيد العلاقات عن طريق مبدأ حسن الجوار، واننا قدمنا برنامجا لمكافحة الفساد الاداري المنتشر في أجهزة الحكومة الى مجلس النواب واقره ولا اخفي عليكم ان الفترة الانتقالية بعد قيام الوحدة فرضت علينا ان نتحمل مليونا من البشر في سجلات الخدمة المدنية وسجلات القوات المسلحة والأمن، وهذه الاعداد فرضتها علينا اتفاقية الوحدة مع الحزب الاشتراكي الذي جيش مئات الآلاف وادخلهم في سجلات الموظفين واستمرت هذه التعبئة في ملفات الدولة طيلة الفترة الانتقالية المشئومة حتى اصبحت الدولة محملة باعباء لا تستطيع تحملها ولهذا اتخذنا هذا القرار لأنه ليس لليمن مخرج إلا التقليل من هذا العدد الكبير، حتى تستطيع البلاد الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية الراهنة.

— وما مصير هذه الآلاف التي وجدت نفسها في الشارع وما تاثير ذلك على استقرار الأمن في اليمن؟

□□ اننا لن نترك هؤلاء فمنهم من تم احالته الى التقاعد ومنهم من سينقل الى العمل في مكان آخر ولا مانع لدينا من صرف بعض المستحقات المالية بشرط الا يؤثر ذلك على مرحلة الاصلاح الاقتصادي التي بدأنا في تنفيذها، وان من تم تسريحهم ليسوا ابناء حزب واحد بل من جميع افراد الشعب اليمني ولم ننظر الى ان هذا حزب كذا أو هذا تابع لحزب كذا فمن تم تسريحهم ينتمون الى الشعب والتجمع الاشتراكي واحزاب اخرى ولكن المسئولية تقع على الحزب الاشتراكي الذي كدس آلاف الموظفين والجنود ولولا هذا التكدس والحرب ماحدث هذا.

— ماذا عن برنامج اليمن التقشفي والتعويضي؟

□□ اننا وضعنا برنامجا للتعويض وقسمنا الناس الى 3 شرائح الأولى شريحة الموظفين في القطاع المدني والعسكري وهذه لا يقل عددها مع الإعالة عن 5 ملايين مواطن وهم حوالى ثلث اليمن سكانا وخصص لهم 8 مليار ريال على اساس اضافات للبدلات بسبب غلاء المعيشة وتد. ن الفئات الدنيا 50 بالمئة زيادة والفئات العليا على 20 بالمئة والمتوسطة الذي سيتسلمه اي فرد لن يقل عن الف ريال يمني، والشريحة الثانية هي تخص الفئات العاملة في القطاعات الحرة اي الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها ويقدر عدد هذه الفئة حوالى مليون اسرة وهم يمثلون الثلث الثاني من سكان اليمن وهم من الصعب أن تصلهم مبالغ مباشرة، واستوعب جزء من هذه الشريحة التضخم لأنه ينتج القمح والحبوب وبسبب الدعم الذي نقدمه للحبوب لم يعد انتاج القمح المحلي مجديا، لاننا اصبحنا ندعم المزارع الامريكي والاسترالي (...).

ونحن سنساعد هذه الشريحة بان نحرر قليلا اسعار هذه المواد حتى تكون مجزية وقد خصصنا لهم حوالى 4 مليارات ريال في صورة قروض وآلات ومعدات لتشجيع الانتاج في الداخل.

والشريحة الثالثة وهي التي لا تتقاضى مرتبات وعددهم حوالى 300 الف شخص وهم حوالى 30 بالمئة من القوى المشتغلة ونحن سندفع هؤلاء للعمل بتطوير آلية الانتاج والتنمية بضخ 16 مليار ريال يمني من النفقات الحكومية لتحريك الاستثمارات لأن التنمية تعطلت خلال الـ 4 سنوات الماضية.

— تحدثت عن برنامج التعويض وتركت الحديث عن برنامج التقشف هل ترفضون الحديث عنه؟

□□ ساحدثكم عنه، لانه ليس لدينا شيء نخفيه عن



القارىء العربي سواء في البحرين او السعودية!او اية دولة عربية، لقد قررنا تقليص السفارات والغاء الملحقيات العسكرية والثقافية والاعلامية والتجارية وحددنا عدد العاملين في كل بعثة على ان يكون 7 اشخاص وسنصدر قرارا بتحديد مرتبات القيادات العليا في الدولة وإعادة النظر والامتيازات الممنوحة لقيادات المؤسسات إذ خفضناها الى النصف ومنعنا الازدواج في منح الامتياز بصورة قطعية ،خفضنا استهلاك المحروقات الحكومية الى 50 بالمئة خفضنا مخصصات العلاج الخارجي الى 5 بالمئة واعدنا النظر في النظام الحالي للعلاج في الخارج وسنركز على العلاج في المستشفيات اليمنية واوقفنا إرسال البعثات الدراسية الجامعية على حساب اجهزة الدولة كإجراء يتماشى مع تاسيس جامعة حضرموت وتعز وجمدنا بعض الاعتمادات التي تقررت في سنوات سابقة ومنعنا اية زيادات اضافية في الأجور والبدلات والحفلات والضيافات والإعانات لغير الموظفين والمؤتمرات الداخلية والوفود الخارجية والتعويضات والغرامات والنفقات التعويضية وتطبيق لائحة لاستخدام السيارات الحكومية عدا ما يتعلق ببرنامج التعويض. ونحن بدانا بانفسنا ولا يمكن ان نقول للشعب تحملوا الاعباء بدون ان نكون نحن قدوة امامهم.

— ما هو وضع البرلمان اليمني بعد الحرب؟ وما هو وضع اعضاء البرلمان من الحزب الاشتراكي؟

□□ لا يوجد خارج اليمن من كتلة الحزب الاشتراكي اكثر من 10 اعضاء، اما بقية اعضاء الحزب الاشتراكي داخل البرلمان وكلهم موجودون داخل اليمن.

— انت متهم بانك قائد المتشددين في القيادات اليمنية تجاه حزب الاشتراكي؟

□□ لو ان حزبا قاد حربا في اية دولة عربية ضد الشعب وضد الوحدة وتم دحره فما مصير هذا الحزب وقيادته؟! ونحن لن نذبح ولم نقتل احدا وهم مطلوبون للعدالة والقضاء هو الذي سيقول كلمته.. واي وطني سيتعصب وخاصة لو شاهد ماحدث ومانتج من اعمالهم التخريبية.. واليمن شعب واحد قدر له ان يتجزا في حقبة من الزمن بفعل عوامل خارجية وداخلية ولم يكتب له الوحدة إلا بعد سقوط الشيوعية حيث اعلن قيام الوحدة في مايو 1990 لكن الحزب الاشتراكي وقياداته تآمر على الوحدة التي باركها في البداية وباركتها جميع الدول العربية وافتعل ازمة استمرت 10 اشهر حتى فجر الحرب وأعلن الانفصال وحدث ما حدث واستطاعت قوات الشرعية ان تعيد الأمور الى مجراها الطبيعي.

